نظريات الانتقال إلى الديمقراطية
إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

مواطـــن، المؤسســة الفلســطينية لدراســة الديمقراطية

رام الله – فلسطين
٢٠٠٦

Theories of Transition to Democracy
Reconsidering the Transition Paradigm

Johnny Assi

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2006

ISBN 9950-312-25-6

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Chris Michelsen Institute - Norway

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
هاتف: ٠٠٩٧٠ ٢ ٢٩٥ ١١٠٨، فاكس: ٠٠٩٧٠ ٢ ٢٩٦ ٠٢٨٥
٢٠٠٦

لوحة الغلاف للفنان: ساي تومبلي

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس مكلسن – النرويج

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٢ – ٢٩٦ ٠٩١٩

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

إهـــــــداء

إلـــى
رلـى، وصِبـا، وغـــدي

كلمة شكر

أتوجه بالامتنان والشكر إلى الأخت مي جيوسي، وإلى الأخ جورج جقمان، لما تحليا به من صبر اتجاهي. فباعتقادي أنه لولا موقفهما هذا وتشجيعهما لي، لما كان بالإمكان إنجاز هذا العمل الذي تم في ظروف شخصية صعبة.

كذلك أتوجه بالشكر إلى زميليَّ في جامعة بيرزيت؛ روجر هيكوك، ورجا بهلول، لتشجيعهما ولاهتمامهما الدائم في تقدم هذا العمل. كما لا بد من توجيه كلمة شكر إلى زوجتي رلى التي كانت القارئ الأول لبعض أقسام من عملي.

المحتـــويات

مقدمة ٩

الفصل الأول: تناقض الديمقراطية ١٥

أولاً: ديمقراطية ليبرالية وديمقراطية سيادة شعبية ١٩

ثانياً: ديمقراطية نخبوية، ديمقراطية مشاركة، والعدالة الاجتماعية ٢١

الفصل الثاني: من "الشروط الموضوعية والبنيوية" إلى "دينامية التحول" ٢٧

أولاً: نظرية الحداثة: سيمور مارتن ليبست ٣٠

ثانياً: النظرية البنيوية: بارنغتون مور ٤٢

ثالثاً: دينامية التحول: دانكوارت روستو ٥٤

الفصل الثالث: سيطرة "براديغم التحول" ٦٥

أولاً: تطور براديغم التحول: التحول والاستقرار الديمقراطي ٦٩

ثانياً: براديغم التحول والتجربة التاريخية ٨٣

ثالثاً: مسائل أساسية في الاستقرار الديمقراطي ١٠٢

الفصل الرابع: إعادة النظر في براديغم التحول ١١٧

أولاً: الدينامية الداخلية: المجتمع المدني، المسألة القومية، والتحول الديمقراطي ١٢٢

ثانياً: الإطار الدولي والتحول الديمقراطي ١٣٥

ثالثاً: طبيعة نظام الدولة الاشتراكية والتحول الديمقراطي: أطروحة ما بعد الشيوعية ١٤٤

رابعاً: التجربة الشرق أوروبية والتحول الديمقراطي ١٥٥

الفصل الخامس: استمرارية النظام الاستبدادي العربي؟ ١٦٥

أولاً: التحليل الثقافي: هل يشكل العالم العربي استثنائية ثقافية؟ ١٧١

ثانياً: مرحلة لبرلة ثالثة أم مرحلة سياسية "رمادية" (الدينامية السياسية)؟ ١٧٥

ثالثاً: الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي ١٨٣

رابعاً: العالم العربي، نموذج للاحتجاج الثوري؟ ١٨٩

استنتاجات ١٩٧

مراجع ٢٠١

مقدمـة

الحديث عن "نظريات" الانتقال إلى الديمقراطية يظهر ربما وكأنه يحوي تناقضاً معيناً، إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يؤكده كينيث وولتز (Kenneth Waltz) بأن مهمة النظرية هي تعليل الاستمرارية وليس التغيير في نظام معين.[١] وقد يزداد هذا التناقض إذا نظرنا إلى اجتهادات الفيزيائي الأمريكي ستيفن واينبرغ (Steven Weinberg) (جائزة نوبل)، الذي يدافع عن المنهج التعليلي، لكنه يعتبره قابلاً للتطبيق فقط على الفيزياء التي تهتم في شرح علاقات سببية، وفي التوصل إلى مبادئ فيزيائية، وليس في شرح أحداث فردية كما في التاريخ والبيولوجيا.[٢]

بما أن الانتقال إلى الديمقراطية يدخل ضمن "التغيير"، أو يشير إلى دراسة لأحداث تاريخية، فإننا نجد أن الاجتهادات الأساسية في هذا المجال لا تطمح للحصول على معرفة موضوعية وثابتة في مجال الانتقال إلى الديمقراطية، إنما تمثل وبتواضع اجتهادات سسيولوجية تتكل على التاريخ بهدف توضيح دينامية معينة تساعدنا في تفسير الأحداث الجارية، أو قد تميل إلى منهج علمي آخر غير المنهج التعليلي (explanation) الذي يُركز على الشروط وشرح الأسباب،[٣] إذ اعتبر فيليب شميتر (Philippe Schmitter) أن علم التحول الديمقراطي هو عبارة عن أدبيات تمثل تياراً مستمراً من الأحداث والجدل حول الديمقراطية والتحول الديمقراطي، يهدف إلى فهم ما حدث من خلال معرفة دوافع، ومصالح، وأفضليات الفاعلين أو العناصر النشطة في المجتمع، وليس إلى تعليل ما حدث من خلال شرح الأسباب التي أدت إلى الخروج من نظام حكم إلى نظام حكم آخر.[٤] هذا يعني أن استخدام كلمة نظريات يشير هنا إلى تعريف لين لهذه الكلمة.

الانتقال إلى الديمقراطية هو الفترة الزمنية الفاصلة بين نظام حكم غير ديمقراطي ونظام حكم ديمقراطي. انطلاقاً من هذا التعريف الراهن، يمكن أن نرى أن التاريخ الحديث عرف ثلاث حالات من الانتقال إلى الديمقراطية:

١-الحالة الأولى تتمثل في الثورات الكبرى، الأمريكية (١٧٧٦)، والفرنسية (١٧٨٩)، التي سمحت بالخروج من النظام الملكي المطلق إلى نظام ليبرالي يركز على الحقوق الفردية وعلى الآليات التي تفسح المجال أمام الفرد لممارسة حرياته.

٢–الحالة الثانية تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت الدول المنتصرة نظاماً ديمقراطياً على كل من ألمانيا، واليابان. في هذه الحالة، شدد الخبراء على فكرة "ساعة الصفر" (stunde null)، أي أن الديمقراطية في هذه الدول بدأت من لا شيء، ولم تستند إلا إلى إرادة الدول المنتصرة، حيث اعتبر أنه لا يوجد هناك موروث تاريخي ألماني أو ياباني في الديمقراطية.

٣–الحالة الثالثة تشير إلى التجربة التاريخية التي عرفتها أقاليم مثل جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية في العقدين الأخيرين من هذا القرن، والتي طرحت، وبإلحاح، مسألة الديمقراطية والتحول إلى الديمقراطية.

اعتبرت الحالة الثالثة حالة مختلفة في نظر العديد من مختصي علم السياسة المقارن، فهي لم تتم من خلال ثورة داخلية أو من خلال سيطرة لدولة ديمقراطية أجنبية، بل من خلال عملية سلمية اتفقت فيها العناصر النشطة على تبديل قواعد اللعبة السياسية دون استخدام العنف، على اعتبار أن الديمقراطية هي تنظيم للصراع الاجتماعي–السياسي وحله بالطرق السلمية. لذا، الأحداث التي ذكرت في الحالة الثالثة يشار إليها بالتحول الديمقراطي. بكلمات أخرى، التحول الديمقراطي يرتبط بهذه التجربة التاريخية الأخيرة التي تميزت بتحول سلمي وبمبادرة من القوى الداخلية وليس بتحول ثوري وعنيف أو بتحول ناتج عن تدخل قوى أجنبية.

يعكس هذا الموقف سيطرة نظرية معينة في الانتقال إلى الديمقراطية، وهي نظرية التحول. تحولت هذه النظرية إلى "علم سائد" (normal science)، إذا أردنا استخدام لغة فيلسوف العلوم، توماس كون (Thomas Kuhn). يشترط هذا العلم السائد وجود "براديغم"،[٥] بمعنى نموذج علمي يقترح رؤية أخرى للمسائل وللمشاكل. يشمل البراديغم مجموعة من المعايير، والمعطيات، والمناهج، والأساليب التي نرى بها العالم، والتي تكون مشتركة لمجموعة معينة من الباحثين. في نظر توماس كون، تبني براديغم جديد يسميه (gestaltswitch):

– لا يعني تفسير آخر للأمور، بل رؤية شيء جديد كلياً. تبني براديغم جديد يعني تبني رؤية جديدة للعالم أو العيش في عالم مختلف.

– لا يميز توماس كون بين التجربة والنظرية، أو بين مقترحات ذات طابع تجريبي (empirical)، أو مقترحات ذات طابع نظري؛ لان المقترحات التجريبية تحمل دائماً "توجهاً نظرياً" (Theory ladenness)، كذلك لا توجد ممارسة بدون أفكار موجهة.[٦]

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على نظام الحكم.

الاهتمام بدور التحديث الاقتصادي والاجتماعي نجده مع نظرية الحداثة التي طورها سيمور مارتن ليبست (Seymour Martin Lipset) في سنوات الستينيات، والنظرية البنيوية لبارنغتون مور (Barrington Moore). هنا تحاول نظريات الانتقال إلى الديمقراطية تحديد الشروط الاجتماعية الضرورية للديمقراطية وتنطلق من الاقتصاد. تنخرط اجتهادات مارتن ليبست وبارنغتون مور في هذا الإطار، إذ تحاول فهم التطور السياسي من خلال التطور الاقتصادي.

بينما تركز نظرية التحول على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

التمييز بين توجه اقتصاد سياسي وتوجه نظام حكم يتجاهل الفرق بين اجتهادات "ليبست" واجتهادات "مور" التي وإن تقاربت في توجهها التنموي فإنها تختلف بخصوص الإطار التاريخي. فالأولى لم تهتم بالإطار التاريخي في تركيزها على التحديث الاقتصادي، معتبرة أن التاريخ يعيد ذاته من خلال عملية تنمية تأخذ المسار نفسه الذي تبنته المجتمعات الأوروبية، ولتحقق النتيجة نفسها، النموذج الغربي للحداثة السياسية. أما الثانية، فتمنح الإطار التاريخي أهمية كبيرة، إذ تعتبر أن الدول التي وصلت إلى الحداثة الاقتصادية والسياسية ستشكل ضغوطات على الدول الأخرى. الإطار التاريخي هنا يقترب من المدة الطويلة (la longue durée) عند المؤرخ الفرنسي فرديناند بروديل. كذلك على المستوى الأيديولوجي، فاجتهادات ليبست تملك طابعاً ليبراليا عملت على تطوير نظرية تعددية للديمقراطية، بينما اجتهادات مور تملك طابعاً ماركسياً، وتدخل ضمن التاريخية السوسيولوجية التي تعطي أولوية للبنى الاجتماعية والطبقية.

"نظرية التحول"، أو نظرية "دينامية التحول" التي تمثل "الموقف العلمي السائد"، تستند في الأساس إلى اجتهادات دانكوارت روستو (Dankwart Rustow)، الذي اهتم بمراحل، وبدينامية عملية التحول الديمقراطي ذاتها. سمي روستو نظريته بالنظرية الجيناتية (historical and genetical theory) كونها لا تُركّز على حتمية الشروط إنما على الظروف الجائزة (contingent)، وعلى مراحل عملية التحول الديمقراطي.

أصبحت نظرية روستو النظرية السائدة أو المسيطرة، بفضل اجتهادات كل من فيليب شميتر (Schmitter)، وأودينيل (O'Donnell)، ووايتهاد (Whitehead) (**تحولات من الحكم السلطوي**، ١٩٨٦)، التي عملت على تعزيز التوجه التاريخي- السياسي الذي طوره روستو، والذي يؤكد على الاهتمام بنشأة النظام الديمقراطي التي لا يمكن فهمها من خلال شروط موضوعية، اقتصادية واجتماعية، كون هذه الشروط لا تتضمن آليات تسمح لنا بتوضيح العلاقة المباشرة بينها وبين نشأة الديمقراطية.

انتقد شميتر، واودينيل ووايتهاد، اجتهادات مارتن سيمور ليبست وبارنغتون مور من هذا المنطلق، كونها لا تركز على نشأة النظام الديمقراطي أو المدة القصيرة، وعلى اختيارات معينة للاعبين التي تشكل عوامل مستقلة لفهم عملية التحول التي تأخذ طابعاً جائزاً وغير أكيد. لهذا، اعتبر هؤلاء أن هذه الاجتهادات غير قادرة على الوقوف في اختبار التجربة التاريخية التي بدأت في البرتغال في العام ١٩٧٤، وضمت دولاً أخرى في أمريكا اللاتينية. تبنى هؤلاء منهجاً استقرائياً (inductive orientation)، إذ اعتبروا أن علم التحول الديمقراطي يشكل محاولة استنباط مبادئ معينة من دراسة حالات تحول سياسي في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية قابلة للتطبيق على حالات أخرى في أقاليم مختلفة.[٧] من دراسة خاصة لعدة حالات تحول ديمقراطي في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، حاول هؤلاء فهم العوامل الأكثر تأثيراً في عملية التحول الديمقراطي. وبفضل مساهمتهم، أصبح التحول الديمقراطي علماً بحد ذاته من خلال مصطلحات مثل (transitology) و(consolidology).

الجدل بين نظرية التحول ونظريات مور وليبست يقودنا إلى جدلية أساسية في الدراسات السوسيولوجية: جدلية الفرد والبنية (structure/agency)، البنية تحتل الأولوية في التاريخية البنيوية أو السوسيولوجية والفرد هو العامل المستقل في التاريخية السياسية.

إذن، في هذا البحث، وبعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، سأتناول مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واودينيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات والثمانينيات. ثم سأتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

كما لا بد من التساؤل إذا كان تبني "براديغم التحول" يعني تنازلاً عن الإبحار في آفاق المستقبل والاكتفاء بالحاضر؟ بكلمات أخرى، هل أصبحت الديمقراطية تعني فقط ديمقراطية ليبرالية كما طبقت وتطبق في الدول الغربية؟ ما العلاقة بين التحول

الديمقراطي والثورة؟ ألا نشهد عودة للاقتصاد السياسي أو لأدوات تحليلية أخرى تستند إلى علم الاجتماع الألماني (Weber and Gerschenkron) وعلى اجتهادات بارنغتون مور التي تستطيع تفسير الحالات الثلاث التي ذكرناها سابقاً: الحالة الأولى من الانتقال إلى الديمقراطية (ثورة ديمقراطية ليبرالية)، الحالة الثانية، حيث يؤكد ميخائيل بيرنهارد أن الديمقراطية نجحت في ألمانيا الغربية بسبب التطور اللامتكافئ بين الجزء الغربي والجزء الشرقي لألمانيا، وبسبب التحالف الطبقي بين البرجوازية الصناعية والفلاحين الكبار(Junkers) في بروسيا.[٨] والحالة الثالثة، حيث يؤكد بعض المختصين بأن ما حصل في أوروبا الشرقية هي حالات انتقال أخرى تختلف عن التحول الديمقراطي (ثورة لحاق،[٩] ثورة غير مكتملة).

كذلك، هل يمكن رحيل علم التحول السياسي على الرغم من أن مصطلحات علم التحول استخلصت كلها من تجارب دول تقترب ثقافياً من بعضها البعض إلى العالم العربي؟

وفي العالم العربي لم تحصل بعد عملية تحول ديمقراطي، إنما الاهتمام هو باحتمالات هذا التحول وإذا كان بالإمكان الاستعانة بالأدوات التحليلية التي سنعرضها من أجل فهم استمرارية النظام الاستبدادي العربي.

لكن، وقبل الخوض في نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، لا بد من التوقف عند ما يعنيه نظام ديمقراطي، بكلمات أخرى، التوقف عند الجانب الكيفي –ماهية الديمقراطية– قبل التطرق إلى الجانب الكمي–توسع الديمقراطية.

هوامش المقدمة

[1] cited by Michael McFaul "Lessons from Russia's protracted transition from communist rule". *Political Science Quarterly*, Volume 114. number 1, 1999. pp.103-130, p107.

[2] Steven Weinberg, "Can science explain everything? Anything?" *The New York Review of Books*. May 31, 2001.

[٣] التمييز بين "منهج تعليلي" (Explaining) يهتم بشرح الأسباب و"منهج تفسيري" يركز على فهم الأمور (understanding) أكد عليه فيلسوف العلوم جورج هنريك فون رايت (George Henrik Von Wright)، إذ رأى أن التعليل هو منهج علمي يعود إلى جاليليو ويتمثل في شرح علاقة سببية(regularity) من خلال إخضاعها لعلاقة سببية أشمل تشكل قانوناً عاماً، بينما المنهج الآخر يرتكز على فهم الشيء من خلال غايته أو هدفه (Teleological) ويعود إلى أرسطو.
George Henrik Von Wright. *Explaining and Under Standing*. New York: Cornell University Press. Ithaca. 1971

[4] Terry Lynn Karl and Philippe Schmitter. "Modes of transition in Latin America, Southern Europe and Eastern Europe" in: *International Social Science Journal* 128\1991 pp.269-282, pp.270.

[٥] هناك من يترجم كلمة براديغم بكلمة "منسق" (د. كمال أبو ديب)، لكني رأيت أنه من الأفضل تبني موقف عالم الاجتماع التونسي الطاهر لبيب الذي استخدم مصطلح براديغم لأنه من الصعب إيجاد كلمة في اللغة العربية تفي بالمطلوب.

[٦] ما يقترحه توماس كون هو:
science normale-crise-revolution-nouvelle science normale
Pierre Wagner. *Les philosophes et la science*. Paris: Gallimard. 2002,pp.978

[7] Tery Lynn Karl and Philippe Schmitter, "Modes of transition in Latin America, Southern Europe and Eastern Europe" in: *International Social Science Journal* 128/1991 pp.269-282, pp.270.

[٨] "انطلاقاً من فهم العلوم الاجتماعية الحديثة للعلاقة بين الديمقراطية والحداثة، وزيادة الثروات وصعود الرأسمالية، من الغريب أنه قلة من المراقبين المعاصرين فقط ذكروها، ولم يعط أي واحد منهم أفضلية للاختلاف التنموي بين ألمانيا الغربية والشرقية في تفسير النجاح الديمقراطي لألمانيا الغربية. الجمهورية الفيدرالية خلقت في الجزء الأكثر حداثة من ألمانيا. كما أن هذا الجزء تم فصله عن أرضية السلطوية، الشرق المسيطر عليه اليونكر. هذا الانقسام الجغرافي لا بد أنه ساهم في احتمالات الديمقراطية في جمهورية ألمانيا الغربية":
Michael Bernhard. "Democratization in Germany. A Reappraisal" *Comparative Politics* July 2001 pp.379-397

[٩] كلمة لحاق تستخدم على يد مختصي التنمية مثل سمير أمين وغيره.

الفصل الأول

تناقض الديمقراطية

تناقض الديمقراطية

يعود مصطلح الديمقراطية إلى الفترة الإغريقية، وهو يعني حكم الشعب: (cracy) حكم، و(demos) شعب. ارتبط استخدام هذا المصطلح بالاجتهادات التي تطرقت إلى موضوع تصنيف النظم السياسية. فقد صنف أرسطو النظم السياسية وفقاً لمعيارين: عدد الحكام وشرعية النظام (نظم شرعية/نظم فاسدة). وقد ضمت النظم الشرعية النظام الملكي، والنظام الارستقراطي (حكومة أقلية ذات أخلاقيات عالية)، والنظام الدستوري (حكومة الطبقة الوسطى التي شكلت حالة من التوازن بين مصالح الأغلبية الفقيرة والأقلية الغنية). فساد هذه النظم قاد إلى ثلاثية أخرى موازية شملت النظام الاستبدادي، والنظام الأوليغاركي (حكومة الأقلية الغنية)، والنظام الديمقراطي (حكومة الأغلبية الفقيرة). عند أرسطو لم يكن للديمقراطية المعنى الإيجابي الذي تتمتع به اليوم، فقد فضل حكومة دستورية سمَّاها (Politeia) على الديمقراطية. وفي تصنيف أرسطو للنظم السياسية، كانت "الديمقراطية أفضل نظام سيئ"، إذا أردنا استخدام جملة كان رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل يحب أن يرددها دائماً.

ارتكزت الديمقراطية الإغريقية على المشاركة المباشرة للمواطنين فقط الذين كان عددهم لا يتجاوز ٤٠٠٠٠ نسمة من مجمل سكان أثنيا، والذين كان يتراوح عددهم بين ٤٠٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ نسمة. وأهم مؤسسة في الديمقراطية الأثينية كانت "الجمعية العامة"، حيث كان يحق لكل أثيني عمره أكثر من ٢٠ عاماً المشاركة فيها من أجل اتخاذ القرار الجماعي.

وفي الفترة الحديثة، كان من الصعب تطبيق الديمقراطية كحكم الشعب، وذلك بحكم توسع الدولة الإقليمية. لذا، كانت هناك ضرورة للتوفيق بين الديمقراطية "حكم

الشعب" والدولة الإقليمية التي أصبحت تضم الملايين من المواطنين، وتم هذا بواسطة الديمقراطية غير المباشرة أو التمثيلية. الديمقراطية الحديثة هي إذن ديمقراطية تمثيلية تعمل بشكل غير مباشر من خلال التنافس بين عدد قليل من الأشخاص الذين يتم انتخاب البعض منهم للحكومة على يد الشعب، الذي من مهامه مراقبة قرارات وأعمال الحكومة. وتتضمن الديمقراطية انتخابات منتظمة، وتتطلب وجود إطار قانوني يمنح كل إنسان بالغ الحق في المشاركة في الانتخابات، والحق في ترشيح ذاته للمناصب العليا، وحق التعبير عن رأيه دون خوف من ملاحقات أو مضايقات، وحق المعرفة والحصول عليها من مصادر معلوماتية بديلة، بالإضافة إلى حق التنظم.

تمثل الديمقراطية الليبرالية أحد أشكال الديمقراطية التمثيلية، وهي تشير بالأساس إلى الإجراءات التي تهدف إلى حماية حقوق الفرد وحرياته. ويعود التوجه الليبرالي إلى المفكر الإنجليزي جون لوك الذي أكد ضرورة احترام السلطة السياسية المجال الخاص للفرد. وفي الديمقراطية الحديثة تشير حرية الفرد إلى المجال الخاص بمعنى أن يترك الفرد لشأنه، وأن يحترم حقه في الملكية، بينما في الديمقراطية الإغريقية، استمد الفرد حريته من حقه في المشاركة في عملية تكوين الإرادة العامة.

وفقاً لاجتهادات المفكر الإيطالي، نوربرتو بوبيو، وعالم السياسة البريطاني، دافيد هيلد، تتضمن الديمقراطية مفاهيم عدة قد تتناقض مع بعضها البعض، لكن يمكن التعاطي مع هذا التناقض على أنه تناقض بين مشاريع مختلفة داخل الديمقراطية، وليس أنماطاً مختلفة من الديمقراطية. في قراءته لأليكس دي توكفيل، يرى نوربرتو بوبيو أن التناقض بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية ليس مهماً؛ لأن الشعب هو نفسه يقوم أحياناً بتشريع القوانين، كما في أثينا، وأحياناً أخرى، يقوم بذلك ممثلو الشعب الذين تم انتخابهم في انتخابات عامة، وهم ينفذون ذلك باسم الشعب وتحت رقابة مباشرة.[١] مع أليكس دي توكفيل، الديمقراطية تعني السيادة الشعبية، لكن أيضاً تعددية المؤسسات والجمعيات التي تلعب دوراً وسيطاً بين الفرد والدولة. وفي نظر دافييد هيلد،[٢] يوجد ثلاثة مفاهيم مختلفة للديمقراطية: المفهوم الجمهوري للمشاركة السياسية وللمواطنة الفعالة الملتزمة اتجاه مسألة الحرية (حرية القدماء)، المفهوم الليبرالي الذي يؤكد على الحد من حرية القوي، والمفهوم الراديكالي الاشتراكي الذي يعترف باستقلالية المواطن، وأيضاً بضرورة توفير الشروط الملائمة لتحقيق هذه الاستقلالية. هذه المفاهيم تعكس جدلاً بين الديمقراطية الليبرالية وديمقراطية السيادة الشعبية، ديمقراطية نخبوية وديمقراطية مشاركة، الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.

سأتطرق إلى هذه الثنائيات التي تشير إلى أن الديمقراطية تتضمن دائماً **توجهين متناقضين.** توجه ينطلق من البنى المؤسساتية والمبادئ للنظام القائم مثل البرلمان والانتخابات وفصل السلطات ... الخ، وتوجه ينطلق من تعريف الديمقراطية كعملية تغيير مستمر وكتجربة نضال. توجه ينطلق من المركز الذي يعكس مصالح النخب السياسية والاقتصادية، وتوجه ينطلق من المحيط الذي يريد التأكيد على مطالب الطبقات الفقيرة والأقليات المهمشة، حيث ينظر إلى الديمقراطية على أنها تجربة نضال ومشاركة فعلية من أجل فرض أولويات جديدة في العمل السياسي.

أولاً: ديمقراطية ليبرالية وديمقراطية سيادة شعبية

أدى انهيار المنظومة السوفييتية إلى تعزيز الموقف المشكك في تعريف الديمقراطية كحكم الشعب وفي شعار السيادة الشعبية. ففي نظر بعض المختصين كعالم الاجتماع الفرنسي ألن تورين،[٣] كرست التجربة التاريخية للقرن العشرين "المفهوم الثوري" للديمقراطية من خلال محاولات تحقيق "الإرادة العامة" (جان جاك روسو)، سواء أكان ذلك في ثورة أكتوبر ١٩١٧ أم على يد حركات التحرر الوطني. ولكن هذه التجربة انتهت بالعودة إلى "مفهوم غير ثوري" وبسيط للديمقراطية: الديمقراطية هي اختيار حر للحكام على يد المحكومين. وبالطبع، ممارسة الاختيار الحر تتطلب إطاراً دستورياً ليبرالياً يضمن حرية التعبير وحرية التنظم.

هذا ويسود الاعتقاد أننا دخلنا في "عصر الديمقراطية" بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (غي هيرميت)،[٤] وأن الديمقراطية أصبحت تعني الشيء نفسه بالنسبة للجميع. فانهيار الاتحاد السوفييتي قاد إلى عدة عمليات توحيد: توحيد أوروبا، وتوحيد ألمانيا، وتوحيد اللغة (أندريه فونتين)، حيث لم يعد هناك ما يضاف لكلمة ديمقراطية، وانهار التمييز بين ديمقراطية شعبية (اشتراكية) وديمقراطية رأسمالية (ليبرالية). الديمقراطية لم تعد تعني إلا ديمقراطية ليبرالية كما تعرف في الدول الغربية.

الديمقراطية الليبرالية تعني قبل كل شيء انتخابات عامة، وتؤكد على أولوية الحرية الفردية. تنطلق الديمقراطية الليبرالية من الاهتمام بالحد من قوة الحكومة وقدرتها على أخذ إجراءات أو خطوات قد تهدد المصالح الفردية والجماعية. ولمنع وصول أقلية للسلطة واستغلالها للأغلبية، من الضروري الالتزام بحكم الأغلبية. ولمنع سيطرة الأغلبية واستغلالها للأقلية، من الضروري الحد من حكم الأغلبية.

أما ديمقراطية "السيادة الشعبية"، فتعني أن الهدف الرئيسي للديمقراطية هو أن تعبر عن إرادة الشعب التي تفهم بشكل عام على أنها إرادة أغلبية المواطنين. ويتم تحقيق هذه الإرادة من خلال نظام الأحزاب السياسية. الحزب الفائز في الانتخابات يستطيع أن

يسيطر على أغلبية المقاعد في البرلمان، وبالتالي على الحكومة. ديمقراطية "السيادة الشعبية" تشير إلى فئة من الشعب التي تقرر ماذا سيفعل كل الشعب. الحكومة هي الوسيلة التي يختار بها الشعب فعل ذلك.

ديمقراطية الأغلبية أو ديمقراطية السيادة الشعبية ضرورية لكنها غير كافية من أجل اتخاذ قرارات تهدف إلى المصلحة العليا والعامة. هذا ما يؤكد عليه ارند ليجفارت في دراسته للديمقراطيات، إذ توصل إلى أن حكم الأغلبية هو حالة نادرة في الواقع، وغير أخلاقية باستثنائها للأقلية.[٥] لذا، فهو يرى أنه يجب علينا القيام بالثورة على حكم الأغلبية كمعيار وحيد للديمقراطية واستبداله بمفهوم أوسع للديمقراطية يشمل ديمقراطية الإجماع. عند ارند ليجفارت، نجد أن التمييز بين ديمقراطية ليبرالية وديمقراطية السيادة الشعبية يشار إليه من خلال ديمقراطية الأغلبية (majoritarian democracy)، وديمقراطية الإجماع (consensus democracy). ويعطي النموذج الأول القوة السياسية للأغلبية، أما النموذج الثاني فيهتم بالمشاركة، وبالحد من القوة السياسية بأشكال مختلفة. في نظره، الديمقراطية التي تعرف بالأساس كحكم الأغلبية تمتاز ببعض الخصائص: حكم حزب واحد في البرلمان ومراقبته للحكومة، برلمان مع غرفة واحدة لكي تكون الأغلبية واضحة، نظام حكومي مركزي وغير فيدرالي، حكومة وأغلبية برلمانية غير مقيدة دستورياً (عدم وجود دستور أو إمكانية تعديله بأغلبية بسيطة)، دور هامشي للمحاكم وللجهاز القضائي ... الخ، بينما ديمقراطية الإجماع تتكون من مجلس وزراء على أساس ائتلاف واسع، ومن علاقات أفقية وموازية بين حكومة وبرلمان، وبرلمان مع غرفتين، ونظام حكومي لامركزي وفيدرالي، ودستور يحتاج لتعديله أغلبية غير عادية، وجهاز قضائي له الحق في النظر في دستورية التشريع ... الخ.

كذلك، أن تكون مواطناً حراً يتطلب أن يعكس عمل الدولة إرادة كل المواطنين. هذا ما يؤكده كينتون سكينر حين يربط بين الحرية الفردية (الليبرالية) وحرية القدماء كما تفعل آنا ارندت في تفسيرها لفكرة أرسطو للإنسان على أنه حيوان طبيعي، معتبرة "أن الحرية والسياسة تتزامن الواحدة مع الأخرى".[٦] إذا كان المفهوم السلبي للحرية الذي صاغه توماس هوبس يعني عدم التدخل وعدم وجود عوائق، فإن المفهوم الإيجابي للحرية يشير إلى إمكانية أن يحقق الشخص ذاته، أو إلى نمط معين من الفعل. مثلاً، بالنسبة لمسيحي مؤمن، خدمة الرب قد تمثل "الحرية الكاملة". وبالنسبة له، المفهوم الإيجابي يسبق المفهوم السلبي، لأنه فقط إذا اتبعنا نمط حياة يسمح لنا بتحقيق أفضل لذاتنا، نستطيع تجاوز العوائق التي قد تحول دون إمكانية تحقيق الرؤية المثالية لذاتنا. تعود جذور المفهوم الإيجابي إلى الفكر الجمهوري الروماني الذي افترض أن عيش الشخص في تبعية لسلطة شخص آخر تعني أنه ليس بوضع مواطن حر، بل بوضع استعباد. الرؤية الرومانية ترى أن امتلاك الحرية يترافق مع مفهوم معين للعلاقة

بين حرية المواطن ودستور الدولة، الذي يرتكز على أن الحرية مقيدة في حالة التبعية. إحياء الفكر الجمهوري الروماني بدأ في فترة النهضة مع النزعة الإنسانية، ومن ثم مع جان جاك روسو الذي اعتبر أب الثورة الفرنسية. وقد جد الحس الجمهوري تجسيداً له في مبدأ السيادة الشعبية الذي طبق في الثورة الفرنسية، حيث أن القوة العامة تنبثق من الشعب وتؤسس ذاتها وتعيد إنتاج ذاتها في عملية ديمقراطية مستمرة تملك طابعاً تأسيسياً للإطار الاجتماعي في واقعه اليومي.

بالنتيجة، يمكن التمتع بالحرية الفردية فقط إذا أعطيت لنا إمكانية العيش كمواطنين في نظام جمهوري (أن تكون من رعايا الملك هو أن تعيش في حالة من العبودية)، ونظام يحكم ذاته بذاته (هل يمكن الحديث عن الحرية الفردية للفلسطيني، وتغييب مسألة التحرر الوطني وإنهاء الاحتلال).

ما يعزز الموقف المشكك بأن الديمقراطية هي حكم الأغلبية هو ما نشهده من لامبالاة جدية من قبل المواطنين اتجاه اللعبة السياسية في الديمقراطيات الغربية. فبعد انهيار النموذج السوفييتي تستند شرعية الديمقراطيات الغربية إلى انعدام بديل، وبموافقة خاملة للنظام الديمقراطي من قبل أغلبية المواطنين. وتتمثل الموافقة الخاملة في الامتناع عن ممارسة حق التصويت، أو في تراجع الالتزام الحزبي. وهذا يتعارض مع مفهوم النظام الديمقراطي بأنه نظام يستند في شرعيته إلى موافقة فعالة من قبل المواطنين أو على ما يسمى بالفضيلة المدنية.

تراجع الفضيلة المدنية عند المواطنين لا بد وأن يعزز مواقف نخبوية تستطيع أن تستند إلى أفكار جفرسون حين اعتبر آباء الدستور الأمريكي أنصاف آلهة. كما أن هناك من يفضل مصطلح البولي ارخي (Polyarchy) "روبرت دال" على مصطلح الديمقراطية؛ لأنه أكثر دقة، ويشير إلى تنافس النخب.

ثانياً: ديمقراطية نخبوية، ديمقراطية مشاركة، والعدالة الاجتماعية

لقد اعتبر جوزيف شومبتر أن الديمقراطية هي تسوية مؤسساتية تتنافس فيها النخب على أصوات الناخبين بهدف الحصول على القرار السياسي. كذلك، رأى جيوفاني سارتوري أن الديمقراطية هي "حكم الشعب الفعال"، بالإضافة إلى ذلك، يركز أنصار الديمقراطية النخبوية على القوة السياسية التي دائماً تكون في يد قلة وفقاً للمبدأ الأوليغاركي (The Iron Law of Oligarchy)، لذلك كان اهتمامهم الأساسي في المجموعات والأحزاب التي تطمح في الاستيلاء على القوة السياسية.

يعرف فيليب شميتر وتيري لين كارل، الديمقراطية على أنها نظام حكم. وفي نظرهما، "الديمقراطية السياسية الحديثة هي نظام حكم فيه تخضع النخبة الحاكمة لمساءلة ومحاسبة المواطنين عن أعمالها في المجال العام".[٧] وهذا يعني أن الديمقراطية تختلف عن الأنظمة غير الديمقراطية أولاً من حيث أن النخبة الحاكمة فيها تخضع إلى المساءلة الشعبية، وأيضاً فيما يتعلق بالقيم المعيارية التي تتحكم بصعود هذه النخبة للسلطة وبممارستها للسلطة. وأوضح الكاتبان مصطلح "نظام حكم" على أنه مجموعة من القواعد التي تحدد طرق الوصول إلى مناصب حكومية، وميزات اللاعبين الذين تم قبولهم أو استبعادهم من هذه الطرق، والاستخطاطات التي يلجأ إليها اللاعبون من أجل الوصول إلى السلطة، والأسس التي يجب الالتزام بها من أجل جعل القرارات ملزمة عامة. وأشار الكاتبان إلى أهم خصائص المجال العام؛ ألا وهي عملية صنع المعايير والاختيارات الجماعية التي تلزم المجتمع، والتي ترتكز على إمكانية استخدام القوة على يد الدولة.

ويعتبر التعريف النخبوي للديمقراطية أن الديمقراطية هي عملية تنافسية تتطلب وجود أحزاب أو نخب، وتتم بشكل سلمي داخل مؤسسات أو حسب مبادئ، مثل ديمقراطية تمثيلية تضمن مشاركة الشعب في اختيار حكومته، وقدرة الأحزاب السياسية على التناوب في السلطة من خلال الانتخابات، وحماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وفصل السلطات. الديمقراطية هي إذن سوق سياسي تنافسي إضافة إلى حرية الاختيار عند المواطن الذي يستطيع الدفاع عن فكره ومصالحه من الدولة والمجتمع.

نجد انتقادين للموقف النخبوي في موضوع الديمقراطية. الأول يعتبر أن الديمقراطية هي تجربة صراع وليس فقط نظام حكم، بينما الثاني يرى أن الديمقراطية الليبرالية هي ديمقراطية النخبة الرأسمالية التي هي تناقض في المصطلح. فالرأسمالية هي نظام اقتصادي، حيث عدد صغير من الناس يملكون ويسيطرون على الوسائل الرئيسية للفعالية الصناعية، والتجارية، والمالية، وتمارس تأثيراً كبيراً في الحياة السياسية والاجتماعية، بينما الديمقراطية ترتكز على رفض هذا الموقف المميز، وتتطلب مساواة في الشروط. ولا ينكر أنصار الموقف الثاني أن الديمقراطية الرأسمالية تتضمن بعض الإجراءات الديمقراطية المهمة، لكن وجب توسيع رقعة الديمقراطية إلى داخل مؤسسات الدولة وداخل المجتمع.

الديمقراطية هي أكثر من نظام حكم، فهي تشير إلى نمط حياة وتجربة صراع

التوجه "الواقعي" الذي تكلم عنه شمبتر وغيره لا يفتقد إلى البعد الأيديولوجي، وذلك لان أنصاره يفضلون النظام والاستقرار على المشاركة السياسية والمساواة الاجتماعية.

وعند تعريف الديمقراطية على أنها نمط حياة، فهي تقترب من المدنية وتعبر عن رغبة الفرد في تحويل علاقاته مع الآخرين إلى علاقات مدنية. الديمقراطية هنا لا تتوقف

عند المبادئ والمؤسسات التي قد يتم تحديها على يد مجموعات جديدة تريد الحصول على فرصة المشاركة في صنع القرار السياسي. ومفهوم الديمقراطية هنا يشير إلى عملية مستمرة، وإلى قبول التعددية على أنها تتجاوز تعددية النخب.

وفي نظر ادم برفورسكي (Adam Przeworski)،[٨] فالديمقراطية تتضمن ثلاث نقاط رئيسية:

- نوع من المأسسة لصراعات مستمرة: هناك مصالح مختلفة ومتناقضة داخل المجتمع تلتزم بالاعتراف بحق بعضها البعض بالوجود، وبحقها في تنظيم ذاتها، وأيضاً بحقها بالاتصال مع المؤسسات السياسية مثل البرلمان والحكومة.
- التسوية المؤسساتية تحدد قدرة مجموعة معينة على تحقيق مصالحها (البرجوازية في حالة الملكية الخاصة).
- على الرغم من ذلك، لا تتمكن التسوية المؤسساتية من ضمان النتائج، حيث يمكن أن تكون النتيجة خارج التسوية المؤسساتية والموقع الذي يحتله المشاركون من عملية الإنتاج.

بالنسبة للنقطة الأولى، أشارت الديمقراطية النخبوية إلى تنظيم الصراع من خلال المؤسسات التي قد تأخذ طابعاً شكلياً مثل فصل السلطات، وديمقراطية المشاركة هي عبارة عن صراع مفتوح بين مجموعات من أجل السيطرة على الحكومة. أما النقطة الثانية، فهي تعكس تأثيراً ماركسياً، إذ أن الديمقراطية هي نظام يتقرر حسبه قدرة مجموعات معينة على تحقيق مصالح خاصة. إذا أخذنا بعين الاعتبار المصادر الاقتصادية والأيديولوجية، فهذا التنظيم سيقرر أياً من المصالح سيتم إرضاؤها، وأياً من المصالح من المستحيل إرضاؤها. فالديمقراطية هي نوع من مأسسة مستمرة للصراعات، وقدرة مجموعة معينة على تحقيق مصالحها تُقرر من خلال التسوية المؤسساتية الخاصة، لكن، وكما تشير النقطة الثالثة، هذه القدرة التي تُقرر مسبقاً لا تضمن نتيجة الصراعات التي قد تتجاوز التسويات المؤسساتية. تمثل سنوات ١٨٤٨ و١٩٦٨ لحظات مهمة في تاريخ الديمقراطية كصراع من أجل المشاركة والعدالة الاجتماعية، ومن حيث أنه تم تجاوز البنى المؤسساتية الموجودة.

الديمقراطية هي مأسسة لوضع ذي طابع غير أكيد بالنسبة للنتائج، وتتضمن الديمقراطية إخضاع المصالح، كل المصالح، لهذا الوضع الذي يميز العملية السياسية الديمقراطية. في عملية سياسية غير ديمقراطية تستطيع قوى معينة مثل الجيش أن تتدخل لحسم نتيجة الصراع السياسي لصالحها، بينما في الديمقراطية لا توجد مجموعة تتدخل بهذا الشكل عندما لا تكون النتيجة لصالحها. في الديمقراطية المستقبل يأخذ طابعاً مفتوحاً.

الديمقراطية تعرف على أنها قطيعة مع ... وتوسيع رقعة الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية

في نظر دافييد هيلد، لا تقود الديمقراطية المباشرة والمشاركة السياسية التي اعتبرت على أنها الفضيلة السياسية (political virtue) عند الإغريق إلى نتائج سياسية مرغوبة، وذلك بسبب التوتر بين المشاركة، والحرية الفردية، والعدالة الاجتماعية. ويجب أن تكون المشاركة السياسية داخل إطار قانوني يعترف بالفرد حراً ومتساوياً، ويجب أن تكون هناك تسويات مؤسساتية تهدف إلى حماية الإفراد والأقليات، بحيث لا تستطيع الأغلبية فرض إرادتها عليهم. الطريقة الأكثر فعالية لحماية الأقليات هي في العمل اليومي لمجموعات الضغط والحركات الاجتماعية. ومن خلال مصطلح المجتمع المدني، يحاول البعض تغطية التعاون بين شبكة من هذه المجموعات وهذه الحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة. ومن ميزات النظام الديمقراطي، توفير عدة قنوات أو مسارات تنافسية للتعبير عن مصالح وقيم فئوية وحزبية، وظائفية وإقليمية، جماعية وفردية.

لا يختلف دافييد هيلد[٩] مع الآخرين عندما يرى أن المشاركة السياسية يجب ممارستها ضمن إطار قانوني يوفر حماية لمبدأ الاستقلالية، الذي يجب أن يأخذ أفضلية على أي مفهوم للمشاركة السياسية حتى وإن كانت غير محدودة. تطبيق هذا المبدأ يتطلب بناء "غير شخصاني" للسلطة السياسية، ودستوراً يضمن احترام الحقوق وتنوع مراكز السلطة داخل الدولة وخارجها، والفصل الليبرالي بين الدولة والمجتمع المدني.

ما يميز موقفه هو أن مبدأ "الاستقلالية" يجب أن ينشر من خلال عملية دمقرطة مضاعفة على مستوى الدولة وعلى مستوى المجتمع المدني. وهذا يعني أنه بالإضافة إلى الاستقلالية التي تعني قدرة الاختيار، وجب توفير الشروط لتحقيق هذه القدرة من خلال منح حقوق دولة أو حقوق اقتصادية واجتماعية. ينتقد دافييد هيلد الليبرالية الاقتصادية لأنها تعتبر آليات السوق آليات تنسيق خارج علاقات القوة. فهو يعتقد أن علاقات السوق هي علاقات قوة قد تقيد العملية الديمقراطية. والخطر للحرية قد يأتي ليس من المطالبة بالمساواة فحسب كما اعتقد توكفيل، وإنما من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التي قد تخلق انتهاكات للحرية السياسية وللديمقراطية.

هذا ما يراه أيضاً رالف ميليباند[١٠] حين يعتبر الديمقراطية الرأسمالية ديمقراطية شكلية (formal democracy) لا تضمن وحدها المشاركة المتساوية والحقوق المدنية، ولا تعكس دائماً إرادة الشعب ومصلحته. فالإجراءات الديمقراطية قد تتحكم بها النخبة السياسية. والنظام الرأسمالي هو نظام قلة (Oligarchy)، إلا أنه يتضمن بعض أشكال الديمقراطية. وفي هذا النظام، تصبح الإجراءات الديمقراطية أحياناً وسائل لاحتواء ضغوطات آتية من الأسفل. والتجربة تعلمنا أن القوى المحافظة تعارض أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تغييرات جذرية في بعض مناطق من العالم. مثلاً، الولايات

المتحدة عارضت التعديلات الذي بادر بها محمد موسى الصدر في إيران العام ١٩٥٣، وتعديلات (George Panpandreau) في اليونان سنة ١٩٦٧.

الديمقراطية الاشتراكية عند رالف ميليباند هي "اقتصاد مختلط"، حيث تحتل السوق مكانة مهمة بجانب التخطيط. فهي تشمل كل خصائص الديمقراطية الليبرالية من دولة قانون، وفصل السلطات، والحريات المدنية، والتعددية السياسية ومجتمع مدني. لكنها تعطي معنى عملياً لهذه الخصائص، وتبحث عن دمقرطة الدولة والمجتمع على كل الأصعدة إلى درجة لم يتم التوصل إليها بعد. فالتنافس الذي يميز اقتصاد السوق قد يكون مضراً للمؤسسات الديمقراطية. وهذه المؤسسات يجب أن تكون بمعزل عن منطق السوق لمنع ممارسات مثل بيع الناخب لصوته أو شراء خدمات موظف حكومي.

في الفترة الأخيرة، تحول الحديث عن الديمقراطية إلى الحديث عن الدمقرطة؛ أي عن مأسسة وممارسة إجراءات تسمح بالمشاركة في المشاورات لكل من قد يُمس من القرار الذي قد يصدر عن هذه المشاورات. وهذا تزامن مع الموجة التي شهدتها العقود الأخيرة التي بدأت في البرتغال، حيث تمت الإطاحة بحكومة (Caetano) في سنة ١٩٧٤، وامتدت إلى جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية لتشمل فيما بعد أوروبا الشرقية في آخر الثمانينيات وبداية التسعينيات.

يميز الباحثون ايفلين هوبر، وديتريخ ريسشايمر، وجون ستفانس بين ديمقراطية شكلية وديمقراطية مشاركة، وديمقراطية اجتماعية. الأولى تتضمن أربع نقاط: انتخابات منتظمة حرة وعادلة، انتخابات عامة، مسؤولية إدارة الدولة أمام ممثلي الشعب المنتخبين، ضمانات فعلية لحرية التعبير والتنظم، مع حماية الفرد من أي عمل تعسفي قد تقوم به الدولة. أما ديمقراطية المشاركة فتتضمن بالإضافة إلى النقاط الأربع السابقة نقطة خامسة، وتشير إلى درجة عليا من المشاركة من قبل المواطنين، أما الديمقراطية الاجتماعية فهي تتضمن نقطة سادسة تخص تحقيق مساواة، أو على الأقل تخفيف حدة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية.[١١] هل حققت الديمقراطيات الجديدة النقاط الست هذه؟ وهل هناك سياسة اجتماعية عند حكومات هذه الديمقراطيات الجديدة للتخفيف من حدة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هو مستوى تنظم الطبقات العاملة والمقهورة؟ لكن يظهر ولأول وهلة أنه من السهل توسع الديمقراطية إذا كانت تقتصر على العملية الانتخابية التي يعتبرها البعض أنها جوهر الديمقراطية، لكن من الصعب نقل الإطار الدستوري الليبرالي الذي يرتكز على الرؤية الغربية للديمقراطية، أو تبني سياسة اجتماعية.

في الفصول القادمة سنحاول تفحص وضع الديمقراطية الجديدة التي تم تبنيها في هذه المناطق التي ذكرت أعلاه؟ هل هي ديمقراطية ليبرالية أم "ديمقراطية غير ليبرالية"؟[١٢] ديمقراطية ليبرالية أم ديمقراطية اجتماعية؟

هوامش الفصل الأول

[1] Norberto Bobbio. (Translated by Peter Kennealy) *Democracy and Dictatorship: The nature and limits of State power*. Cambridge: Polity Press. 1996, 165p pp.151.

[2] David Held. *Models of Democracy*. London: Polity Press. 1996 (second edition). pp.306-307.

[3] Alain Torraine, "What does democracy mean today?" *International Social Science Journal*. 128/1991 pp.259-268.

[4] Guy Hermet. "Introduction: the age of democracy?" *ISSJ* 128/1991 pp.249-257.

[5] Arend Lijphart. "Majority rule in theory and practice: the tenacity of a flawed paradigm" *International Social Science Journal,* 129/1991 pp.483-492 pp.491

[6] Quentin Skinner, "Un troisieme concept de liberte" *Le Debat*, N0.125 mai-août 2003 pp:132-142.

[7] Philippe Schmitter and Terry Lynn Karl. "What democracy is…and is not" *Journal of Democracy*. vol.2 N0.3 summer 1991 pp.75-87.

[8]Adam Przeworski, "Some problems in the study of Transition to Democracy" in Guillermo O'Donnell Philippe Schmitter and Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule*. 1991, pp.47-63.

[9] David Held. *Models of Democracy*. London: Polity Press. 1996

[10] Ralf Miliband, "Reflections on the crisis of communist regimes" in Robin Blackburn. *The failure of communism and the future of socialism*. London: Verso, 1991 pp.6-17.

[11] Evelyne Huber, Dietrich Rueschemeyer, and John D. Stephens, "The Paradoxes of Contemporary Democracy: Formal, Participatory, and Social Dimensions" in: *Comparative Politics* Vol.29 N0.3 April 1997 pp.323-342.

[12] Fareed Zakaria. "De la Democratie Illiberale" *Le Debat*, mars-avril 1998 n0.99 PP.19-26.

الفصل الثاني

من "الشروط الموضوعية والبنيوية"
إلى "دينامية التحول"

من "الشروط الموضوعية والبنيوية" إلى "دينامية التحول"

في الستينيات، تطور التوجه التاريخي- الاجتماعي، ومثلته نظرية الحداثة عند مارتن سيمور ليبست والنظرية البنيوية عند بارنغتون مور. واهتم أنصار هذا التوجه بالشروط الاجتماعية وبالإطار التاريخي للنظم السياسية المختلفة. وسواء أكان التركيز على الجانب البنيوي - الوظائفي للنظام الاجتماعي- السياسي، أم على تطورات العملية الاجتماعية مثل التحديث، والتمدن، وتوسع محو الأمية، حاول المختصان رسم عدة مراحل تاريخية تمر بها المجتمعات في تطورها نحو الحداثة من خلال مقارنة مستوى التنمية أو الحداثة بين هذه المجتمعات. للتوجه التاريخي الاجتماعي هذا الفضل الكبير في جعل "التحول السياسي" موضوعاً مركزياً في اهتمامات علماء الاجتماع والسياسة.

انبثق التوجه التاريخي الاجتماعي من اجتهادات نقدية للنظرية المؤسساتية (institutional theory) التي اهتمت بالأساس بالنظام السياسي ووظائفه. وفي البداية، أخذت هذه النظرية طابعاً وصفياً وتمركزياً- إثنياً، إذ ركزت على دراسة الديمقراطية الغربية فقط، ومن منطلق تاريخي وقانوني: تطور المؤسسات الغربية والمبادئ التي تستند إليها، سواء أكانت قد اُستنبطت من نظرية القانون الطبيعي أم من القانون الوضعي الدستوري.

وتسمى هذه النظرية بالمؤسساتية؛ لأنها تركز على البنى الشكلية للحكومة، وعلى القواعد الدستورية. وفي نظر مؤيديها، تمثل الديمقراطية الشرعية الأخيرة، وذلك لأن مؤسساتها تملك قوة معيارية. فالديمقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي يتضمن قواعد قانونية، وإجراءات واضحة، وأهدافاً غير محددة مسبقاً. وتعرف النظرية

المؤسساتية تجديدا (المؤسساتية الجديدة) مع اجتهادات مختصين مثل دافيد ابتر وفرد ريغز[١] (المؤسساتية الجديدة). ويعرف دافيد ابتر الديمقراطية بأنها نظام حماية حقوق الفرد من خلال المؤسسات، وحماية الفرد المواطن من المؤسسات.[٢] وتشمل الديمقراطية عناصر مثل النظرية القانونية، والسيادة، والتشريع، والقانون الطبيعي، والقانون الوضعي، والقانون المشترك، والقانون الدستوري ... الخ.

لكن أيضاً تطور ما سميناه "براديغم التحول" يمثل عودة نوعاً ما إلى النظرية المؤسساتية. ويعود براديغم التحول إلى اجتهادات دانكوارت روستو التي ركزت على الفعل وليس على البنية، على اللاعبين واختياراتهم وليس على الشروط الموضوعية أو التقييدات الاجتماعية. وفي نظره، يعمل هؤلاء اللاعبون داخل إطار مؤسساتي واجتماعي، لكن لا يعنى هذا أن اختياراتهم هي ناتج التقييدات التي يفرضها هذا الإطار. ويرفض روستو فكرة أن النتائج السياسية تحسم على يد الاقتصاد. ولا تتطلب الديمقراطية، حسب روستو، نضوج الشروط الموضوعية أو البنيوية، وإنما هي ناتج أعمال قام بها لاعبون، ما يميزهم هو رغبتهم في الالتزام بالمشروع الديمقراطي، وإدراكهم لضرورته. وهناك دور مهم للإرادة (virtu)، يتمثل في الثقة بالقدرة على تغيير الأمور، وللحظ (fortuna) في إيجاد تسوية تخضع لقواعد اللعبة الديمقراطية. ويرى روستو أن اهتمام التوجه الوظائفي ونظرية الحداثة هو في الأساس بالعوامل التي تضمن استمرارية واستقرار النظام الديمقراطي، لكنها تهمش مسألة: "كيف تخرج الديمقراطية إلى حيز الوجود؟". ويركز روستو على عملية التحول ذاتها، وعلى المراحل التي تمر بها، لهذا يمكن تسمية توجهه بالتوجه التاريخي السياسي (الاهتمام هو بالنشأة).

في هذا الفصل سأتطرق إلى ثلاث نظريات حول الانتقال إلى الديمقراطية: نظرية الحداثة، النظرية البنيوية، نظرية التحول. النظريتان الأولى والثانية تعكسان توجهاً تاريخياً اجتماعياً، بينما النظرية الأخيرة هي ذات توجه تاريخي سياسي.

أولاً: نظرية الحداثة: سيمور مارتن ليبست

تشير الحداثة إلى تصنيع، وتمدن، وتعبئة اجتماعية، وتفاضل، وعلمانية، وتعليم، واتساع رقعة المشاركة السياسية. ويؤمن الفرد في المجتمع الحديث بإمكانية التغيير، ويملك ثقة في قدرته على التحكم بالتغيير لصالح أهدافه. وعلى المستوى الاقتصادي، يتميز المجتمع الحديث بتعدد وبتنوع الفعاليات الاقتصادية في مجالات تجارية، وصناعية، وخدمية، وتحل الزراعة التجارية محل زراعة الاكتفاء الذاتي. وعلى المستوى الثقافي، يتميز المجتمع الحديث بتراكم معرفة الإنسان لبيئته وبانتشار هذه

المعرفة داخل المجتمع من خلال وسائل محو الأمية، والاتصال والمواصلات، والتعليم. وعلى المستوى الاجتماعي، المجتمع الحديث هو في الأساس مجتمع مديني ومتمدن.

أما نظرية الحداثة فهي تشير إلى أن الحداثة الاقتصادية بمعنى النمو الاقتصادي تقود إلى تعقد في تركيبة المجتمع، الأمر الذي يتطلب تغييراً في عملية اتخاذ القرار السياسي لكي تتلاءم مع تطور المجتمع. هذا ما أكده سيمور مارتن ليبست في مقالة له حول "الشروط الأولية للديمقراطية" ١٩٥٩، التي شكلت نقطة الانطلاق لبرنامج أبحاث تبنت التوجه الكمي والإحصائي، بالإضافة إلى منهجية المقارنة في دراسة التجارب القومية المختلفة.

أ. النمو الاقتصادي: نشأة، واستمرارية الديمقراطية

"ربما التعميم الأقل انتشاراً الذي يربط النظم السياسية بجوانب أخرى في المجتمع كان أن الديمقراطية ترتبط بوضع النمو الاقتصادي. وفي الواقع، كلما دخلت أمة معينة في الحداثة كان حظها أوفر في دعم الديمقراطية".[٣]

وقد ارتكز أنصار نظرية الحداثة على هذه الفقرة في تعليل استمرارية الديمقراطية، وأيضاً نشأتها انطلاقاً من النمو الاقتصادي.

ويدعم هؤلاء الفكرة القائلة إن الديمقراطية تنشأ في مجتمع يتطور وينمو اقتصادياً. وتخرج الديمقراطية من النظام السلطوي بواسطة النمو الاقتصادي. وسيناريو هذا الخروج هو أن التطور الاقتصادي يؤدي إلى تفاضل في البنى الاجتماعية التي تصبح أكثر تعقداً، وبالنتيجة تكون هناك صعوبة في قيادة المجتمع انطلاقاً من سلطة مركزية. وتنطلق نظرية الحداثة من فكرة أن الحداثة الاقتصادية تقود إلى تمايز (differentiation) في البنى والوظائف داخل المجتمع: تغيرات مثل النمو الاقتصادي، وتوسع رقعة العلم والتكنولوجيا، وانتشار وسرعة الاتصالات والمواصلات، وكل ذلك يساهم في التطور السياسي الذي سيؤدي إلى سقوط النظام السلطوي.

"مع زيادة مهمة في الدخل القومي، يصبح الاستهلاك أكثر مساواتياً، وتتوسع الطبقة الوسطى، ويزداد عدد الأشخاص الذين يحصلون على العناية الطبية، ويتراجع مستوى الأمية، ويزداد عدد المراهقين الذين يبقون على مقاعد الدراسة الثانوية. هذا يحدث سواء أكان المجتمع إسلامياً أم ملحداً، أم ماركسياً أم ذا توجه نحو اقتصاد سوق إفريقي، أو آسيوي، أو أوروبي..." . "زيادة حادة في نسبة طلبة الثانويين حول العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين سيكون لها ربما تأثير خاص على مطالب المواطنين، وبشكل غير مباشر على البنى السياسية أيضاً".[٤]

وتشكل نظرية الحداثة في نظر مؤيديها نظرية علمية قابلة لأن تطبق على كل مجتمع. مثلاً، لقد حاول موشي لوين (Moshe Lewin) تطبيق هذه النظرية على الاتحاد السوفييتي، حيث رأى أن فترة السبعينيات التي وصفت بفترة الجمود قد تميزت بالاستقرار السياسي في القمة، وبالدينامية الاقتصادية والاجتماعية، أو بعملية تحديث في العمق داخل المجتمع السوفييتي، ووفرت بذلك الشروط الأولية والضرورية للبروسترويكا التي أدخلها ميخائيل غورباتشوف. "الدرس الكبير الذي قد نتلقنه من سنوات الإصلاح هو أنه في لحظة معينة، يتوقف مجتمع متمدن معقد عن الرد أو التجاوب مع أوامر صادرة عن مؤسسات سياسية متخلفة. لذا، تحديث الحزب هو أحد الأهداف الرئيسية للتوجه الجديد. وفي عصر تكنولوجي كما هو عصرنا، نظام موجه وتحت المراقبة الشديدة ليس إلا تضيعة للوقت. والحصول بشكل حر على كل المعلومات هو شرط أولي وضروري لإحياء النظام السوفييتي".[٥] المجتمع السوفييتي الذي تطور أفراده من فلاحين متخلفين إلى أناس متعلمين، أصبح –على حد قوله– "صانعاً قوياً للنظام"، مجبراً المؤسسات السياسية والاقتصادية على أن تتأقلم مع المعطيات الجديدة للعالم الحديث.

ميز ليبست بين مؤشرات عدة للنمو الاقتصادي مثل امتلاك راديو، أو هاتف، أو جريدة (عينة ١٠٠٠ شخص)، ومؤشر التصنيع: نسبة العمل في الزراعة، ومؤشر التعليم: نسبة محو الأمية، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي (عينة ١٠٠٠ شخص)، ومؤشر التمدن: نسبة المدن التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٠٠٠٠ نسمة.

وفي البداية، أكد ليبست على وجود علاقة خطية (linear) بين النمو الاقتصادي أو مستوى المعيشة وإمكانية تطور الديمقراطية في بلد معين. لكن، فيما بعد وانطلاقاً من الانتقادات التي وجهت لنظريته ومن تطور التجربة التاريخية، تمت إعادة نظر في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي، إذ اعتبر أنه بعد مستوى معين من نصيب الفرد في الإنتاج القومي الإجمالي (GNP per capita) لا يوجد أي تأثير للنمو الاقتصادي على تطور الديمقراطية، بمعنى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية هي ذات منحى خطي (curvilinear). بالإضافة إلى ذلك، حاول ليبست احتواء أهم تحدٍّ لنظريته، الذي تمثل في اجتهادات أودينيل حول موضوع النظام السلطوي–البيروقراطي. وفي نظر أودينيل، يدعم النمو الاقتصادي باتجاه تبني النظام السلطوي، وذلك لأن عمل المؤسسات السياسية والاقتصادية الغربية له آثار سلبية على الدول النامية، إذ تحث هذه المؤسسات الدول النامية على تبني سياسة تسهل التطور الاقتصادي التي قد تتناقض مع المطالب الشعبية ومسألة المساواة الاجتماعية. وهذا يعني أن الدول الغربية تحث الدول النامية على تبنى نظام غير ديمقراطي (سنتطرق إلى النظام السلطوي–البيروقراطي في الفصل القادم).

ما يقترحه ليبست هو أن النمو الاقتصادي يساهم بشكل عام في التحول إلى الديمقراطية، لكنه يأخذ مسار بندول الساعة (Pendulum)؛ بمعنى أن العلاقة في البداية تكون إيجابية (احتمالية وليست حتمية)، ثم تتحول إلى سلبية لتعود وتصبح إيجابية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التجربة التاريخية، فإننا نرى أن النمو الاقتصادي في سنوات ١٩٦٠ لم يؤدِّ إلى تبني نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث، وكان هناك تبنٍّ لنظام سلطوي، لكن سنوات الثمانينيات تؤكد أهمية العامل الاقتصادي في تبني نظام ديمقراطي. ويذكر ليبست حالة أسبانيا التي كانت في سنوات الستينيات من أول ١٩ دولة صناعية في العالم ولا تملك نظاماً ديمقراطياً. وأصبحت تاسع دولة صناعية في العالم: نصف سكانها من الطبقات الوسطى، وخمس الأيدي العاملة يعملون في الزراعة. وفي لحظة وفاة الجنرال فرانكو، كانت أسبانيا دولة حديثة، إلا في المجال السياسي، وأصبحت الظروف والشروط الاجتماعية مواتية لكي تقوم النخب بالاتفاق فيما بينها من أجل مأسسة الديمقراطية.

حاول فيليب كاترايت تحويل العلاقة الخطية الإيجابية التي تكلم عنها ليبست بين النمو الاقتصادي والديمقراطية إلى علاقة سببية، وذلك من خلال تحديد الشروط الاجتماعية القومية؛ أي ترتيبها وفقاً لأهميتها وتحويلها إلى نسبة معينة (scaled and indexed)، وأيضاً من خلال تحديد النظام السياسي القومي.

الشروط الاجتماعية القومية	النظم السياسية القومية
مستوى الاتصال	ديمقراطية ثابتة
النمو الاقتصادي	ديمقراطية غير ثابتة
التعليم	دكتاتورية شعبوية
التمدن	دكتاتورية نخبوية

وبالنسبة له، ترتبط المؤسسات السياسية وتطورها بالنظام التعليمي، والنمو الاقتصادي، ونظام الاتصال والمواصلات، ودرجة التمدن، وتوزيع القوى العاملة. ويستطيع النظام الاقتصادي لأمة معينة أن يتطور فقط في حالة استمرارية تطور نظامها التعليمي، وتمركز سكانها في المدن، ووجود شبكة متطورة من الاتصال والمواصلات. ويركز فيليب كاترايت على أهمية نظام الاتصال والمواصلات للتحول السياسي. "الدرجة التي تصل إليها أمة معينة في مجال التطور الاتصالي هو بحد ذاته مرتبط بالمستوى القومي لتطور التعليم، والتمدن، والقوى العاملة وقلتها في العمل الزراعي، والتنمية الاقتصادية ..." . "أمر مهم هو أن الاتصال وليس النمو الاقتصادي، والتمدن، أو التعليم، يشير وبشكل أفضل إلى التنمية الاقتصادية لأمة معينة. وجب ألا يغيب عن أعيننا على كل حال

التداخل الرئيسي لمجمل هذه السمات التي تعطي وبشكل جماعي صورة مميزة لأي أمة وتتفاعل سوياً لدعم نتائج سياسية تتفاعل بدورها لتدعم تغييرات إضافية في العوامل المستقلة ذاتها".[٦] وتعتبر نظرية الحداثة أنها تملك معيار تنبؤ واضحاً. هذا ما يؤكده فيليب كاترايت حين يكتب أن المنهجية التي يستخدمها تهدف إلى القيام بتنبؤات حول أيٍّ من الأمم ستشهد تنمية سياسية، وأنه يجب اختبار نظريات التحول من خلال المقارنة مع ما يحدث بالفعل.[٧]

ولإبراز العلاقة الإيجابية بين التنمية الاقتصادية والسياسية، يلجأ مختصو الحداثة إما إلى اعتبار العامل الاقتصادي الاجتماعي كعامل يشمل عناصر عدة مثل التقنية والتعليم والاتصال وغيره (هذا ما يسمى cross national analysis)، وإما إلى إدخال متغيرات وسيطة أخرى (intervening variables) مثل مستوى التعليم.

"النمو الاقتصادي ... وانتشار واسع للتعليم العالي سيحددان بالطبع شكل "الصراع الطبقي"، حيث سيسمح لأولئك في الطبقات السفلى تطوير رؤية سياسية طويلة الأمد أكثر تعقيداً وذات توجه تدريجي... . وكلما كان مستوى المعيشة للطبقات السفلى متدنياً، كبرت الضغوطات على الطبقات العليا للتعامل معها على أنها لا أخلاقية، وأن وضعها المتدني أمر طبيعي".[٨]

ويشكل مستوى عالٍ من التعليم أحد الشروط الضرورية لتطور الديمقراطية؛ لأن التعليم إذا لم يجعل الأفراد مواطنين جيدين، فإنه على الأقل يسهل عملية تحولهم إلى ذلك.

احد أنصار نظرية الحداثة، لاري دياموند، يرى أن هناك علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية ترتكز على ثلاثين سنة من التفحص الإمبريقي والكمي: يعمل النمو الاقتصادي على تسهيل الدمقرطة من خلال نشر مواقف وقيم ديمقراطية، ودعم تطور مبنى طبقي لا استقطابي، والمساهمة في تطور طبقة وسطى عريضة ومؤسسات أهلية مستقلة. وفي نظره، "يؤدي النمو الاقتصادي والاجتماعي، كما في المكسيك وإندونيسيا، إلى تكاثر مجموعات المجتمع المدني التي تطالب بالاستقلالية وبالحرية السياسية تحت حماية القانون، وبالأخص عند حدوث أزمات اقتصادية. يضعف التراجع الاقتصادي والاجتماعي، الذي يصطحبه في أغلب الأحيان فساد سياسي واسع، قبضة النظام السلطوي، ويزعزع شرعية المؤسسات التي يدعمها، ما يفسح المجال أمام صعود قوى ثورية مثل حركات الإسلام الراديكالي في مصر والجزائر، التي تتعهد بتحرير شعبي من خلال شكل جديد من هيمنة الدولة".[٩] ويلجأ المختص هنا إلى محاولة ربط بين النمو الاقتصادي والانتقال إلى الديمقراطية من خلال مصطلح "المجتمع المدني" كعامل وسيط يمكننا من شرح آلية التغيير نحو نظام ديمقراطي.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد لاري دياموند أن الديمقراطية ما زال لها مستقبل في العالم، إذ يتوقع دمقرطة الصين التي قد تشكل موجة رابعة إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم السكان في هذا البلد (خمس سكان العالم). "الحديث هنا ليس على المدى البعيد، لأن الصين وإندونيسيا تشهدان نمو عالياً في الدخل نسبياً (بمعدل ٤،٥٪ سنوياً). ومن المتوقع، كما يظن هنري روين أن يحققا في ٢٠٢٠ معدل دخل بقيمة ٦،٦٠٠ دولار و٨،٨٠٠ دولار. مستويات دخل كهذه هي في الدرجات الوسطى وحتى ما فوق الوسطى في النمو الاقتصادي التي اعتبرها صموئيل هانتغتون "المنطقة" المميزة للتحول الديمقراطي في الموجة الثالثة". وليضيف فيما بعد إن عاجلا أم آجلا، سيخلق النمو الاقتصادي ضغوطات متزايدة وإمكانيات للصين لكي تقوم بتغيير أكثر جذري للنظام، تغيير نحو الديمقراطية".[١٠]

ب. نقد نظرية الحداثة

هناك ثلاثة انتقادات توجه لنظرية الحداثة: الطابع الغائي لنظرية الحداثة (teleological)، والنمو الاقتصادي غير كافٍ، وضعف العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والانتقال إلى الديمقراطية.

١- الطابع الغائي (اعتبار أن كل شيء في الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة):

يتفق أنصار نظرية الحداثة على القول إن كل بلد سيتوصل عاجلاً أم آجلاً إلى الوضع "الطبيعي" المتمثل في اقتصاد السوق، والمؤسسات السياسية الليبرالية. اجتهادات ليبست أتت في فترة الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، الذي عرف بالحرب الباردة، الأمر الذي ساهم في تبني "نظرية إمبريقية للديمقراطية"، حيث اعتبرت الديمقراطية ليست نموذجاً مثالياً وجب السعي من أجل الحصول عليه، بل واقع موجود وتمثله الديمقراطية الليبرالية الغربية. أحد رموز هذه النظرية الإمبريقية للديمقراطية هو سيمور مارتن ليبست الذي أكد على العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، واعتبر أن تطور المجتمعات غير الأوروبية اقتصادياً واجتماعياً سيقودها في نهاية المطاف إلى تبني الديمقراطية الليبرالية الغربية. رأى ليبست في المجتمع الغربي نموذجاً يحتذى به على يد المجتمعات الأخرى.

حاول كينيث بولين تعريف الديمقراطية بشكل يهدف إلى تسهيل المقارنة بين النظم السياسية وتحديد أي منها متطور أو غير متطور. وارتكز في ذلك على تعريف ليبست للديمقراطية، بأنها نظام سياسي يوفر فرصاً دستورية منتظمة لتغيير النخبة الحاكمة. وهي عبارة عن ميكانيزم اجتماعي لحل مشكلة اتخاذ القرار الجماعي في مجتمع يتكون من مجموعات ذات مصالح متناقضة تسمح للمجموعة الكبرى الاختيار بين الفئات

البديلة التي تطالب بالمنصب السياسي".[١١] وتتضمن الديمقراطية ثلاثة أمور: معادلة سياسية تشكل أساس وشرعية النظام الديمقراطي مثل أحزاب سياسية، وصحافة حرة ... الخ، ومجموعة من السياسيين في السلطة، ومجموعة أخرى خارج السلطة، وترغب في الوصول للسلطة. هذا التعريف يتضمن انتخابات، وتداولاً في السلطة وحريات سياسية، وهي تشكل المؤشرات التي من خلالها يقاس كل نظام ديمقراطي: مؤشرات تتعلق أولاً بالسيادة الشعبية مثل نزاهة الانتخابات، ونسبة المناصب الحكومية التي تم الانتخاب إليها ونوع الانتخابات، وثانياً، مؤشرات تتعلق بالحريات السياسية مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع والتنظم.[١٢]

٢- النمو الاقتصادي غير كافٍ

حسب أنصار نظرية الحداثة، يبقى النمو الاقتصادي الذي يقاس بنصيب الفرد في الإنتاج القومي الإجمالي، المتغير المسيطر (dominant explanatory variable)، ويمثل أفضل وسيلة للتنبؤ بمصير النظم السياسية. لكن، النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ لإنتاج الدمقرطة، فهناك عوامل أخرى تؤثر في التحول الديمقراطي، مثل الخصوصية القومية، أو الثقافية، أو التبعية الاقتصادية، أو تجربة التحرر القومي.

وبالنسبة للخصوصية الثقافية، يرى صموئيل هانتغتون أن الكاثوليكية لم تعد تشكل الثقافة المعادية للديمقراطية، وقد تركت ذلك للإسلام والكونفوشية. وفي كتابه *Political order in changing societies 1968*. اعتبر صموئيل هانتغتون أن النظام السياسي يتضمن عناصر عدة، البعض منها يتغير ببطء نسبة إلى البعض الآخر. وتتضمن هذه العناصر: الثقافة بمعنى القيم، والمواقف، والتوجهات، والميثولوجيا، والعقائد التي لها صلة بالسياسة وتسيطر على المجتمع، والبنية بمعنى التنظيمات الشكلية التي من خلالها يأخذ المجتمع قرارات ذات صلاحية مثل الأحزاب السياسية، والبرلمان، والحكومة، والبيروقراطية، والمجموعات التي تشارك في السياسة، والقيادة بمعنى الأفراد في المؤسسات السياسية، والمجموعات التي تملك تأثيراً في توزيع القيم، وأخيراً السياسة أو أنواع الفعاليات الحكومية التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروات والمصادر داخل المجتمع.

في مقال نشر العام ١٩٨٤، ركز صموئيل هانتغتون على الشروط الثقافية للتحول الديمقراطي. فبالنسبة له، تعني الثقافة السياسية وفقاً لتعريف (Sidney Verba) "نظاماً لعقائد إمبريقية، لرموز تعبيرية، ولقيم تعرف الوضع الذي يتم فيه الفعل السياسي". الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة لمجتمع معين، التي تتضمن قيماً وعقائد في معظم الحالات ذات طابع ديني تتعلق بالطبيعة الإنسانية والمجتمع، والعلاقة بين الأفراد، وعلاقة الأفراد مع كائن ما وراء الطبيعة، مجتمعات مع تقاليد

ثقافية مختلفة تعكس درجة استقبال مختلفة للديمقراطية. وكما أكد عليه، فإن هناك علاقة قوية بين البروتستانتية والديمقراطية، حيث كل الدول الأوروبية التي تعتنق البروتستانتية تبنت الديمقراطية. وبالنسبة للكاثوليكية، فهناك موقف غير واضح اتجاه الديمقراطية. فتاريخياً، تطورت المؤسسات الديمقراطية في الدول الأوروبية الكاثوليكية متأخراً نسبياً، وكانت هذه الدول متأخرة اقتصادياً أيضاً. لذا، من الصعب التمييز بين تأثير الدين والنمو الاقتصادي على الديمقراطية. وبالنسبة للأديان الأخرى، يرى صموئيل هانتغتون أن الإسلام معادٍ للديمقراطية، كذلك الكونفوشية والبوذية، بينما الثقافة الهندية والشينتو لم تمنع تطور مؤسسات ديمقراطية، لا بل شجعت على وجودها.[١٣] ويعتقد صموئيل هانتغتون أن ثقافة سياسية تقيم علاقات هرمية ووقاراً مفرطاً للسلطة يفترض أنها لا تمثل أرضية ملائمة للديمقراطية. وبالعكس، ثقافة تتميز بدرجة عالية من الثقة التبادلية بين أفرادها تمثل أرضية ملائمة للديمقراطية أكثر من ثقافة شك دائم، وعداء وعدم ثقة. فالرغبة في التسامح مع الاختلاف والصراع بين المجموعات وفي الاعتراف بشرعية التوفيق بين المواقف المتناقضة تساعد في تطور الديمقراطية. ويعترف هانتغتون بصعوبة قياس تأثير العامل الثقافي على تطور الديمقراطية، وإذا كان هذا العامل يسبق أو يتزامن مع تطور الديمقراطية.

في كتاباته الأخيرة، أكد ليبست على أن النمو الاقتصادي غير كافٍ لضمان انتقال إلى الديمقراطية، وتحدث عن عدة عوامل أخرى مثل نوع الاستعمار؛ بريطاني أم فرنسي (إذا كانت الدولة مستعمرة بريطانية سابقاً فيكون لها ميل أكبر نحو الديمقراطية)، قمعية النظام (لها أثر سلبي على تطور الديمقراطية)، التعبئة السياسية (قد تقلل من إمكانية الديمقراطية)، التبعية التجارية (اندماج الدول النامية في السوق العالمية يساهم في نموها الاقتصادي).

وتنتقد زهرة أرات الأسباب الكافية التي يذكرها ليبست بالأخص فيما يتعلق بالأثر الإيجابي للاستعمار البريطاني على تبني الديمقراطية، إذ يوجد ١٥ دولة فقط من ٤٢ دولة خضعت للحكم البريطاني نجحت في تأسيس نظام ديمقراطي، وست دول فشلت في بناء الديمقراطية، بينما الدول الأخرى لم يكن لها أي محاولة لبناء نظام ديمقراطي.[١٤] ولا تنكر زهرة أرات أن هناك تأثيراً للثقافة السياسية ما قبل الاستقلال في دول العالم الثالث، سواء أكانت ذات جذور محلية أم استعمارية، لكن الممارسة التي دخلت مع الاستعمار ستُرفض انطلاقاً من اعتبارها جزءاً من السيطرة الأجنبية. لهذا، لا بد من التركيز على عملية التحرر القومي كعامل مهم في تطور الديمقراطية ما بعد الاستقلال. أما بالنسبة للجيش، فهو يمثل في نظرها، المجموعة الأكثر تنظيماً في مجتمع يفتقد لمأسسة قوية، وكونه يمثل الأمة، فالجيش مهيأ لممارسة قوة قمعية، كما أنه يمثل مبنى متماسك يتميز بالانضباط، ويمثل النظام والسلطة في وضع فوضوي وفراغ

سلطوي. وتشير الكاتبة إلى تداخل الجيش والمصالح الاقتصادية، حيث تذكر برنامج الكليات الحربية في البرازيل الذي ربط بين الأمن القومي والنمو الاقتصادي، وأكد على ضرورة الحفاظ على وضع أمني ملائم للنمو الاقتصادي. وبالنسبة للتعبئة السياسية، فهي ترى أنها تكون قوية في مجتمع استقطاب ولا مساواة حيث تميل الأطراف إلى تبني مواقف تفتقد للمساومة. كما أن الثقافة السياسية ليست بالضرورة كما يعتقد بعض المختصين أنها عامل استقرار للديمقراطية، إذ هناك تأكيد على نموذج المواطن العقلاني والفعال، وفي الوقت نفسه الاعتراف بأن الديمقراطية المستقرة تحتاج أيضاً إلى خمول وهيبة من قبل المواطن، ما يتعارض مع الديمقراطية كمشاركة. واللامساواة هي ناتج شروط اجتماعية واقتصادية وليس ناتج ثقافة معينة: تغير نظام يتبعه توجيه عمل المؤسسات السياسية من أجل ترسيخ قيم جديدة. وترى زهرة أرات أن صورة الغرب كمحرر من الفاشية والنازية هي ناتج ثانوي؛ لأن الصراع كان في الأساس جغراسياً. والغرب لا يملك هذه الصورة بالنسبة للدول النامية، حيث أنه كان هناك قبل الاستعمار الأوروبي مجتمعات أفريقية عرف سكانها تعددية مؤسساتية ومشاركة سياسية. لكن الاستعمار دمر هذه البنى. وفي سنوات السبعينيات والثمانينيات وعلى الرغم من زيادة القمع عند نظم استبدادية، فإن الدعم الأمريكي لم يتوقف، بل زاد. هذا ما حصل مع نظام حالة الطوارئ الذي مثله كارلوس في الفيليبين. واعتبر سايروس فانس أنه مهما كانت انتهاكات حقوق الإنسان لا يمكن تخفيف الدعم بسبب اعتبارات أمنية مهمة.[١٥] لم تردد الولايات المتحدة حتى في دعم إسقاط نظام ديمقراطي مثل غواتيمالا وإيران العام ١٩٥٣، وتشيلي ١٩٧٣. باختصار، فإن الغرب ليس بداعم للدمقرطة في الدول النامية، بل ما يبحث عنه هو خلق أسواق رأسمالية وحماية مصالحه الاقتصادية.

في نظرها، تأثير العالم الغربي وقوات عسكرية مسيسة يساهمان بالأساس في تراجع الديمقراطية.

وتتناول زهرة أرات مسألة الديمقراطية في الدول النامية انطلاقاً من موقعها في النظام الاقتصادي العالمي. وتواجه هذه الدول مشاكل معقدة ومتداخلة تحدث ليس بتتابع، بل تتزامن مع بعضها البعض. والعلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي وتوزيع لا مساواتي للمصادر المادية يأخذ علاقة خطية منحنية. وتبدأ العلاقة بشكل إيجابي ومن ثم تأخذ منحنى معيناً في مستوى عال من النمو الاقتصادي يكون هناك اهتمام بتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. والعلاقة بين الدول الغربية والدول النامية التي عرفت نمواً اقتصادياً متأخراً يتلخص بأن الاستعمار يعطي الدول الغربية قوة معينة، بينما يعنى للدول المستعمرة الخضوع لسيطرة أجنبية تتميز بحكم سلطوي وقمع لأي معارضة حقيقية. ثانياً، الاستعمار يعني استغلال للمصادر المادية للشعوب المستعمرة وزيادة ثروة الدول المستعمرة، ما يقود إلى تخفيف حدة الصراع الطبقي

في الدول المستعمرة. وثالثاً، الاستعمار يعني أيضاً حلاً لمشكلة التكاثر الديموغرافي في الدول الغربية، فالهجرة إلى عالم جديد ويتميز بكثافة سكانية قليلة، يخفف من التوترات داخل المجتمع الغربي.

٣- ضعف العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والانتقال إلى الديمقراطية

يعتبر شارل كنود ودان نيوباور أن النظرية الإمبريقية للديمقراطية (بمعنى أنها تحاول وصف وتعليل ما يحدث من خلال مراقبة الواقع) التي يتبناها ليبست تهدف إلى شرح الأسباب التي تقف وراء أن نظاماً سياسيا معيناً ديمقراطي، ونظاماً سياسياً آخر غير ديمقراطي. وتميز هذه النظرية بين الأسباب الضرورية والأسباب الكافية لتبني هذا النظام أو ذاك. وهي في جوهرها سببية وتحاول، أولاً، تحديد القوة الإمبريقية لتأكيدات سببية في شكلها البسيط، وثانياً، تخصيص تلك العوامل التي تظهر علاقة سببية قوية في تبني حكومة ديمقراطية.[١٦] بالنسبة لسيمور مارتن ليبست كل تحليل اجتماعي لأي نموذج سلوكي، سواء أكان ذلك يعود إلى نظام اجتماعي صغير أو كبير وجب أن ينتج عن فرضيات خاصة، وعن مواقف قابلة للامتحان إمبريقياً.

يشكك لاري دياموند في العلاقة الخطية التي اقترحها ليبست بين النمو الاقتصادي والديمقراطية. وبالنسبة له، هذه العلاقة غير خطية وينطلق لإثبات ذلك من اجتهادات أودينيل حول العلاقة بين التحديث والسلطوية البيروقراطية في أمريكا اللاتينية. وفي مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي قد يكون هناك تراجع أو حالة ضعف للديمقراطية. لكنه يؤيد وجود علاقة إيجابية (احتمالية) قابلة لكي تتحول إلى علاقة سببية مع اللجوء إلى مصطلح المجتمع المدني.

بينما تتوصل زهرة أرات (Zehra F. Arat) في دراسة إمبريقية إلى الاستنتاج أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية غير خطية وغير سببية إلا في عنصر واحد فقط للديمقراطية، وهو العملية الانتخابية. وحسب زهرة أرات، توفر نظرية الحداثة علاقة احتمالية (correlation) (علاقة ايجابية)، وليس علاقة سببية (causal mechanism) بين التطورات على الصعيد التكنولوجي، والعلمي، والاقتصادي والتحول إلى الديمقراطية. فالعملية الانتخابية أصبحت ممارسة تتميز بها معظم الدول بغض النظر إذا كانت مؤسساتها ديمقراطية أو غير ديمقراطية. كذلك تشكك زهرة أرات في العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، حيث تؤكد أن عدداً قليلاً فقط من الدول، ٢١ دولة من بين ١٤٦ دولة، تشير إلى وجود علاقة إيجابية كهذه. والاستنتاج بأن مستوى عالياً من النمو الاقتصادي لا يقود بالضرورة إلى مستوى عالٍ من الدمقرطة. كل ما هناك أن دولاً ذات نظام ديمقراطي تكون في أغلب الحالات دولاً متطورة اقتصادياً. أو كما يؤكد روستو علاقة احتمالية وليس علاقة سببية.[١٧]

رفض العلاقة الخطية بين النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي يدعمه أيضاً آدم برزيفورسكي وفرناندو ليمونجي، حيث يؤكدان على وجود نظريتين في كتابات سيمور مارتن ليبست: الأولى تخص العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول، والثانية تتعلق بتأثير النمو الاقتصادي والاستقرار الديمقراطي (democratic consolidation).[١٨] النظرية الأولى تسمى الانتقال الداخلي إلى الديمقراطية (endogenous democratization)، وتخص احتمال دولة فقيرة أن تتحول إلى الديمقراطية إذا عرفت نمواً اقتصادياً. في حين تسمى النظرية الثانية الانتقال الخارجي إلى الديمقراطية (exogenous democratization)، حيث وفي حالة استقرار الديمقراطية، فإن النمو الاقتصادي يجعلها تدوم وتستمر. وفي النظرية الأولى نقطة الانطلاق هي النظام السلطوي، بينما في النظرية الثانية نقطة الانطلاق هي نظام ديمقراطي يعود وجوده لأسباب خارج النمو الاقتصادي. ويعتبر الكاتبان أنه لا يوجد أساس إمبريقي يدعم أن النمو الاقتصادي يأتي بنظام ديمقراطي، وأن النظم السلطوية لا تسقط في جميع الحالات نتيجة الأسباب نفسها. فهناك حالات تحديث أدت إلى تبني الديمقراطية مثل حالة أسبانيا، وحالة كل من البرازيل، وكوريا الجنوبية، لكن هذه الحالات تبقى قليلة العدد. فهناك دول ثرية مثل سنغافورة، وماليزيا، وهي ليست ديمقراطية، ودول فقيرة مثل الهند وهي ديمقراطية.

في نظر برزيفورسكي وليمونجي، النمو الاقتصادي هو سبب انتقال خارجي وليس داخلياً للديمقراطية. "كلما دخلت أمة معينة في الحداثة يزداد حظها في دعم استمرارية الديمقراطية". هذه المقولة لليبست تدعم أنه حتى إذا لم ترتبط نشأة الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية فإن استمرارية الديمقراطية تتطلب التنمية الاقتصادية. وتستمر الديمقراطية إذا كانت الدولة حديثة، لكن التحديث ليس سبباً في نشأة الديمقراطية. هذه الفكرة تعود لأرسطو، حيث أن وجود تنمية اقتصادية وطبقة وسطى عريضة يخفف من حدة الصراعات بين الطبقات. وحسب رأي الكاتبين، تفتقد نظرية الحداثة إلى قدرة تنبؤية واضحة، لأنه من الصعب تحديد المستوى الذي يتم فيه التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي يشار إليه من خلال نصيب الفرد في الإنتاج القومي الإجمالي، كما نرى في الأسفل، العلاقة بين نصيب الفرد في الإنتاج القومي الإجمالي ونوع التحول.

نصيب الفرد في الإنتاج القومي الإجمالي	نوع التحول
١٠٠٠ دولار	تحول من نظام سلطوي إلى نظام سلطوي آخر
١٠٠١–٤٠٠٠ دولار	النظام السلطوي غير مستقر
٥٠٠١–٦٠٠٠ دولار	تحول ديمقراطي
٦٠٠١ دولار وما فوق	التحول الديمقراطي أقل احتمالاً

السطر الأخير (٦٠٠١ وما فوق) يعكس نظرية أودينيل حول صعود النظام السلطوي البيروقراطي بعد انهيار النظام الديمقراطي في أمريكا اللاتينية.

باختصار، من الصعب التأكد من وجود علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والدمقرطة: التصنيع، والتمدن، والتعليم تشكل تراكماً تدريجياً من التغيرات الاجتماعية التي تفسح المجال أمام الدمقرطة. قد يخلق التحديث "الشروط" الضرورية لصراع سياسي على نوع النظام، لكن الشكل الذي يتطور فيه هذا الصراع يبقى غير قابل للتنبؤ به. حتى تاريخياً من الصعب إثبات أن الدمقرطة في أوروبا الغربية ارتبطت بالتحديث، فالولايات المتحدة في سنة ١٨٣٠ كان لها نمو اقتصادي شبيه بالنمو الاقتصادي للدول الأفريقية اليوم.

الحديث عن القوة التنبؤية لنظرية الحداثة، يستدعي التوقف عند أفكار الفيلسوف البولندي، ليسشيك كولاكوفسكي، الذي دعا إلى الحذر وإلى اعتبار الحداثة أو الجدل حول الحداثة ليس بجدل بين المجتمعات، بل جدل داخل المجتمعات أيضاً، وقد تختلف حدته من مجتمع إلى آخر. وفي نظره، "الجدل حول القديم والحديث هو أمر طبيعي متأصل في الحياة ومرتبط بالتوتر الدائم بين المبنى والتطور. فما يميز الحضارة الأوروبية هو حدة الجدل حول القديم والحديث. واضح أنه من الضروري لأي مجتمع أن يدخل في تجربة التوتر بين القوى المحافظة والمؤيدة للتغيير، ومن المشكك به أن تقدم أي نظرية الوسائل الملائمة لقياس القوة النسبية لهذه الطاقات المتناقضة في أي مجتمع، بحيث نستطيع زيادة أو حذف الواحدة من الأخرى كعوامل كمية، وبناء على هذا الأساس، أن نملك خطة عامة للتنمية ذات قدرة تنبؤية. نستطيع فقط تخمين ماذا يمنح بعض المجتمعات القدرة على استيعاب تغيرات سريعة دون أن تنهار، وماذا يجعل مجتمعات أخرى ترضى بخطى بطيئة نحو التنمية، وتحت أي شروط بالتحديد، التنمية أو الجمود يقود إلى أزمات عنيفة أو إلى دمار ذاتي".[١٩]

انتقاد نظرية الحداثة شكل الأساس لانبثاق تيارات نظرية، البعض منها يؤكد على التغيرات البنيوية في الانتقال الديمقراطي والبعض الآخر يهتم في الاختيارات الإستراتيجية وفي الصراع السياسي بين النخب السياسية. وشككت الفئة الأولى في عمومية الموقف الذي يعتبر أن الازدهار الرأسمالي يعمل على توسع حجم الطبقات الوسطى التي تتميز بالتزامها اتجاه المبادئ الليبرالية من تسامح واعتدال. فالدراسات التاريخية المقارنة لتطور الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية تظهر علاقات أكثر تعقداً. وتستنتج إحدى هذه الدراسات أن الرأسمالية تنتج ديمقراطية شكلية ليس لأن هذا هو رغبة الرأسماليين، وإنما لأن الرأسمالية تنتج طبقة عمالية ترى مصلحتها في الدمقرطة.[٢٠] الفئة الثانية ترى أنه من الأصح قلب فرضية نظرية الحداثة التي تنص على أن:

تعديل تدريجي للتصرفات السياسية => يقرر تحول في الأسس والإجراءات => تغير في نظام الحكم.

هذا ما يقترحه (N.Guillot and Philippe Schmitter) عندما يتكلمان عن وظيفة التنشئة الاجتماعية للقيم المعيارية وليس عن الوظيفة المعيارية للتنشئة الاجتماعية (socialization).[٢١]

تغير النظام => تحضير وفبركة قواعد وإجراءات جديدة في العملية السياسية الذي تم في إطار محدود وعلى يد نخبة ضيقة => استيعاب هذه القواعد والإجراءات على يد اللاعبين الآخرين.

ثانياً: النظرية البنيوية: بارنغتون مور

اهتمت النظرية البنيوية بالبنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع وبعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى. بعكس ليبست الذي انطلق في دراسته للمجتمعات غير الأوروبية من النموذج الغربي، قام بارنغتون مور بدراسة تطور المجتمعات الأخرى بموازاة النموذج الغربي في محاولة لفهم انحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج المثالي: المجتمع البرجوازي الغربي.

يعد كتاب **الجذور الاجتماعية للدكتاتورية وللديمقراطية** لبارنغتون مور من الأدبيات الكلاسيكية في مجال تحول المجتمعات إلى الحداثة والديمقراطية. ويمثل هذا الكتاب اجتهاداً مهماً في مجال الدراسات التاريخية المقارنة، حيث تناول فيه المؤلف التحول التاريخي التدريجي الذي شهده القرنان السابع عشر والثامن عشر في كل من انجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة، وألمانيا واليابان، وروسيا والصين، والهند. واعتبر مور أن هدف الكتاب هو اكتشاف ما هي البنى الاجتماعية والأوضاع التاريخية التي تساهم أو تعرقل تطور الديمقراطية البرلمانية. وفي بداية الكتاب، حدد مور أن اجتهاداته تهدف إلى تعليل الأدوار السياسية للبرجوازية، لطبقة ملاكي الأراضي، وللفلاحين في التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي حديث، وإلى اكتشاف الشروط التاريخية التي في ظلها أصبحت إحدى هذه المجموعات أو جميعها القوى المهمة التي تقف وراء صعود النماذج البرلمانية الغربية من الديمقراطية، أو صعود دكتاتوريات اليمين واليسار، والنظم الفاشية والشيوعية.

أ. الانحراف عن المسار الديمقراطي:

ميز مور بين ثلاثة مسارات إلى الحداثة: المسار الديمقراطي، والمسار السلطوي، والمسار الشيوعي. وتمثل كل من انجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة، المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل ثورة برجوازية، بينما مثلت ألمانيا واليابان انحرافاً أولياً عن المسار الديمقراطي، حيث شهدت هذه الدول تطوراً رأسمالياً ورجعياً، بمعنى أن هذا التطور أتى بفضل ثورة من أعلى. أما روسيا والصين، فمثلتا انحرافاً ثانياً عن المسار الديمقراطي الذي أخذ شكل نظام الدولة الاشتراكية الذي نتج عن ثورة فلاحية.

تطورت الديمقراطية في بريطانيا لأن الأرستقراطية التي تألفت من ملاكي الأراضي كانت مستقلة عن التاج البريطاني، ونجحت في تبني الزراعة التجارية كردة فعل على نمو طبقة تجارية وصناعية ذات قوة اقتصادية في المدن، ولأن مشكلة الفلاحين اختفت. وفي فرنسا التي خضع فيها النبلاء للملك، تم التوصل إلى النتيجة نفسها التي توصلت إليها انجلترا. وفي كلا البلدين، تأثرت العلاقات الاقتصادية بالقوى الرأسمالية التي برزت في المدن، وبسياسة الملكية للسيطرة على النبلاء.

وفي انجلترا، كانت العلاقات مع الطبقة الصناعية والتجارية ومع الملكية حاسمة في تحديد معالم طبقة النبلاء. وتمثلت ردة الفعل على تطور النمط الجديد الصناعي والتجاري في الفعاليات الاقتصادية بتلاحم جوهري بين الأرستقراطية والبرجوازية. واختلفت الملكية، والنبلاء، والبرجوازية، في فرنسا وفي بريطانيا من حيث طابعها وفي علاقاتها التبادلية، إلا أن هذا لم يمنع البلدين من التوصل إلى النتيجة نفسها؛ لأن التجارة الزراعية تغلبت على الاختلافات داخلهما. هذا يتضح من خلال هذه الأرقام التي تخص أعضاء البرلمان في فترة ما بعد الثورة الفرنسية. "من ٩٤٣ برلمانياً تم تجنيده خلال فترة ١٧٧٤–١٧٨٩، وبقي في منصبه حتى ١٧٩٠ ليس أقل من ٣٩٤ أو ٤٢٪ كانوا من العامة (roturiers) سابقاً، وأصبحوا نبلاء بحكم موقعهم الاجتماعي الجديد".

ويضيف مور في مكان آخر أن "الحديث عن الثورة كثورة برجوازية ورأسمالية في معناها البسيط هو خطأ واضح؛ لأنه إذا أتينا إلى الحالة الفرنسية، فقد لبست الرأسمالية قناعاً إقطاعياً وبالأخص في المناطق الريفية".[٢٢] لم تكن الثورة برجوازية بمعنى أن طبقة معينة بعدما حصلت على قوة اقتصادية مهمة أرادت ترجمتها إلى قوة سياسية من خلال السيطرة على زمام السلطة السياسية، وإنما تكونت من تحالف شمل أجزاء من البرجوازية، وحركات راديكالية تكونت في الأساس من فقراء المدن. هذه القوى الراديكالية منعت الثورة من التراجع أو التوقف في محطة تتلاءم مع مصالح البرجوازية. ففي فرنسا، مثلت طبقة الفلاحين الحكم في الثورة وليس القوة الدافعة. وعندما اصطدمت مطالب المجموعات الفقيرة في المدن (sans-culotte) مع

مطالب الأرستقراطية الريفية كان هذا يقود إلى إضعاف راديكالية الثورة ويعرض العناصر المدينية إلى خطر القمع.[٢٣]

حسب مور، تطورت الديمقراطية انطلاقاً من صراع طويل الأمد، بعض مميزاتها تعود إلى المجتمع الإقطاعي، كما نرى مع ممارسة رقابة على الحاكم وتغيير معايير تعسفية بمعايير عادلة وعقلانية. وفي المجتمع الإقطاعي تم الاعتراف بحصانة بعض المجموعات أو الأشخاص (النبلاء) من سلطة الملك، بفكرة مقاومة سلطة غير عادلة، وبفكرة عقد يتضمن التزام متبادل تم اتخاذه بشكل حر على يد أشخاص أحرار أو ذوي إرادة حرة (العلاقة المقطعية vassalage). إحدى الشروط الحاسمة في تطور الديمقراطية الحديثة كان صعود توازن بين الملكية والنبلاء، الاعتراف بسيطرة الملك مقابل الاعتراف بوجود فضاء مستقل للنبلاء. واستمرارية الملكية المطلقة أو وجود حكم بيروقراطي ما قبل الصناعي إلى فترة الدخول في الحداثة، قد تشكل عائقاً للديمقراطية. رأى مور أن التدمير العنيف للنظام السابق في فرنسا كان خطوة بالغة الأهمية في طريق فرنسا نحو الديمقراطية. ثورة النبلاء واستقلاليتهم من الملكية لا يكفي للوصول إلى الديمقراطية، إذ لا بد من وجود طبقة مستقلة من سكان المدن تشكل العنصر الضروري لتطور الديمقراطية البرلمانية. وهذا يمثل أطروحته الأساسية "لا ديمقراطية دون برجوازية".

في ألمانيا واليابان، استخدمت الطبقات العليا والأرستقراطية وسائل اجتماعية وسياسية لتبقي طبقة الفلاحين في وضع استغلالي شبيه بالنظام الاستغلالي السابق. فالإستراتيجية التي تبنتها كانت إستراتيجية الزراعة القمعية وليس الزراعة التجارية، الأمر الذي قاد إلى النظام الفاشي الذي تواجد في كل من البلدين في فترة ما بين الحربين.[٢٤] أما في روسيا والصين، أدى ضعف الدافع التجاري إلى استمرارية قطاع عريض من طبقة الفلاحين التي شكلت عائقاً أمام الديمقراطية واحتياطاً لثورة فلاحية تقود إلى دكتاتورية شيوعية.[٢٥]

لقد رأى مور أن أهم عامل في عملية التحديث السياسي هو نجاح أو فشل الطبقات العليا في تبني الزراعة التجارية. فتحت إشراف الطبقة الارستقراطية (gentry)، تطورت الزراعة لأهداف تجارية، ولعبت دوراً مهماً في الحرب الأهلية الانجليزية. كذلك لعب الفلاحون الأغنياء دوراً شبيهاً في الثورة الفرنسية، والمزارعون التجار في الحرب الأهلية الأمريكية. الزراعة التجارية تحتاج إلى درجة معينة من تطور التجارة وتكون أسواق في المدن. بلغة أخرى، هناك ضرورة وجود "برجوازية مدينية". كانت هذه البرجوازية قوية في إنجلترا القرن السابع عشر، وأضعفت نسبياً في فرنسا القرن الثامن عشر. وفي نظر مور، نموذج التحالف الطبقي الذي ميز "الثورات البرجوازية" هو تحالف بين الطبقات العليا الفلاحية والمدينية.[٢٦]

يمكن تلخيص ما أتى أعلاه بهذه النقاط:

١- القوة الدافعة باتجاه الديمقراطية هي البرجوازية: قوة البرجوازية أو الطبقة التجارية لها تأثير غير مباشر على توجهات الطبقات العليا الفلاحية التي بدورها تحدد النتائج السياسية. في حالة أن البرجوازية قوية فهي التي تقرر الخطاب السياسي والثقافي للتحالف. وفي حالة أن البرجوازية ضعيفة، فإن الطبقات الأرستقراطية هي التي تقرر هذا الخطاب. لا يهم من يحتل المناصب السياسية.

٢- الزراعة التجارية مقابل الزراعة القمعية

(labor-repressive versus market oriented agriculture): يخلق تكون الأسواق حلفاً سياسياً بين الفلاحين والبرجوازية المدينية مناسباً لتطور الديمقراطية، بينما لا يوفر نظام زراعي قمعي، حسب مور، أرضية ملائمة لتطور الديمقراطية، وأنه في حالة فشل ثورة الفلاحين ووجود أرستقراطية قوية قد يقود ذلك إلى الفاشية. في البداية، قد تتعارض الزراعة القمعية مع مصالح السلطة المركزية، لكنها قد تتحد معها لاحقاً، وذلك بهدف تجنيد الدعم السياسي لها. هذا الوضع قد يشجع على الحفاظ على الأخلاقيات العسكرية بين النبلاء، الأمر الذي يصعب تطور المؤسسات السياسية. في مرحلة متأخرة من عملية التحديث، قد يبرز عامل مهم وجديد في شكل تحالف بين القطاعات ذات التأثير القوي بين الطبقات الأرستقراطية وبين مصالح تجارية وصناعية صاعدة. وتحت إشراف هذا التحالف قد يكون هناك تقدم صناعي سريع. لكن النتيجة بعد فترة ديمقراطية قصيرة وغير مستقرة تكون الفاشية.[٢٧]

٣- القوة الثورية للفلاحين هي التي تحدد نمط الثورة، ثورة من أعلى أو ثورة من أسفل. يحدد القوة الثورية الفلاحية العلاقة بين الأرستقراطية والفلاحين من جهة، ودرجة التضامن بين أفراد طبقة الفلاحين من جهة أخرى. في نظر مور، تحديث رأسمالي رجعي يحدث في حالة فشل حدوث ثورة برجوازية وثورة فلاحية من أسفل.

٤- اهتم مور ليس بالعلاقة بين مستوى الحداثة الاقتصادية وتطور الديمقراطية داخل مجتمع معين فحسب، إنما أيضاً بالعلاقة بين المرحلة التاريخية التي دخلت فيها الدولة الحداثة وتطور الديمقراطية السياسية. " هذه المسارات (المسارات الى الحداثة) تمثل أيضاً مراحل تاريخية متتالية تؤثر جزئيا الواحدة على الاخرى. فاختيار بلد ما لوسائل تحديث معينة لا بد ان تكون لها أبعاد على مشكلة التحديث في البلدان الأخرى. فلولا التحديث الديمقراطي المبكر لإنجلترا، ولولا وسائل التحديث الرجعية التي تبنتها كل من ألمانيا واليابان (والتي كانت امكانيات تبنيها اقل احتمالا لولا التجارب الرأسمالية)، كانت الوسيلة الشيوعية في التحديث ستأخذ شكلا مختلفاً كلياً، وقد لا تأخذ شكلا بتاتا " .[٢٨] هذا الاهتمام يشير إلى عامل الزمن الذي نفتقده مع نظرية ليبست.

ب. نقد النظرية البنيوية

في سنوات الستينيات والسبعينيات، اهتم أنصار التوجه البنيوي بتطور الرأسمالية وأيضاً بنشأة وتطور الدولة بعد اتفاقية وستفاليا العام ١٦٤٨. وبالإضافة إلى تحليل طبقي ماركسي، تم إدخال تحليل للدولة تحت تأثير الفكر الاجتماعي لماكس وبير. تجلى ذلك في عمل تلميذة مور تيدا سكوبول التي اعتبرت الدولة عاملاً مستقلاً في وضع دعم وتوتر مع العلاقات الطبقية.

كذلك نجد موقفاً نقدياً اتجاه اجتهادات بارنغتون مور الذي ينطلق من كتابات ماركس ومن دور الطبقة العمالية في الصراع من أجل الانتقال إلى الديمقراطية.

١- توجه نقدي يجمع بين البنى الاجتماعية والبنى الدولتية (Theda Skocpol):

انتقدت تيدا سكوبول "الجذور الاجتماعية" لأنها عمل ماركسي ولأن بارنغتون مور يتفق مع رؤية علم الاجتماع الماركسي: مفهوم الطبقة الاجتماعية كناتج عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية ذات خصوصية تاريخية، وأن صراع الطبقات هو الجوهر الأساسي للسياسة.[٢٩]

يتضمن نقد تيدا سكوبول نقطتين أساسيتين: دور البنى الدولتية، وعملية تحديث ما بين المجتمعات وليس داخل مجتمع معين.

بالنسبة للنقطة الأولى، تنتقد تيدا سكوبول علم الاجتماع السياسي الماركسي في موضوع الدولة لأنه يعتبرها "لجنة تنفيذية للبرجوازية"، وأن الحالة التي مثلتها الدولة الفرنسية في فترة نابليون كانت استثنائية: توازن سياسي بين الطبقات سمح بحكم شخصي يرتكز على الجهاز البيروقراطي للدولة. الأدبيات الماركسية بما فيها تلك التي ركزت على مصطلح الأيديولوجية المهيمنة لم تعترف بالدولة كوحدة مستقلة تماماً عن العلاقات الطبقية. ترى تيدا سكوبول أن مور ابتعد عن الرؤية الماركسية للدولة، حيث اهتم بتحليل الدول في المجتمعات الزراعية ما قبل الرأسمالية، لكنه بقي في الإطار النظري الماركسي، وذلك من خلال محاولة تعليله للبنى وللصراعات السياسية بواسطة البنى والصراعات الطبقية. وتضيف أنه على الرغم من ذكره هنا وهناك لبعض الملوك ورجال الساسة كفاعلين إستراتيجيين، فإنه في تعليله السوسيولوجي للثورة لم يركز إلا على مصالح الطبقات العليا الأرستقراطية وفعالياتها. تحدد مصالح الطبقات الأرستقراطية من خلال التمييز بين زراعة موجهة للأسواق وزراعة يتحول فيها الفلاحون إلى أيدي عاملة، وترتكز على القمع والقوة. ويرتبط نجاح هذه الطبقات بقدرتها على التأقلم للأوضاع الاقتصادية (الزراعة التجارية) وبقوتها نسبة لطبقة الفلاحين والبرجوازية.

لا توافق تيدا سكوبول على تعليل مور للثورة الاجتماعية الذي يركز على مصالح الطبقة الارستقراطية التي تحدد وتحسم النتائج السياسية. وبالنسبة للحالة الإنجليزية، اعتبر مور أن الثورة الانجليزية نتجت من صراع قادته العناصر التجارية في الأرستقراطية وصغار ملاكي الأرض الأحرار (yeoman) ضد الملك الذي أراد الملكية المطلقة والحفاظ على النظام الإقطاعي السابق. وسيطر هؤلاء على البرلمان البريطاني الذي حارب من أجل إلغاء احتكارات اقتصادية ملكية، وأيضاً من أجل السيطرة على القوات العسكرية، والكنيسة، والمؤسسات المسؤولية عن جلب الضرائب. وترى تيدا سكوبول أن هناك شروطاً سياسية للثورة الإنجليزية: عدم وجود جهاز بيروقراطي مركزي، وعدم وجود قوات برية والتي تعتبر جزء من بيروقراطية الدولة. كانت إنجلترا قوة بحرية كونها جزيرة. وحسب تيدا سكوبول، تمثل إنجلترا حالة دولة ضعيفة بيروقراطياً، ما أدى إلى سيطرة مصالح الطبقة الأرستقراطية عليها، وأصبحت غير قادرة على معالجة الأزمات الاجتماعية بالوسائل السياسية المتاحة لها.

وفيما يخص الحالة الألمانية، اعتبر مور أن التحديث ناتج ثورة من أعلى قام بها تحالف بين طبقة أرستقراطية قوية ارتكزت على زراعة قمعية وبرجوازية ذات قوة متوسطة. وأخذ التحديث الشكل الذي يبقي الطبقات الأرستقراطية "الطبقة الحاكمة"، ويمنع حدوث تغييرات بنيوية أساسية. بينما في نظر تيدا سكوبول تمثل ألمانيا حالة دولة مركزية وبيروقراطية يتألف طاقمها من أفراد الأرستقراطية، وتشكل الدولة أداة لمعالجة الأزمات الداخلية والتهديدات الخارجية. وترى سكوبول أن النموذج النظري الذي يقدمه (Ellen Kay Trimberger) يمثل أداة تحليل أفضل للثورة من أعلى: "الشروط التالية هي ضرورية، وربما كافية لخلق ثوريين من أعلى من داخل صفوف بيروقراطية الدولة:

أ- فقط عندما تشكل نخبة بيروقراطية - أو قطاع مهم منها- شريحة مستقلة من وسائل الإنتاج، يكون هناك إمكانية المبادرة إلى تغيير ثوري. شريحة بيروقراطية مستقلة هي تلك التي نالت المركز، والقوة، والثروة، في الأساس من المنصب، وليس من مصالح اقتصادية خارج الدولة، سواء أكان ذلك في المجال العقاري، والتجاري، والصناعي، أو باتكالها على طبقة مسيطرة اقتصادياً من أصحاب الأراضي، ورجال الأعمال، والصناعيين. إذن، فقط في الوحدات السياسية التي لا يوجد فيها نخبة حاكمة ثابتة، لكن يوجد بيروقراطية دولة مستقلة نوعاً ما عن الأساس الاقتصادي الإنتاجي، يكون هناك إمكانية نمو ثوريين من داخل الشريحة الحاكمة.

ب- مجموعة مستقلة من البيروقراطيين قد تضطر إلى تنظيم حركة ثورية وحكومة- مضادة فقط في حالة أن النظام الذي يقومون بخدمته موجود تحت تهديد خارجي للسيادة القومية.

ج– حتى تحت تهديد خارجي كبير، ترتبط قدرة هذه المجموعة على حشد وتعبئة حركة ثورية بقدرتها على خلق شعور انتماء وتماسك قوي بين أفراد السكان. القومية هي الأداة الأيديولوجية في ثورة نخبوية".[٣٠]

وبالنسبة لتيدا سكوبول، المؤسسات الاقتصادية، لكن أيضاً بنى الدولة، تساهم في تحديد التحولات المجتمعية خلال عملية التحديث.

وبالنسبة للنقطة الثانية التي تخص تعريف وفهم عملية الحداثة، ترى تيدا سكوبول أن مور يتحدث عن قوة الدفع التجارية أو البرجوازية، ويفترض عملية توسع للعلاقات التجارية، وكأنها من المعطيات التي لا تحتاج إلى تعليل. وفي الجذور الاجتماعية يتحدث مور عن أن وسائل التحديث التي يتم تبنيها في بلد ما تؤثر على معطيات التحديث في البلدان الأخرى. لكن لا نجد، تقول تيدا سكوبول، أي تعليل لذلك. والسبب هو أن مور لا يستطيع فعل ذلك في الوقت التي يركز معظم اهتمامه على الحداثة كعملية مجتمعية داخلية (intrasocietal process). الجذور الاجتماعية تتضمن تناقضاً غير واضح بين المسارات البديلة للحداثة والمراحل التسلسلية للحداثة، ولا يمكن حلها إلا من خلال تبني رؤية جديدة للحداثة على أنها عملية تشمل عدة مجتمعات وعملية تاريخية عالمية (world-historical intersocietal process).

ينطلق التعليل الذي يقترحه مور من الدافع البرجوازي الذي يعفيه من شرح أسباب التطور الاقتصادي الذي يفترض مور أنه عملية تحدث داخل الدول القومية، التي لا يمكن منعها على المدى البعيد. ويسمح عامل الدافع البرجوازي لمور بالتركيز على العلاقات بين البنى الطبقية داخل مجتمع معين والنتائج السياسية القومية. وهنا تنضم تيدا سكوبول إلى منظري الاقتصاد العالمي مثل ايمانويل، والرشتطاين، وسمير امين.

إذا اعتبرت تيدا سكوبول توجه مور أنه توجه ماركسي أكثر من اللازم، فإن جون ستيفانس يعتبره توجهاً ماركسياً أقل من اللازم، حيث يوجه نقداً للنظرية البنيوية انطلاقاً من صراع الطبقات ومن البنى الاجتماعية.

٢– الطبقة العاملة وليس البرجوازية هي القوة الدافعة للديمقراطية (John D. Stephens):

يتضمن نقد جون ستيفانس للنظرية البنيوية لبارنغتون مور ثلاث نقاط، وهي كالتالي:

تجاهل توقيت وتطور عملية التصنيع، واختيار حالات الدراسة لم يتطرق إلى الدول الأوروبية الصغيرة، وتجاهل لدور الطبقات العمالية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

وفي نظر جون ستيفانس، تكمن أهمية "الجذور الاجتماعية" في أن الدراسات التي تركز على الشروط الاقتصادية–الاجتماعية لا تستطيع تعليل الانحراف الذي تمثله الفترة التاريخية ما بين الحربين في أوروبا، ولماذا أدى تطور بعض الدول إلى الفاشية.

فهو يرى أن اجتهادات كيرث (Kurth) (١٩٧٩) توفر أداة تحليل أفضل؛ لأنها تركز على توقيت التصنيع وعلى مراحل التصنيع. في دول مثل فرنسا وبريطانيا، التي عرفت تصنيعاً مبكراً في قطاعات تخص مواد استهلاكية خفيفة مثل النسيج، لم يرتكز تطور الصناعة على الدولة، بينما في دول مثل ألمانيا التي دخلت في عملية التصنيع متأخراً نسبياً، لعبت الدولة دوراً مركزياً في حماية الصناعة، وفي توفير رأسمال ضروري للصناعة. هذا يفسر ارتباط البرجوازية الألمانية بالدولة. ويؤكد كيرث على الرابط الواضح بين توقيت ومراحل التصنيع وبين تطور نظام سلطوي، وبخاصة في المرحلة المتطورة من صناعة الفولاذ. إنتاج الفولاذ تم استهلاكه في البداية في السوق الداخلية، وبخاصة في السكك الحديدية، لكن بعد إشباع السوق الداخلية توجه اهتمام منتجي الفولاذ إلى العالم الخارجي، وإلى التسلح (التوجه الإمبريالي). هنا يختلف كيرث عن مور، وذلك لاعتباره أن مصدر الموقف اللاديمقراطي للبرجوازية يعود إلى الوضع الاقتصادي لهذه الطبقة أو لبعض القطاعات التي بداخلها، وليس كما يعتبر مور أن ذلك مرتبط باتكال البرجوازية على الدولة التي تخضع لسيطرة الارستقراطية.

وبالنسبة لمسألة الحالات التي تم اختيارها على يد مور، والتي تهمش الدول الصغيرة في أوروبا، فهذه الدول لم تعرف قطيعة ثورية، وإنما تطورت تدريجياً نحو الديمقراطية. وفي هذه الدول وبسبب حجمها الأرستقراطية (ملاكي الأراضي) ليست طبقة قوية. وقد تطورت الديمقراطية في الدول الأوروبية الصغيرة بفضل الضغوطات التي أتت من أسفل؛ من أفراد الطبقات العمالية والبرجوازية الصغيرة المدينية.

وتحت تأثير (G.Therborn)، اعتبر جون ستيفانس أن بارنغتون مور أهمل دور الطبقة العمالية في عملية التحول الديمقراطي في أوروبا بين فترة ١٨٧٠ و١٩٣٩. وفي نظره، تخلق الرأسمالية الصناعية الشروط التي تسهل تنظيم الطبقة العمالية والشرائح الاجتماعية الوسطى، ما يصعب على النخب الحاكمة إبعادها من اللعبة السياسية. ويؤكد جون ستيفانس، أن تفسير ثيربورن هذا يضع ليبست وكل أتباعه على رأسهم: الطبقة العاملة وليس "الطبقة الوسطى المزدهرة، المعتدلة، المتعلمة، والمثقفة" هي القوة الدافعة اتجاه الديمقراطية. لكنه يضع أيضاً بارنغتون مور على رأسه، هو الذي يشارك الماركسيين في نقطة واحدة: "لا برجوازية، لا ديمقراطية". ويعتبر ستيفانس أن مور يتجاهل كلياً دور الطبقة العاملة في التحول الديمقراطي.[٣١]

"في سويسرا، أتت الديمقراطية نتيجة ضغوطات من المزارعين الصغار والبرجوازية الصغيرة المدينية. وفي فرنسا، وفرت المجموعات المختلفة ذات التوجه الجمهوري في نهاية العقد ١٨٦٠ – ١٨٧٠ الدفعة الأخيرة للديمقراطية بفضل دعمها من الطبقة العمالية والبرجوازية الصغيرة، قطاعات من الفلاحين (...) وقطاعات من البرجوازية، وبخاصة في المقاطعات (...)". "وفي حالة النرويج، ساهمت الطبقة العمالية في الدفعة

الأخيرة للانتخابات العامة (تجسدت في قوانين مختلفة تمت الموافقة عليها في العام ١٨٩٨ وفي العام ١٩١٣)، مع العلم أن دخول وتوسع العملية الانتخابية في المرحلة المبكرة كان في الأساس نتيجة فعل الفلاحين، وبمساعدة قطاعات من الطبقة الوسطى المدينية..." . "حتى في الحالة الإنجليزية، كان الإصلاح ولجزء كبير نتيجة ردة فعل على ضغوطات الطبقة العمالية ابتداءً من حركة الميثاق (Chartist Movement) التي تمحورت مطالبها الرئيسية حول الانتخابات العامة، والتي اتسعت رقعتها أكثر فأكثر في القرن التاسع عشر" . "وقد أكد ثيربورن على عبرة واحدة واضحة، وهي الدور المركزي للطبقة العمالية، الذي قامت به من خلال ممثلي تنظيماتها، والاتحادات العمالية والأحزاب الاشتراكية. وفي الحالات الفرنسية والإنجليزية أقيمت الاتحادات، وكان لها دور احتجاجي فعال. وفي البلاد المنخفضة وبلجيكا، لعب العمال دوراً رئيسياً في تغيير مواقف أحزاب دينية اتجاه تبنيها للديمقراطية. وحث النمو السريع للرأسمالية الصناعية في المنتصف الثاني من القرن الماضي الطبقة العمالية على تنظيم ذاتها بشكل تدريجي، لكن مع الحرب ونتائجها، تغير ميزان القوى بين الطبقات في هذه البلدان. وفي الحقيقة، غيرت الحرب ميزان القوى بين الطبقات في جميع بلدان المركز في النظام الرأسمالي العالمي" .[٣٢]

يرى جون ستيفانس أن أهمية الدراسة التي قدمها مور تظهر في المقارنة بين الدول الأوروبية، حيث مثلت العلاقات الطبقية الفلاحية السمة الأهم التي تميز بين حالات انهارت بها الديمقراطية، وحالات استطاعت أن تستمر فيها الديمقراطية. ويعتبر أن نقطة الضعف لدى مور تكمن في ادعائه أن البرجوازية كانت الطرف الضعيف في التحالف الذي قاد إلى نظم سلطوية. ففي إيطاليا، البرجوازية وليس الأرستقراطية كانت الطرف المسيطر سياسياً في الطبقات العليا. وحتى في ألمانيا، تشير دراسات تاريخية حديثة إلى أن البرجوازية لم تكن الطرف التابع سياسياً في التحالف الذي قاد إلى انهيار جمهورية فايمر. لكن جون ستيفانس يوافق على أثر العلاقات الطبقية الفلاحية والتحالف السلطوي على أحداث ما بين الحربيين. ولتوضيح هذا الأثر، يقترح ثلاث آليات: تشير الأولى إلى تدخل فعال في العملية التاريخية من قبل فاعلين مثل الرأسماليين والأرستقراطيين، ودعم مادي لأحزاب سلطوية أو استغلال تأثير سياسي لمنع تبني إجراءات ديمقراطية، وتشير الآلية الثانية إلى ميكانيزم التقييدات البنيوية على سياسة الحكومة، والآلية الأخيرة تشير إلى أثر الأيديولوجية المهيمنة، أي إرث أيديولوجية التحالفات الحاكمة في الماضي والحاضر التي تبرز أهميتها في فهم سلوكيات الطبقات الوسطى، المدينية والريفية.

يضيف هذا الكاتب أن حالات التحول الديمقراطي في أوروبا الغربية خلال القرن الماضي تظهر صحية موقف ثيربورن أن الطبقة العمالية المتمثلة بالأحزاب الاشتراكية والاتحادات العمالية كانت القوة الدافعة في معظم الدول الأوروبية اتجاه الانتخابات العامة وحكومة

مسؤولة. وعلى الرغم من أنه في أغلب البلدان الأوروبية الصغيرة الحجم لعب الفلاحون الصغار والطبقات الوسطى المدينية دوراً مهماً، فإن تطور الطبقة العمالية وازدياد قدرتها على تنظيم ذاتها كان العامل الحاسم في الانتقال إلى الديمقراطية لدول أوروبا الغربية. وعرفت هذه الدول في الفترة التاريخية التي سبقت الحرب العالمية الأولى عملية تصنيع سريعة، ما زاد من حجم، ومن ثم من وعي الطبقة العمالية وضرورة تنظيمها، الأمر الذي ساهم في تغيير موازين القوى داخل المجتمع المدني لصالح القوى المؤيدة للديمقراطية.

إن النمو الاقتصادي يساهم في تعزيز مكانة الطبقات العمالية والوسطى، وهذا بدوره يقود إلى تعزيز موقف القوى الداعمة للديمقراطية. هذا الادعاء يدعمه تحليل ديكرونالي يربط الحاضر بالماضي (diachronic analysis) لكل دولة من الدول الأوروبية على حدة. إن القوة التنظيمية للطبقة العمالية كانت العامل الحاسم في إدخال الديمقراطية إليها، وأيضاً تحليل سنكرونكالي (Synchronic analysis) يركز على الحاضر بين الدول الأوروبية يظهر أن الضغوطات من أسفل، التي نتجت عن تحالف بين الطبقة العمالية وطبقات أخرى هي التي قادت إلى تطور نظم ديمقراطية مستقرة.

يختلف جون ستيفانس مع تيدا سكوبول حول أهمية الدولة القوية كعنصر ضروري في التحالف السلطوي في تحليل مور. فهو يرى أن الحالة الأسبانية، وإلى حد ما الحالة الإيطالية، تشير إلى ضرورة دولة قوية فقط في وضع أن التحالف يريد القيام بثورة من أعلى بمعنى مشروع تنمية اقتصادية سريعة (التصنيع ذات توجه تجارة حرة لم يكن القاعدة وإنما الاستثناء). لا تمثل الدولة القوية ميزة ضرورية لمسار السلطوية الحديثة في أوروبا ما بين الحربين.

الاختلاف في المواقف النقدية للنظرية البنيوية لبارنغتون مور يظهر حساسية إما للبنى الدولتية وللعلاقات بين الدول، وإما للعلاقات الطبقية وتطور وعي هذه الطبقات لمصالحها ولأهدافها. ولتجاوز هذا الاختلاف، يقترح بعض من الباحثين **إطاراً مفاهيمياً يضم التغير الاقتصادي، والدولة، والطبقات الاجتماعية.** العلاقات المتغيرة بين هذه البنى قد يقود إلى نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي.

٣- إطار مفاهيمي يضم التغير الاقتصادي، والدولة، والطبقات الاجتماعية:

تحت تأثير مور، الذي أكد على أهمية دراسة العلاقات بين الفلاحين والتحالفات بين الدولة البرجوازية وأصحاب العقارات، لفهم تطور أو عدم تطور الديمقراطية في البلدان الثمانية التي كانت موضوع بحثه، نرى أن باحثين مثل ايفلين هوبر، وديتريخ راسشماير، وجون ستفانس اهتموا بالعلاقات الطبقية وبفهم الانتقال إلى الديمقراطية من خلال التركيز على البنى المتغيرة للطبقات الاجتماعية، وللدولة، وللقوة المتخطية للحدود القومية (Transnational power).[٣٣]

ينطلق هؤلاء المختصون من الإطار المفاهيمي الذي وضعه بارنغتون مور (Barrington Moore)، والذي يشمل النمو الاقتصادي، والطبقات الاجتماعية، والدولة، في دراسة تاريخية طويلة الأمد. وإذا كان الصراع من أجل الديمقراطية هو صراع من أجل القوة، فلا يمكن الاهتمام فقط بالمجتمع المدني والجانب الاقتصادي. ومن الضروري الاهتمام أيضاً بصعود الدولة الحديثة الذي لا يمكن فهمه من خلال حاجيات الرأسمالية فقط، لأن له أسبابه ومقوماته الخاصة (Max Weber). ولا يمكن فهم الدولة فقط من خلال علاقاتها مع المجتمع الداخلي، فهي أيضاً وحدة في نظام دولي. وتؤخذ هنا مساهمة تيدا سكوبول التي تدعو إلى النظر للدولة على أنها في موقع الوسط بين الطبقات الاجتماعية ونظام الدول. ففي المجتمعات الحديثة، نظام السيطرة العام يرتبط بالبنى الاجتماعية وبالبنى الدولتية. كذلك تؤخذ مساهمة جون ستيفانس التي ترى أن درجة تنظيم الطبقة العاملة هي عامل مهم في تطور الديمقراطية. والتاريخية–الاجتماعية التي بدأت مع مور، عرفت مع اجتهادات تيدا سكوبول، وهذه الاجتهادات تعد تقدماً ملحوظاً. فعملية التحول السياسي هي عملية تنطلق من شروط بنيوية مثل النظام الاقتصادي الدولي، والتحالفات الطبقية في الداخل، وحساسية النظام السياسي للتغيير، ولتحصل على نتيجة بنيوية تتمثل في تغير النظام ومؤسساته.

يتميز الإطار المفاهيمي الذي نتحدث عنه هنا بما يلي:

أولاً– الديمقراطية نتجت من تناقضات الرأسمالية، والدمقرطة هي نتيجة نضال الطبقات الكادحة. تظهر تجربة إنجلترا أن الدمقرطة هي عملية نضال أدت إلى توسع الحقوق الديمقراطية من الأرستقراطية إلى البرجوازية، إلى البرجوازية الصغيرة، إلى الطبقة العاملة، إلى كل الرجال، ومن ثم إلى كل السكان البالغين سن الرشد. ويشير هذا التسلسل التاريخي إلى تفضيل التطور التدريجي للمؤسسات السياسية الليبرالية، مع استمرار سيطرة مصالح الطبقات العليا وصقل مصالح الطبقات الخاضعة. في ألمانيا، البرجوازية كانت أقل انفتاحاً، حيث تأخر التطور الرأسمالي، وأدت سرعة التصنيع إلى صعود طبقة عاملة واسعة ذات مطالب بالمشاركة السياسية. وفي عالم ثالث تابع اقتصادياً هناك صعوبة في تطور طبقة عمالية واسعة، إذ تُقلص التبعية الاقتصادية من حجم الطبقة العمالية، وهذا بالطبع يؤثر على الديمقراطية، أو قد يزيد من الاستقطاب الاجتماعي الذي يؤثر بدوره سلبياً على الديمقراطية. يُشكل حجم وكثافة تنظيم هذه الطبقة العمالية عاملاً مهماً في ظهور مجتمع مدني وتقدم الديمقراطية.

مسألة الديمقراطية هي مسألة قوة، فالديمقراطية ظهرت في ظروف تاريخية واجتماعية عكست تغيراً في موازين القوة بين الطبقات الاجتماعية لصالح الطبقات الضعيفة. وبعد التأكيد على المساواة السياسية، أصبح من الصعب عدم الانتباه للامساواة الاقتصادية

والاجتماعية. ولم تكن هذه الطبقات "حفار قبور" للرأسمالية، فهي لم تطالب إلا في دمجها ومشاركتها في النظام السياسي الغربي. تُمثل الديمقراطية الغربية تسوية بين الطبقات الضعيفة والطبقة الرأسمالية، تم فيها تلبية مصالح الطرفين إلى حد ما.

ثانياً– الصراع من أجل الديمقراطية هو صراع يخص السلطة الاقتصادية، والمجتمع المدني، وجهاز الدولة. استقلالية جزئية للدولة من الطبقات العليا هو شرط أساسي لأن تصبح الديمقراطية إمكانية معقولة. فالدولة هي في موقع وسط بين المجتمع الداخلي وطبقاته والنظام الدولي. والدولة هي جهاز يجمع مصادره من المجتمع، وهي في علاقة تنافسية مع الدول الأخرى. هنا يجب الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني الذي يرمز إلى الكثافة التنظيمية للمجتمع، وبخاصة لدى الطبقات المسيطر عليها. وقد يشكل المجتمع ثقلاً مضاداً لقوة جهاز الدولة. دراسة مبنى دولة معينة وعلاقاتها مع المجتمع يجب أن تهتم أيضاً بدور الجهاز القمعي. وإذا كانت تنظيمات القمع والعنف قوية داخل جهاز الدولة، فالوضع غير ملائم للديمقراطية. والحديث يشمل أيضاً العقلية العسكرية وبراديغم الطاعة. وفي العالم الثالث، العنصر العسكري يشكل عائقاً مهماً أمام الديمقراطية.

ثالثاً– الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي يترك أثراً على مبنى الطبقات الاجتماعية في داخل الدولة. وأصبحت مصالح رأس المال العالمي عاملاً مهماً في العلاقات بين الطبقات. والتبعية الاقتصادية للدولة قد يؤخر تصنيعها، ويمنع تطور الطبقة العاملة في الدولة، وبذلك يضعف القوى المناصرة للديمقراطية. وقد تكون التبعية جغراسية، دعماً عسكرياً ومادياً، وقد يعزز موقف الدولة مقابل قوى الطبقات الاجتماعية، ما يجعل الانتقال إلى الديمقراطية أمراً صعباً.

في نظر ايفلين ستيفانس وجون ستيفانس وديتيريش رسشايمر، لم تدخل الديمقراطية بفضل البرجوازية، وإنما ارتبطت بالاختيارات التحالفية التي توفرت أمام البرجوازية وبالإرث الأيديولوجي. ففي بعض الحالات، دعمت البرجوازية إمكانية الديمقراطية البرلمانية وإمكانية تكون مجتمع مدني يضم الطبقات الوسطى والطبقات العاملة. لكن في حالات أخرى كما في ألمانيا والسويد، دعمت البرجوازية في البداية إصلاحاً ليبرالياً، لكنها رفضت حكومة برلمانية عندما شعرت بالتهديد الذي تمثله التنظيمات الاشتراكية للطبقات العمالية. وفي بريطانيا، التهديد الذي مثلته الطبقة العاملة كان ضئيلاً بحكم عدم تنظيمها. وفي أمريكا اللاتينية، دعمت البرجوازية انتهاء الحكومة البرلمانية وإنهاء الحريات المدنية على يد انقلابات عسكرية حرمت البرجوازية نفسها من الوصول إلى السلطة. والمواقف التي تتخذها البرجوازية والطبقة العاملة تُظهر أن الرأسمالية تُنتج ضغوطات ديمقراطية على الرغم من الرأسماليين وليس بسببهم. الديمقراطية هي ناتج تناقضات التطور الرأسمالي الذي يخلق طبقات خاضعة، لكنه

في الوقت نفسه يعزز من موقع هذه الطبقات، حيث يجمعها سوية في المصانع، في المدن، الأمر الذي يسهل إمكانية تنظيمها.

إذا كان الصراع من أجل الديمقراطية هو صراع من أجل القوة – في ثلاثة أصعدة: القوى الطبقية، وقوة الدولة واستقلاليتها، والقوى المتخطية للحدود القومية– فالديمقراطية هي ظاهرة جائزة مرتبطة بشروط معقدة من تنظيم الطبقات الخاضعة، وإمكانية إقامة تحالف، مع الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل من قبل الطبقات المسيطرة وخوفها على مصالحها أمام تهديدات وفرص الدمقرطة، ومرتبطة أيضاً بدور الدولة، والقوى المتخطية للدولة.

هذا التوجه البنيوى يصطدم بتحد مهم يمثله تيار نظري يعتبر مناصروه أيضاً أن الديمقراطية هي ظاهرة جائزة، لكنهم يهمشون البنى على اعتبار أن فترة الانتقال إلى الديمقراطية هي فترة عدم وضوح بسبب انهيار هذه البنى التي تسمح بالتنبؤ بتصرفات اللاعبين. ففترة الانتقال هي فترة تتميز بطابعها المفتوح، لهذا يجب التركيز ليس على العلاقات الطبقية، وإنما النخبوية، وليس على زيادة وعي الطبقات الاجتماعية لمصالحها وأهدافها، إنما على زيادة وعي النخب بأن الديمقراطية هي الوسيلة الأفضل للخروج من الضبابية والأزمة.

ثالثاً: دينامية التحول: دانكوارت روستو

كل دولة تستطيع التحول إلى الديمقراطية مهما كانت ظروفها الاقتصادية–الاجتماعية أو ثقافتها السياسية. والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية ليس شرطاً للتحول وإنما جزء لا يتجزأ من عملية التحول ذاتها. هذا ما يقوله دانكوارت روستو حين يؤكد أن الديمقراطية لا يسبقها وجود ديمقراطيين حقيقيين، وأن انتقال الولاء من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي لا يتطلب ظروفاً استثنائية مواتية، ويمكن أن يتم من خلال اتفاق بين النخب السياسية.

أ. مراحل عملية التحول الديمقراطي:

دينامية سياسية– تاريخية تهتم بالصراع السياسي. ويعتبر روستو أن الشعب الذي لا يصارع من أجل مسائل مهمة ليس بحاجة إلى اكتشاف الإجراءات الديمقراطية لحل النزاعات.[٣٤] التوجه السياسي هو التوجه الذي يؤكد على أهمية الصراع بالنسبة للديمقراطية، ويركز على عملية الدمقرطة ذاتها، وعلى مراحلها التي تمتد من صراع مستمر ومفتوح لجميع الإمكانيات إلى اتفاق بين النخب السياسية، ومن ثم إلى فترة

"اعتياد ديمقراطي". وراء هذه الدينامية التاريخية تقف عناصر نشطة من النخب السياسية. الديمقراطية هي ناتج مبادرات لفاعلين أفراد.

ويقترح روستو أربع مراحل في الانتقال إلى الديمقراطية. المرحلة الأولى تخص الوحدة الوطنية وإجماع عدد كبير من السكان على الهوية السياسية. والمرحلة الثانية هي مرحلة تحضيرية (Inconclusive political struggle)، وتتميز بالصراع حتى الصراع العنيف، فالديمقراطية تنبعث من الصراع. والمرحلة الثالثة هي المرحلة الحاسمة فيها تقرر العناصر النشطة في الصراع السياسي المساومة، وتقوم ببناء الأسس الديمقراطية التي تمنح كل طرف منها حصة في اللعبة السياسية (Decision phase). والمرحلة الأخيرة تتعلق بتحول هذه الأسس من وسيلة لتحقيق الأهداف إلى هدف بحد ذاته يتمسك ويؤمن به جميع الأطراف والعناصر النشطة (Habituation phase).

حسب روستو، "يظهر أن معظم النظريات الحالية للديمقراطية تعتبر نجاح الديمقراطية مشترطاً بتهيئة ديمقراطيين– ربما من خلال الوعظ، والإعلام، والتعليم، أو ربما كنتيجة ثانوية للازدهار المتزايد. بالمقابل، نحن نفترض إمكانية أن تجبر، تخدع، تجذب، أو تجر الظروف أشخاصاً غير ديمقراطيين إلى تصرف ديمقراطي، وأن تتغير عقائدهم من خلال عملية عقلنة وتأقلم". "قد يكون من الأصح الافتراض مع هاري اكشتين أن تتوافق أنواع عدة من الصراعات الاجتماعية والتسويات السياسية مع الديمقراطية. بالطبع، هذا يتوازى مع الاعتراف العام أن الديمقراطية هي قبل كل شيء مسألة إجرائية وليست مسألة جوهرية. وأن يكون هناك أيضاً أكثر من مسار إلى الديمقراطية في معظم الدول التي عرفت تحولاً".[٣٥]

بالنسبة للتيارات البنيوية والموضوعية، الديمقراطية هي نتيجة استثنائية حدثت فقط في بعض المناطق من المعمورة. ولا يمكن إعادة إنتاجها أو خلقها في مناطق أخرى تفتقد للمستوى المطلوب من النمو، وحيث تصطدم بمبنى اجتماعي وطبقي معاد للتوجه نحو الديمقراطية. التوجه السياسي هو توجه تفاؤلي يعتبر أن الديمقراطية ممكنة في كل الدول وبشكل مستقل عن البنية الاجتماعية لهذه الدول. هذا التفاؤل وجد دعماً له في النظام الدولي في أواخر سنوات الثمانينيات ومع انتشار فكرة الديمقراطية.

التوجه الذي تبناه روستو ربح زخماً وقوة بفضل اجتهادات شميتر، أودينيل، ووايتهاد: "التحولات من الحكم السلطوي" التي حاولت الاستفادة من التطورات التي حدثت في جنوب أوروبا: البرتغال، واسبانيا، واليونان، وتلك التي حدثت في دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل، والأرجنتين، وفنزويلا، وبيرو، وباراغواي، وغيرها.

هذه الاجتهادات كانت فاتحة لاجتهادات واسعة ركزت على عمليات التحول الديمقراطي من خلال التشديد على العلاقات التبادلية، والتحالفات، والمساومات بين النخبة السلطوية

الحاكمة وبين المعارضة الديمقراطية. وتقود هذه التسويات إلى التحول الذي هو في منتصف الطريق بين السلطوية والديمقراطية المستقرة الثابتة، حيث يتم الاتفاق على القواعد المؤسساتية التي تسمح بممارسة الديمقراطية. وما يحدد النتيجة هنا، ليس البنية التي تجري في داخلها الصراعات، وإنما مهارة القيادة والحظ التي يحالفها.

أنصار هذا التوجه ينصحون بفصل التحول السياسي عن المسألة الاقتصادية والاهتمام بإعادة توزيع المصادر الاقتصادية. وفي نظر آدم برورسكي، "لا يمكننا منع إمكانية أن يكون التحول إلى الديمقراطية فقط على حساب ترك وعدم المس بالعلاقات الاقتصادية، بما في ذلك بنية الإنتاج وحتى توزيع الدخل ... الديمقراطية في الحقل السياسي تواجدت تاريخياً مع استغلال وقمع في مكان العمل، داخل المدارس، وداخل البيروقراطيات، وداخل العائلات".[٣٦] في تركيزها على العمل السياسي تضم هذه النظرية موضوع التحول الديمقراطي إلى حقل العلوم السياسية. وفي اعتبار التحول الديمقراطي "سيرورة" يتم التركيز على الاختيارات التي تعرف دائماً وفقاً لتعريف أو لإعادة تعريف وعي اللاعبين للأفضليات وللتقييدات (نظرية الاختيار العقلاني Rational choice theory).

باختصار، تعتبر نظرية التحول أن الانتقال إلى الديمقراطية هي عملية تحول عند النخب من نخب لاديمقراطية إلى نخب ديمقراطية، وهذا يعود إلى الظروف التي تمر بها هذه العملية، والتي تضغط أو تحث النخب على تبني الديمقراطية. هذا التحول يتم من خلال تسوية مؤسساتية تهدف إلى تنظيم التنافس السياسي بين النخب الديمقراطية واللاديمقراطية، لكن في نهاية المطاف ستقود هذه التسوية إلى إخلاء النخب اللاديمقراطية من اللعبة السياسية. ونظرية التحول لا تبتعد عن النظرية النخبوية للديمقراطية، إذ توافق على أهم أطروحاتها، وهي أن الديمقراطية هي تنافس بين النخب ضمن تسوية مؤسساتية معينة. وتفهم الديمقراطية بالمعنى الضيق، حيث تعتبر مجموعة من الإجراءات التي تكون موضوع مفاوضات بين النخب السياسية. لهذا، فالديمقراطية تشير إلى مجموعة من المؤسسات وليس إلى حكم الشعب. وإذا كانت هناك مشاركة شعبية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فإنها تعتبر من قبل أنصار نظرية التحول على أنها من ضمن الظروف التي تدفع أو تقنع النخب بتبني اللعبة الديمقراطية. لا يعطي هؤلاء الأهمية نفسها إلى مشاركة النخب والمشاركة الشعبية في عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

ب. نقد نظرية التحول:

نقد نظرية التحول يأخذ توجهين، من جهة نجد نقداً للجانب النخبوي لعملية التحول، بمعنى أنها عملية من أعلى وأنها مسألة تفاوض وتنافس بين النخب. فهناك تركيز على النخب وعلى الجانب الدولتي، وتهميش الجانب المجتمعي في عملية التحول الديمقراطي. ومن جهة أخرى، نجد نقداً للتوجه الإرادي، بمعنى أن عملية التحول هي ناتج اختيار للاعبين الأساسيين مع تهميش للبنى وللقيود التي تفرضها على اللاعبين.

١- التحول الديمقراطي، "عملية سياسية من أعلى" (تهميش القوى المجتمعية)

يدعم روستو أن النخب السياسية تلعب دوراً مركزياً في الديمقراطية وفي التحول الديمقراطي. ويرى أن التحول الديمقراطي يرتكز على مصالح وعمل النخب السياسية. لكن، لا يمكننا تجاهل الاحتجاج الشعبي ودوره في التحول الديمقراطي في دول اعتبرت نموذجاً للاتفاق النخبوي مثل بولندا وأسبانيا. وفي حالة أسبانيا، احتجاج مجموعات مثل العمال هو الذي خلق فضاء ومتسعاً للتغيير وليس العكس، وشارك العمال في متسع للتغيير موجود قبل تحركهم. وفي التحول الديمقراطي الجديد، شاركت الطبقة العاملة من الداخل ومن الخارج، من خلال تفاوض واحتجاج.

في دراسة لروث كوليير حول مسارات التحول الديمقراطي، تتفق الكاتبة مع روستو في تعددية المسارات نحو الديمقراطية، لكنها تشدد على دور الطبقة العاملة التي همشت في دراسة التحول الديمقراطي الجديد، وتمت مبالغة دورها في التحول الديمقراطي المبكر. وفي التحول الديمقراطي المبكر، هناك حالات صراع بين الطبقة التقليدية والطبقة الوسطى التي تبنت مشاريع ليبرالية وجمهورية، والتي أرادت اندماجها في العملية السياسية التي احتكرتها الطبقة التقليدية المحافظة، وحالات تعبئة هدفت إلى الحصول على دعم انتخابي للأحزاب السياسية. وتعود الحالات من النمط الأول إلى فترة تاريخية لم تكن الطبقة العمالية متطورة لدرجة من الوعي والتنظيم يسمح لها بأن تلعب دوراً مهماً. لكن تعترف روث كوليير أن الطبقة العمالية لا تحتاج إلى درجة معينة من التنظيم لكي تشارك في التحول الديمقراطي، وهذا ما تظهره التجربة الفرنسية العام ١٨٤٨. أما الحالات من النمط الآخر، فهي تشير إلى تنافس النخب السياسية بالأخص في مسألة "القومية"، ما دفع البعض منها إلى تبني إستراتيجية التعبئة الشعبية بهدف الحصول على دعم انتخابي، هذا ما حصل بالفعل في بلدان مثل سويسرا ١٩٤٠، وتشيلي ١٩٧٤. لكن هناك حالات أخرى في رأيها أخذت فيه الطبقة العاملة المبادرة من خلال تحالف مع الليبراليين ضد المحافظين مثل الدانمارك ١٩١٥، وبلجيكا ١٨٩٣، أو أن الطبقة العاملة كانت طرفاً في الإجماع والتسوية العامة مثل ما حدث في ألمانيا ١٩١٨.[٣٧]

ما أتى أعلاه يدفع روث كوليير إلى رفض مواقف تؤكد على أن الدمقرطة لم تكن حتى في الديمقراطيات المبكرة إلا ناتج لتنافس بين النخب التي لجأت إلى التعبئة الجماهيرية، ما يعني أن الطبقات الكادحة لم يكن لها أي دور في ذلك، وأنها استفادت فقط من عملية الدمقرطة، ومواقف تعتبر أن الدمقرطة هي ناتج زيادة الوعي والتنظيم عند الطبقات العاملة (جون ستيفانس).

ما ذكر أعلاه يبقى في إطار فعل اللاعبين والقوى، حيث تعتبر عملية الدمقرطة ليست فقط قراراً لسلطة تنفيذية وصراعاً بين النخب، إنما أيضاً عملية تشارك بها وبشكل مباشر قوى مجتمعية.

هناك أيضاً اجتهادات نظرية حديثة تنطلق من مفهوم "الحيز العام" (public space) للمفكر الألماني هابرماس،[٣٨] والتي تنتقد الديمقراطية النخبوية من خلال إعادة تعريف للعقلانية لكي لا تكون محصورة فقط على الحيز الإداري (ماكس ويبر)، وترتبط بالمشاركة الشعبية التي قد تمثل نقداً للمؤسسات واللعبة السياسية. ومن أهم هذه الاجتهادات هي اجتهادات البرتو ميلوتشي (Alberto Melucci) وليوناردو افرتزير (Leonardo Avritzer) التي تلفت أنظارنا إلى دور الحركات الاجتماعية مثل الحركات النسوية أو العمالية أو حركات حقوق إنسان في عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وفي نظر هؤلاء، يشير الحيز العام إلى اتصال بين لاعبين أفراد وحركات اجتماعية من أجل خلق فضاء من الاعتراف المتبادل، بما في ذلك الاعتراف بالاختلاف فيما بينهم. ما يسميه ميلوتشي "نظرية الحركات الاجتماعية" (social movements theory) تربط بين مفهوم الحيز العام وعملية الانتقال إلى الديمقراطية من خلال أولاً "تسييس مسائل جديدة" مثل حقوق العمال والنساء التي كانت في الحيز الخاص، ثم تم تحويلها إلى الحيز العام، وثانياً من خلال مسألة الهوية، فنشأة الحركات الاجتماعية يتمثل في إبراز ما هو مشترك وما هو مختلف على صعيد الحيز العام، وعرض الاختلاف في الحيز العام على يد الحركات الاجتماعية يوفر بديلاً آخر للتعاطي مع حالة التعقد الاجتماعي: التأكيد على الاختلاف في الحيز العام بدل تجاوز الاختلاف بواسطة تكوين أغلبية سياسية اندماجية في العملية السياسية التمثيلية.[٣٩] هنا، الانتقال إلى الديمقراطية يعني إعادة تعريف مستمرة للسياسة من خلال توسيع رقعة "الحيز العام"، ليشمل مسائل ولاعبين جدداً، كذلك الاهتمام بالممارسة الاجتماعية، حيث التشاور والحوار في الحيز العام الذي يرتبط بالديمقراطية يسبق ويؤثر في التنافس والمناورة في الحيز السياسي. وهذا الأمر هو في غاية الأهمية، وبخاصة عند الحديث عن استقرار الديمقراطية، إذ لا تكفي عملية المأسسة التي قامت بها النخب، ولا بد من وجود ممارسات اجتماعية تدعم الديمقراطية.

٢- التحول الديمقراطي ناتج اختيار استراتيجي للاعبين (تهميش البنى)

هناك اعتراف بزيادة أهمية اللاعب-الفرد (agency) في تحليل التغييرات السياسية، كما يظهر مع انطوني جيدينز (Anthony Giddens)،[٤٠] الذي حاول اختراق التفرقة بين البنية (structure) واللاعب-الفرد (agency). ويمكننا التكلم هنا عن سببية دائرية: البنية التي هي محصلة لأفكار ولأعمال فردية تؤثر بدورها على هذه الأفكار وهذه الأعمال. ونموذج النظام المالي لدى انطوني جيدينز: بينما النظام المالي كبنية سلطة (structure of power) يتواجد بشكل مستقل عن الفرد، فإنه ليس كذلك بالنسبة لجميع الأفراد في مجتمع ما. وهؤلاء الأفراد ينتجون من جديد هذا النظام من خلال فعالياتهم اليومية.

الاهتمام باللاعب -الفرد (agency) يتوافق مع الاهتمام بوجود تيارات أيديولوجية وثقافية تدعم التحول الديمقراطي، على سبيل المثال، تبني الليبرالية الديمقراطية كفكرة إيجابية بعد انهيار النظم الشيوعية. في نظر مختص مثل (John Mueller)، قبول فكرة الديمقراطية لا يعود إلى حداثة اقتصادية أو اجتماعية، وإنما إلى نجاح أولئك الذين روجوا هذه الفكرة.[٤١] التركيز هنا هو على اللاعب-الفرد، والبنى ليست إلا مجرد تقييدات أمام فعل اللاعب الفرد الذي يملك رغبة وأهدافاً تسمح بفهم سلوكه.

هناك توجهان بخصوص العلاقة بين البنى واللاعب الفرد في موضوع التحول الديمقراطي: الأول يعتبر مرحلة التحول الديمقراطي مرحلة بلبلة وعدم وضوح، يصعب تعليل ما يحصل فيها إلا من خلال الرجوع إلى لاعبين حقيقيين يقررون يوماً بيوم كيف سيواجهون اللامنتظر والمجهول. مرحلة التحول الديمقراطي هي ما يسميه ميشيل ديبريه "عدم استقرار بنيوي" (incertitude structurelle) يختلف بمنطقه عن فترة الروتين السابقة.[٤٢] التأكيد هو على اللامتوقع والمفاجئ في التعبئة الشعبية أو في اتفاق النخب وبكلمات ميكيافيلي على (fortuna) (الحظ) وعلى (virtu) (الفضيلة السياسية). كما يؤكد لنا جافييه سانتيزو أن فكرة أزمنة مختلفة (زمان التحول يختلف عن زمان الروتين أو الاستقرار البنيوي) تزامنت مع المنهجية الفردية (individualisme methodologique) في العلوم الاجتماعية التي تعطي أولوية للعلاقات الإستراتيجية، للاختيارات، وللأفضليات، ولمهارة الأفراد على الشروط البنيوية والحتمية.[٤٣]

هذا التوجه الأول يهمش العامل البنيوي أو اعتبار البنى عاملاً مقرراً في تطور السلوك الاجتماعي والسياسي. فهي تعتبر أن هذه البنى التي تشير إلى علاقات ذات طابع مستمر وبطيئة التغير، لا يمكن أن تكون أداة تفسير للتغير الاجتماعي الذي يمثله التحول الديمقراطي.

التوجه الثاني يشكك في التعليل البنيوي الذي يربط أسباباً بنيوية بنتائج بنيوية، وبفكرة أن الأفراد لا يقررون اختياراتهم، فهذه الاختيارات نابعة من الوضع الذي يتواجدون فيه. أنصار هذا التوجه يختلفون عن السببية الدائرية عند جيدينز من خلال إدخال مواقف أيديولوجية وثقافية بين الأسباب البنيوية والنتائج البنيوية.[٤٤] وفي نظرهم، التغير الاجتماعي مرتبط بأنماط عمل جديدة تكون بدورها مرتبطة بتغير في عقائد معيارية، أي تخص ما يجب أن يكون وتأخذ شكل مواقف أيديولوجية أو ثقافية. هذا يعني أن جذور المواقف الأيديولوجية والثقافية ليست بنيوية دائماً، وتغيرها لا يخضع لتجربة الفرد في بنية اجتماعية معينة، إنما قد يحصل ذلك كنتيجة لفعل ذي غاية، أي أن النتيجة مرغوبة (intentionality).

نجد انتقاداً آخر لنظرية روستو، وهو يتعلق بالشرط الوحيد الذي افترضه روستو لنجاح التحول الديمقراطي: الوحدة الوطنية. وقد فسر روستو أن القومية هي عدائية للديمقراطية، لكن يظهر أن الأمر ليس كذلك دائماً. ففي يوغسلافيا، اتخذت القومية توجهاً يدعم إقامة "مجتمع مغلق"، بينما في دول أخرى مثل بولندا وكازاخستان القومية تميزت بتوجه يدعم بناء "مجتمع مفتوح"، إذا أردنا التحدث مثل كارل بوبر.

سنتطرق إلى التطورات التي عرفها براديغم التحول مع التجارب في جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وفي شرق أوروبا، ومن ثم سنتوقف عند النقد الذي يواجهه هذا البراديغم، وهل يستلزم ذلك البحث عن أدوات تحليلية بديلة.

هوامش الفصل الثاني

[1] Fred Riggs. “Fragility of the Third World’s regimes”. *ISSJ* 129/1991 pp.199-228.

[2] David Apter. “Institutionalism reconsidered”. *ISSJ* 129/1991 pp.463-478.

[3] Seymour Martin Lipset. "Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy" *Americain Political Science Review* LIII march 1959 pp.69-105

[4] Seymour Martin Lipset. Kyoung-Ryung Seong and John Charles Torres. “A Comparative analysis of the social requisites of democracy” *International Social Science Journal*, May 1993 N0.136 pp.155-171 p.166, p.167.

[5] Moshe Lewin. “La grande Mutation soviétique» Paris: La Découverte. 1989 p.151.

[6] Phillips Cutright. “National Political Development: measurement and analysis” *American Sociological Review* vol.28 1963 pp.253-264 pp.260.

[7] Phillips Cutright. *ibid* pp.262.

[8] Seymour Martin Lipset. *The Political Man*. London: Heinemann 1960 pp.45 pp.51.

[9] Larry Diamond. *Developing Democracy; Toward Consolidatio*n. Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1999 (278p) pp.251,

[10] *ibid* pp.263, pp.265

[11] Seymour Martin Lipset. *ibid*, pp.69.

[12] Kenneth A. Bollen, “Issues in the comparative measurement of political democracy” *American Sociological Review* vol.45 june 1980 pp.370-390.

[13] Samuel P.Huntington. “Will More Countries Become Democratic?” *Political Science Quarterly* vol.99 N0.2 summer 1984 pp.192-218 pp.208.

[14] Zehra Arat. “Democracy and human rights in developing countries”. London: Lynne Rienner Publishers, 1991,pp.61.

[15] Zehra Arat. *ibid* pp.72.

[16] ‘Empirical democratic theory:
a)determine the empirical veracity of these kinds of causal assertions in their simple form
b)specify those factors which appear to be causally preeminent in the determination of democratic government.
Charles F. Cnudde and Deane E. Neubauer. *Empirical democratic theory*. Chicago: Markham Publishing Company,, 1969, pp.3.

[17] The socio-economic correlations point to probabilities” Zehra Arat. *Democracy and Human rights in Developing countries*. London: Lynne Rienner Publishers. 1991, pp.47\48.

[18] Adam Przeworski and Fernando Limongi. “Modernization: theories and facts” *World Politics* 49(january 1997) pp.155-183.

[19] Leszek Kolakowski, *Modernity on endless trial, Chicago and London*. The University of Chicago Press, 1990 pp.4.

[20] Rueschemeyer D, Stephens E, and Stephens J. *Capitalist Development and Democracy*. Cambridge: Polity Press 1992.

[21] Nicolas Guillot, Philippe C. Schmitter. “De la transition à la consolidation; Une lecture rétrospective des democratization studies» *Révue Française de Science Politique* Vol.50 n4-5 août-octobre 2000 pp:615-631 p:617/618.

[22] Barington Moore. *The social origins of dictatorship and democracy; Lord and peasant in the making of the modern world*. Boston: Beacon Press, 1966, pp. 66 and pp.69.

[23] "…the peasantry was the arbiter of the Revolution, though not its chief propelling force. When the demands of the sans-culottes came to conflict with those of property-owning peasants, the impulse behind the radical Revolution petered out, and its urban remnants were easily repressed(…)" "The sans-culotte made the bourgeois Revolution; the peasants determined just how far it could go"
Barrington Moore. *ibid* pp.77, pp.110.

[24] "But Germany and even more Japan were trying to solve a problem that was inherently insoluble, to modernize without changing their social structure. The only way out of this dilemma was militarism which united the upper classes"
(Barrington Moore. *ibid*, pp.442).

[25] "A highly segmented society that depends on diffuse sanctions for its coherence and for extracting the surplus from the underlying peasantry is nearly immune to peasant rebellion because opposition is likely to take the form of creating another segment. On the other hand, an agrarian bureacracy, or a society that depends on a central authority for extracting the surplus is a type most vulnerable to such outbreaks"
Moore, ibid pp.459.

[26] "The form of commercial agriculture was just as important as commercialization itself"

"The coalitions and countercoalitions that have arisen among and across these two groups have constituted and in some parts of the world still constitute the basic framework and environment of political action, forming the series of opportunities, temptations, and impossibilities within which political leaders have had to act"
ibid pp.420 and pp.423.

[27] *ibid* pp.435-436.

[28] "They are much more clearly successive historical stages. As such, they display a limited determinate relation to each other. The methods of modernization chosen in one country change the dimensions of the problem for the next countries who take the step. Without the prior democratic modernization of England, the reactionary methods adopted in Germany and Japan would scarcely have been possible. Without both the capitalist and reactionary experiences, the communist method would have been something entirely different, if it had comme into existence"
Barrington Moore. *Social origins of dictatorship and democracy. Lord and peasant in the making of the modern world*. Boston: Beacon Press, 1966, pp.414.

[29] Theda Skocpol. "A critical review of Barrington Moore's Social Origins of dictatorship and democracy" *Politics and Society*. Fall 1973, pp.1-34 pp.1.

[30] cited by Theda Skocpol, *ibid* pp.25.

[31] John D. Stephens. "Democratic transition and breackdown in Western Europe, 1870-1939: test of the Moore thesis" *American Journal of Sociology* vol.94 N0.5 March 1989 pp.1019-1077 pp.1035.

[32] John D.Stephens, "Democratic transition and breakdown in Western Europe, 1870-1939: Test of the Moore Thesis" *American Journal of Sociology*. vol.94 N0.5 March 1989 pp.1019-1077 pp.1029-1034.

[33] Rueschemeyer D, Stephens E, and Stephens J, *Capitalist Development and Democracy*, Cambridge: Polity Press 1992.

[34] "a people who are not in conflict about some rather fundamental matters would have little need to devise democracy's elaborate rules for conflict resolution" *ibid*. pp.362.

[35] "Many of the current theories about democracy seem to imply that to promote democracy you must first foster democrats- perhaps by preachment, propaganda, education or perhaps as an automatic byproduct of growing prosperity. Instead, we should allow for the possibility that circumstances may force, trick, lure, or cajole non-democrats into democratic behavior and that their beliefs may adjust in due course by some process of rationalization or adaptation"
"…it may be well to assume with Harry Eckstein that a wide variety of social conflicts and political contents can be combined with democracy. This is, of course, in line with the general recognition that democracy is a matter primarily of procedure rather than of substance. It also implies that, as among various countries that have made the transition, there may be many roads to democracy"
Dankwart Rustow. *ibid* pp.344-345

[36] "We cannot avoid the possibility that a transition to democracy can be made only at the cost of leaving economic relations intact, not only the structure of production but even the distribution of income…Democracy in the political realm has historically co-existed with exploitation and oppression at the workplace, within the schools, within bureaucracies and within families"
(Adam Przeworski, "Problems in the study of Transition to Democracy" in *Transitions from Authoritarian Rule*. 1991, pp.47-63.

[37] Ruth Berins Collier. *Paths toward democracy, The working class and elites in Western Europe and South America*. Cambridge University Press. 1999, p.80.

[٣٨] يتضمن مفهوم الحيز العام ثلاث نقاط أساسية:
– حيز لعلاقات تبادلية بين الأفراد يتشاورون فيها حول سياسية الحكومة والقابلية الأخلاقية لهذه السياسة ولعلاقات السيطرة داخل المجتمع.
– هذا الحيز مستقل عن مؤسسات الدولة.
– يوفر للحيز السياسي لاعبين ووسائل تشاورية قد تساهم في دمقرطة الممارسة السياسية.
في الحيز العام، العمل لا تحركه المصالح الخاصة (المال) أو الرغبة في السيطرة على الآخرين (السلطة) إنما الجدل العقلاني بين اللاعبين الذي يفترض المساواة بينهم. العمل هو تشاوري ويهدف إلى الاقتناع المتبادل
(Leonardo Avritzer. *Democracy and the Public Space in Latin America*. Princeton University Press, 2002 pp.39).

[39] Leonardo Avritzer. *Ibid*. pp.45.

[40] Anthony Giddens. *Sociology*. second edition, Cambridge: Polity Press 1993.

[41] John Mueller, *Reflections on the recent transformation of world politics*. Harper Collins College Publishers 1995 (214p).

[42] Michel Dobry. *Sociologie des crises politiques, la dynamique des mobilisations multisectorielles*. Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques 1992 (1re edition 1986) pp:288.

[43] Javier Santiso. "Theorie des choix rationels et temporalités des transitions démocratiques» *Année Sociologique* 1997 N0:2 pp:125-148.

[44] Michael Taylor. "Structure, Culture and Action in the Explanation of social change" *Politics and Society* vol.17 N0.

الفصل الثالث

سيطرة "براديغم التحول"

سيطرة "براديغم التحول"

في دراسة وتحليل التحول السياسي الذي شهدته دول عدة في العقدين الأخيرين، هُمشت "الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية" لصالح "اختيارات النخب" في عملية تحول وصفت بأنها عملية تدريجية، وسلمية، وتفاوضية. وبالنسبة للمختصين مثل فيليب شميتر، وتيري لين كارل، تمثل أوروبا الوسطى والشرقية، في التسعينيات، حالات أخرى من التحول الديمقراطي، ويمكن إدراج الأحداث التي شهدتها كجزء من موجة الدمقرطة التي اجتاحت دولاً عدة في أقاليم مختلفة في العالم ابتداءً بأوروبا الجنوبية ومروراً بأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وفي نظرهم، ما حدث في هذه الأقاليم يشكل تحدياً لعلم السياسة المقارن؛ لأنه كيف يمكن التوصل إلى النتيجة نفسها (نظام ديمقراطي) على الرغم من الاختلافات الثقافية والإقليمية؟

ترتكز مصداقية المقارنة بين حالات التحول الديمقراطي في كل من هذه الأقاليم على إطار ثقافي وزمني مشترك. أولاً، هناك اعتقاد أن هذه الأقاليم (بالأخص أوروبا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية) تنتمي في الأساس إلى الثقافة الغربية. وبالنسبة لمجتمعات أمريكا اللاتينية فهي، إما مجتمعات تحاول إدماج السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أوروبي، وإما مجتمعات مكونة فقط من مهاجرين أوروبيين استوطنوا في مناطق غير مأهولة، وأقاموا مجتمعاً شبيهاً بمجتمعهم الأصلي. ثانياً، الحديث عن موجة ثالثة للدمقرطة يدعم فكرة الإطار الزمني المشترك. ويعتبر صموئيل هانتغتون أن الموجة الثالثة للدمقرطة (١٩٧٤-١٩٩٠) هي موجة "كاثوليكية". وعلى غرار ماكس وويبر (البروتستانتينة والرأسمالية)، يؤكد هانتغتون أن هناك رابطاً إيجابياً بين الكاثوليكية والديمقراطية. ابتدأت عملية التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية في دولتين تنتميان إلى المذهب الكاثوليكي، هنغاريا وبولندا. وثلاثة أرباع الدول التي عرفت التحول الديمقراطي في هذه الفترة هي دول كاثوليكية: أسبانيا

والبرتغال في سنوات السبعينيات، والفلبين ودول أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، وبولندا وهنغاريا في التسعينيات.[١]

فكرة الإطار الزمني المشترك يهمش الاختلافات الثقافية والإقليمية، وهذا بدوره يضعف فكرة وجود أنماط مختلفة من الديمقراطية وأنماط مختلفة من التحول الديمقراطي. وحسب المختص الهنغاري، اتيلا اغا (Attila Aga)، مع الموجة الأخيرة من التحول الديمقراطي (أوروبا الشرقية والوسطى)، انتقلنا من منهجية شكلية–قانونية عمومية إلى منهجية تاريخية–إقليمية تهتم، قبل كل شيء، بالتركيبة المعقدة الثقافية، والتاريخية، والاجتماعية لكل إقليم. انتقلنا من الموقف الذي ينطلق من التمييز بين ديمقراطية ودكتاتورية إلى دراسة الأقاليم والتركيز على الاختلافات القومية والإقليمية، اختلافات بين مجتمعات أوروبا الوسطى ومجتمعات أوروبا الشرقية، واختلافات بين جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وأوروبا الوسطى والشرقية.[٢]

سنحاول التعاطي مع الجدل حول أهمية الاختلافات الثقافية والإقليمية من خلال التمييز بين التحول الذي حصل في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية (الخروج من النظام السلطوي البيروقراطي)، وذلك الذي تم في شرق أوروبا (الخروج من نظام الدولة الاشتراكية)، وسنرى إلى أي مدى يمكن تفسير جميع هذه الحالات انطلاقاً من براديغم التحول. وبالنسبة للخروج من نظام الدولة الاشتراكية، سنتناول نظريتين تبرز ما يميز شرعية النظام (قابلية النظام للدخول في روتينية routinization)، وما يميز مسار التحول (تبعية المسار path dependency).

لكن قبل ذلك، سنهتم بالتطور الذي عرفه "براديغم التحول" والذي يشير إلى اجتهادات أكاديمية وأيضاً إلى جو سياسي عام سيطر فيه الخطاب السياسي الأمريكي حول "ثورة ديمقراطية عالمية" في فترة الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan)، ووزير خارجيته جورج شولتز (George Shultze). ما يهمنا هنا هو بالطبع الاجتهادات الأكاديمية التي يلخصها البعض باسم علم التحول (transitology)، وعلم الاستقرار (consolidology). وأهم هذه الاجتهادات هي تلك التي أشرف عليها فيليب شمتير وغيلميرو أودينيل. وفي نظر هؤلاء، تبدأ عملية التحول بدخول نظام الحكم القائم في أزمة تقود إلى استقطاب بين قوى تدعو إلى إصلاح النظام للخروج من الأزمة، وقوى تدعو إلى المحافظة على الوضع القائم من خلال استخدام سياسة القمع والعنف. وتعبر هذه العملية مراحل عدة قبل مأسسة النظام الديمقراطي: مرحلة لبرلة، ومرحلة دمقرطة، وأخيراً مرحلة الإجماع. هذه المراحل تخضع لمنطق التحول ومن ثم لمنطق الاستقرار.

أولاً: تطور براديغم التحول: التحول والاستقرار الديمقراطي

هناك فرق بين التحول الديمقراطي (democratic transition) والاستقرار الديمقراطي (democratic consolidation).[٣] يشير التحول الديمقراطي إلى مراحل الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، ويتضمن ذلك عملية لبرلة أو انفتاح من قبل نظام الحكم السابق، وعملية دمقرطة تعني إدخال انتخابات حرة وتنافسية. أما الاستقرار الديمقراطي، فهو يشير إلى تعزيز الديمقراطية التي تعني قبول الديمقراطية كلعبة سياسية وحيدة داخل الكيان السياسي. وتمثل اللبرلة بداية التحول الديمقراطي، بينما يمثل إجماع القوى الداخلية على قواعد اللعبة الديمقراطية بداية الاستقرار الديمقراطي.

أ. التحول الديمقراطي (Democratic Transition)

يعني التحول الديمقراطي الفترة الزمنية التي تمتد من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي. بكلمات أخرى، يتضمن التحول عملية تغيير قواعد اللعبة السياسية، ويكون ديمقراطياً في حالة الخروج من نظام دكتاتوري وتبني نظام ديمقراطي وقواعد اللعبة الديمقراطية. أهم ما يميز فترة التحول هو أنها ذات طابع نخبوي.[٤] ومهما كان التحول من أعلى أو من أسفل، فإن شروط هذا التحول تتحدد على يد النخب وليس على يد الجماهير. التعبئة الشعبية لا تستمر، فهي وإن حصلت، تكون لفترة قصيرة تتلوها دائماً عودة الشعب إلى اهتماماته اليومية وإلى الحياة الخاصة. وفي فترة التحول، تقوم قوى سياسية نشطة بصياغة تسويات (crafting)، تحدد قواعد جديدة، أدواراً جديدة، ونماذج وتصرفات جديدة، تشكل قطيعة مع الماضي، وتصبح بدورها المؤسسات التي ستتحكم بإمكانيات استقرار نظام الحكم الديمقراطي في المستقبل.

يميز خبراء السياسة المقارنة بين مرحلتين في التحول. أولاً، مرحلة لبرلة أو انفتاح (Liberalization) تبقى تحت سيطرة النخبة الحاكمة للنظام القائم، وتعني تخفيف سياسة القمع التي ينتهجها نظام الحكم القائم. وتتمثل اللبرلة في تحرير سجناء سياسيين، وفي تخفيف الرقابة على الصحافة، وفي إدخال بعض الضمانات القانونية والإصلاحات الاقتصادية. ثانياً، إدخال الديمقراطية (Democratization) بمعناها الإجرائي؛ أي إقامة انتخابات تنافسية أو بمعناها الضيق أي (Polyarchy)، والتي تتلخص في حرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحق الانتخاب ... الخ؛ أي قبول التعددية الفكرية والتعددية التنظيمية. هذه التفرقة بين المرحلتين تعني الانتقال من مرحلة تحضيرية تتميز باستقطاب القوى النشطة على الساحة السياسية إلى مرحلة مصيرية، حيث يتم فيها تأسيس بعض الإجراءات من اللعبة الديمقراطية. ويتطلب نجاح هذه المراحل مشاركة الفئة الحاكمة والمعارضة.

وتشمل عملية اللبرلة أربع مراحل: تراجع حدة الخوف، ومحاولة النظام خلق علاقات مع المجتمع المدني من خلال توفير الفرص للاحتجاج، وتكون معارضة ليبرالية، وتغير في حسابات الطبقة الرأسمالية والعسكرية.

المراحل الأربع للبرلة:

تراجع حدة الخوف – صراع حول قواعد اللعبة – قرارات لتوسيع رقعة اللبرلة أو لتراجعها

افتتاح سياسي مؤسساتي يهدف إلى استقرار النظام السلطوي	في حالة أن تكاليف القمع أعلى من تكاليف التسامح فمن المتوقع لبرلة إضافية
تطور معارضة تدعم اللبرلة تقودها أو تدعمها الطبقات الوسطى	في حالة تكاليف التسامح أعلى من المتوقع تراجع في اللبرلة[٥]

لفهم عملية التحول، يمكن الاستعانة بنظريات مثل نظرية اللعبة ونظرية الاختيار العقلاني.

١. نظرية اللعبة (Game Theory):

اللعبة تتضمن مرحلتين من التحول: أولاً، مرحلة اللبرلة: ارتخاء في سياسة القمع، وإطلاق سراح سجناء سياسيين، وعودة بعض قياديي المعارضة من المنفى، وتخفيف حدة مراقبة الصحافة، وإدخال ضمانات قانونية وحتى إصلاح اقتصادي. وقد تحصل اللبرلة دون أن يتبعها دمقرطة. ثانياً، التحول التفاوضي يتطلب مشاركة النظام والمعارضة. وقد تنبثق الديمقراطية من فعل أحادي الجانب، لكن التفاوض يتطلب وجود طرفين.

اللعبة بين أربعة أطراف:

التحول إلى الديمقراطية هو نتيجة علاقات إستراتيجية بين لاعبين هما الفئة الحاكمة في النظام السابق والمعارضة. وقد يبدأ التحول بفترة انفتاح سياسي (Liberalization)، حيث يبرز انشقاق داخل النظام الدكتاتوري بين فئتي النخبة السياسية: المتشددين (Hardliners) والإصلاحيين (Softliners). ويقابل ذلك انشقاق في المعارضة بين معتدلين وراديكاليين.

يتم التحول الديمقراطي في مرحلتي اللعبة: اللبرلة والدمقرطة. الأولى شرط للثانية. لبرلة ودمقرطة ناجحة تتطلب مشاركة النظام والمعارضة. وتتطلب عملية تفاوضية طرفين؛ كل طرف يملك اختيارات بديلة في المفاوضات. الانتخابات هي إحدى هذه الاختيارات. وفي حالة اختيار الانتخابات، فإن نتيجة الانتخابات الأولية ستحدد

قيمة عقد انتخابات لكل لاعب. أنصار هذه النظرية يتعاملون مع النظام والمعارضة كلاعبين، ويمكن الأخذ بعين الاعتبار الفئات التي توجد داخل النظام والمعارضة: النظام، المتشددون والإصلاحيون، والمعارضة، الراديكاليون والمعتدلون. اللعبة هنا تشمل أربعة أطراف: طرفا المعارضة وطرفا النخبة الحاكمة. والتوقعات حول الاختيارات الإستراتيجية التي سيتوصل إليها طرفا النخبة الحاكمة ستؤثر مباشرة على الاختيارات الإستراتيجية التي سيتبناها طرفا المعارضة.

أمام النخبة الحاكمة، فيوجد اختياران: إما القمع، وإما موقف تسامحي اتجاه المعارضة. وأمام المعارضة يوجد اختياران: إما العمل من داخل النظام، وإما تحدي هذا النظام. وبالنسبة للمختص غاري ماركس (Gary Marks)، كردة فعل على إستراتيجية قمع، قد تختار المعارضة السياسية إما المشاركة والعمل من داخل النظام، وإما التحدي لهذا النظام، وكردة فعل على إستراتيجية تسامح، قد تختار المعارضة إما المشاركة، وإما تحدي النظام.

وتكون العلاقات بين الفئة الحاكمة والمعارضة غير إستراتيجية في حالة أن تقرر الفئة الحاكمة موقفاً تسامحياً أو موقفاً قمعياً دون الأخذ بالحسبان ما ستفعله المعارضة: التحدي أم المشاركة. وتتحول هذه العلاقات إلى علاقات إستراتيجية عندما تأخذ بالحسبان الفئة الحاكمة في قرارها الاختيارات التي قد تتبناها المعارضة. مثلاً، إذا أثبتت المعارضة أنها قوية الإرادة وعنيدة أمام تمسك النخبة الحاكمة بالسلطة، كما هو الحال في العالم العربي، فقد ننتقل من قمع غير إستراتيجي إلى قمع إستراتيجي. هذا يعني أن التعبئة التي قد تقوم بها المعارضة تدفع النخبة الحاكمة إلى تحويل موقفها إلى موقف تسامحي اتجاه المعارضة، وذلك بالارتكاز على ردة فعل قوية من المعارضة. وكلما ازدادت تكاليف الموقف القمعي، فهناك احتمال أكبر في تغير كهذا. وتتمتع النخبة الحاكمة بميزات معينة من وجودها في السلطة، إن كان ذلك على المستوى المادي أو من ناحية المركز الاجتماعي. وعندما تأخذ نخبة حاكمة خطوات اتجاه الديمقراطية، فهي تخفف من قبضتها على السلطة كوسيلة لتحقيق أهدافها. إحدى خصائص الديمقراطية مقارنة مع نظام دكتاتوري هي أنها عملية ذات نتائج غير أكيدة، وأنها عملية لا تتضمن محو أو إلغاء الصراعات السياسية والاجتماعية وإنما مأسستها.

ترتبط ردة فعل المعارضة على موقف قمعي من قبل الفئة الحاكمة في النظام السابق بالثمن الفردي للاحتجاج. يكون هذا الثمن محتملاً في حالة انضمام عدد كبير إلى الاحتجاج ضد نظام الحكم السابق. ويوفر العدد الكبير نوعاً من الأمان. وقد يتطور الاحتجاج بشكل مفاجئ عندما تكون هناك توقعات في ازدياد عدد المحتجين.[٦] احتجاج الفرد يرتكز على معلومات حول نوايا الآخرين. وقد توثر أحداث مثل موت الزعيم، أو ثورة في دولة مجاورة، أو مقتل زعيم المعارضة، في تغير ردة فعل المعارضة، وذلك

ليس من خلال تغييرات في الأفضليات الفردية، وإنما في تغير التوقعات حول ردة فعل الآخرين.[٧]

وقد يكون ردة فعل المعارضة على موقف تسامحي من قبل الفئة الحاكمة، المشاركة والدخول في تسوية. هذه التسوية توفر ضمانات للنخبة الحاكمة، التي هي في مركز تفاوضي أفضل، ضد المخاطر التي قد يجلبها الصراع السياسي. وقد تحدد هذه التسوية الدور الدستوري للجيش، وقواعد التنافس السياسي، والشروط التي يتم بها تعديل دستوري. وفي مرحلة متقدمة من التحول، قد تحدد هذه التسوية تنافساً سياسياً لصالح النخبة الحاكمة وتعطيها إمكانية التأثير في اللعبة السياسية ما بعد التحول. وقد تختار المعارضة المجابهة مع نظام الحكم السابق، وتنهار الأمور إلى ثورة أو انقلاب تسيطر فيه مجموعة معارضة على نفي النخبة الحاكمة السابقة، أو التخلص منها، والتي تتعهد بإقامة انتخابات حرة ونقل السيادة إلى الشعب.

الاحتمالات الواردة:

- أن تؤكد الفئة الحاكمة في النظام السابق إرادتها في الاستمرار في السيطرة على الدولة، وقد يؤدي ذلك إلى مواجهة مع المعارضة، والنتيجة إما نجاح هذه الفئة في الحفاظ على الوضع القائم، وإما نجاح المعارضة.
- أن تقوم الفئة الحاكمة بانفتاح معين، ما يشجع المعارضة على القيام بتحد للنظام الذي بدوره سيتحرك ليحافظ على الوضع القائم ويقمع المعارضة (قد يكون هناك أثر للانفتاح على قوة نظام الحكم، وفي النتيجة قد يشكل عائقاً أمام الديمقراطية). وإذا قررت المعارضة المشاركة، فقد يقرر نظام الحكم إما وقف الإصلاح، وإما تحديد موعد لانتخابات حرة وتنافسية.

يمكننا أن نميز بين تحول بادرت به الفئة الحاكمة (الاحتمال الثاني)، وتحول بادرت به المعارضة (الاحتمال الأول)، أو بين تحول أحادي الجانب وتحول تفاوضي. وعندما تتحدى المعارضة نظام حكم وتريد الإطاحة به، فذلك يتم من خلال تظاهرات شعبية، وإضرابات عامة، وصراعات مسلحة ... الخ.

اللعبة بين طرفين:

هناك من يستثني المتشددين والراديكاليين لأنهم يرفضون المفاوضات، ولأنهم أطراف غير إستراتيجية، وعملهم مستقل عن اختيارات الأطراف الأخرى. وحسب دانيال سوتر، الاختلاف الرئيسي هو بين النظام والمعارضة وإدخال الفئات داخل كل طرف، قد يعقد اللعبة ولا يضيف الكثير إلى التحليل. مثلاً، الفئات المتشددة في النظام والفئات الراديكالية في المعارضة تعارض دائماً التحول التفاوضي. إذن هذه الفئات لا تعتبر

لاعبين إستراتيجيين، بمعنى أن أفعالهم غير مرتبطة بأفعال الأطراف الأخرى. ويتبنى سوتر نموذجاً شكلياً للعبة، على الرغم من عدم تأكد الأطراف في اللعبة من نتيجة الانتخابات أو من محاولة ثورة أو انقلاب، فإن كل طرف يعرف مشاكل وأفكار الطرف الآخر. وبعض من العوامل التاريخية والثقافية قد تعرقل أو تساهم في عملية التحول كما يتضح من تجربة أسبانيا، وتجربة الجمهورية الثانية والحرب الأهلية دفعت باتجاه تحول تفاوضي.

ويركز سوتر على عملية تحول تضمن ربحاً للأطراف المشاركة (gains from transition)، كما في عملية التبادل التجاري. وهذا يوفر سبباً ضرورياً لكنه غير كاف للتوصل لاتفاق: حتى طاقم تفاوضي مهني لا يستطيع النجاح في ظل انعدام أرباح من عملية التحول. والقوى الداخلية والقوى الخارجية قد تؤثر في إمكانيات النظام.

لكي تنجح أول مرحلة من التحول يجب أن تخطو الحكومة باتجاه اللبرلة، والمعارضة باتجاه المشاركة. وقد تلجأ المعارضة إلى فعل أحادي الجانب، وتقوم بتحدي النظام من خلال مظاهرات شعبية، وإضرابات أو كفاح مسلح، وإذا نجحت، يتم انتقال السلطة إلى المعارضة. وقد تبدأ الحكومة لبرلة أو لا تفعل شيئاً، وقد تكون ردة فعل المعارضة، إما التحدي، وإما أن لا تفعل شيئاً. إذا أدخلت الحكومة إصلاحات، فالمعارضة تملك اختياراً ثالثاً، وهو المشاركة. وتنتهي عملية اللبرلة مع قبول المعارضة الدخول في اتفاق مع النظام. وإذا قررت المعارضة المشاركة، قد تقرر الحكومة إما توقيف عملية اللبرلة، وإما عقد انتخابات، وقد تنجح الحكومة أو المعارضة. ولا تقود عملية اللبرلة بالضرورة إلى الدمقرطة.

وجب اعتبار هذه اللعبة مفتوحة النتائج؛ بمعنى أن كل الإمكانيات واردة، وبمعنى أن الديمقراطية ليست الاتجاه الأخير لعملية التحول التي قد تتوقف عند اللبرلة، أو يتم تبديل النخبة الحاكمة بالمعارضة من خلال عملية التحدي، أو الحفاظ على الوضع القائم على يد الحكومة.

وبالنسبة للحكومة، هناك احتمالات عدة: ربح انتخابات تنافسية، لبرلة دون عقد انتخابات، الوضع القائم، الانتصار على تحدي المعارضة، خسارة الانتخابات، عزلها من خلال تحدي المعارضة. وقد يربح نظام سلطوي من التحول؛ لأن ذلك يخفف من تكاليف السياسة القمعية، ويضيف شرعية للنظام ويزيد إمكانية الدعم الخارجي. وبالنسبة للنظام، قد تكون خسارة الانتخابات أفضل من خسارة ثورة، لأن الديمقراطية تضمن حماية حقوق أساسية. وبالنسبة للمعارضة، فهي تفضل امتلاك السلطة أو جزء منها من الاستمرار في الوضع القائم، وأن تربح الانتخابات لأن ذلك سيكلفها أقل بكثير من التحدي؛ فتحدٍ فاشلٌ يعتبر نتيجة كارثية بالنسبة للمعارضة.

ويعتبر دانيال سوتر أن عملية اللبرلة قابلة للتراجع في حالة انقلاب، كوسيلة لإلغاء نصر المعارضة في الانتخابات. ويميز البعض بين تحول بقيادة النظام، وتحول بقيادة المعارضة، لكن المهم في نظر دانيال سوتر هو العامل المشترك الذي يتمثل في الاتفاق بين الطرفين. هذا الاتفاق يحتاج إلى موافقة الطرفين، ولا يهم من قام بتقديم العرض.

واهتم دانيال سوتر بالشروط التي تساهم في خلق إمكانيات الاتفاق بين النخبة الحاكمة والمعارضة، وكيف أن بعض جوانب التفاوض تؤثر على هذه الإمكانيات، وركز على العلاقة بين قوة النظام وإمكانيات التحول. وفي نظره، العامل المهم هو قوة النظام القائم: نظام قوي، لا يواجه تحدياً من قبل المعارضة، سواء أكان ذلك في حالة اختياره الاستمرار بالوضع القائم، أم فتح لبرلة، يستطيع القيام بانقلاب في حالة خسارته للانتخابات. ونظام قوي، يواجه تحدياً من قبل المعارضة، في حالة قرر التخلي عن سياسة القمع والالتزام بعقد انتخابات مبكرة، لا يستطيع القيام بانقلاب، فهو وإن كان قوياً نسبة لتحدي المعارضة في البداية، يتأثر ويصبح في وضع حساس في المفاوضات مع المعارضة، في حالة اختياره لبرلة وتخفيف القمع. ونظام قوي، لا يواجه تحدياً من قبل المعارضة، ولا يمكنه القيام بانقلاب، يستطيع التفاوض وفق شروط أفضل له أمام معارضة هي أيضاً قوية وقد تقرر المشاركة وفقاً لشروط أفضل لها.[٨]

إن التقدم الذي حصل في موضوع التحول الديمقراطي تأثر بنظرية اللعبة، لأنه تم تبنى منهجية الاختيار العقلاني، وفكرة اللاعب العقلاني الذي يحلل بصورة إستراتيجية من المستقبل إلى الحاضر. هذا التحليل سيطر وحل مكان التحليل الذي ينطلق من الماضي إلى الحاضر مع فكرة الشروط الموضوعية والبنيوية. والاجتهادات الحديثة في التحول الديمقراطي تضم بشكل علني أو ضمني تقييماً يبدأ من النتائج المستقبلية الممكنة والمحتملة نحو الأفعال التي يمكن القيام بها في الحاضر.[٩] ويبقى المستقبل مفتوحاً، لذا نستطيع التأثير عليه.

٢. نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory)

تتضمن الفرضيات الأساسية لنظرية الاختيار العقلاني الغائية (Teleology)، أي التركيز على السلوك لتحقيق هدف ما (التصرف العقلاني). وفي نظر البعض، يجب أن تكون هذه النظرية نظرية العلوم الاجتماعية؛ لأن هذه العلوم تهتم بأفعال الإنسان الفرد. ويكون التصرف عقلانياً عند البحث عن زيادة الفائدة والربح، وحساب التكاليف والإرباح. والعقلانية هنا هي عقلانية اقتصادية. وبشكل موازٍ للنظرية الكلاسيكية التي تعتبر أن الفاعلين الاقتصاديين عقلانيون بمعنى البحث عنً الاستفادة القصوى (المستهلك) وعن الربح الأكبر (المنتج)، كل الفاعلين الاجتماعيين هم في حالة البحث عن زيادة المنفعة. هذا التصرف ليس خاصاً فقط بالفعاليات الاقتصادية عند الإنسان، بل

يتجاوز ذلك على اعتبار أن الفرد هو كائن عقلاني؛ أي أناني يبحث عن تحقيق مصالحه وزيادة أرباحه.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر أنصار نظرية الاختيار العقلاني أن الفرد له أولوية على البنى الاجتماعية في الدراسات الاجتماعية. وهذا ما يسمى بالمنهجية الفردية التي ترتكز على أن كل الظواهر الاجتماعية لا تعلل إلا من خلال فعل الأفراد. الفاعلون الاجتماعيون هم فقط أفراد وليس مجموعات. وتعطي هذه المنهجية أولوية نظرية لمستوى الفرد في تحليل نشأة، وتطور، واستمرارية المؤسسات والبنى الاجتماعية. وبالنسبة لجون الستر في العلوم الاجتماعية، هناك انقسام رئيسي يعود إلى آدم سميث، والعقلانية الاقتصادية (Homo economicus)، وإلى ديركهايم وفكرة تأثير القوى الاجتماعية المتصلبة على الفرد (Homo sociologicus).

اهتم جافيير سانتيزو بنظرية الاختيار العقلاني وبأزمنة التحول الديمقراطي. وتتسم عملية التحول الديمقراطي أولاً بالطابع اللاأكيد، واللامتوقع، الذي يستحيل التنبؤ بنتائجها. وفي فترة التحول، هناك عدم وضوح لأن البنى الاجتماعية قد تم شلها، وأصبحت العلاقات التبادلية بين العناصر النشطة في المجتمع هي التي تحدد النتيجة النهائية. وفي تأكيده على لاحتمية التحول الديمقراطي، حذر خوان لينز من إعطاء صبغة عقلانية استرجاعية خطية، بالطبع يمكن الاستفادة من الماضي لكن ليس بالضرورة أن يتم أخذ الدرس الجيد. وتحليل (ex post) للحالة الأسبانية، بحيث تصبح الأمور مفهومة وقابلة للتحليل، لكن في السنوات التي تلت موت فرانكو كان هناك الكثير من البلبلة وعدم الوضوح والمخاطر. وما يميز فترة التحول هو درجة عالية من الصراع المفتوح وعدم التأكد أو عدم القدرة على التنبؤ بنتائجه. هذه فترة تاريخية مفتوحة وفاصلة (conjoctures critiques)، تتحدد طبيعة واتجاه التغييرات فيها في الأساس على يد الاختيارات الإستراتيجية التي يتبناها اللاعبون الرئيسيون.[١٠]

يوفر التحليل العقلاني مكاناً للتحكيم بين أزمنة مختلفة: اللحظة الجيدة للمبادرة في مجال الإصلاح الاقتصادي والسياسي. زمنية التحول الديمقراطي: الزمن كتوزيع والزمن كتمثيل تزامن مع بروز المنهجية الفردية في العلوم الاجتماعية من خلال إعطاء أولوية للعلاقات الإستراتيجية، وللاختيارات وللأفضليات عند الأفراد. وتفهم عملية التحول الديمقراطي من خلال دوافع الأفراد والقيادة السلطوية التي قد تتخلى عن السلطة، وذلك بسبب إدراكها لزمن عالمي أصبحت "الدمقرطة" والسوق أساس كل شرعية. وتشير حركة عملية الدمقرطة إلى أن الزمن هو الزمن الجاري المستهلك، بينما هناك أيضاً الزمن الذي نعيشه من الذاكرة والعقيدة. وهنا، السياسة هي حسابات للمصالح وتوقعات عقلانية، لكن أيضاً ذكريات وتوقعات.

العلاقة بين نظرية اللعبة ونظرية الاختيار العقلاني تتوضح في "معضلة السجين": لنتخيل أن شخصيين ارتكبا جريمة معينة وتم اعتقالهما. ووفقا لسلم العقوبات بالنسبة للجريمة فمن المتوقع السجن ١٥ عاماً. في حالة عدم اعترافهم بالجريمة، من المتوقع أن يسجن كل واحد منهم ثلاث سنوات. وإذا اعترفا من المتوقع أن يخفف العقاب إلى ١٢ عاماً. يعطي القانون فرصة لمرتكب الجريمة أنه في حالة اعترف بالجريمة وشهد على زميله لكي يتحول إلى شاهد لا تتم إدانته. الإمكانيات الواردة أمام كل سجين تكون كالتالي:

اختيارات السجين الأول:

الاعتراف	عدم الاعتراف

اختيارات السجين الثاني:

الاعتراف	١٢ – ١٢	٠ – ١٥
عدم الاعتراف	١٥ – ٠	٠،٢٥–، ٠،٢٥–

على الرغم من معرفته لإمكانية عدم إدانته، فإن كل سجين في هذه الحالة وخوفاً من اعتراف الآخر يبادر بالاعتراف. الحل يكون ١٢–، ١٢– لكل سجين وفقاً لاختيارهم الأفضل. هذا المثال لا يأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير البيئة الاجتماعية للفرد في خياراته: "عدم الاعتراف انطلاقاً من عدم خيانة الصديق".

النموذج الشكلي الذي يقترحه أعلاه دانيال سوتر يعني أن اللعبة تتضمن وجود "معلومات كاملة": كل طرف يعرف مشاكل وأفكار الطرف الآخر، حتى وإن كانت النتيجة غير أكيدة. هذا النموذج يرتكز على مفهوم غير محدود للعقلانية: وجود معلومات كاملة يعني إمكانية أخذ اللاعبين موقفاً عقلانياً دائماً. لكن هذا قابل للنقاش، إذ نجد حتى من أنصار المنهجية الفردية من يعتبر أن المنفعة لا يمكن أن تفسر المواقف والعقائد عند اللاعب، لأنه لا بد من فهم ما هو قصد اللاعب (intentionality) في تبنيه هذه المواقف وهذه العقائد.

لكن ربما وجب اعتبار موقف دانيال سوتر من وجهة نظر تعتبر أنه كلما كانت اللعبة حول أجندة محدودة (لا تشمل أيضاً حقوق الملكية) وتتميز باتفاق بين الأطراف على علاقات القوة بينهم (التعبئة الشعبية قد تشكل عائقاً أمام أي اتفاق)، كانت النتيجة أقرب إلى الديمقراطية الليبرالية. يتوصل ميخائيل مكفول إلى الاستنتاج بأنه كلما اقترب نمط التحول من الاتفاق، كانت النتيجة قريبة أكثر من الديمقراطية الليبرالية، وكلما اقترب نمط التحول من الثورة، كانت النتيجة قريبة أكثر من الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الجزئية.[١١] بالطبع، هذا يخالف – نوعاً ما– الموقف الداعم

بأن الطابع اللاأكيد واللامنتظر يدفع بالأطراف إلى تبني الديمقراطية كلعبة. اللامنتظر ليس بالشرط الإيجابي لتبني نظام مؤسساتي جديد.

تكتمل فترة اللبرلة في حالة قررت المعارضة المشاركة وليس التحدي لنظام الحكم، وفي حالة توصُّل الطرفين إلى الاقتناع بأن في إقامة انتخابات تنافسية ستكون هناك مكاسب للطرفين.

٣. أنماط التحول الديمقراطي (هل تحول أحادي الجانب هو تحول ديمقراطي؟):

في هذا الموضوع، نرى أن الاختلاف يتمحور حول مسألة اعتبار الثورة أحد نماذج التحول الديمقراطي. يقترح فيليب شميتر وتيري لين كارل أربعة أنماط نظرية (Ideal: Types) اتفاق متعدد الأطراف بين النخب، واستخدام القوة على يد النخبة، وإصلاح ناتج عن تعبئة جماهيرية دون اللجوء إلى العنف والقوة، وثورة وتعني انتفاضة شعب وقلب نظام الحكم.

	إستراتيجية	
استخدام القوة أحادي الجانب		تسوية متعددة الأطراف
فرض (Imposition)		تسوية (Pact)
	لاعبون / Actors	
ثورة (Revolution)		إصلاح (Reform)[١٢]

قد تتواجد حالات في الواقع تجمع أكثر من نموذج. وقد حاول دافيد ستارك ولازلو بروشت (David Stark and Laszlo Bruszt) تطبيق هذه النماذج النظرية على دول أوروبا الوسطى والشرقية، وذلك من خلال دراسة الحالة الهنغارية من منطلق مقارنة مع الحالات الأخرى. وفي الصين، أدت المواجهة بين نظام الحكم والمعارضة إلى إحداث "تيانمين" واستخدام القوة من أجل البقاء في السلطة، أما في أوروبا الوسطى والشرقية، فلم يكن هناك استخدام للقوة لأن تكاليف السياسة القمعية أصبحت باهظة جداً. وفي أوروبا الوسطى والشرقية، أدت المواجهة بين نظام الحكم والمعارضة إلى انهيار نظام الحكم كما في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا. وفي بولندا، تم الانتقال من خلال التفاوض بين الحزب الشيوعي ونقابة العمال "تضامن"، مفاوضات الطاولة المستديرة. وفي بلغاريا، ورومانيا، وألبانيا، لم يكن هناك تسوية مماثلة، لكن قطاعات من النخبة الحاكمة أقامت انتخابات تنافسية محدودة، حيث سمحت لها بالبقاء في

السلطة، وتم تغيير اسم الحزب، وإقامة انتخابات مبكرة، وتشديد الرقابة على بعض المؤسسات التي تقيد عمل منافسيهم في الانتخابات. أما في هنغاريا، فتم الاتفاق على تنافس انتخابي حر.

في أوروبا الوسطى والشرقية، نجد ثلاثة نماذج انتقال: انهيار، تسوية، تنافس انتخابي. والاختلاف بين هذه النماذج ناتج ليس عن قوة أو ضعف النخبة الحاكمة أو المعارضة، وإنما ناتج عن دينامية العلاقات الإستراتيجية بين النخبة الحاكمة والمعارضة، التي تتضمن الرؤية التي يكونها كل طرف بالنسبة لضعف أو لقوة، أو لاختيارات الطرف الآخر. في بولندا، حاول الحزب زيادة قوته من خلال إدخال تغيير اقتصادي وتعديل في المؤسسات السياسية دون أن يؤدي ذلك إلى انهيارها. ودخل الاصطلاحيون في الحكم في مفاوضات مع المعارضة التي مثلتها "تضامن"، وأدى ذلك إلى خروج من نظام الحزب الشيوعي بواسطة اتفاق تفاوضي. وفي هنغاريا، المعارضة كانت ضعيفة لكن اختيارها التحرك ضد النظام دفع بالإصلاحيين إلى المبادرة بانتخابات لأنهم توقعوا عدم نجاح المعارضة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار اجتهادات دانيال سوتر فيما يتعلق باللعبة بين طرفين يوجد بينهم علاقة إستراتيجية، لا بد وأن نوافق مع بعض الخبراء مثل هيلغا ويلش (Helga Welsh) و(Adam Przeworski)، على أن نماذج التحول الديمقراطي لا تضم الفرض. فالديمقراطية لا تفرض وإنما تنتج عن تفاوض.[١٣] وحسب هيلغا ويلش، يشكل مصطلح التفاوض مصطلحاً ضرورياً لفهم التحول الديمقراطي، لذا فهي ترفض فكرة نماذج التحول (modes of transition) لصالح نماذج حل النزاعات (modes of conflict resolution). إذن، هناك ثلاث وسائل لحل النزاعات: أمر وفرض (Command and Imposition)، تفاوض وتسوية (Bargaining and compromise)، تنافس وتعاون (Competition and cooperation). وتتواجد هذه الوسائل في كل النظم السياسية، لكن أهميتها تختلف. ففي النظام السلطوي، تكون الوسيلة المسيطرة هي الأمر والفرض. أما في النظام التعددي فالوسيلة هي التنافس والتعاون. وانطلاقاً مما تقترحه هيلغا ويلش، تمثل بولندا حالة انفتاح تدريجي على أساس المشاركة في السلطة، وهنغاريا انتقال فوري إلى الديمقراطية دون تسويات تخص المشاركة في الحكم، بينما تمثل كل من بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانيا الشرقية، حالة مفاوضات أولية تتعلق بمراقبة الحزب الشيوعي، تطورت إلى مشاركة في الحكم، وأدت إلى انهيار حكم الحزب الشيوعي. وتمثل رومانيا حالة تغيير لنظام الحكم السابق دون المشاركة في الحكم بين النخب السياسية. وفي حالة نماذج التحول، التركيز هو على أحداث خاصة مثل الانتخابات التأسيسية (founding elections)، بينما في حالة نماذج حل النزاعات الاهتمام هو في المراحل الثلاث التالية:

١. مرحلة انفتاح تتم على يد النخبة الحاكمة في نظام الحكم السابق.
٢. مرحلة أخرى فيها الخروج من نظام الحكم السابق يترافق مع مأسسة نظام سياسي جديد. التفاوض والتسوية يظهران كسمات رئيسية لعملية اتخاذ القرار.
٣. استقرار الديمقراطية من خلال تعزيز التنافس والتعاون كوسائل رئيسية في حل النزاعات.

هذه المراحل الثلاث تشير إلى التحول كما وصفه خوان لينز (Juan Linz):

Pactada-reforma → Pactada-Ruptura تحول إصلاح، ومن ثم تحول قطيعة.

ب. الاستقرار الديمقراطي (Democratic Consolidation)

تنتهي فترة التحول بإقامة برلمان يمنح ثقته للحكومة أو لرئاسة الجمهورية. ويعتبر خوان لينز أن هناك معنى ضيقاً للتحول: تحول = انتخابات حرة، ومعنى واسعاً يتضمن كل نماذج وساطة المصالح، ونظاماً حزبياً، وتناوباً في السلطة ... الخ، لكنه يميل إلى تفضيل المعنى الأول، لأن، في نظره، يحول المعنى الثاني دون إمكانية تحديد إذا كان هناك استقرار ديمقراطي. وبالنسبة له، يكون هناك استقرار ديمقراطي عندما لا يكون هناك حزب أو مؤسسة مهمة تعارض النظام الديمقراطي أو تستطيع الحد من صلاحيات حكومة منتخبة. الديمقراطية يجب أن تكون "اللعبة الوحيدة في المدينة" (the only game in town). وجب التمييز بين استقرار النظام الديمقراطي وفعاليته، بمعنى قدرته على مواجهة المشاكل والأزمات. يستطيع نظام ديمقراطي مع شرعية سياسية كبيرة الصمود والبقاء في حالة أزمة اقتصادية وعدم نجاح اجتماعي.

عملية التحول الديمقراطي تعرف مرحلة لبرلة، وهي تعني إعادة تعريف الحقوق وتوفير متسع أكبر لممارسة هذه الحقوق التي هي ليبرالية في الأساس، ومن ثم مرحلة دمقرطة تكون فيها المواطنة المبدأ الموجه، إذ تفترض احترام شرعية الاختيار على أساس تشاور بين أفراد متساوين، مستقلين وعقلانيين. ويتبع ذلك عملية مأسسة لما هو غير أكيد أو تنشئة اجتماعية (socialization) تهدف إلى إدخال الأفراد في اللعبة الديمقراطية كونهم أصحاب حقوق وواجبات، ويستطيعون التأثير على عمل المؤسسات: العمال في المصنع، الطلبة في الجامعات، أعضاء الجمعيات والمؤسسات الخيرية والطوعية، مؤيدو الأحزاب السياسية ... الخ.

وبالنسبة للاستقرار الديمقراطي، يقترح فيليب شميتر تجاوز الاستقرار كعملية تثبيت (stabilization) ومأسسة (institutionalisation)، لأن الديمقراطية هي أكثر

من عملية تنافسية انتخابية، فهي تعني أيضاً حل النزاعات بين المواطنين بشكل سلمي. ويتعدى الاستقرار عملية تثبيت لتسوية سياسية معينة من نوع "ليبرالي تنافسي"، ويمثل عملية تحول مستمر لا تستثني توسع المواطنة إلى مجالات أخرى سياسية، واقتصادية، واجتماعية. ويجب أن يشمل الاستقرار جوانب أخرى للعلاقة بين النخبة الحاكمة والمحكومين عليهم مثل رقابة مدنية على القوات العسكرية. وقد يكون المعيار العام للاستقرار الديمقراطي هو التزام النخب والأطراف بالتصرفات السياسية المقبولة. ويستمد النظام الجديد شرعيته من نظام الأحزاب والتنافس السياسي. لذا، يعني الاستقرار بناء نظام حزبي والتزام الحزب الفائز بالتنافس الحزبي.

وفي نظر فيليب شميتر، هناك ثلاثة مستويات للاستقرار الديمقراطي: مستوى المجموعات والبنى المؤسساتية لهذه المجموعات، ومستوى بنى نظام الحكم، ومستوى الهيمنة؛ أي علاقة المؤسسات بالحركات الاجتماعية. ولكي تتحول العلاقات إلى بنى ومؤسسات لا يكفي فقط الجانب القانوني، وإنما هناك حاجة أيضاً إلى تبرير سبب وجود هذه البنى من خلال التعليم والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل على التنشئة الاجتماعية، (socialisation) والتي تمنحها الشرعية.[١٤]

لا تستطيع نظرية الحداثة التفكير في مأسسة (institutionalisation) النظام السياسي بشكل مستقل عن نشأته. فهي ترجع نشأة النظم السياسية إلى البنى الاقتصادية–الاجتماعية، وإلى تحول في العادات والتصرفات الاجتماعية. بينما يميل أنصار التوجه السياسي إلى التركيز على مأسسة قواعد جديدة للعبة الديمقراطية من خلال استخدامهم مصطلح الاستقرار الديمقراطي. هذا المصطلح يشير إلى "الإجماع الاجتماعي" الذي يتشكل حول مصادر جديدة مؤسساتية وإجرائية، أولاً على مستوى النخبة السياسية، وفيما بعد على مستوى معظم المواطنين. وفي نظر فيليب شميتر، يعني الاستقرار الديمقراطي تحويل التسويات السياسية الجائزة والآنية إلى بنى مقبولة معروفة، وتبني ممارسة ملائمة على يد أعضاء المجموعة التي يتم تعريفهم كمواطنين. أو يعني تحويل علاقات اجتماعية إلى بنى اجتماعية ثابتة نسبياً، حيث تعرف قنوات وأشكال الوصول للمناصب الحكومية، ضم أو استثناء اللاعبين، والمصادر والاستراتيجيات في العمل، والقواعد والقيم التي يجب أن تتلاءم مع المعيار الرئيسي للديمقراطية، المواطنة.[١٥]

هناك بعض الصعوبات في تعريف الاستقرار الديمقراطي؛ فمثلاً، هل يشير إلى عملية تشييد الديمقراطية في بلد ما أم إلى نتيجة هذه العملية؟ ويميل معظم المختصين إلى اعتبار الاستقرار الديمقراطي كعملية التشييد ذاتها التي تسمح لنظام ديمقراطي جديد أن يستمر ويقاوم أزمات اقتصادية أو اجتماعية. ويرى فيليب شميتر أن الاستقرار الديمقراطي هو تناقض في التعريف. فالديمقراطية يفترض أنها لا تستقر بشكل كامل.

هذا يذكر بتعريف المعرفة = تحقيق المعرفة، أي الجهد الذي نبذله لاقتراب الواقع من رؤية مثالية نعرف مسبقاً أننا لا نستطيع تطبيقها بشكل كامل. هذا ما يقوله أيضاً (Vaclav Havel) حول الديمقراطية كحل مثالي نحاول دائماً الوصول إليه لكن دون التمكن من تحقيقه. الديمقراطية هي عملية دمقرطة مستمرة. وهي دائماً في حركة إما إلى الأمام وإما إلى الوراء. وحسب فيليب شميتر، الميزة الرئيسية لنظام حكم ديمقراطي هي أنه يتضمن نتائج غير متوقعة، ولكن ضمن إطار متوقع وأكيد. يصعب توقع نتائج الانتخابات، لكن هذا يرتكز على ثقة متبادلة وضمانات بنيوية.

ويصف فيليب شميتر التحول والاستقرار بأنهما عمليات تخضع لفترات زمنية مختلفة، ولمنطق مختلف ولوتيرة مختلفة. ونظرية التحول هي نظرية تغيير، أما نظرية الاستقرار فهي نظرية نظام. ويفترض التحول درجة عالية من عدم التأكد، ويتم تفسير الأسس الجديدة للعبة السياسية من خلال عوامل يصعب التنبؤ بها نسبياً، كالاختيارات الإستراتيجية للاعبين. ويحدد الاستقرار مجال الاختيارات الممكنة، ويعطي قوة تفسيرية للعوامل البنيوية والمؤسساتية. وفي التحول، يخلق الأشخاص المؤسسات، أما في الاستقرار، فالمؤسسات هي التي تخلق الأشخاص. لذا، فهو يرى قطيعة ابستمولوجية بين المرحلتين، حيث يترك الباحث الاهتمام باللاعبين السياسيين لصالح البنى الرئيسية الثابتة.

نموذج تحليلي للتحول وللاستقرار

التحول		الاستقرار
عامل مطلق	اختيارات	قواعد
عامل تابع	قواعد	تصرفات
اللاعبون	نخبة قليلة	نخبة عريضة (أحزاب، منظمات وساطة) أو المواطنون

إذا كانت فترة التحول تفهم ليس من خلال المعايير والإجراءات وإنما من خلال الصراع على طبيعة وشكل هذه المعايير والإجراءات، فإن الدمقرطة تفهم كعملية تتضمن مرحلتي التحول الديمقراطي والاستقرار الديمقراطي. وبواسطة هذين المصطلحين نستطيع تفكيك مصطلح "نظام حكم" بالإشارة إلى تغيير الإجراءات السياسية التي تعرف نظام حكم (التحول) وإلى القدرة التي تملكها هذه الإجراءات لاحتواء تصرفات اللاعبين السياسيين (الاستقرار). وتتضمن الديمقراطية درجة معينة من الغموض بخصوص من سينجح في الانتخابات والسياسة التي سيتبعها. وهي تعرف على أنها نظام حكم يحتاج إلى نخبة حاكمة يتم اختيارها من خلال عملية تنافسية وفقاً لما يريد

الشعب (بالأصح أغلبيته)، لكن يحتاج أيضاً إلى الأفراد والمجموعات المحكومة التي تستطيع الحد من غطرسة السلطة وأخطائها.

ويتضمن الاستقرار تعديل مؤسسات الدولة، ونظاماً انتخابياً، وتعزيز المجتمع المدني، والمجتمع ككل أصبح معتاداً على اللعبة الديمقراطية. وهناك اعتباران، أولاً، إن المؤسسات قابلة للتعديل وللتأقلم، وثانياً، إن المؤسسات تقلل من رهانات الصراع السياسي (Przeworski). والتناقض هنا، إذا كانت المؤسسات هي نتيجة علاقات تبادلية إستراتيجية، فكيف توفر هذه المؤسسات القدرة على التنبؤ بالنسبة للسياسة المستقبلية؟

ولا تضمن التسويات السياسية تقليل رهانات الصراع السياسي، لأن التعهدات السياسية في نظام ديمقراطي غير ملزمة. مثلاً، قد تحصل القيادة العسكرية على ضمانات معينة في تسوية سياسية فيما يتعلق بملاحقة قضائية، لكن هذا غير مضمون في ديمقراطية لأن إمكانية أن يصل للحكم حزب انتقامي ممكنة.

من الصعب التمييز بين المؤسسات، عامل تابع في وقت معين، وعامل مطلق في وقت آخر. فالمؤسسات عرضة للانتقاد ولإعادة النظر كما التسويات في نظر (Przeworski). قواعد اللعبة هي دائماً في لب الصراع السياسي ولا يمكن أن نميز بين فترة خلق المؤسسات وفترة مؤسسات مستقرة وثابتة. وعلى غرار (Jon Elster)، يمكن اعتبار أن هناك أحزاباً ومجموعات تعمل دائماً على صياغة جديدة للقواعد الأساسية (La politique politisante)، وأخرى تتخذ قرارات داخل إطار القواعد الأساسية (La politique politisée). الحركات الراديكالية في أوروبا الغربية التي قدمت مطالب معتدلة في انتظار فترة أكثر مواتية من أجل الضغط على نظام الحكم بصورة أكثر إلحاحاً.

يتضمن علم التحول السياسي الفرضيات التالية:

١. هذا التحول يتم من خلال ثلاث مراحل: انفتاح أو لبرلة، انهيار النظام السابق، تدعيم الاستقرار الديمقراطي. المرحلة الأولى تعني فترة من الانفتاح السياسي وظهور تصدع في الفئة النخبوية بين متشددين وإصلاحيين. المرحلة الثانية تعني تبني عقد اجتماعي جديد (دستور جديد)، وتحديد انتخابات عامة لانتخاب حكومة جديدة. المرحلة الثالثة تهدف إلى تثبيت الديمقراطية من خلال إصلاح مؤسسات الدولة وإقامة انتخابات بشكل منتظم والعمل على جعل الديمقراطية وقواعدها القواعد الثابتة للحياة السياسية.
٢. أهمية عقد انتخابات عامة حيث أنها تعتبر ليس فقط حجر الأساس في عملية بناء الديمقراطية وإنما أيضاً آلية مهمة تدفع باتجاه إصلاحات ديمقراطية. الانتخابات لا تسمح فقط بإعطاء شرعية للحكومة ما بعد النظام السلطوي لكن أيضاً تخدم بتوسيع رقعة المشاركة السياسية والمحاسبة السياسية.

٣. دور النخب السياسية، حيث أن البنى الاجتماعية مثل المستوى الاقتصادي، والإرث المؤسساتي، والتركيبة الإثنية ... الخ، لا تؤثر في تبني الديمقراطية. كما رأينا، يشدد روستو على أن الديمقراطية هي أمر جائز يخضع لاختيارات ولاستخطاطات النخب السياسية. والانتقال إلى الديمقراطية لا تقرره البنى أو النمو الاجتماعي والاقتصادي، وإنما مبادرات وأعمال النخب السياسية.

ولدراسة القوى الفاعلة داخل النظام السياسي في أمريكا اللاتينية وفي شرق أوروبا، سننطلق من تحليل طبيعة نظام الحكم التي تعتبر مهمة أولية للخوض في دراسة الإمكانيات والأشكال التي قد يأخذها تطور وتغير نظام الحكم هذا.

ثانياً: براديغم التحول والتجربة التاريخية

في هذا القسم، سنلتزم بوصف أودينيل لطبيعة نظام الحكم في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية على أنه سلطوي بيروقراطي، وفيما يخص شرق أوروبا سنتحدث عن نظام الدولة الاشتراكية لأنه أكثر حيادية من نظام شمولي.

أ. الخروج من النظام السلطوي–البيروقراطي

في ٢٥ نيسان العام ١٩٧٤ قامت عناصر من الجيش البرتغالي (حركة القوات المسلحة) بعزل حكومة كايتانو (Caetano)، وأنهت بذلك فترة نظام حكم سلطوي استمر تقريباً أربعين عاماً. وشكل هذا الحدث بداية لموجة من التحول الديمقراطي امتدت حتى العام ١٩٨٦، واجتاحت دول جنوب أوروبا مثل اليونان، وأسبانيا، والبرتغال، ودول أمريكا اللاتينية مثل بيرو، وبوليفيا، والأرجنتين، والبرازيل.

وبالطبع، الاختلافات قد تنشأ بين كل دولة ودولة داخل كل إقليم. مثلاً في إقليم جنوب أوروبا، أتى التحول في أسبانيا بعد موت الزعيم، وفي البرتغال وفي اليونان بعد خسارة عسكرية. كذلك، في أسبانيا أخذت عملية التحول نموذج التسوية بين القوى المعتدلة في السلطة وفي المعارضة، بينما في اليونان والبرتغال، أتى التحول من أعلى من قوى إصلاحية داخل القوات المسلحة.

الاختلافات قد توجد أيضاً بين كل إقليم، بين جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية. واعترف شميتر وأودينيل ووايتهاد في كتابهم **التحول من الحكم السلطوي** أن دول أمريكا الجنوبية تتميز بوجود لامساواة اقتصادية واجتماعية أعمق من دول جنوب أوروبا، وكان هناك دور بارز للقوات العسكرية في عملية التحول نسبة إلى ما حصل في جنوب

أوروبا. لكن هذه الاختلافات لم تدفع بهؤلاء المختصين إلى التشاؤم بخصوص أمريكا اللاتينية، وذلك بسبب الكراهية التي يتمتع بها النظام السلطوي عند شعوب هذا الإقليم. وفي نظر أودينيل، هذه الكراهية ستكون لصالح النظام البديل، أي النظام الديمقراطي الذي يمكن أن يدخل في مرحلة استقرار بفضل قيادة سياسية مبدعة (virtu) تعمل ضمن ظروف مواتية (fortuna). كما أنهم رأوا أن هذه الاختلافات لا تدفع بنا للتمييز بين النظام السياسي في دول كل من أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا، لأنه يمكن أن يوصف "بنظام سلطوي–بيروقراطي". هذا ما يمكن أن نستشفه أيضاً من موقف باحثة مثل ديان اتيير (Diane Ethier)، التي تؤكد أن الاختلاف في نماذج التحول لا يتقاطع مع الاختلاف الإقليمي. فقد اعتبرت أننا أمام موجة من التحول الديمقراطي التي تتضمن حالات عدة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

- تحول ناتج عن تنازل عن السلطة مثل اليونان، والبرتغال، والأرجنتين. وفي هذا التحول لا يملك النظام سيطرة على الأحداث التي يفرضها التحرك الشعبي.
- تحول ناتج عن تبادل في السلطة مثل بيرو وبوليفيا. وفي هذه الحالة يملك النظام سيطرة على الأحداث، وذلك بسبب وجود حركة معارضة مهمة.
- تحول ناتج عن اتفاق متبادل مثل أسبانيا والبرازيل. وفي هذه الحالة يبادر النظام ويسيطر على مجرى الأحداث، وذلك بسبب انعدام حركة معارضة مهمة في المجتمع المدني.

وعلى الرغم من ذلك، تعترف ديان اتيير أن كل الحالات تشير إلى سيطرة النظام في التحول الديمقراطي، وأن التحرك الشعبي كان إما بتشجيع وإما بتوجيه من أحزاب أو مجموعات سياسية فاعلة داخل نظام الحكم. أي أن التحول كان دائماً "تحولاً من أعلى".[١٦]

١. طبيعة النظام السلطوي– البيروقراطي:

يعود هذا المصطلح إلى اجتهادات أودينيل حول النظام السياسي لأمريكا اللاتينية. وتعتبر اجتهاداته امتداداً وتطوراً للموقف المؤسساتي الذي يمثله مختص مثل فرد ريغز (Fred Riggs)، حيث ينطلق من النظام السياسي في دول العالم الثالث.

طور فرد ريغز مصطلح النظام البيروقراطي لتحليل النظام السياسي وديناميته في دول العالم الثالث. فهو يعتبر أن النظام السياسي، وبالتحديد، قوة وضعف هذا النظام يشكلان نقطة الانطلاق في تحليل التحولات السياسية. هذا يعني أنه يجب الاهتمام في القواعد الدستورية في حالة الالتزام بها وفي حالة انتهاكها أيضاً. ويميز هذا الباحث بين النظم السياسية التالية: من جهة، توجد النظم التي يتم فيها انتخاب السلطة

التنفيذية على يد البرلمان (نظام برلماني)، وعلى يد الشعب (نظام رئاسي)، أو على يد الحزب (نظام الحزب الواحد). ومن جهة أخرى، يوجد النظام البيروقراطي الذي لا يملك شرعية دستورية، وإذا كان له شرعية كهذه فهي ليست إلا واجهة لا أكثر ولا أقل. السمة الرئيسية للنظام البيروقراطي هو أنه يرتكز على العنف والقمع من أجل الاستمرار بالوجود.

تملك كل الحكومات الحديثة أجهزة بيروقراطية، مهمتها تنفيذ السياسة العامة، لكنها تختلف في قدرة النظام على مراقبة هذه الأجهزة وفي "ترويضها". إذن، ليس من المهم وضع بعض من هذه الأجهزة مثل القوات العسكرية تحت المراقبة، وذلك خشية لدعمها للانقلابات العسكرية، التي تكون من عمل مجموعة من المتآمرين تشمل عسكريين ومدنيين من الإدارة العامة. المهم هو مدى سيطرة نظام سياسي شرعي على هذه الأجهزة التي تعتبر وسائل لإدارة وتنفيذ السياسة العامة. ويرى فرد ريغز أن تطور البيروقراطية الحديثة يعود إلى أسباب من أهمها التصنيع وتعقد تركيبة المجتمع الحديث الصناعي، لكن ما يميز البيروقراطية الحديثة، في نظره، هو أن أفرادها يتقاضون رواتب، الأمر الذي يسمح للحكومة بالسيطرة عليها من خلال مسألة الرواتب، لكن وفي الوقت نفسه، يمثل ذلك خطراً معيناً من خلال ارتباط المصير الشخصي لأفراد البيروقراطية بمصير الدولة.

كذلك تأثرت اجتهادات أودينيل بنظرية التبعية التي تعتبر أن دخول الاستثمار الأجنبي سيساهم في تعزيز تبعية الدول النامية. وبما أن النمو الاقتصادي يرافقه تقدم على الصعيد التقني، والتعليمي، والمهني، إذن سيرافقه في الدول النامية زيادة الوعي لإمكانيات الحياة الأفضل، لأيديولوجيات جديدة، ولنظم جديدة. ويكون هناك تعبئة ستقود إلى ضغوطات على الحكومة من أجل تبني برنامج رفاه اجتماعي. وتندلع الثورة بسبب توزيع غير مساواتي للتقدم الاقتصادي، وعدم فعالية الحكومة، ودور المثقفين في تطوير وعي اجتماعي جديد. وستؤدي سياسة الحكومة التي تقوم بقمع الحقوق السياسية والمدنية إلى تدهور الوضع، حيث ستكون هذه الحكومة غير مستقرة بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتستخدم سياسة قمعية للتعاطي مع مستوى عال من الثورة الاجتماعية التي هي ردة فعل على المشاكل اللامساواتية. وتكون الشروطً الاقتصادية جزئياً من نتائج السياسة غير الفعالة للحكومة التي تفتقد لهامش عمل بسبب القيود البنيوية. العوامل البنيوية المرتبطة بالنظام الاقتصادي الدولي وموقع الدولة السياسي والاقتصادي في النظام الاقتصادي سيؤثر على تغير في مستوى الديمقراطية بشكل غير مباشر.

في دراسة النظام السياسي الذي ساد في أمريكا اللاتينية، اعتبر أودينيل أننا أمام نظام سلطوي–بيروقراطي، قمعي ويفتقد للشرعية، لكن ما يميزه عن فرد ريغز هو دراسة

النظام السياسي ضمن إطار اقتصادي سياسي(نظرية التبعية). وقد تميز هذا النظام بالتناقضات التي أحدثها النموذج الخاص من الحداثة الرأسمالية والتبعية التي شهدتها أمريكا اللاتينية في سنوات الستينيات والسبعينيات. وقادت هذه التناقضات إلى إنهاء السياسة "الشعبية" التي ضمت العنصر الشعبي بمعنى الطبقات العمالية كمشارك مهم في التحالف الوطني في عدة دول من أمريكا اللاتينية. وتميزت "السياسة ما بعد الشعبية" (Post-populist politics) بظهور حكومات سلطوية أرادت حل التناقضات السابقة من خلال إلغاء القطاع الشعبي كمشارك مهم في اللعبة السياسية الوطنية بواسطة فرض نهج قمعي، والضغط على دخل أفراد هذا القطاع الشعبي.

وهذا يتعارض مع الأدبيات السابقة في التحول الديمقراطي، حيث يعتبر النمو الاقتصادي والتصنيع أمرين مرتبطين مع سياسة غير ديمقراطية تنافسية وازدياد في درجة اللامساواة بين أفراد المجتمع. وتركز منهجية أودينيل لتصنيف نظم الحكم على ثلاثة جوانب: مبنى نظام الحكم (يشمل حرية التنافس الانتخابي، وحرية الاجتماع، ومستوى القمع)، والتركيبة الطبقية للتحالفات السياسية المسيطرة، وبعض السياسيات العامة(بالأخص المتعلقة بتوزيع المصادر بين الطبقات والقطاعات داخل الاقتصاد القومي).

الاهتمام بالمبنى من خلال الاهتمام بمنٍ يحكم، ومن يستفيد من توزيع المصادر. هل يضم أم يستثني القطاع العام؟ انطلاقاً من نماذج في النظام، والتحالف، والسياسة العامة، ميز أودينيل في الأساس بين نظام شعبي مثل حكومة (Vargas) في البرازيل (١٩٣٠–١٩٤٥ و١٩٥٠–١٩٥٤) وحكومة (Peron) في الأرجنتين (١٩٤٦–١٩٥٥) (تمثل بوجود نوع من التنافس الديمقراطي، وارتكزت الحكومة على تحالف عريض ضم أيضاً القطاعات الشعبية في المدن. وتتمثل سياسة الحكومة في دفع عجلة التصنيع باتجاه الإنتاج الاستهلاكي، وتقوم بذلك بشكل مباشر من خلال دعم الصناعة المحلية، وبشكل غير مباشر من خلال توسيع السوق الداخلية للإنتاج الاستهلاكي بواسطة دعم دخل القطاع الشعبي) وبين نظام سلطوي بيروقراطي غير ديمقراطي، ويستثني القطاع الشعبي (الفاعلون الرئيسيون في التحالف هم المستويات العليا من التكنوقراطيا العسكرية والمدنية التي تعمل بالتعاون مع الرأسمال الأجنبي. في النظام السلطوي البيروقراطي، تهتم السياسة العامة برفع مستوى التصنيع. تمثل الفترة بعد العام ١٩٦٤ في البرازيل والفترة بين ١٩٦٦–١٩٧٠ وما بعد ١٩٧٦ في الأرجنتين نظاماً سلطوياً بيروقراطياً. وتمثل الفترة الأخيرة من حكم فرانكو في أسبانيا نموذج نظام سلطوي بيروقراطي في نظر أودينيل الذي يفرق بين هذا النظام والنظام الفاشي الذي ظهر في إطار اجتماعي واقتصادي مختلف.

يوعز أودينيل تطور النظام السلطوي البيروقراطي إلى ثلاثة جوانب من الحداثة الاجتماعية–الاقتصادية: التصنيع والانتقال من الإنتاج الاستهلاكي إلى الإنتاج الرأسمالي، التفاعل المتزايد للقطاع الشعبي، زيادة القطاع البيروقراطي العام والخاص. وبالنسبة للتصنيع، يرى أودينيل أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى مرتبط بالتغير السياسي. فعلى سبيل المثال، التصنيع الذي يرتكز على الإنتاج الاستهلاكي يترافق مع الانتقال من نظام أوليغاركي إلى نظام شعبي. وبدعم من الدولة، تبدأ الشركات الوطنية بإنتاج منتوجات استهلاكية للسوق الداخلية التي كان يتم إشباعها بالمنتوجات المستوردة. ودعم تكوّن سوق داخلية مع طلب داخلي، قد يفتح الفرصة أمام تكوّن تحالف يضم عناصر من الطبقات الشعبية. وفي تعميق عملية التصنيع بمعنى تصنيع محلي لإنتاج متوسط ورأسمالي هناك ضرورة لمستوى متقدم من التقنية والخبرة الإدارية، الأمر الذي يدفع باتجاه شركات ذات حجم أكبر وتحتاج إلى رأسمال قد تجده لدى الشركات المتعددة الجنسيات. ولجذب الرأسمال الأجنبي لا بد من سياسة اقتصادية صلبة لتوفير استقرار اقتصادي للأمد البعيد يقلل المخاطر أمام الاستثمار الخارجي. ويترافق التصنيع مع تطور القطاع الشعبي من خلال ازدياد عدد العمال وازدياد أهمية دورهم الاقتصادي. وفي الوقت نفسه يدعم التصنيع درجة عالية من التمايز الاجتماعي الذي يعطي دوراً مهماً للبيروقراطيين في المجتمع.

لا يفرق أودينيل بين الدولة ونظام الحكم، فهو يتكلم عن دولة سلطوية بيروقراطية. ويعرف الدولة على أنها علاقات اجتماعية تتضمن السيطرة أو على الأقل جانباً معيناً من العلاقات الاجتماعية للسيطرة. وتشير الدولة إلى المؤسسات التي تدعم وتنظم علاقات السيطرة، حيث أنها تملك وسائل العنف داخل إقليم معين، وتعتبر أنها هي فقط من تملك الحق الشرعي في ضمان نظام السيطرة الاجتماعية القائم. وعلى هذا الأساس، يجب رؤية الدولة على أنها من وداخل المجتمع المدني، على الرغم من أنها في شكلها الموضوعي والمؤسساتي تظهر وكأنها فوق المجتمع ومنفصلة عنه.

ما يميز الدولة الحالية هي أنها دولة رأسمالية تنظم علاقات السيطرة الطبقية التي ترتكز على المبنى الطبقي للمجتمع، الذي بدوره يرتكز على عملية الإنتاج الرأسمالي، التي تشكل محور العلاقات في المجتمع المدني، والدولة لا تمثل إلا الجانب السياسي لعلاقات السيطرة داخل المجتمع. تفهم الدولة إذن على أنها مجال تحليلي، المجال السياسي لعلاقات السيطرة داخل المجتمع وحقيقة موضوعية، ومجموعة من المؤسسات والقيم القانونية. ويخدم الفصل الظاهر للمؤسسات التابعة للدولة والمجتمع المدني أولوية العام على الخاص. والدولة هي الاهتمام المؤسساتي للإجماع داخل المجتمع الذي ستستمد منه شرعيتها. ومن أجل تحقيق إجماع، تظهر هذه المؤسسات وكأنها الدولة، أي المؤهلة بتمثيل المصلحة العامة للأمة التي هي أكثر من إعادة إنتاج

يومية للمجتمع المدني. استيعاب الدولة من خلال المؤسسات يخفي جور الدولة في ضمان واستمرار علاقات السيطرة داخل المجتمع. ويهدف التركيز على الفصل بين الدولة والمجتمع إلى الحث على تواجد رابط وساطة بين المجتمع والدولة من خلاله يتم التوصل إلى الإجماع.[١٧] والأمة هي أهم رابط وساطة، فالهوية الجماعية التي تمثلها تتجاوز خلافات المجتمع المدني. والمواطنة تعتبر وسيلة أخرى من الوساطة ترتكز على فكرة أن ممارسة السلطة يجب أن تتم من خلال المؤسسات التابعة للدولة، وعلى أساس موافقة المواطنين وعلى الحق في ملاحقة أو الحماية ضد قرارات تعسفية.

من سمات الدولة السلطوية–البيروقراطية:

١– أساس السيطرة مبنى طبقي يفضل مصالح الطبقات العليا من البرجوازية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي.

٢– تسوية مؤسساتية تعطي ثقلاً كبيراً لمختصي القمع ولمؤيدي "التطبيع الاقتصادي".

٣– تهميش الطبقات الشعبية وإلغاء دورها السياسي ومشاركتها الفعالة.

٤– يتضمن التهميش إلغاء المواطنة، وإلغاء المؤسسات والقنوات التي قد توصل إلى الحكومة، وإلغاء الأحزاب التي تركز على العدالة الجوهرية.

٥– نظام اقتصادي يستثني الطبقات الشعبية ويهتم بتراكم رأسمال لصالح رأسمال.

٦– لم يعد مبنى الإنتاج ذا طابع وطني لعلاقته مع الرأسمال المتخطي للحدود القومية.

٧– التعامل مع المشاكل الاجتماعية وكأنها مشاكل تقنية وليست سياسية.

٨– نظام يتضمن إغلاق كل القنوات الديمقراطية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي. وإلغاء كل القنوات التي تهدف إلى تمثيل المصالح الطبقية والشعبية (lo popular).

الدولة السلطوية–البيروقراطية هي الدولة التي تلغي روابط الوساطة بين المجتمع والدولة، والتي توفر أساس شرعية الدولة (عقد الأمة، لاوطنية الدولة، لأنها تخضع لسيطرة رأسمال أجنبي) وتلغي أيضاً المواطنة. هذا الأمر يصعب إمكانية تطور هيمنة لطبقة قومية. الدولة التي نتحدث عنها تتمثل بالسيطرة الاقتصادية للرأسمال الأجنبي وبالقمع، لكنها عرضة هي أيضاً لتناقضات داخلية. التناقض بين التصنيع، وتنشيط القطاع الشعبي، وارتفاع أهمية التكنوقراطيا ينتج عن الاجتهاد لخلق الشروط الاقتصادية والسياسية الملائمة لتشجيع ولتجديد الاستثمار الخارجي. المجموعات التي دعمت الانقلاب بما فيها أصحاب عمل محليون وعناصر من الطبقات الوسطى

قد تعيد النظر في موقفها، وذلك لأن السياسة العامة ستهتم في الأساس بالتوسع الصناعي المرتبط بالاستثمار الخارجي والبيروقراطي التابع للدولة. هذه المجموعات قد تعترض على هذا التحالف اللاقومي، حيث أن الطبقة الرئيسية التي تدعم الدولة هي الرأسمال الأجنبي.

Selected elements of O'Donnell's argument concerning the emergence of bureaucratic-authoritarianism

Economic problems of end of initial Phase of industrialization

Concern with promoting advanced industrialization

Concern with attracting foreign capital

Orthodox economic policies

Interventionist technocratic orientation of military

Increased popular sector activation

Demands-performance gap leads to political crisis

ongoing economic crisis and fluctuations in economic policy

coup coalition = BA*

Increased importance Of technocratic roles

Reaction of civilian Technocrats

* BA: Bureacratic Authoritarianism

Source: David Collier, 'Overview of the Bureaucratic –Authoritarian Model' in David Collier (ed.), The New Authoritarianism in Latin America, Princeton, Princeton University Press, 1979, pp.19-32 pp.28

يعطي أودينيل تعريفاً واسعاً للدولة السلطوية–البيروقراطية، إذ يعتبر أنها تمثل أيضاً حالات مثل الفترة الأخيرة من حكم فرانكو في أسبانيا، والمكسيك. بينما فرناندو كاردوزو (Fernando Henrique Cardoso)، يقترح تعريفاً ضيقاً يشير إلى عسكرة الدولة وتدخلها ضد الحركات اليسارية، وتبنيها لسياسة تخدم إعادة تنظيم الدولة والاقتصاد بشكل يضمن التقدم المستمر للتطور الصناعي الرأسمالي الذي يهتم النظام العسكري بتطبيقه. وبالنسبة لكاردوزو، يجب أن نميز بين الدولة الرأسمالية التي تتواجد في حالة تبعية، وبين السلطوية البيروقراطية التي هي نظام حكم (القواعد الرسمية التي تربط المؤسسات السياسية الرئيسية، والتشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وأيضاً النظام الحزبي. بالإضافة إلى ذلك، طبيعة العلاقة بين

المواطن والدولة). وتشير الدولة إلى تحالف سيطرة بين مجموعات اجتماعية وإلى المعايير التي تضمن هذه السيطرة على الطبقات الأخرى. نظام سلطوي هو النظام الذي ينظم علاقات القوة لصالح السلطة التنفيذية. ومن جهة نمو البيروقراطية هو تعبير عن التوجه العقلاني الرسمي في المجال الاقتصادي. ومن جهة أخرى، هذا النظام يعبر عن الإرادة السياسية للجيش كمؤسسة وكتنظيم. وترتكز السلطة التنفيذية على البيروقراطية التقنية، وعلى حزب واحد هو الجيش. ويختلف هذا النظام عن النظام السابق إن كان مدنياً أم عسكرياً، لأن الجيش لا يأخذ المبادرة للحفاظ على دكتاتور في السلطة، كما في حالة (Peron) في الأرجنتين و(Vargas) في البرازيل، وإنما يقوم بتنظيم المجتمع والأمة من جديد بشكل يتلاءم مع أيديولوجية "الأمن القومي". وحكم الجيش كمؤسسة لم يكن ممكناً في الماضي. ويختلف عن الفاشية بأنه لا يملك أيديولوجية تعبئة شعبية بل هدوء شعبي.[١٨]

٢. أزمة النظام السلطوي–البيروقراطي:

التحول من النظام السلطوي في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وصف كعملية سياسية بدأت بأزمة النظام القائم وضرورة توفير شرعية له، وتميزت بالصراع بين فئة متشددة (Hardliners) وفئة إصلاحية (Softliners) داخل النخبة الحاكمة. وفي البرتغال، وعدت حركة القوات المسلحة بعد نجاحها بالانقلاب في إقامة انتخابات لجمعية تأسيسية في أبريل ١٩٧٥ من أجل تعيين حكومة مدنية في خريف ١٩٧٥ وإجراء انتخابات وفقاً لدستور جديد في ربيع ١٩٧٦. وأعتبر أعضاء هذه الحركة من مؤيدي الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهم في صراع مع المتشددين مؤيدي استمرارية الاستعمار البرتغالي في أفريقيا. هذا الانقلاب فسح المجال أمام القوى الاجتماعية واليسارية المتمثلة بالحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي أن تلعب دوراً في دفع البلد اتجاه الديمقراطية من خلال المطالبة باندماجهم في العملية السياسية. وبعد الانقلاب، تطورت الأمور إلى حالة من الاستقطاب بين تحالف قوى معتدلة من داخل حركة القوات العسكرية والحزب الاشتراكي ضد قوى راديكالية من داخل حركة القوات المسلحة والحزب الشيوعي.

كذلك الأمر في أسبانيا بعد موت فرانكو وعودة الملكية مع خوان كارلوس، إذ نجحت القوى المعتدلة بقيادة (Adolfo Suarez) بالتوصل إلى مفاوضات قادت إلى تبني نظام ديمقراطي. وبالنسبة لليونان، لم يكن هناك دور فعال للمعارضة أو للتعبئة الشعبية مقارنة مع أسبانيا والبرتغال. وعملية التحول هي عملية داخلية للنخبة العسكرية التي سيطرت في هذا البلد منذ انقلاب العام ١٩٦٧. ولكي ترسخ سيطرتها على النظام السياسي، وتواجه تحديات أنصار الملكية وقوى يمينية أخرى، لجأت هذه النخبة إلى سياسة اللبرلة أو الانفتاح كأداة شرعنة للسلطة. وفي العام ١٩٦٨، تم تحضير دستور

يضمن سيطرة هذه النخبة العسكرية ويدعم باتجاه تماسك اليمين من خلال إقامة نظام برلماني كوسيلة دعم للسياسة اليمينية. وأخذت الأمور وتيرة أسرع بسبب محاولة انقلاب في العام ١٩٧٣ ضد حكومة (Papadopoulos)، إذ دفعت هذه المحاولة إلى تبني مشروع "جمهورية برلمانية رئاسية" وإلى انتخابات على شكل استفتاء شعبي قام بعدها (Papadopoulos) بإلغاء حالة الطوارئ، ومنح حريات مدنية. هذا الانفتاح جلب معه هبات شعبية مثل هبة الطلبة الجامعيين في العام ١٩٧٣، تلتها ردة فعل من الفئة المتشددة في النخبة العسكرية التي استولت على السلطة من خلال انقلاب. وقد انهارت سلطة هذه الفئة لأنها لم تستطع منع احتلال تركيا لجزء من جزيرة قبرص في تموز ١٩٧٤. هذه الخسارة العسكرية أنهت سيطرة النخبة العسكرية في اليونان، وفتحت الباب أمام تبني نظام ديمقراطي وحكومة مدنية.

في أمريكا اللاتينية، تمثل الأرجنتين حالة شبيهة بالحالة اليونانية بالنسبة لأثر خسارة عسكرية على التحول السياسي. خسارة الأرجنتين في معركة جزيرة (Falkland) أمام بريطانيا في العام ١٩٨٣ كان لها أثر سلبي على شرعية حكم الجنرالات. وفي البرازيل، أتت المبادرة في التحول السياسي من النظام السلطوي ذاته، فبعد الانقلاب العسكري في العام ١٩٦٤، قام العسكريون أنفسهم بالموافقة على انتخابات رئاسية غير مباشرة، وإقامة نظام حزبي ثنائي محدود. وعرفت البرازيل عشر سنوات من الصراع بين الفئة المتشددة والفئة الإصلاحية من خلال النظام الحزبي الرسمي ونظام برلماني محدود. ووصلت الفئة المتشددة للسلطة في العام ١٩٦٨، وقامت بتبني سياسة قمع ضد الأحزاب السياسية والجماعات الشعبية. تلا هذه الفترة من القمع السياسي، فترة ارتخاء (Decompression) قادتها الفئة الإصلاحية المتمثلة بحكومة الجنرال جيزيل. وفي العام ١٩٧٤، نجح –وبشكل غير متوقع– حزب المعارضة الرسمية، وترافق هذا مع تحرك شعبي أرادت النخبة العسكرية إيقافه في العام ١٩٧٧، ما سيؤدي إلى تصاعده. وفي العام ١٩٧٩، شهدت البرازيل موجة كبيرة من الإضرابات والتظاهرات، حيث شارك أكثر من ثلاثة ملايين عامل في أكثر من مائة إضراب.[١٩] وكان لهذه التعبئة الشعبية أثر بارز في سياسة الانفتاح (Abertura). أما في تشيلي، فموضوع التحول السياسي يعود إلى الانقلاب العسكري الذي قام به بينوشيه ضد حكومة الانديه التي انتخبها الشعب في ١١ أيلول ١٩٧٣. وأراد بينوشيه تثبيت حكمه وشرعنته، حيث اقترح في العام ١٩٧٧ لبرلة النظام أو عملية تسمح بنقل السلطة إلى حكومة مدنية في العام ١٩٨٥. وبقي هذا الاقتراح غير واضح حتى العام ١٩٨٠ الذي شهد إقامة دستور يضمن استمرارية حكم بينوشيه حتى العام ١٩٨٩ مع صلاحيات واسعة، مع تحديد موعد استفتاء شعبي في العام ١٩٨٨. وتم الاتفاق على استمرار بينوشيه في الحكم حتى العام ١٩٩٧ إذا كان نتيجة الاستفتاء إيجابية، وإذا كانت سلبية يجب إجراء انتخابات تنافسية للرئاسة وللبرلمان. وبالفعل هذا ما حصل، إذ مع النتيجة السلبية

للاستفتاء في العام ١٩٨٨ تم التحضير للانتخابات التي قادت إلى نجاح الحزب الديمقراطي المسيحي واستيلائه على السلطة في العام ١٩٩٠.

وبالنسبة لألن روكييه (Alain Rouquie)، النظام العسكري لم يعتبر في أمريكا اللاتينية إلا نظاماً انتقالياً، واعتبر أن هناك شرعية دستورية أعلى من شرعيته. والنظام العسكري هو تناقض بحد ذاته، فالجيش لا يستطيع أن يحكم مباشرة ويبقى كما هو، والحكومة تحاول أن تبرر تدخل الجيش وإعطاء شرعية لتدخله. ويشغل النظام العسكري نزعتان: شخصنة النظام أو مأسسة النظام؛ بمعنى إعطاءه إطاراً قانونياً ودستورياً. وتتضمن النزعة الثانية بعض الانفتاح ووضع القوة السياسية للجيش داخل إطار دستوري شرعي.[٢٠]

في أمريكا اللاتينية وصلت الحكومات إلى السلطة من خلال انقلابات عسكرية وهي تتقاسم السلطة مع الرأسمال الأجنبي. وتشكل القوات المسلحة المحلية الأساس المؤسساتي لهذه الحكومات. ويرى أودينيل أن دينامية النظام السلطوي البيروقراطي تحركها الصراعات والتحالفات بين هذه المصالح: الرأسمال الدولي، والبرجوازية المحلية، والقوات المسلحة.

ما هي الشروط التي تدفع باتجاه لبرلة النظام السلطوي البيروقراطي؟

تبدأ هذه اللبرلة من خلال القوى الدافعة بعيداً عن المركز (centrifugal forces) التي تتواجد داخل التحالف السلطوي البيروقراطي. وقد يترافق تراجع في دعم الطبقات الوسطى مع ضغوطات خارجية مثل سياسة كارتر بالنسبة لحقوق الإنسان، أو معارضة منتظمة من قبل طبقة العمال والفلاحين. وأظهر النظام السلطوي البيروقراطي قدرة على الاستمرار على الرغم من العزلة الدولية و على الرغم من التهديدات من أسفل (صعوبة الثورة ضد النظام). يبدأ التغير نتيجة لتطورات ولتناقضات داخل القوى الداعمة له.

تبدأ الأزمة بتفكك الاتفاق بين اللاعبين الذين يسيطرون على عملية اتخاذ القرار السياسي. ويظهر هذا التفكك من خلال التوترات والتناقضات داخل النخب الحاكمة والمسيطرة. وفي نظر أودينيل وشميتر، "ليس هناك تحول لم تكن بدايته نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لانقسامات مهمة داخل النظام السلطوي ذاته، وفي الأساس الانقسام المتأرجح بين المتشددين والإصلاحيين". ويتميز التحول الديمقراطي في سنوات السبعينيات والثمانينيات بأنه لم يكن ناتج ثورة أو حرب أهلية كما حصل في الدول الغربية في القرن السابع عشر والثامن عشر، ولم يكن ناتجاً لتدخل خارجي كما حصل في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، إنما عملية تدريجية استمرارية نتجت عن أزمة النظام السياسي القائم.

ما هي أسباب الصراع؟

يختلف الخبراء في تشخيص هوية المجموعات التي تشارك في هذا الصراع، وفي توزيع القوة بينها في فترة الأزمة، وحول أسباب التغييرات السياسية–النفسية. وهذا ينبع من صعوبة التحقق من الدوافع والإستراتيجيات الذاتية لكل لاعب. فمن جهة، يوجد من يؤكد على تحالف بين البيروقراطيون العسكريين والمدنيين في النظام السلطوي –البيروقراطي. ومن جهة أخرى، نرى من يركز على العلاقة بين ممثلي الدولة والرأسمال المحلي والدولي. لكن، يجمع الطرفان على أن التحول الديمقراطي يتم من خلال الدولة وليس من خلال قوى المجتمع المدني.

العوامل الخارجية للأزمة:

يرى البعض أن أزمة النظام السلطوي كانت نتاج عوامل خارجية تتمثل في الفترة الاقتصادية الصعبة التي امتدت بين العام ١٩٧٣ وأزمة النفط العام ١٩٨٣، والتي أثرت على نتائج سياسة التنمية التي تبنتها دول جنوب أوروبا وجنوب أمريكا. وفي نظر نيكوس بولنتزا مثلاً، نبعت أزمة دول جنوب أوروبا من صراع بين الرأسمال الأوروبي والرأسمال الأمريكي وانهيار النظم الدكتاتورية فيها يمثل انتصار القوى الداعمة للتوسع الأوروبي (البرجوازية الداخلية) ضد القوى الداعمة للرأسمال الأمريكي (البرجوازية الكومبرادورية).

العوامل الداخلية للأزمة:

عدم قدرة الحكومة على الاستمرار في السياسة القمعية، وذلك من خلال إدراك أن تكاليف سياسة القمع أكبر من تكاليف سياسة التسامح، ويترافق مع هذا بروز التيار الإصلاحي. وتعتبر الأزمة أزمة شرعية بمعنى تراجع في دعم قوى مساندة لها في الماضي، وأيضاً تراجع في درجة الخوف لدى أفراد ومجموعات المجتمع المدني.

ب. الخروج من نظام الدولة الاشتراكية

ابتدأ التغيير التاريخي ١٩٨٩ – ١٩٩١ مع الأحداث المهمة التي حصلت في أوروبا الشرقية؛ في بولندا، وهنغاريا، وتشيكوسلوفاكيا السابقة، وألمانيا الشرقية السابقة. ففي بولندا، أقنعت موجة الإضرابات والتظاهرات الشعبية، في صيف وخريف ١٩٨٨، سلطات الدولة الاشتراكية أن البلد يتجه نحو وضع متفجر، ولا بد من منع ذلك. لذا، اضطرت هذه السلطات إلى الدخول في مفاوضات مع حركة "تضامن" (Solidarnosc) التي تمتعت حينها بتأييد واسع لدى الطبقة العاملة والمواطنين. وأدت هذه المفاوضات إلى اتفاقيات عرفت باتفاقيات "الطاولة المستديرة" في نيسان ١٩٨٩.

ووفقاً لهذه الاتفاقيات، تحصل المعارضة على ٣٥٪ من مقاعد البرلمان البولندي (Diete) (ما يعادل ١٦١ مقعداً)، ويحافظ الحزب الشيوعي البولندي (POUP) على ٦٥٪. بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على إقامة غرفة برلمانية ثانية (Senate)، مكونة من مائة عضو، ويتم انتخابهم من خلال انتخابات تنافسية وحرة. وما حصل هو أن انتخابات حزيران ١٩٨٩ لهذه الغرفة زعزعت أساس اتفاقيات الطاولة المستديرة. فقد نجحت اللجنة المدنية لحركة "تضامن"، ومنذ الجولة الأولى، في الحصول على ٩٢ من ١٠٠ مقعد في الغرفة الثانية (Senate)، وعلى ١٦٠ من ١٦١ مقعد في الغرفة الأولى (Diete). بعد ثلاثة أشهر من ذلك، في ١٢/٩/١٩٨٩، أصبح تادوس مازوفشكي (Tadeusz Mazowiecki) أول رئيس وزراء غير شيوعي في أوروبا الشرقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي هنغاريا، تم تنحية جانوس كادار (Janos Kadar) في أيار ١٩٨٨، ما أدى إلى تعديل جوهري في ميزان القوى داخل النخبة الحاكمة لصالح المؤيدين للإصلاح. ويعتقد بعض المراقبين أن الحدث الذي شكل منعطفاً تاريخياً كان عندما قررت حكومة ميكلوس نيميث (Miklos Nemeth) فتح حدودها مع النمسا. هذا القرار سمح لآلاف من الألمان الشرقيين، الذين أتوا لقضاء عطلة الصيف في هنغاريا، للهرب إلى ألمانيا الغربية عن طريق النمسا. وشكل ذلك نقطة الانطلاق لانهيار الدومينو (fall of dominos) الذي اجتاح كل أوروبا الشرقية. ففي الوقت الذي كان البولنديون والهنغاريون يناقشون إمكانية تحديد موعد انتخابات حرة، قام الألمان الشرقيون بالانتخاب "بأرجلهم"، عن طريق تدفق أعداد هائلة منهم إلى حدود هنغاريا–النمسا. اصطحب هذا التدفق المتزايد للاجئين أزمة داخلية حيث نزل الناس إلى الشوارع مطالبين بإصلاحات اجتماعية وبحرية التنقل للمواطنين. ومثل ذلك حركة جماهيرية فعلية انطلقت من مدينة (Leibzig) إلى جميع المدن الأخرى. وبالنتيجة، انهار ليس فقط نظام الدولة الاشتراكية، وإنما أيضاً دولة ألمانيا الشرقية التي لم تكن سوى بناء أيديولوجي. ومثلت ألمانيا الشرقية حالة فريدة لأنها تواجدت فقط بحكم كونها اشتراكية. لذا، في حالة لم تعد اشتراكية، فإنها تكون قد فقدت دافع وتبرير وجودها. وتميز اقتصادها بنوع من الازدهار نسبة إلى باقي دول المنظومة الاشتراكية، لكن شرعيتها كنظام حكم وكدولة كانت هشة. وشكلت هجرة العدد الكبير من الألمان الشرقيين إلى ألمانيا الغربية الضربة القاضية لهيبة الدولة وهيبة النخبة الحاكمة. وبعد سنة، في ١٨/٥/١٩٩٠، وقعت ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية اتفاقية اتحاد مالي كرست وحدة ألمانيا فعلياً.

في البلدان الأخرى، تطورت الأمور بالاتجاه نفسه. وقد أظهرت التظاهرات الكبرى التي شهدتها شوارع براغ في ٢٧/١١/١٩٨٩ وشوارع صوفيا في ١٨/١١/١٩٨٩ رغبة الشعب في التخلص من نظام حكم أعتبر أنه فُرض من الخارج. وفي رومانيا،

أخذت الأحداث منحى دراماتي وعنيف، حيث تميزت بالمؤامرات وبالخداع، كما رأينا في محاكمة الزوج شاوشيسكو (Ceausescu). ويمكننا الحديث، في حالة بلغاريا ورومانيا، عن أثر كتلة الثلج (boule de neige)، أو عن عملية عدوى، حيث تأثرتا بما جرى بالبلدان المجاورة. وفي بلغاريا ورومانيا، تطورت الأحداث على شكل "ثورة قصر"، حيث قام أعضاء قدماء في المكتب السياسي للحزب الشيوعي بالسيطرة على السلطة دون مشاركة قوى المعارضة.

وحدت هذه الأحداث بين الدول الاشتراكية حيث جرفتها في إعصار، وضع نهاية لأربعين سنة من النفوذ السوفييتي، لكنها من جهة أخرى، أبرزت اختلافات مهمة بين هذه الدول، بعضها عن بعض، وبين هذه الدول ودول أقاليم أخرى.

كيف تم تطبيق نظرية التحول على هذه التجربة التاريخية؟

في هذا القسم، سأتطرق إلى دور النخب من خلال مواقف تتبنى إطاراً نظرياً هو نظرية التحول مع إدخال بعض توجهات مختلفة تتمثل أولاً في النظرية الروتينية لماكس ويبر، كما نرى ذلك مع اجتهادات دي بالما (Guiseppe Di Palma) الذي انطلق في تحليلاته من أزمة الشرعية لنظام الدولة الاشتراكية، وبالتحديد من الصراع بين القيادة السياسية والبيروقراطية التي تميل إلى تبني موقف براغماتي. وتتمثل ثانياً بالتركيز على مسار عملية التحول مع نظرية تبعية المسار. واعتبر دافييد ستارك ولازلو بروشت أنه في سنة ١٩٨٩، كانت هناك مبالغة بالنسبة للقوى الديمقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية، وأن ذلك يعود إلى المبالغة في قوة الحزب الشيوعي، حيث لا يمكن تفسير الانهيار المفاجئ لنظم الحزب الواحد إلا من خلال تحرك قوى ديمقراطية منتظمة وقوية. وبالنسبة لهما، حالات التحول في أوروبا الوسطى والشرقية هي حالات دول ضعيفة تواجه مجتمعات ضعيفة.[٢١] ولذا، يرفض الكاتبان فكرة مجتمع مدني في حالة تغير مستمر، وأن مهمة الباحث تتلخص فقط في التحقق من ازدياد حجم وقوة هذا المجتمع المدني، وذلك بهدف التأكد من الانتقال إلى الديمقراطية. وما يقترحونه هو دراسة تنظيم المجتمع المدني من خلال علاقته مع القوى التي تعمل داخل الحزب الشيوعي. ووجب دراسة العلاقة التي تربط المتشددين والإصلاحيين داخل الحزب، والراديكاليين والمعتدلين داخل المعارضة المناهضة للشيوعية. والتركيز على إطار العلاقات التبادلية والإستراتيجية يدعونا إلى الاهتمام باللاعبين، وقدرتهم، واختياراتهم، والرؤية التي يحملونها بالنسبة لقدرات ولاختيارات اللاعبين الآخرين. هنا، يتحول الاهتمام من القوة النسبية للمجتمع المدني إلى العلاقات الإستراتيجية بين اللاعبين الرئيسيين.

١. أزمة الشرعية لنظام الدولة الاشتراكية، "النظرية الروتينية":

كما رأينا أعلاه، يؤكد منظري التحول الديمقراطي في الأساس على الاختيارات الإستراتيجية للنخب السياسية، ويرون أنه بالإمكان تطبيق المصطلحات نفسها والفرضيات نفسها التي طورت من تجربة الأقاليم التي شهدت تحولاً ديمقراطياً، لكن مع التحفظ، سواء أكان ذلك فيما يتعلق باستقلالية كل تجربة، أو ما يميز كل إقليم، مثلاً أوروبا الشرقية لم تعرف اقتصاداً رأسمالياً كما في أمريكا اللاتينية.

فترة التحول هي فترة تغير سريع تتميز بتوتر كبير، حيث يُظهر الجمهور نوعاً من عدم الصبر اتجاه ما يحدث. مثلاً، في أوروبا الشرقية، في وقت لم تكن فيه المعارضة منظمة وقادرة على خوض الانتخابات، كانت هناك أكثر فأكثر ضغوطات من أجل تحديد موعد لانتخابات عامة تنافسية. وتتميز فترة التحول أيضاً بشلل البنى والمؤسسات القائمة، الأمر الذي يجعل التنبؤ بتطور مسارها وبنتائجها شيئاً مستحيلاً. وعلى سبيل المثال، اتفاق الطاولة المستديرة بين القيادة الشيوعية وحركة تضامن تم تجاوزه في انتخابات حزيران ١٩٨٩.

لقد شدد أودينيل وشميتر ووايتهاد على أهمية أزمة الشرعية في انهيار نظام الحكم السلطوي في أمريكا اللاتينية. ففي نظرهم، تؤدي أزمة الشرعية هذه إلى انقسام داخل النخبة الحاكمة بين محافظين وإصلاحيين. وقد يقابل هذا الانقسام انقسام آخر داخل صفوف المعارضة للنظام السلطوي بين معتدلين وراديكاليين. هذا قد يؤدي إلى تبني سياسة انفتاح أو لبرلة (liberalization) التي تعني الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، وإدخال عناصر من اقتصاد السوق، واهتمام متزايد بحقوق الإنسان.

كان نظام الدولة الاشتراكية يتمتع بشرعية من نوع خاص، لم تكن شرعية شعبية بالمعنى الغربي للكلمة، وإنما شرعية أخرى ترتكز على أن هذا النظام هو وريث للثورة، ويمثل القوة الأكثر عقلانية والأكثر نجاعة داخل الأمة. ويعتقد عالم السياسة دي بالما أن انعدام الدعم الشعبي لا يعني بالضرورة انعدام الشرعية. وفي نظام ديمقراطي، الشعب هو صاحب السيادة، ودعمه هو أساس شرعية الحكم السياسي، بينما في نظام الدولة الاشتراكية، الشرعية هي الشرعية الذاتية أي إعطاء شرعية من أعلى.[٢٢]

تتلخص رؤية دي بالما للتحول الديمقراطي في الشرق في النقاط التالية:

أ- نظام "شرعية من أعلى":

في نظره، وجب التركيز على ثلاثة عوامل من أجل فهم روسيا ما بعد الثورة: القيادة السياسية، والنخبة الإدارية، وباقي الشعب. ما يهم في "نظام شرعية من أعلى" هو العلاقة بين القيادة السياسية والنخبة الإدارية، وليس العلاقة بين النخبة

الحاكمة والمحكوم عليهم. وينطلق دي بالما من موقف ماكس وويبر بالنسبة للسلطة "الكارزماتية" التي تقوم على وعود وتعهدات بعالم متكامل، ويرى أن هذه السلطة تتلاءم جيداً مع الخطاب السوفييتي عن "الخلاص العلماني". هذا الخطاب ليس مجرد فن كلامي، لكنه متأصل في المنطق البنيوي لسلطة الدولة الاشتراكية. ومن جهة تعظ القيادة السياسية بخلودية الثورة (تروتسكي والثورة الدائمة، ستالين والثورة في الدولة الواحدة) ومن جهة أخرى، يقوم أعضاء النخبة الإدارية بمهمتهم التي تتلخص في إدارة الشؤون اليومية. ووفقا لنظرية "الروتينية" لدى ماكس وويبر، يزداد تدريجياً وعي أعضاء النخبة الإدارية بالنسبة للهوة التي تفصل بين الرؤية الثورية والواقع. هذه النظرية "الروتينية" تبرز نقاط الضعف لدى الحركات الثورية، وبخاصة في مواجهتها لمهام الحياة اليومية. ويرى البعض أن بعد موت ستالين، كان من الصعب المحافظة على التلاحم بين القيادة الثورية والنخبة الإدارية. وبالنسبة لعالم الاجتماع الأمريكي (Andrew Janos)، قوى التغيير قد تكون فعالة منذ بداية النظام الثوري، لكن تصبح أكثر فعالية مع اختفاء الزعيم الكارزماتي.[٢٣]

يهمش نموذج الشمولية هذه العلاقات لأنه يفترض أن القرار إذا اتخذ فسيتم تنفيذه فوراً. وتضمن التطبيع في فترة ما بعد ستالين نهاية الإرهاب بالنسبة لأعضاء الإدارة، وأيضاً انتصار رؤيتهم. ولا يمثل أعضاء الإدارة طبقة مسيطرة بالمعنى الكلاسيكي ولا جهازاً تنفيذياً للقرارات بدون ضمير، بمعنى أنهم مستعدون لأن ينفذوا أي قرار. وفي رأي ماكس وويبر، نحن أمام طبقة سياسية بمعنى أن إفرادها لهم مصالح مشتركة تنبع من موقعهم في تقسيم العمل. لكن بخلاف لطبقة اقتصادية، هؤلاء عليهم تنفيذ قرارات الزعيم، حتى وإن كان ذلك يتعارض مع مصالحهم. بمصطلحات سسيولوجية، هناك اندماج عامودي بين أعضاء الإدارة عن طريق الواجب، واندماج أفقي عن طريق المصلحة.

ب- تشكك النخبة السياسية في حقها بالقيادة:

العامل المهم في انهيار نظام الدولة الاشتراكية يعود إلى أن قسماً كبيراً من النخب القيادية أصبحت تشكك في حقها في القيادة، وفي قدرة النظام على إعادة إنتاج ذاته من جديد. ويملك هذا العامل أهمية أكبر في حالة نظام الدولة الاشتراكية منه في حالات أنظمة سلطوية أخرى. ويؤمن دي بالما أنه لا يمكن فهم ممارسات نظام الدولة الاشتراكية بدون الأخذ بعين الاعتبار لادعائها في أنها تشكل بديلاً جدياً للرأسمالية. وتتعلق شرعية هذا النظام أكثر بالمهام منه بالإجراءات. وفي رأيه، بخلاف النظم ذات الحكم المطلق، تدعي البيروقراطيات الشيوعية أنها تحكم باسم حقيقة عليا لا يمكن دحضها، ولا تحتاج هذه الحقيقة للدعم الشعبي، بل بالعكس على الشعب فهمها وتبنيها. الانهيار الأيديولوجي والمادي قاد القادة السوفييت إلى عدم الإيمان بعد بحقهم في الحكم، والبيروقراطية (Nomenklatura) التي أخفت لفترة طويلة الواقع

"الخائب" لم يعد أمامها سوى الاعتراف بما يحدث فعلياً على أرض الواقع في وطن الاشتراكية. وفي نظره، شرعية نظام الدولة الاشتراكية هي شرعية أيديولوجية ارتبط انهيارها بشكل وثيق بالصراع بين القيادة الثورية والإدارة. وينتهي هذا الصراع دائماً بفوز الإدارة وتبني رؤيتها البراغماتية للأمور.

يتبنى دي بالما وجهة نظر أيديولوجية لتفسير انهيار نظام الدولة الاشتراكية، ويرى أن صعود المجتمع المدني كان ردة فعل عدائية تضمنت في داخلها قوة ضرورية لتغيير موازين القوى. وكما كان ذلك تحت نظام الحكم المطلق (Absolutism)، كانت القوة الدافعة لصعود المجتمع المدني ردة فعل على القوة المطلقة للقادة (Arcana Imperii of leaders). وفي نظره، لا تشكل الاستقلالية الاقتصادية للمجتمع المدني شرطاً ضرورياً، فلم يكن الأمر كذلك في انتقاد المثقفين للحكم المطلق. واحتكار الحزب للخطاب العام كان في الوقت نفسه ضعف وقوة المجتمع المدني. ويعود الدافع لتحرك المثقفين ضد النظام في الأساس إلى هذا الاحتكار للخطاب العام. ويرتكز دي بالما على اجتهادات عالم الاجتماع الأمريكي (Steven Sampson) في خصوص فن الاستمرار في البقاء تحت شروط صعبة. "في أوروبا الشرقية، المصادر الأكثر طلباً هي دائماً في قلة بسبب إدارة سيئة للاقتصاد، وبسبب قرارات سياسية. وهذا يجعل شبكات المعلومات والنسيج الاجتماعي ذوي أهمية قصوى من أجل الحياة اليومية تقريباً لكل الشرق أوروبيين".[٢٤] وبعكس النظام السلطوي، حيث القلة والفقر تمس طبقة معينة، في حالة الدولة الاشتراكية يمس هذا الوضع جميع الفئات باستثناء أعضاء البيروقراطية. إذن، فن الاستمرار في البقاء الذي يقرب الناس من بعضهم البعض، والذي قد يمكننا من تفسير نشوء مجموعات غير رسمية تشكل أساس المجتمع المدني. ومع تحملها لمسؤوليات إضافية، أصبحت هذه المجموعات شيئاً فشيئاً مصدراً رئيسياً للانشقاق. ولم تبحث هذه المجموعات على تقديم مطالب للسلطة القائمة، وإنما عملت على الانخراط في إطار أفقي. ويأتي نشوء المجتمع المدني في الشرق في ظروف خارج القانون واستثنائية مثل (Samizdat) (الأدب الذي انتقل سرية من يد إلى أخرى بين أشخاص يعرفون بعضهم جيداً).

تعبئة وتحرك المثقفين، ومن ثم صعود المجتمع المدني، كل ذلك حصل في ظروف كان فيها مبنى الحكم الشيوعي لا يسمح بفعاليات اقتصادية مستقلة أو بتعددية محدودة، كما في حالة الحكم السلطوي. وما حصل يمكن مقارنته بوضع فرنسا ما قبل الثورة الفرنسية، حيث كان الاقتصاد جزئياً تجارياً ومسيطراً عليه جزئياً من قبل موظفي الدولة وأصحاب الملكية العقارية. ولقد هاجم المثقفون الفرنسيون المرجعية الإلهية للحكم المطلق بارتكازهم على انهيار مادي ومعنوي من الداخل ونموذج مجتمعات مفتوحة أكثر ديناميكية مثل انجلترا والولايات المتحدة. وفي أوروبا الشيوعية، لم يكن بحوزة المثقفين الوسائل الدستورية الضرورية من أجل الوصول للحكم. وانعدام البنى الرسمية لم يترك للمجتمع المدني تحت الحكم الشيوعي إلا أن يلجأ لوسائل غير

متفق عليها من أجل التأكيد على ذاته. وفي فرنسا القرن الثامن عشر، قُدمت المطالب ضد سيطرة سياسية–اقتصادية وثقافية لنخبة طفيلية، هذه المطالب اندفعت تحت الحكم المطلق قبل الثورة الفرنسية، وبانعدام أي قناة قانونية ورسمية انتفضت ضد واقع متخلف أراد الحكم المطلق المحافظة عليه. والشيء نفسه في أوروبا الشرقية، كان هناك بعض الانتقادات من قبل المثقفين، لكن في مجرى صيف وخريف ١٩٨٩، كانت هناك تعبئة عامة تعدت من بعيد التعبئة الجماهيرية تحت نظم سلطوية أخرى. فقط بعد تنازل النخب الشيوعية عن الحكم، يمكننا تطبيق معايير التعددية أو القنوات الرسمية لمجتمع شرق أوروبي أصبح مستقلاً وقوياً. لقد قام هذا المجتمع باجتهادات عديدة في العام ١٩٨٩ من أجل تحقيق طموحاته نحو فضاء عام مستقل وممارسات حكومية أكثر شفافية. باختلاف مع الحركات المعارضة للحكم السلطوي التي وصلت للحكم عن طريق تسوية مادية ومؤسساتية، عرفت الحركات المعارضة للدولة الاشتراكية ما–بعد–الشيوعية كبديل يرتكز على قيم مدنية وفضاء عام مستقل، أي ما هو مركزي لنظام ديمقراطي.

ج– الديمقراطية ناتج ثانوي

يُظهر دي بالما تفاؤلاً؛ إذ يؤمن أن "الديمقراطية قد تنبثق من أزمة نظام حكم كمسألة تثقيف وتقييدات بسيطة ... قد تتطور مواقف وممارسات جديدة ببساطة كأمر يتبع تغييراً غير إرادي في تصرفات اللاعبين السياسيين، مثل الانتخابات الحرة".[٢٥] فهو يعتقد أننا نشهد نشوءاً (Zeitgeist) جديداً، حيث حكومات وشعوب أصبحت مقتنعة بأن الأشياء وجب تغييرها، وأنها قابلة لان تتغير. لقد شكلت الدول الغربية "مجتمعاً مرجعياً" بالنسبة للتعبئة إن كان ذلك لدى المثقفين، أو بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتم اختيار الديمقراطية في حالة عدم وجود اختيارات أخرى إما لأنها غير قابلة للتطبيق، إما لأنها لا تملك أي مصداقية بعد، وليس بكونها شكلاً تنظيمياً أعلى. قد تتطور تصرفات سياسية من منطلق التقليد – مثلاً قد تشكل أسبانيا مثالاً ناجحاً للتحول الديمقراطي. والصعوبات الاقتصادية التي يتضمنها التحول الديمقراطي ليست كافية للعودة إلى الخلف.

طبيعة النظام السابق، وتأثيره على التحول السياسي في أوروبا الشرقية، كان أيضاً محور تحليل أنصار نظرية تبعية المسار، الذين بدورهم أكدوا على أهمية النخب السياسية في التحول الديمقراطي.

٢. "نظرية تبعية المسار" (Path Dependency Theory):

في نظر دافيد ستارك ولازلو بروشت، لم يترك الانهيار السريع والمفاجأ للشيوعية وراءه فراغاً مؤسساتياً. فمن حطام النظام السابق أخذت المجتمعات في شرق أوروبا المواد الخام من أجل بناء نظام جديد.[٢٦] من هنا، تبرز أهمية منهجية تركز على المسار الذي قد تتطور فيه الأمور (Path dependence): تكمن القوة التحليلية لهذا المصطلح في تعليل النتائج عندما يبحث لاعبون رئيسيون وبشكل متعمد عن مخرج من روتين تم الاعتياد عليه، محاولين بذلك إعادة بناء قواعد اللعبة. وفي محاولتهم البحث عن توجهات جديدة، يرى هؤلاء أن اختيارهم مقيد بالمصادر المؤسساتية القائمة. وتقيد المؤسسات مجال العمل في تحديدها لبعض التوجهات ولبعض أنماط العمل. لكن أيضاً هي تعمل على تفضيل بعض التوقعات بالنسبة للاختيارات الإستراتيجية. ولإدخال تغييرات، لا بد من مصادر لتجاوز عوائق التغييرات. واستغلال المؤسسات القائمة هو أحد مكونات التناقض، حيث حالات تحول تتميز باتكالها على المسار والإطار التاريخي والمؤسساتي. لذا، يفضل هذان الكاتبان على مصطلح التحول (transition) الذي يركز على نقطة الوصول مصطلح تغير داخلي (transformation) الذي يركز على التطورات الآنية، حيث أن إدخال عناصر جديدة يصطحبه في أغلب الأحيان عمليات تأقلم، وتسويات، وتعديلات، وإعادة صياغة لأشكال المؤسسات القائمة. الحديث ليس على استبدال للمؤسسات القائمة، وإنما على تحولات ديناميكية في هذه المؤسسات.

هذا التوجه نراه أيضاً عند ألفرد ستيبان وخوان لينز اللذين تطرقا إلى تأثير الإطار المؤسساتي لنظام الحكم السابق على التحول الديمقراطي، وذلك من خلال التمييز بين أشكال عدة من النظام السياسي غير الديمقراطي: نظام سلطوي (Authoritarianism)، نظام شمولي (Totalitarianism)، نظام سلطاني (Sultanistic). والنظام السلطاني يرتكز على حكم فرد وعلى مزيج من الخوف والمنفعة للمتعاونين. وهو يختلف عن نظام يرتكز على التقاليد، على الأيديولوجيا، أو على السمات الكارزماتية للزعيم. ويمارس الحاكم سيطرته دون أي تقييدات أيديولوجية أو معيارية. وتخضع التعيينات في المناصب الحكومية لإرادة الحاكم، وليس هناك أي معيار آخر. وفي حالة انهيار نظام سلطاني، تجد المعارضة صعوبة في الارتكاز على المؤسسات الاجتماعية السابقة؛ لأن هذا النظام يترك فراغاً وراءه، وانهياره قد يؤدي إلى انقلاب عسكري أو إلى نظام غير ديمقراطي آخر ثوري يحاول خلق بنى اجتماعية جديدة. وفي نظر ألفرد ستيبان وخوان لينز، جمع نظام الحكم في رومانيا صفات من النظام السلطاني وأخرى من النظام الشمولي.

وبالنسبة للنظام السوفييتي، يعتبر ستارك وبروشت أنه كان شموليا في الفترة الستالينية، لكن منذ العام ١٩٥٣ تطور هذا النظام إلى شبه شمولي، وأصبح قريباً من

نظام سلطوي تقليدي، حيث تضمن تعددية اقتصادية واجتماعية (اقتصاد موازٍ، أو جمعيات مستقلة عن الحزب–الدولة) وخفت فيه قوة الأيديولوجيا الرسمية.

السؤال الذي اهتم الكاتبان بالإجابة عنه، هو كيف يمكن تفسير تنوع حالات التحول في أوروبا الشرقية؟ وكيف يمكن لنظم سياسية متشابهة أن تتحول بطرق مختلفة؟

بعكس التحول في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، انطلقت دول ما بعد الشيوعية من وضع متشابه– أيديولوجيا مشتركة، واقتصاد موجه، ونظام الدولة–الحزب، وجزء من حركة دولية– لتتميز فيما بعد بتنوع حالات التحول في أوروبا الشرقية، حيث أن بعض الدول رفضت النظام السلطوي، وأعادت صياغة المؤسسات من أجل الانضمام إلى البنى الغربية، بينما لم تقم دول أخرى إلا بتغيير شكلي وتنازلت عن نظام الدولة الاشتراكية لصالح نظام سلطوي آخر. لا بد أن دول النظام السوفييتي كانت كيانات مختلفة على الرغم من الاعتقاد بأنها كانت تملك مؤسسات متشابهة واقتصاد موجه. فمثلاً، كانت يوغسلافيا دولة ذات توجه ليبرالي سياسياً، وانفتاح اقتصادي، وعرفت انتقالاً دموياً. دول متجانسة إثنياً مثل بولندا عرفت تحولاً أسهل من دولة غير متجانسة مثل رومانيا، ودول متجانسة إثنياً مثل ألبانيا وأرمينيا.

بالنسبة لألفرد ستيبان وخوان لينز، فأهم الخطوات في المراحل الأولى في التحول الديمقراطي تتعلق بالمجتمع السياسي، وهذا يعني خلق سلطة سياسية مستقلة وشرعية للمؤسسات الديمقراطية. وفي حالة أن النظام السابق هو نظام شمولي، فإن الانتقال إلى الديمقراطية لا يتطلب فقط تصميم وبناء مجتمع سياسي ومجتمع اقتصادي، وإنما أيضاً كل المجالات التي قد تتضمنها الديمقراطية. وفي حالة أن النظام السابق هو نظام سلطاني، فعملية الدمقرطة تحتاج إلى بناء المجتمع المدني، ودولة القانون، ومعايير مهنية للإدارة الحكومية، والمجتمع الاقتصادي، والمؤسسات السياسية، وذلك انطلاقاً من أساس متواضع جداً.[٢٧]

ويرى المختصان أن في كلتا الحالتين الشمولية والسلطانية، لن تكون هناك عناصر نشطة معتدلة، ولن يكون هناك مجتمع مدني ومجتمع سياسي، أي لن تكون هناك لعبة تتضمن أربعة لاعبين: الفئة المحافظة، والفئة الإصلاحية داخل النخبة الحاكمة، والفئة المعتدلة، والفئة الراديكالية داخل المعارضة. وهذا يؤدي إلى عدم إمكانية التوصل لاتفاق بين الأطراف المعتدلة في النخبة الحاكمة والمعارضة كما حصل في أسبانيا (reforma-pactada_ruptura-pactada): اتفاق على الإصلاح في البداية، ومن ثم قطيعة مع عناصر غير ديمقراطية في نظام فرانكو، وبناء بنى ديمقراطية جديدة.

يظهر مما سبق أن التوجه الرئيسي في دراسات التحول الديمقراطي يؤكد على أن هذا التحول ليس بالضرورة أن يتم من خلال مؤسسات ديمقراطية أو على يد أطراف

ديمقراطية. ويأخذ هذا التحول ثلاث مراحل: لبرلة، دمقرطة، استقرار ديمقراطي. هناك حالات إستراتيجية داخل كل مرحلة من التحول إلى الديمقراطية وإدخال مصطلح الانفصام (bifurcation) يشير إلى أن التحول إلى الديمقراطية غير مضمون. وتشكل محطات الانفصام نقاط تطور حاسمة في مسار التحول. وهذا المصطلح هو في مركز نظرية (dependence path) التي تحاول أن تفهم نتيجة معينة من خلال خصوصية المسار التاريخي الذي أدى إلى هذه النتيجة (تعليل خصوصية النتيجة من خلال خصوصية المسار). ويجب الأخذ بعين الاعتبار الماضي والشكل الذي تتطور فيه الأحداث التاريخية (تتابع الأحداث)، كذلك الأحداث التاريخية التي تغذي عملية التحول.

تُعتبر نظرية (Path dependence) تجديداً بالنسبة لعلم التحول الذي تم تطويره من خلال تجربة أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية، إذ يحاول أنصاره التخلص من وجهة نظر غائية (teleological bias) يحتوي عليها مصطلح التحول. من هنا، يأتي تفضيل مصطلح تبدل (transformation). ووفقا لهذه النظرية، قد تستخدم عناصر من النظام السابق، وبخاصة أشكالاً ومصادر تنظيمية، وشبكات علاقات غير رسمية، وعلاقات تضامن وعادات، في عملية بناء واقع جديد. الجديد لا يأتي من جديد أو من لا شيء، وإنما من إعادة صياغة للمصادر الموجودة. لذا، الانتقال في أوروبا الشرقية لم يكن قطيعة مع الماضي، ولم ينطلق من فراغ مؤسساتي، وإنما يشبه التأقلم المتجدد وعملية جمع لعناصر متباعدة. كذلك، للماضي تأثير حتمي لا يقتصر على العناصر الموروثة من النظام السابق: طرق الخروج تفهم على أنها مسار تاريخي فيه مختلف العناصر من النظام السابق تنفصل عن عناصر أخرى، وبذلك شهدت تغيراً في علاقاتها.

الحديث عن بناء مؤسسات جديدة وعن المأسسة يقودنا إلى مسألة الاستقرار الديمقراطي في تجربة الديمقراطيات الجديدة في التسعينيات.

ثالثاً: مسائل أساسية في الاستقرار الديمقراطي

عرف العالم الاجتماعي البرازيلي، فرانشسكو ويفورت، الديمقراطيات الجديدة في أمريكا الجنوبية، أو في أوروبا الشرقية وروسيا، على أنها "نظم مختلطة" (hybrid regimes)،[٢٨] تخلط بين مؤسسات ديمقراطية وموروث من النظام السابق مثل القيادة التي بدلت خطابها الأيديولوجي، ومؤسسات مثل القوات المسلحة، وبيروقراطية الدولة، وشركات وبنوك تخضع للدولة وتدعم تدخل الدولة في الاقتصاد، وأولوية الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي، وإخضاع المجتمع المدني للمؤسسات الدولة. وبالنسبة للنظام البرازيلي الجديد، يرى فرانشسكو ويفورت إننا لم نبتعد عن موروث

النظام الدكتاتوري (Estado Novo) (١٩٣٧-١٩٤٥) والذي تميز بمؤسسات هدفت إلى احتواء النضال العمالي مثل وزارة العمل، ومؤسسات التأمين الاجتماعي، وبنية رسمية لنقابات العمال، وضريبة نقابية تجمعها الدولة بهدف تمويل عمل النقابات. وفي نظره، يتضمن دستور ١٩٨٨، الذي يشكل الأساس المؤسساتي للديمقراطية البرازيلية الجديدة، هذا الموروث بالإضافة إلى الاعتراف بحق العمال بالإضراب، واستقلالية النقابات عن وزارة العمل، والاعتراف باستقلالية الكونفيدرالية القومية للعمال. وفي تشيلي، ينعكس الطابع المختلط للنظام في عدم قدرة الديمقراطية الجديدة إخضاع الجيش للسلطة المدنية. وفي معظم الديمقراطيات الجديدة في أمريكا اللاتينية يبرز الطابع المختلط من خلال ممارسة "قوانين الطوارئ"، أو "المراسيم الرئاسية" (decretismo). يذكر فرانشسكو ويفورت أن حكومة كولور في البرازيل أصدرت ١٥٠ مرسوماً من هذه المراسيم الإدارية؛ أي مرسوم كل يومين.[٢٩]

في هذا القسم، سأتوقف عند ثلاث مسائل أساسية لها علاقة بما يسميه ويفورت النظام المختلط: العلاقة بين الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي، ديمقراطية سيادة القانون (التي تجد تحديات مثل عسكرة الحيز العام في أمريكا اللاتينية، ومفهوم قانون يخضع لسيادة الدولة، أو مفهوم قانون الدولة "law-governed state")، والحركات الاجتماعية في الديمقراطية الجديدة.

أ- الحكم الرئاسي والحكم البرلماني في عملية الاستقرار الديمقراطي

يرى ليوناردو مورلينو أن النظام الرئاسي حيث يسيطر الجهاز التنفيذي على الجهاز التشريعي يمثل نوعاً من التخطيط الدستوري التحكمي (manipulative)، بينما النظام البرلماني هو نوع من التخطيط الدستوري الحيادي (neutral).[٣٠] ويتميز التخطيط التحكمي بمؤسسات تتحكم بشكل التغيرات داخل المجتمع المدني، وذلك من خلال بنى الوساطة، مثل الأحزاب، ومجموعات المصلحة، وكذلك بمراقبة التصرف السياسي للمواطنين. أما التخطيط الحيادي، فيتميز بمؤسسات تهدف إلى تمثيل مخلص لمصالح المجتمع المدني.

كذلك في نظر أراند ريجفارت،[٣١] تمثل أسبانيا حالة براديغماتية من التحول والاستقرار الديمقراطي، ويعود ذلك إلى تبنيها الحكم البرلماني. لقد كان لعودة الملكية في أسبانيا سبب لعدم تبني النظام الرئاسي الذي يرى به أراند ريجفارت عاملاً رئيسياً لعدم نجاح التحول الديمقراطي. ويتواجد النظام الرئاسي في الولايات المتحدة، وتمثل فرنسا نموذجاً آخر من هذا النظام الرئاسي. وهناك خطورة تكمن في تبني هذا النظام في مجتمعات لم تعرف الديمقراطية، ولم تكن لها تجربة طويلة في الممارسة الديمقراطية.

وهناك إمكانية تحول الرئاسة إلى "رئاسة إمبريالية" تسيطر على السلطات الأخرى مثل السلطة التشريعية. وتبني نظام رئاسي قد يكون له أثر على مستوى المشاركة السياسية، من هنا المطالبة بتحديد الفترة الزمنية للرئاسة، وأيضاً إمكانية الترشح لأكثر من مرة للرئاسة. ولقد تبنت كل من البرتغال واليونان النموذج الفرنسي الذي يمنح الرئيس صلاحيات واسعة مع وجود حكومة تتكل على ثقة البرلمان. وقد قامت البرتغال بتعديل دستوري في العام ١٩٨٢ يلغي صلاحيات عدة للرئيس مع الاستمرار بانتخابه مباشرة من الشعب، وفي اليونان ألغى التعديل الدستوري في العام ١٩٨٦ معظم الصلاحيات الخاصة للرئيس ليتحول النظام إلى نظام برلماني.

وفي دراسة إمبريقية لنظم أمريكا اللاتينية التي يسيطر فيها الحكم الرئاسي، يرى جون كاري (John Carey) أنه ربما يجب التعامل بنسبية معينة مع الموقف المعارض للحكم الرئاسي على أساس أنه يكون أكثر عرضة للأزمات وبالنتيجة للانهيار الديمقراطي من الحكم البرلماني.[٣٢] ففي رأيه، يشير النظام الرئاسي في أمريكا اللاتينية إلى تحسن إذا أخذنا بعين الاعتبار انتظام إجراء الانتخابات، ونزاهة وتنافسية هذه الانتخابات، والتداول في السلطة، ووجود نظام حزبي تعددي. وفي دراسته هذه، يرصد جون كاري نزعتين تعملان داخل هذا النظام: نزعة الرئيس لضمان انتخابه فترة حكم أخرى، وإقالة الرئيس ليس بانقلاب عسكري، إنما بقرار من الجهاز التشريعي. ونزعة الرئيس لضمان انتخابه قد تتضمن ملاحقة أعدائه السياسيين، أو حتى انتهاك الدستور الذي وضعه هو نفسه مثل الرئيس فوجيموري في البيرو، الذي أراد فترة حكم ثالثة على الرغم من أن الدستور الذي وضعه يحدد فقط فترتين. وفي التسعينيات هناك العديد من رؤساء الدول في أمريكا اللاتينية الذين تمت إعادة انتخابهم: كارلوس منعم في الأرجنتين، وفوجيموري في البيرو، وكاردوزو في البرازيل. والتطور المهم في نظر جون كاري هو ممارسة البرلمان لما يسمى بالكبح والتوازن مع الرئاسة، حيث تمت إقالة الرئيس لأسباب فساد أو غير ذلك بقرار تشريعي استثنائي في البرازيل العام ١٩٩٢، وفي غواتيمالا وفنزويلا العام ١٩٩٣، والإكوادور العام ١٩٩٧ والباراغواي العام ١٩٩٩.[٣٣]

النظام الرئاسي هو ما يميز أيضاً النظام السياسي في روسيا ما بعد السوفييتية. ويرى ميخائيل مكفول،[٣٤] أن روسيا عبرت ثلاث مراحل ثورية نحو الديمقراطية: مرحلة غورباتشوف ١٩٨٧-١٩٩١، ومرحلة الجمهورية الأولى ١٩٩١-١٩٩٣، ومرحلة ما بعد العام ١٩٩٣، بعد الاستفتاء الذي كرس سيطرة بوريس يلتسين والسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. وبالطبع، الديمقراطية الروسية ما زالت جزئية، فهي قد ورثت بيروقراطية النظام السابق، وقضاء ضعيفاً وثقافة قانونية معدومة. أما بالنسبة للأحزاب، فهي تقترب من النموذج الأمريكي أو الحزب الكادر؛ أي أن المرشح هو مرشح الأصدقاء من وجهاء ومثقفين، ولا يملك الحزب أي قاعدة جماهيرية.

ووفقاً لدستور العام ١٩٩٣ الذي أتى بعد نهاية الصراع بين يلتسين والبرلمان، والذي حصد أكثر من ١٠٠ ضحية،[٣٥] هناك التزام بمبدأ فصل السلطات. وقد تمت إقامة برلمان روسي يتكون من غرفتين، السنات ويتألف من ممثلي ٧٨ مقاطعة في الفيدرالية الروسية (كل مقاطعة تملك ممثلين بشكل مساواتي، وهذا يعني أن عدد أعضاء السنات يبلغ ١٧٨ عضواً)، والدوما يمثل سكان هذه المقاطعات وعدد أعضائه ٤٥٠. لكن الرئاسة تحتل موقعاً مركزياً في النظام السياسي الجديد، حيث يملك الرئيس الروسي كنظيره الفرنسي صلاحيات واسعة في السياسة الخارجية والأمن، كذلك يمنحه الدستور صلاحية إصدار قرارات ذات قوة تشريعية. ويجمع النظام السياسي الروسي بين بعض سمات النظام الأمريكي، كما في النظام الفيدرالي والنظام الفرنسي، فيما يخص صلاحيات الرئيس وغموض العلاقة مع الحكومة.

هناك تفضيل للنظام البرلماني، وهذا يعود إلى شفافية عملية اتخاذ القرار، حيث من خلال التصويت يمكن أن نعرف أي عضو دعم أو عارض سياسة معينة، وأيضاً إلى كون البرلمان يعكس الاختلاف داخل المجتمع. فالنظام البرلماني يعطي فرصة لجميع الفئات بالتعبير عن مصالحها وأهدافها بعد أن كبتت في فترة النظام الدكتاتوري. كما أنه من المفضل الحد من صلاحيات الجهاز التنفيذي الذي سيطر في فترة النظام الدكتاتوري.

ب- ديمقراطية دولة القانون:

ديمقراطية سيادة القانون في الديمقراطيات الجديدة تواجه تحديات مختلفة تأتي إما من امتيازات لمجموعة من النظام السابق مثل الجيش الذي وإن تغيرت علاقته نوعاً ما مع السلطة المدنية، فإنه ما زال يقاوم فكرة أساسية، وهي خضوعه للحكومة المدنية التي تمثل الإرادة الشعبية، وإما من ثقافة قانونية تنطلق من مفهوم مغاير لدولة القانون، وهو قانون الدولة. ودولة القانون تفترض المساواة بين الفرد والسلطة (لا توجد امتيازات لمجموعة معينة في السلطة مثل القيادة العسكرية) وحماية الفرد من السلطة.

١) عسكرة الحيز العام

مسألة الجيش والسلطة المدنية تطرح بإلحاح أكثر في دول جنوب أمريكا التي سيطر فيها النظام السلطوي البيروقراطي، والذي من سماته الأساسية أنه تسوية مؤسساتية تعطي ثقلاً كبيراً لمختصي القمع، وبالتحديد الجيش الذي لعب دوراً داخلياً في الأساس. وفي نظر روت دياماند (Rut Diamint)، تشهد دول أمريكا اللاتينية بعد الإصلاح الديمقراطي نوعاً من "عسكرة الحيز العام"؛ بمعنى أن ممارسة، وتنظيم، وعقيدة الجيش في فترة النظام السابق انتقلت إلى أجهزة أخرى مثل الشرطة. وتعتقد هذه

الباحثة أن العلاقة بين الجيش والسلطة المدنية في الديمقراطيات الجديدة ما زالت تبتعد عن النموذج الذي يدعم سيطرة السلطة المدنية على الجيش. ونجحت القوات المسلحة بالتأقلم مع الإصلاحات والممارسات الديمقراطية بالمحافظة على إدارة مصالح اقتصادية، وبالمحافظة على دور الموازنة مع الحركات الاجتماعية والراديكالية. ففي البرازيل مثلاً، حاول الرئيس كولور تعزيز مكانة السلطة المدنية على حساب الجيش، فكان ردة الجيش بالتحالف مع البرجوازية للحفاظ على ميزان القوة السابق في المجتمع. وتشير روت ديامنت إلى اتفاق ضمني بين الجيش والسلطة المدنية، "لا نتدخل في شؤونكم ولا تتدخلوا في شؤوننا"، يبقي الباب مفتوحاً لتسييس الجيش من جديد.[٣٦]

في روسيا، خضع الجيش للسلطة المدنية التي تمثلت بسلطة الحزب. لذا، فالمشكلة كانت في إنهاء سيطرة الحزب الواحد الذي اعتبر القوة القائدة في المجتمع، ومنع أيديولوجية رسمية. واهتم دستور العام ١٩٩٣ بالتركيز على "التعددية الأيديولوجية"، وبالتأكيد على حقوق الإنسان. وخلق هذا الدستور بنى مؤسساتية لحماية الفرد؛ مثل المحكمة الدستورية التي تتمتع بصلاحية رقابة قضائية: تحديد إذا كانت القوانين التشريعية العادية وقرارات الحكومة تتلاءم مع المواد التي أتت في الدستور. كذلك أعطيت صلاحيات لهذه المحكمة بالحكم بين مؤسسات الحكومة المركزية، أو بين مؤسسات السلطة المحلية والحكومة المركزية. بالإضافة إلى ذلك، تمت إقامة محكمة عليا للاستئناف في مجال القانون المدني، الإداري، والجنائي، ومحكمة عليا للتحكيم بخصوص المسائل الاقتصادية. وتبرير وجود هذه المحكمة ربما يعود للآثار القانونية للإصلاح الاقتصادي في روسيا، كقانون الملكية، الخصخصة ... الخ، وكل ما يخص القانون التجاري من استثمار، وملكية، وعلاقات عمل، وممارسات بنكية، وضمان العلاقات التبادلية.

٢) مفهوم "قانون الدولة"

يشير مفهوم قانون الدولة إلى ثقافة قانونية تتميز بها روسيا السوفييتية ودول شرق أوروبا. وهذا حتماً يضعف قوة الالتزام بالقوانين الدستورية والتشريعية لأن ذلك يتطلب الالتزام بدولة القانون، بمعنى أن القانون هو فوق الجميع، وأداة لحل النزاعات بين الأفراد وبين الفرد والسلطات.

وفي روسيا، يعتبر فازيلي فلاسهين أن مفهوم دولة القانون قد دخل مع تجربة الإصلاح في فترة حكم غورباتشوف مع مصطلح (glasnost) الذي يشير إلى أكثر من حرية التعبير ليشمل حرية المعرفة وشفافية الحكم. لكن ذلك من الصعب في نظره تغيير ثقافة قانونية تعود إلى فترة تاريخية طويلة.[٣٧] ومفهوم دولة القانون ينطلق من حماية حقوق فردية من سلطات الدولة ذاتها، بينما في فترة الحكم السوفييتي اعتبرت الحقوق أداة تستخدمها الحكومة من أجل تطوير المجتمع الشيوعي. كذلك، من

الضروري أن هذه الحماية تضمن من خلال المؤسسات، وبالأخص القضائية. وتفترض دولة القانون ليس قانوناً واضحاً وعاماً وحقوق مواطن فحسب، بل أيضاً استقلالية الجهاز القضائي. وينتقد فلاشين تطبيق النموذج الألماني في روسيا، حيث وجود ثلاث هيئات قضائية يضعف الجهاز القضائي الذي من الضروري العمل على تعزيز مكانته من خلال توحيد هيئاته، وضمان استقلاليته، ومنحه صلاحية رقابة قضائية.

ينسب البعض نجاح عملية التحول والاستقرار في أسبانيا إلى تبنيها دستوراً مكتوباً صلباً ورقابة قضائية وفقاً للنموذج الأمريكي. وبعد فترة من الحكم الاستبدادي لا بد من توفير إطار قانوني لمبدأ فصل السلطات الذي يشير إلى توزيع السلطات بشكل أفقي بين السلطات الثلاث التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وبشكل رأسي بين سلطة حكومة مركزية وسلطات محلية. وبالإضافة إلى توفير حماية لحقوق الإنسان، فقد اعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ جزءاً لا يتجزأ من الدستور الاسباني. وهذا ما يؤكده الخبير الدستوري بروس اكرمان (Bruce Ackerman) في إجابته عن: هل الدستور مهم؟ فهو يرى أن الدستور المكتوب مهم لأن التعديلات في النظام السابق قد لا تبعد كل المبادئ والممارسات غير الديمقراطية. فعملية كتابة الدستور يجب أن تمثل قطيعة مع النظام السابق، ولضمان ذلك يجب أولاً أن يعتبر الدستور الليبرالي كأساس في عملية بناء الهوية السياسية، حيث أن صياغة الدستور يجب أن تتم في ظل جدل واسع يرى من خلاله الدستور على أنه رمز لما حققته الثورة، وليصبح مركزاً لنوع متنور من الانتماء. مثال على ذلك ألمانيا، وما يسمى بالوطنية الدستورية. كذلك صياغة الدستور يجب أن لا تخص النخب فحسب، بل الجمهور الواسع؛ لكي يعتبر في المستقبل أي مساس في المعايير الدستورية أمراً بالغ الخطورة والأهمية.[٣٨]

ج- الحركات الاجتماعية في الديمقراطية الجديدة:

اعتبرت أسبانيا حالة تحول براديغماتية، وتم تفسير ما حدث انطلاقاً من العلاقة بين الأحزاب والنخب السياسية. إحدى القراءات لما حدث هي قراءة المؤرخ الأسباني خافيير توسيل (Javier Tusell) الذي يرى أن التاريخ السياسي -كما يقترحه المؤرخ الفرنسي رينيه ريموند الذي يرتكز على محاولة فهم معنى الأحداث في مرحلة تطورها، ومعرفة البنى السياسية، وتفسير الأفعال للاعبين السياسيين الرئيسيين، دون إنكار دور الرأي العام الذي قد يلعب دور المحرك، أو دور الكاشف - هو أداة ملائمة لفهم التحول الديمقراطي في أسبانيا.[٣٩] لذا، حاول خافيير توسيل إعادة الأحداث واستيعاب معناها من خلال التركيز على المنطق الداخلي لهذه الأحداث (هذا ما يميز المؤرخ عن عالم الاجتماع أو السياسة). وفي إعادة فهم التحول الديمقراطي في أسبانيا، ينطلق توسيل من مدى سيطرة فرانكو على الأحداث في العام ١٩٧٤، حيث يستند إلى شهادة

لفرنسسكو فرناندیز أوردينيز الذي شغل منصب وزير فيما بعد، والذي بلقاء بينه وبين فرانكو وصف هذا الأخير على أنه غائب وأنه لم يعد سيد الموقف. وفي الأشهر الأخيرة من حياته، لم يمارس فرانكو أي قيادة سياسية. وبسبب ضعفه، مال المقربون منه للتفكير بشخص آخر يستطيع الاستمرار في الحكم، واعتقدوا أن الملك هو الأفضل، هذا إذا عرفنا أنه كان من الصعب صعود شخصية سياسية في ظل نظام فرانكو. وبالنسبة لموقف الملك خوان كارلوس في هذه الفترة، فقد أعرب في لقاء مع ممثلين عن الدولة الفرنسية أنه يدعم لبرلة النظام والابتعاد عن نظام فرانكو. وفي لقاء مع السفير الفرنسي العام ١٩٧٢، صرح خوان كارلوس أنه على الرغم من الاحترام الذي يكنه للجنرال فرانكو فإنه يرى فيه عائقاً أمام تقارب أسبانيا والدول الغربية. ويمنح خافيير توسيل دوراً مهماً لادولفو سوارس (Adolfo Suarez) الذي وفقا لأحد مقربيه أكد في لقائه الأخير مع فرانكو أن مستقبل أسبانيا سيكون حتماً ديمقراطياً. لكن خافيير توسيل يرى أنه لم يكن لسوارس برنامج واضح بالنسبة لتبني الديمقراطية. "بشكل معين، التحول يقارن بمسابقة ركض يتنافس فيها رياضيون عدة مهمتهم زيادة الوتيرة الأولية من أجل الحصول على النتيجة العليا، بينما آخرون تركوا المنافسة مبكرا". هذه هي الصورة التي تلائم سوارس.

وبالنسبة لقبول قانونية الحزب الشيوعي، يرى توسيل أن هذه القانونية تمثل أعلى مراحل التحول الديمقراطي في أسبانيا؛ لأن مع هذه الخطوة لم يتم استثناء أي قوة سياسية من الانتخابات. وهذه الخطوة تمثل أيضاً بداية قطيعة مع النظام السلطوي السابق. وبالاستناد إلى ملاحظات اتخذت على يد القيادة الاشتراكية في مباحثاتها مع خوان كارلوس وسوارس، والتي تؤكد أنه في اللحظة التي تسلم فيها سوارس الحكم، لم يفكر أي منهما –خوان كارلوس وسوارس– بقانونية الحزب الشيوعي. وحتى الاشتراكيين أنفسهم لم يروا في صيف العام ١٩٧٦ في تغيب الحزب الشيوعي عن الانتخابات سبباً قد يمس بشرعية هذه الانتخابات.

وفي نظر المؤرخ الأسباني، التوقف عند هؤلاء اللاعبين السياسيين كافٍ لتفسير التحول في أسبانيا، ولتفسير ترسخ قيم الديمقراطية الجديدة في عقول وقلوب الأسبان، بحيث يصعب تصور عودة في العملية التاريخية التي أدت إلى الديمقراطية. هذا إذا عرفنا أنه في فترة التحول سيطر الموقف المتشائم وحتى المشكك بالنسبة لنجاح هذا التحول، وذلك لأسباب عدة، منها أن أسبانيا وإن عرفت تضخماً اقتصادياً مهماً، فإنها عانت من حرب أهلية شرسة، وأيضاً، بسبب صراعات بين الهوية الأسبانية والهويات المحلية مثل الباسك، والكاتالون.

وفي نظر مختصي التحول تبرز مسألة مهمة للاستقرار الديمقراطي، وهي النضوج السياسي عند الكثير من السياسيين الجدد وتطور الأحزاب السياسية. هذا ما يؤكده

ويفورت، "بلغة مكيافيللي، الاستقرار الديمقراطي ليس مسألة حظ فحسب، إنما مسألة فضيلة أيضاً، بمعنى فضيلة ديمقراطية من قبل القيادة. ويجب أن يكون واضحاً أنه حتى سياسيين ديمقراطيين ليس بمقدورهم بناء الديمقراطية إذا لم تكن الظروف الملائمة لصالحهم. لكن ليكن واضحاً أيضاً أنه أي قائمة لظروف ملائمة يجب أن تتضمن وجود قيادة ديمقراطية. ولا يوجد شيء مثل استقرار ديمقراطي من خلال "جيل عفوي" ".[٤٠] لكن ويفورت يضيف أن عملية الاستقرار الديمقراطي هي عملية لا تتوقف عند النخب السياسية فقط. وبالنسبة لعالم الاجتماع البرازيلي، مسألة النضوج السياسي والديمقراطي يجب أن تدخل ضمن إطار تحليلي يضم أيضاً مسألة اللامساواة الاجتماعية. وهنا هو يشدد على التمييز الذي يدخله أودينيل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التفويضية: فإذا كانت الديمقراطية التمثيلية تعرف على أنها نظام لأفراد متساوين مستقلين، ولديهم القدرة على تمثيل ذاتهم، فإن الديمقراطية التفويضية ترى كنظام لأفراد غير متساوين وغير مستقلين، وليس لهم القدرة لتمثيل ذاتهم. وفي نظر ويفورت ديمقراطية تفويضية يجب أن تفهم كنمط من الديمقراطية التمثيلية، وتتميز بسيطرة سلوك وعلاقات تفويضية داخل مؤسسات نظام تمثيلي. فهي تتمثل مثلاً بقيادة شخصانية، وانتخابات استفتائية، ونماذج تصويت زبائنية، وليست حزبية. مؤسسات تمثيلية لكن سلوك الشعب والقيادة تفويضي. وفقط من خلال سياسة اقتصادية اجتماعية، يمكن إعطاء فحوى ومعنى، وبالنتيجة صلابة للديمقراطية الجديدة.

يستخدم فرانشسكو ويفورت مصطلح "ديمقراطية فارغة"، أو "ديمقراطية فقيرة" للإشارة إلى ضعف النظام الديمقراطي الجديد في دول أمريكا اللاتينية. وهو يركز على المستوى الدولتي، لكن بالأخص على المستوى المجتمعي، حيث يعتبر أن النقطة الأساسية هي أن الانتخابات التشريعية والمؤسسات التمثيلية لا تعكس حقيقة توزيع القوة داخل المجتمع والدولة. هذه الانتخابات لا تدخل إلا تعديلات طفيفة على عملية إعادة صياغة علاقات القوة والسيطرة داخل المجتمع، فهي مهمشة على يد مجموعات بيروقراطية، ومجموعات مصلحة، ومؤسسة الجيش ولاعبين آخرين.[٤١] والتركيز على المستوى المجتمعي في التحليل نراه أيضاً مع كتابات أنصار نظرية الحركات الاجتماعية مثل ليوناردو افرتزير، والبرتو ميلوتشي، حيث يعتبران أن نظرية التحول غير قادرة على التعاطي مع حالة دول أمريكا اللاتينية، وبالأخص فيما يتعلق بالمستوى المجتمعي الذي يتجلى بالأساس في الخطاب، حيث لم يعد يأخذ الطابع الشعبوي كما حصل في الفترة الديمقراطية السابقة، وخرج عن إطار التفكير في التنمية الاقتصادية في نظام اقتصادي رأسمالي عالمي، حيث كان التركيز على الدولة، ما أدى إلى صعود نظام سلطوي. وأصبح هذا الخطاب يهتم في عملية اللبرلة على الصعيد المجتمعي؛ أي عملية اللبرلة وما تتضمنه من إعادة تعريف للعمل الجماعي ولهوية اللاعبين المجتمعيين ذاتهم، ومن إقامة فضاء مستقل للجمعيات الطوعية. ويستخدم هؤلاء مفهوم "الحيز

العام" كمجال لإبراز كيف تفسر خطوات وسياسة اللبرلة من قبل النخبة الحاكمة داخل المجتمع، ولإبراز الاختلاف في الهوية والرؤية. كذلك يرى هؤلاء أن هذا المفهوم يسمح لنا بالتعاطي مع مسألة أخلاقية السياسة، وما سماه مفكرو المعارضة لنظام الدولة الاشتراكية بـ" سياسة اللاسياسة "، وهي تتمثل بخلق فضاء مستقل عن اللعبة السياسية، انطلاقاً منه يتم تقييم ونقد للممارسات السياسية. وأصبحت الاستقلالية التنظيمية والأخلاقية في العلاقات السياسية المحاور الأساسية في الحيز العام بعد اللبرلة في دول أمريكا اللاتينية.[٤٢]

ولا بد من الإشارة إلى أنه حتى في الحالة الأسبانية التي اعتبرت نموذجاً للتحول السياسي من أعلى، فقد تمت إعادة نظر في عملية التحول فيها في أواخر التسعينيات على يد روث كولييير. وتعتبر هذه الباحثة أن ما حدث في أسبانيا هو "تحول من أسفل"، لعبت به التعبئة الشعبية والعمالية دوراً بارزاً. فقد بدأت هذه التعبئة في أوائل السبعينيات، قبل وفاة فرانكو، إذ كانت لها مساهمة مهمة في تعميق أزمة النظام. كما أنها منعت تطور النظام باتجاه نظام مثيل بنظام فرانكو بعد غياب هذا الأخير، ولا يمكن تجاهل دورها في إدماج الحزب الشيوعي في النظام الديمقراطي الجديد. وفي نظر الكاتبة، لم تتحرك الحركة الشعبية والعمالية في فضاء خلقه اتفاق بين النخب، بل هي التي قادت إلى وجود هذا الفضاء الذي فسح المجال أمام تغيير النظام السياسي. "الاحتجاج العمالي المستمر في العام ١٩٧٣ دفع بالحكومة إلى أن تبقى في الموقف المدافع وأن تبحث عن معادلة جديدة تضمن الاستقرار. مع اغتيال الجنرال كاريرو بلانكو في كانون الأول ١٩٧٣، قام فرانكو بتعيين شخص معتدل في توجهاته السياسية كارلوس نافارو، الذي هدف إلى فرض دكتاتورية لينة، لكن استمرارية الاحتجاج العمالي منع استقرار نظام كهذا. ففي العام ١٩٧٤ شهدت أسبانيا إضرابات عدة، وازدادت هذه الإضرابات في العام ١٩٧٥ و١٩٧٦، حيث وصلت إلى درجات تعبئة عالية جدا".[٤٣] وقد أدى هذا إلى استقطاب بين قوى اليسار والنخبة الحاكمة اليمينية، ما أصبح من الضروري إدخال الديمقراطية. ولقد لعب سوارس دوراً مهماً في فرض أجندة التحول الديمقراطي، لكن ليس هذا هو الحاسم. المعارضة العمالية بقيادة الحزب الشيوعي هي التي أعطت وزناً للحركة العمالية. وحتى قبل وصول سوارس للحكم، أقرت المعارضة الديمقراطية التي ضمت الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي، أنها لن تلجأ إلى تبني إستراتيجية الاستيلاء المباشر على السلطة، وأنها تركت إستراتيجية القطيعة الديمقراطية (Ruptura democratica) لصالح إستراتيجية القطيعة التفاوضية (Ruptura pactada) التي تتضمن قبول حكومة مؤقتة، وإقامة هيئة تأسيسية لتحديد شكل النظام الجديد. ولم تتم إقامة حكومة مؤقتة، بل قام سوارس بالحصول على إجماع على انتخابات للهيئة التأسيسية التي جرت في حزيران العام ١٩٧٧، والتي قامت بدورها بوضع دستور جديد وفر إطاراً دستورياً للنظام الديمقراطي الجديد.

هذه المراجعة لما حدث في أسبانيا تأثرت بالتجربة التاريخية لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً، التي ستثير أسئلة عدة حول نموذج التحول الديمقراطي وفرضياته الأساسية.

وهناك من يشكك في إمكانية التعاطي مع التنوع الذي يدخله التحول في أوروبا الشرقية من خلال نظرية التحول، لأن ما حصل في أوروبا الشرقية هو **حالات تحول أخرى وليس حالات أخرى من التحول.** وبعض الدراسات الغربية، مثل تلك التي تمثلها اجتهادات لاري دياموند، اعتبرت أن التعبئة الاجتماعية ونهوض المجتمع المدني هي التي أدت إلى انقسامات داخل النخب الحاكمة بين مؤيدي الإصلاح (softliners) وبين المحافظين (hardliners)، وأن المجتمع المدني يساهم في الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وأيضاً في تعزيز وتعميق الديمقراطية، حيث يوفر الأساس لتحديد سلطة الدولة.[٤٤] كذلك نجد اجتهادات سسيولوجية شرق أوروبية تطعن في التوجه الذي يخفف من أهمية الشروط لصعود مجتمع مدني (الذي قد ينبثق كردة فعل ضد قوة الدولة–الحزب)، وتعتبر أن نموذج التحول الديمقراطي الذي اقترحه أودينيل وشميتر، والذي يُركز على النخب (Elites-centered model) محدود، وتقترح نموذجاً آخر يجمع بين اللاعبين الأفراد (دور القوى الاجتماعية) والعوامل البنيوية (النمو الاقتصادي، أو التقسيم الطبقي، أو الدولة).

هوامش الفصل الثالث

[1] Samuel Huntington, "Democracy's third wave" *Journal of Democracy*, vol.2 N0.2 1991 pp.12-34.

[2] Attila Agh, "The transition to democracy in Central Europe: A comparative view" *Journal of Public Policy*, 11, 1991, pp.133-151.

[3] "The question is not how a democratic system comes into existence. Rather it is how a democracy, assumed to be already in existence, can best preserve or enhance its health and stability"
Dankwart A.Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model". *Comparative Politics*, April 1970 pp.337-363 p.339).

[4] «la place centrale de l'acteur est certainement ce qui définit l'analyse des transitions»

Nicolas Guillot et Philippe Schmitter, «De la transition à la consolidation, une lecture rétrospective des democratization studies» *Révue Française de Science Politique*, vol. 50 n4-5 août- octobre 2000 pp:615-631.

[5] Robert R. Kaufman, "Liberalization and democratization in South America: perspectives from 1970's, O'Donnnell, Schmitter and Whitehead" *ibid*, vol III pp.85-107 pp.92.

[6] 'mass protest is determined by pivotal episodes where very small and unpredictable impeti have very large consequences for collective protest' Gary Marks, "rational sources of chaos in Democratic transition" in *American Behavioral Scientist*, vol. 35, N0. 4/5 march/june 1992 pp.397-421).

[7] "Indeterminacy is not simply a byproduct of inadequate knowledge about extremely complex and fluctuating preferences groups, or social systems, but is, instead, an essential feature of strategic interaction in contested political systems where constraining expectations generated by established norms and institutions break down"
Gary Marks. *ibid* ,pp.418.

[8] Daniel Sutter, "The transition from authoritarian rule: A game theoretic approach" *Journal of Theoretical Politics* 12(1) 2000, pp.67-89 pp. 84.

[9] "En precédant depuis le futur et non pas depuis le passé pour expliquer ou anticiper les processus; les analyses se sont donc également tournées vers l'action; dimension pour laquelle prime le futur. A l'inverse du passé, qui est pour ainsi dire clos, le futur reste en effet; notait Popper, encore ouvert» Javier Santiso» Théorie des choix rationnels et temporalités des transitions démocratiques, *Année sociologique* 1997 N0 :2 pp:125-148 pp.131.

[10] «la place centrale de l'acteur est certainement ce qui définit l'analyse des transitions»
Nicolas Guillot et Philippe Schmitter, «De la transition à la consolidation, une lecture rétrospective des democratization studies» *Révue Française de Science Politique*, vol. 50 n4-5 août- octobre 2000 pp:615-631.

[11] Michael McFaul. "Lessons froms Russia's protracted transition from communist rule" *Political Science Quarterly*, vol.114, n. 1 1999 pp.103-130 p.130.

[12] Terry Lynn Karl and Philippe Schmitter. *ibid*, 1991, p.275.

[13] "democracy cannot be dictated, it emerged from bargaining' Przeworski cited by Helga A. Welsh, "political transition processes in central and eastern Europe" *Comparative Politics April* 1994 pp.379-392.

[14] «La séquence d'explication est alors renversée, de nouvelles règles et procédures sont élaborées dans un contexte limité et par une élite restreinte, avant d'être «intériorisées» «assimilées» par un ensemble d'acteurs plus vaste».

[15] "Consolidation could be defined as the process of transforming the accidental arrangements, prudential norms, and contingent solutions that have emerged during the transition into relations of cooperation and competition that are reliably known, regularly practiced and voluntarily accepted by these persons or collectivities (politicians and citizens) that participate in democratic governance"
Philippe Schmitter. "The consolidation of democracy and representation of social groups" *American Behavioral Scientist* vol.35 N04/5 march/june 1992 pp.422-449 p.424).

[16] 'However, a more thorough comparative analysis of the popular opposition movements characterizing these various transitions shows that in all the countries concerned (with the possible exception of the Philippines) these movements were by and large directed, if not propelled, bt regime supporters across political parties, pressure groups, professional associations and other interest groups. This acknowledgement tends to confirm the fact that the crisis at the origin of the transitions was largely confined to the actors of the political regime. Morever, the limits of the democratic reforms adopted during the transitions seem to indicate that theses processes were in fact more or less controlled 'from above''
Diane Ethier, "Processes of Transition and Democratic Consolidation: Theoretical Indicators' in Diane Ethier (ed.). *Democratic transition and consolidation in Southern Europe, Latin America and Southeast Asia*, London: Macmillan Press. 1990, pp.3-18 pp.8).

[17] "The State ultimately is based on coercion, but it usually is also based on consensus, which both encompasses and conceals coercion"
Guillermo O'Donnell, "Tensions in the Bureacratic-Authoritarian State and the question of democracy" in David Collier(ed,) *idem*. pp.285-318 p.288.

[18] Fernando Henrique Cardoso. "On the characterization of Authoritarian regimes in Latin America" in David Collier(ed.) *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton University Press 1979 pp.33-57.

[19] Ruth Berins Collier. "*Paths toward democracy, The Working Class and Elites in Western Europe and South America*" Cambridge University Press. 1999, pp.175.

[20] Alain Rouquie, "Demilitarization and the institutionalization of Military-dominated polities in Latin America" in Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter and Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule*, vol. III pp.108-136.

[21] David Stark and Laszlo Bruszt. *Postsocialist pathways, Transforming politics and property in East Central Europe*. Cambridge University Press 1998 p.16.

[22] Giuseppe Di Palma, "Legitimation from the top to civil society: politico-cultural change in Eastern Europe". *World Politics* vol.44 N0.1 October 1991 pp.49-80.

[23] Andrew Janos, "social science, communism and the dynamics of political change". *World Politics*, vol.44 N0.1 october 1991 pp.81-111.

[24] cite par Di Palma. *ibid* 1991 p.65.

[25] Giuseppe Di Palma, "Why democracy can work in Eastern Europe" *Journal of Democracy*. vol.2 N0.1 winter 1991 p.25.

[26] "To extend the metaphor of collapse: It is in the ruins that these societies will find the materials with which to build a new order; therefore, differences in how the pieces fell apart will have consequences for how political and economic institutions can be reconstructed in the current period. In short, it is the differing paths of extrication from state socialism that shape the possibilities of tranformation in the subsequent stage".
David Stark and Laszlo Bruszt, *Postsocialist pathways, Transforming politics and property in East Central Europe*. Cambridge University Press 1998, p.82.

[27] "Within the logic of our ideal types, it is conceivable that a particular authoritarian regime in its late stages might have a robust civil society, a legal culture supportive of constitutionalism and rule of law, as usable state bureaucracy that operates within professional norms, and reasonably well-institutionalized economic society. For such a polity, the first and only necessary item on the initial democratization agenda would relate to political society- that is, the creation of the autonomy, authority, power, and legitimacy of democratic institutions'. 'However, if the starting point were from a totalitarian regime of the communist subtype, democratic consolidation would entail the task of simultaneously crafting not only political society and economic society, but also every single arena of a democracy as well"
Juan J.Linz and Alfred Stepan. *Problems of democratic transition and consolidation, southern Europe, south America, and Post-communist Europe*. Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1996 pp.55.

[28] Francisco Weffort. "What is a new democracy" *International Social Science Journal*, May 1993 NO: 136 pp.245-256 p.248.

[29] *ibid* pp.249.

[30] Leonardo Morlino. "Architectures constitutionnelles et politiques démocratiques en Europe de l'Est» *Révue Française de Science Politique*. vol :50 n0 :4-5 août octobre 2000 pp:679-711 p:681.

[31] Arend Rijphart, "The Southern European Examples of Democratization: six lessons for Latin America" *Government and Opposition*. vol.25 number 1 pp.68-84 pp.77-78

[32] John M. Carey, "Presidentialism and Representative Institutions' in Jorge I. Dominguez and Michael Shifter, Constructing democratic governance in Latin America" Baltimore and London: The John Hopkins University Press. (second edition) 2003. pp.11-45 p.12.

[33] *ibid* pp.23-24.

[34] Michael McFaul, "Lessons from Russia's Protracted Transition from communist rule" *Political Science Querterly*. vol.114 number 1 1999 pp.103-130.

[35] Steve D. Boilard, "The Shrimp that whistled: Russia- democracy waylaid" in Howard J. Wiarda. *Comparative democracy and democratization*, Harcourt College Publishers, 2002 pp.59-83 p.69.

[36] Rut Diamint, "The Military" in Jorge I. Dominguez and Michael Shifter, *idem* pp.43-73 p.44.

[47] Vasiley A. Vlasihin, "Toward a Rule of law and a bill of rights for Russia" in Bruce L.R. Smith and Gennady M. Danilenko, *Law and Democracy in the New Russia*, Washington, D.C: The Brookings Institution.1993 pp.43-51.

[38] Bruce Ackerman, "The Future of Liberal Revolution 1992" in Vicki C. Jackson and Mark Tushnet. *Comparative Constitutional Law*. N.Y Foundation Press 1999. pp.266-275 p.272.

[39] Javier Tusell "La transition, une histoire politique à renouveler» Vingtième Siècle. *Révue d'histoire*, 74; avril-juin 2002 pp:13-29.

[40] Francisco Weffort. *ibid*, pp.250-251.

[41] Fracisco Weffort. *ibid*, p.254.

[42] Leonardo Avritzer. *ibid* p.79.

[43]Ruth Berins Collier, 1999. *ibid*. pp.129 - 130.

[44] "That protests and strikes led by trade unions "were crucial in destablizing authoritarianism and opening the way for democratization" fostering divisions among authoritarian

incumbents and pressing them to surrender power in a "defensive extrication" when they had not yet "formulated a reform project". And where as in Uruguay and Brazil, the transition games more closely approximated "the standard model" of elite initiation and strategic interactions between authoritarian and democratic party elites, mass popular opposition in general and labor protest in particular played a crucial role in undermining the "legitimacy projects" of the two regimes and their "attempts to control and limit the party system""

Larry Diamond. *Developing Democracy, Toward Consolidation*. Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1999. p.234

الفصل الرابع

إعادة النظر في براديغم التحول

إعادة النظر في براديغم التحول

كما سبق وذكرنا، يعتبر فيليب شميتر وتيري كارل أنه على الرغم من أن التحول الديمقراطي يفضل التحول/الاتفاق التدريجي الذي يسهل عملية استقرار الديمقراطية، فإنه يعالج أيضاً حالات تحول ثورية. لذا، يرفض هؤلاء ادعاء بعض المختصين أن الثورة ضد النظام السوفييتي تحتاج إلى إطار مفاهيمي بديل لإطارها الخاص، من أجل فهم دينامية المجتمعات الشرق أوروبية.

ويتضمن الجدل حول إمكانية تطبيق المفاهيم والأدوات التحليلية لنظرية التحول الديمقراطي التي اُستخلصت من التجربة التاريخية لأمريكا اللاتينية ولجنوب أوروبا على أحداث أوروبا الشرقية ١٩٩١-١٩٨٩، المواقف المشككة في صحية الموقف الداعم بأن عملية الدمقرطة هي ذاتها التي ابتدأت في البرتغال العام ١٩٧٤ وحتى انهيار نظام الدولة الاشتراكية العام ١٩٩١، والتي تشكل الأساس للمقارنة بين تجارب مختلفة، لأن ما حدث في أوروبا الشرقية لا يتضمن تغييراً في نظام الحكم فحسب، وإنما تزامن ذلك مع تغيير في النظام الاقتصادي وفي بناء الأمة والدولة.

في هذا الفصل سيتم التركيز بالأساس على المواقف التي تعتبر أن أحداث أوروبا الشرقية تظهر ضعف نظرية التحول وقدرتها التفسيرية.

ينتمي مصطلح "أوروبا الشرقية" إلى فترة الحرب الباردة التي ميزت العلاقات بين الدولتين العظميين، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي العام ١٩٩١. وسميت هذه الفترة بالحرب الباردة لأن "الحرب كانت مستحيلة والسلم غير متوقع" على حد قول المفكر الفرنسي ريموند أرون (Raymond Aron). حرب مستحيلة بسبب وجود السلاح النووي وقدرة كل

طرف من الطرفين أن يرد بضربة نووية حتى في حالة مفاجئته ومواجهته من الطرف الآخر، وسلم غير متوقع بسبب وجود تناقض بين مصالح الطرفين من الصعب تجاوزه. وفي هذا الإطار، كانت أوروبا الشرقية تعني الإقليم الذي ضم الدول الأوروبية التي تبنت النظام السوفييتي، بما في ذلك الاتحاد السوفييتي سابقاً، والدول التي لم تكن عضواً في حلف وارسو، مثل يوغسلافيا سابقاً، وألبانيا.

لكن، بعد الأحداث التاريخية ١٩٨٩ – ١٩٩١، ولأسباب جغراسية، وداخلية، تمت إعادة تعريف "أوروبا الشرقية". فمن جهة، يعتبر ايف لاكوست (Yves Lacoste)، من أعلام علم الجغراسية في فرنسا، أن أوروبا تضم ثلاث مناطق: أوروبا الغربية التي تضم في الأساس دول الاتحاد الأوروبي، وأوروبا الوسطى التي تمتد من بحر البلطيق في الشمال حتى المتوسط في الجنوب بعرض ٢٠٠٠ كيلومتر، وأوروبا الشرقية تلك المساحة الشاسعة التي تبدأ في المناطق الغربية لروسيا وتنتهي في المحيط الهادئ.[١] ومن جهة أخرى، نرى من يتكل على أسباب داخلية للتمييز بين أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. ففي الفترة السوفييتية، كان هناك بلدان، مثل رومانيا وبلغاريا، لم تعرف اضطرابات وثورات ضد نظام الدولة الاشتراكية، وبلدان مثل بولندا، وهنغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، تشكل جزءاً مما يسمى أوروبا الوسطى، لم يتوقف فيها أبداً **مقاومة المجتمع** للهيمنة السوفييتية، الأمر الذي دفع الفيلسوفة الهنغارية، اينيس هيلير (Agnes Heller)، إلى وصف الأربعين عاماً من الهيمنة السوفييتية بأنها "أزمة شرعية دائمة".[٢] هنا، اعتبرت أحداث العام ١٩٨٩ أنها محاولة المجتمعات الشرق أوروبية لأن تتحول إلى مجتمعات مدنية تتمتع باستقلالية بالنسبة للدولة.

وعودة الاختلاف أو التأكيد على أن الاختلاف جوهري بين حالات أوروبا الشرقية والحالات السابقة يرتكز على مقاومة المجتمعات التي أخذت شكل تعبئة مدنية عند بعض المراقبين، وشكل تعبئة قومية عند البعض الأخر. ومثلت أحداث العام ١٩٨٩ ربيع الشعوب وليس ربيع المجتمعات. فمركزية المسألة القومية هي جوهر الاختلاف: لم يطرأ على دول جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية أي تغيير في التنظيم الإقليمي، وعملية التحول الديمقراطي لم تسبب انتقالاً سكانياً بأعداد كبيرة، وحافظت دول هذه الأقاليم على سكانها الذين بقوا في نطاق أراضي الدولة، بينما في أوروبا الشرقية الأمر يختلف، حيث تسيطر على مسرح الأحداث النزاعات الإقليمية والإثنية والقومية.

التأكيد على الاختلاف يأتي أيضاً من قبل أولئك الذين يرون أنه في الحالات السابقة للتحول الديمقراطي، اختصر التحديث على الناحية السياسية والدستورية؛ أي على السلطة والعلاقات القضائية بين الدولة والمجتمع، بينما في أوروبا الشرقية، فالتحول تضمن مهمة إضافية أخرى، ألا وهي إصلاح الاقتصاد. وما حصل في أوروبا الشرقية هو نجاح للاقتصاد الغربي أو اقتصاد السوق وفشل الاقتصاد الموجه، إذا عرفنا أن هذا

الأخير ميز دول النظام السوفييتي التي خضع الاقتصاد فيها إلى السلطة السياسية الإدارية (Nomenklatura)، وأيضاً دول أمريكا اللاتينية التي لعبت فيها الدولة دوراً مهماً في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، حتى وإن احتوت على اقتصاد سوق؟ وبكلمات عالم الاجتماع الألماني (Jurgen Habermas) تمثل أحداث أوروبا الشرقية ثورة لحاق (Revolution de Rattrapage).[٣] الإطار الدولي يتضمن تأثير النظام الاقتصادي الغربي، لكن أيضاً سياسة خارجية سوفييتية وأوروبية.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاختلاف جوهرياً، لأن هذه الأحداث الشرق أوروبية معقدة وتدعونا أولاً إلى تفضيل دراسة حالة معمقة لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير للماضي على المستقبل، أي تأثير للبنى المؤسساتية لدولة الاشتراكية التي فرضت تقييدات على الإصلاحات التي تمت في الثمانينيات، والتي بدورها خلقت حيثيات وفرصاً للنخب السياسية وللجمهور. وتركز نظرية التحول الديمقراطي على المسار المستقبلي لهذه الدول (تطورها نحو "مجتمع مفتوح" وحكم ديمقراطي)، ولا تأخذ بالحسبان تجربتها التاريخية أو تأثير الماضي على المستقبل. بكلمات أخرى، تشديد هذه النظرية على "المصير المشترك" قد يُهمش دراسة الشروط الأولية أو "نقطة الانطلاق"، والتي هي ضرورية من أجل فهم عراقيل الدمقرطة وفهم التنوع في حالات التحول من نظام الدولة الاشتراكية.

باختصار، هناك اختلاف جوهري في نمط التحول إذا كان ذلك بخصوص دور العوامل الدولية أو نهاية نظام الدولة الاشتراكية كعملية تحرر قومي – الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا (لقد كانت الدولة، والأمة، والهوية في صلب التغييرات في شرق أوروبا)، أو بخصوص مسألة أجندة التحول: في الجنوب كانت الدمقرطة؛ بمعنى تغيير نظام الحكم، أما في الشرق فالمفاوضات كانت على الدولة ذاتها، ليس فقط المواطنة، وإنما أيضاً الهوية، والانفتاح الاقتصادي، وأسس النظام الرأسمالي، ليس تعديلاً في بنى الطبقات الاجتماعية، وإنما بناء نظام طبقي جديد، أو بخصوص نقطة الانطلاق وطبيعة نظام الدولة الاشتراكية. وتقودنا هذه الاختلافات إلى تقليل أبعاد المقارنة بين الجنوب والشرق. والأحداث التي حصلت في أوروبا الشرقية قد تؤدي ليس إلى إدخال تعديلات في فرضيات التحول الديمقراطي وإنما إلى تجاوزها.

أولاً: الدينامية الداخلية: المجتمع المدني، المسألة القومية، والتحول الديمقراطي

نقصد بالدينامية الداخلية التعبئة التي حصلت في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي سابقاً، والتي انطلقت من عدائها لنظام فرض من الخارج ورغبة في تحقيق تقرير المصير كما نرى مع وحدة ألمانيا، وتقسيم تشيكوسلوفاكيا، وانهيار الاتحاد السوفييتي، ويوغسلافيا الفيدرالية، أو من عدائها لنظام حاول ابتلاع المجتمع ولم يترك متسعاً للفرد ولحرياته.

وقبل التطرق إلى مسألة القومية وتأثيرها في عملية التحول الشرق أوروبي، أو دراسة العلاقة بين بناء الأمة وبناء الديمقراطية، سأتطرق إلى المجتمع المدني.

في اجتهاداته حول الدولة الدستورية الحديثة، فرق الفيلسوف الألماني هيغل بين الدولة والمجتمع المدني. وبالنسبة له، "المجتمع المدني هو ذلك الاختلاف الذي يتموضع بين العائلة والدولة".[٤] ويشير هذا المصطلح إلى مجال الحاجة وإرضاء هذه الحاجة من خلال العمل والعلاقات التبادلية. وفي المجتمع المدني، يؤكد الفرد على خصوصيته من خلال البحث عن تحقيق مصالح خاصة. ويعتبر هيغل أنه مثلما تحصل الشعوب من خلال الدولة على الحرية الفعلية وتدخل التاريخ، يستطيع الأفراد من خلال المجتمع المدني التأكيد على خصوصيتهم وتحقيق ذواتهم. ويمثل المجتمع المدني كياناً مستقلاً وسابقاً على الدولة، وأيضاً، عنصراً مهماً لكل ديمقراطية مستقرة.

ويعود المجتمع المدني ربما إلى الفكرة الرئيسية لفترة التنوير التي تعتبر أن المجتمع يرتكز على الحقوق الطبيعية للإنسان، ويسبق السلطة السياسية التي ترتكز على عقد (العقد الاجتماعي). والمادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩: "هدف كل اتحاد سياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية والثابتة للإنسان. هذه الحقوق هي الحرية، والملكية، والأمان، ومقاومة الاستبداد". في القرن الثامن عشر، كان التأكيد على الحقوق الطبيعية والثابتة للفرد موجه ضد السلطة المطلقة للملكية، بينما عرف مثقفو أوروبا الشرقية مصطلح المجتمع المدني على أنه موجه ضد "السلطة المطلقة السوفييتية". ومصطلح المجتمع المدني هو مصطلح علم اجتماع يشير إلى حقوق الإنسان. وبالنسبة لمثقفي أوروبا الشرقية، عرف المجتمع المدني بشكل أوسع، حيث ضم كل الأفكار والأعمال المناهضة للسلطة السوفييتية. وهنا، اعتبر المجتمع المدني بأنه يعادل المجتمع الكلي بجوانبه الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، ويضع المجتمع ككل في مواجهة مع الدولة الحزب. ويُمثل المجتمع المدني هنا برنامجاً بديلاً، تدعمه مجمل التيارات المضادة التي تهدف إلى دمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية. وتم استخدام المجتمع المدني كأداة تحليلية، حيث تسمح بدراسة المجتمع من خلال الانقسام بين الحكام والمحكوم عليهم، وأيضاً بمتابعة تاريخ مجمل التيارات المضادة التي تُعتبر تعبيراً عن المجتمع المدني.

أ- صعود المجتمع المدني: وجهة نظر ثقافية، وجهة نظر اقتصادية-اجتماعية

النموذج الرئيسي للتحول الديمقراطي هو النموذج النخبوي الذي اقترحه أودينيل وشميتر (elites-centered Model)، والذي يركز على دينامية العلاقات بين اللاعبين السياسيين؛ النخبة الحاكمة والمعارضة. وأيضاً ركز دي بالما على دينامية العلاقات بين اللاعبين السياسيين، لكن هذه المرة بين النخبة الحاكمة والطبقة الإدارية، وذلك لأن شرعية نظام الدولة الاشتراكية تختلف عن شرعية نظم سلطوية أخرى، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بموقف ماكس وويبر من تطور الحركات الثورية والنظم الأيديولوجية.

أُنتقد هذا النموذج النخبوي من قبل أولئك الذين يعيرون اهتماماً أكبر للشروط الأولية والبنى الضرورية التي توفر أرضية ملائمة لصعود المجتمع المدني، وبالنتيجة للتحول الديمقراطي: الثقافة السياسية، والنمو الاقتصادي، والمبنى الطبقي. وسأميز هنا بين موقفين بخصوص المجتمع المدني في التحولات الشرق أوروبية: موقف ثقافي، وموقف اقتصادي-اجتماعي.

يعتبر الموقف الأول أن صعود المجتمع المدني يحتاج إلى ثقافة سياسية بديلة للثقافة الرسمية التي تمثل إمكانية انتقال روسيا إلى الديمقراطية على غرار ألمانيا واليابان. ومنذ العام ١٩٤٥ عرفت ألمانيا واليابان ثقافة سياسية مختلفة عن تلك التي سادت فيهما في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. لذا، لا يمكن اعتبار الثقافة الروسية وحدة مغلقة؛ لأنها مثل أي ثقافة أخرى تتغذى من مصادر مختلفة وتتضمن تيارات وتيارات بديلة.

ويبرر الموقف الثاني صعود المجتمع المدني من خلال النمو الاقتصادي والطبقات الوسطى (وجهة نظر ليبرالية)، أو، يبرر ذلك من خلال بنية طبقية خاصة بالدولة الاشتراكية، يتمثل بسيطرة الطبقة المثقفة على الدولة.

١- موقف ثقافي، توجه تفسيري:

يعتقد نقولا بيترو (Nikolai Petro) أنه كان هناك ثورتان في روسيا العام ١٩٩١. الأولى تخص استقالة غورباتشوف وتقارن مع استقالة القيصر نقولا الثاني في شباط ١٩١٧، حيث وضع نهاية للنظام السابق، أما الثانية فتتعلق بالتخلص من هيمنة الشيوعية على المجتمع السوفييتي (Décommunisation de la société soviétique)، والتي بدأت لتوها، وتتضمن تسمية جديدة-قديمة للمدن وللشوارع، وأيضاً تنظيماً جديداً للمؤسسات التابعة للدولة.[٥] ومن أجل أن تستمر في البقاء كدولة، على روسيا تعريف هدف وجودها من جديد. ولكي تكون فعالة، وجب على هذه الهوية أن تتوافق مع عناصر رئيسية تنتمي إلى الماضي الروسي، وأن تتبنى مبادئ حكومة ديمقراطية

تتماشى مع قيم وعادات شعوب روسيا. ويسمي ذوو النزعة السلافية المعاصرون ذلك "الطريق الروسية" للديمقراطية وللازدهار الاقتصادي، تماماً مثل الألمان واليابانيين الذين وجدوا طريقهم قبل الروس في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويرفض هذا المختص الرؤية "الوحدوية" للثقافة السياسية كما أتت على يد غبرييل ألموند وسيدني فيربا في كتابهم المشهور حول الثقافة المدنية *The Civic Culture*، لأنها لا يمكن أن تقود إلا إلى حتمية سياسية وتاريخية. لذا، فهو يميل إلى منهجية "رمزية" أو "تفسيرية" للثقافة السياسية: الثقافة هي مجمل العادات والقيم التي تستوعب داخلياً، ويتم نقلها من جيل لآخر. وتتضمن هذه العادات جوانب "مرئية"؛ أي نماذج تصرفات اجتماعية يمكن رؤيتها، وجوانب "غير مرئية" تعكس معرفة، ومواقف، وقيماً مشتركة ومنقولة من جيل لآخر.[٦] وتشير هذه الجوانب غير المرئية إلى ما يسمى "ثقافة سياسية بديلة"، وهي تختلف عن "ثقافة جزئية" (Sub-Culture) تخص طموحات جزء من السكان عند منظري "نموذج الثقافة المدنية".

وحسب نيقولا بيترو، تعرف "الثقافة السياسية البديلة" كحركة واسعة تتجاوز كل تقسيم اجتماعي، وتشير إلى مواقف وأفكار غير رسمية منقولة، على الرغم من المراقبة التي يمارسها نظام الحكم. كما أن الثنائية مجتمع سياسي–مجتمع داخلي التي يتبناها منظرو الثقافة المدنية لا تظهر أي فائدة في دراسة مجتمعات الدولة الاشتراكية، لأن انطواء الفرد على مجاله الخاص لا يعني تراجعه عن السياسة. وبالعكس، قد يشكل ذلك آلية دفاع يستخدمها الفرد والمجتمع المدني للحفاظ على ثقافة اجتماعية، حين يكون من المستحيل فعل ذلك في الحياة المؤسساتية العامة. وهنا، يصبح المجال الخاص التربة الخصبة التي تنبت فيها الأفكار والأعمال المستقلة. وهذا ما يفسر، في نظر الكاتب، حديث بعض مثقفي شرق أوروبا عن "كيان سياسي موازٍ" (Vaclav Benda) (Parallel Polis)، أو عن "مجال غير مرئي للوعي الاجتماعي" (Invisible Domain of the Social Conscience) (Vaclav Havel).[٧]

ما هو "تقليدي" يعرف حسب الواقع السياسي الحالي. فمثلاً، الثقافة السياسية الألمانية التي وصفت سابقاً بثقافة عنصرية، توصف اليوم على أنها ثقافة ديمقراطية. وتتعارض هذه التقلبات الثقافية مع فكرة أن العقائد والقيم السياسية الأساسية تقاوم بشدة كل تغيير، ويمكن استخدامها كمعيار ساري المفعول لتقييم استقرار نظام ثقافي. ويتبنى نقولا بيترو تعريف الثقافة حسب عالم الاجتماع كليفورد غيرتس (Clifford Geertz)، الذي "يعتقد مع ماكس وويبر أن الإنسان حيوان متمسك بخيوط معنى أو رؤية للعالم ساهم هو نفسه في أن تدوم. ويعتبر غيرتس أن الثقافة تتكون من هذه الخيوط، وتحليلها يجب أن يبتعد عن علم تجريبي يهدف إلى اكتشاف قانون معين، وأن يكون أكثر علم تفسيري يهدف إلى اكتشاف معنى معين".[٨] إحدى الوظائف الأساسية للثقافة السياسية

هو نقل قيم سياسية من خلال رموز، وعلى كونها تشكل اتصالاً سياسياً. وإعادة النظر في دراسة الثقافة السياسية تتطلب إذن توجيهها لدراسة أنظمة الاتصال السياسي التي تسمح للمحلل أن يتطرق إلى فحوى الثقافة السياسية وإلى معناها الدائم.

وفي نظره، يجب رفض مصطلح ثقافة سياسية روسية كمعرقل لصعود أو لانبثاق مجتمع مدني، وتبني منهجية تهتم بتفحص قدرة المجتمع الروسي، واستغلال الفرص التاريخية السانحة للإصلاح، وقدرة الثقافة الروسية على توفير الأساس لصيغة معاصرة وروسية للمجتمع المدني. ويرى أنه من الضروري تعريف المجتمع المدني ليس كمؤسسات مستقلة، الأمر الذي يصعب التحقق منه في حالة مجتمع الدولة الاشتراكية، وإنما كمجتمع تبحث فيه المجموعات الاجتماعية دون توقف عن تعريف ذاتها بشكل منفصل ومستقل عن الدولة. ما يريده من خلال مصطلح " ثقافة سياسية بديلة" هو إعطاء قوة للدراسات السوفييتية، وذلك بتصحيح أفكار خاطئة: فكرة أن الثقافة السياسية ليست هوية تتطور، وقد تأخذ أوجهاً عدة، وإنما مثلها مثل أي معطيات أخرى، وفكرة أن الثقافة السياسية في أحسن حالاتها هي تجمع طارئ لعقائد يمكن أن يقاس تعبيرها العملي فقط بواسطة تحليل كمي للمواقف وللتصرفات.

وفي مركز الثقافة السياسية الروسية البديلة نجد الميثولوجيا السياسية التي ترتكز على خيانة الديمقراطية الروسية في العام ١٩١٧. واستمرت هذه الميثولوجيا في البقاء كل الفترة السوفييتية، وانتهت مع إعادة الأسماء للشوارع وللأماكن العامة، كما كان ذلك في فترة ما قبل الثورة البلشفية. لقد تم المحافظة على هذه الميثولوجيا ونقلها على يد المهاجرين الروس، ومن ثم على يد المنشقين، واليوم على يد المجتمع الروسي ما بعد الفترة السوفييتية. وترتكز الثقافة الروسية البديلة على ثلاثة مواضيع: أوتوكراتيا (حكم الشخص الواحد) محدودة، وتقسيم عمل بين السلطات الدينية والعلمانية، ووطنية ترتبط برؤية للهوية القومية الروسية يتم فيها تفضيل الفضائل السلافية المعتدلة على وطنية الدولة. وضد الحكم المطلق، يفضل معظم الروس صيغة عصرية لأوتوكراتيا محدودة. وهذا ينعكس في الدستور الروسي الذي تم تبنيه حديثاً حسب النموذج الفرنسي–دستور الجمهورية الخامسة الذي اهتم في خلق سلطة وسلطة مضادة، وفي تأسيس سلطة تنفيذية قوية، لكن تخضع لإرادة الشعب. ومثل الدستور الفرنسي، يهدف الدستور الروسي إلى تلبية حاجيات مجتمع يتميز بالتجزئة والتشرذم.

وجود مجموعات قومية متطرفة مثل (Pamyat) يُظهر ضعف الديمقراطية الروسية التي تحتاج لأن تؤسس على شعور وطني قوي.[٩] ويرى بيترو أن الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٣ تبرهن على أن الحياة السياسية الروسية تسير في اتجاه الديمقراطية: لا يوجد أي حزب يطالب بإعادة الاقتصاد الموجه أو يعظ بضرورة إعادة

الاتحاد السوفييتي عن طريق القوة. وتعترف كل الأحزاب في البرلمان الروسي بإطار التعددية السياسية والاقتصادية كإطار للحياة السياسية في روسيا، وتقر بضرورة دولة القانون. وفي نظره، هناك نشوء لإجماع جديد لصالح أيديولوجية قومية تجمع بين سوق حرة ووطنية (Patriotism pro-market). وبعكس المحللين الغربيين الذين يعتبرون أن الحماس الوطني قد يشكل خطراً على المبادئ الديمقراطية، لا بد من التأكيد على أن الإصلاحات نجحت في بلدان فيها حركات مناهضة للدولة الاشتراكية قادرة على الاتكال على شعور وطني قوي مثل بولندا ودول البلطيق. ويوافق بيترو عضو البرلمان الروسي، (Victor Aksychits)، أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي المسيحي الروسي الذي يستبعد الاكتفاء القومي، والصراع، والبغض الشوفيني" في تعريف الوطنية الروسية"،[١٠] ووجود هذه الوطنية يرتكز على ثقافة سياسية بديلة روسية. وسيطر هذا النوع من الوطنية على الحياة السياسية للبرلمان الروسي (Douma) في فترة ما قبل العام ١٩١٧.

مسألة الهوية القومية والعلاقة مع الديمقراطية ستكون موضوع جدل لاحقاً، بعد عرض الموقف الآخر للمجتمع المدني.

٢- موقف اقتصادي-اجتماعي:

هناك اختلاف بين موقف يركز على النمو الاقتصادي والمجتمع المدني، وموقف يركز على القوى الاجتماعية-الطبقية، بين توجه ليبرالي تعددي وتوجه ماركسي.

أ. توجه ليبرالي تعددي

يختلف لاري دياموند عن مفكري شرق أوروبا بأنه يعرف المجتمع المدني بشكل ضيق وبشكل يتلاءم أكثر مع التجربة الغربية. وفي نظره، المجتمع المدني هو عبارة عن حقل من الحياة الاجتماعية المُنظمة، التي تتميز بالانفتاح، وبالعمل الطوعي، وبالقدرة على إعادة إنتاج ذاته. ويملك المجتمع المدني القدرة على أن يكون مستقلاً عن الدولة، وهو مرتبط بنظام قانوني أو بمجموعة من القواعد المشتركة. وبالنسبة له، يختلف المجتمع المدني عن المجتمع الكلي، فهو يشير فقط إلى الجزء الفعال من المواطنين الذين يقومون بالتعبير عن مصالحهم، وأفكارهم، وأهدافهم بشكل جماعي، وفي نطاق الحيز العام. لذا، المجتمع المدني يختلف أيضاً عن الإطار العائلي والفردي. وهو يتميز عن المجتمع الاقتصادي بأن الأهداف المطروحة لا تبحث عن المنفعة الذاتية، وعن المجتمع السياسي بأنه يهتم بأهداف عامة دون الرغبة في الاستيلاء على سلطة الدولة. ويتضمن المجتمع المدني، إذن، تعددية واختلافاً، ولا يهدف إلى تمثيل كل المصالح لشخص أو لمجموعة ما.

ينطلق لاري دياموند من أطروحة سيمور مارتن ليبست فيما يخص العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، حيث يدعم أن النمو الاقتصادي يقود إلى تعبئة اجتماعية، ومن ثم إلى تعبئة سياسية وتغيير ديمقراطي.[١١] وفي نظره، لا يكفي أن نقيم مؤسسات مستقلة عن الدولة، لأن هذه المؤسسات قد تكون مستقلة، وطوعية، وتحترم القانون، لكن في بنائها الداخلي غير ديمقراطية ولا تبعث على الثقة والصدق في تعاملها مع المؤسسات الأخرى، ومع الدولة، ومع المجتمع. هنا يستعين دياموند بمصطلح "جماعة مدنية" (civic community) عند عالم الاجتماع روبرت بوتمن (Robert Putnam)، الذي يشير إلى تنظيم مؤسساتي أفقي يرتكز على علاقات وروابط تبادلية وتعاونية من أجل التأكيد على علاقة إيجابية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. فمجتمع مدني تتميز مؤسساته في بنائها الداخلي بعلاقات سلطوية ورأسية لا يكون عاملاً فعالاً في الانتقال إلى الديمقراطية على الرغم من خطابه حول حقوق الإنسان وإصلاح الحياة السياسية.[١٢]

ومن خلال مصطلح "جماعة مدنية"، يمكن الربط بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني. فسمات المجتمع المدني الديمقراطي هي:

- أن تمارس مؤسساته في إدارتها الداخلية مبادئ الديمقراطية: الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والتشاور، والتمثيل، والتناوب في السلطة.
- أن تتميز باستعدادها للتعاون وأن تتخذ مواقف غير صلبة (non-maximalist).
- أن تعمل على مأسسة الحياة الاجتماعية، وعندما نتكلم عن مأسسة، فإننا نقترب من دسترة؛ أي إقامة إجراءات واضحة ومعروفة ومقبولة، الأمر الذي يساهم في الاستقرار.
- أن تكون تعددية؛ أي أن تحاول تمثيل جميع مصالح أعضائها.
- كثافة المجتمع المدني تخدم الديمقراطية.

وفي حالة أوروبا الشرقية، يرى دياموند أن ما حدث مرتبط بعدم قبول ميخائيل غورباتشوف بالتدخل العسكري، لكن يجب أن لا ننسى أن الأرضية الثورية كانت مهيأة قبل العام ١٩٨٩ من خلال عمل مؤسسات مستقلة، مثل "تضامن" في بولندا، والمثقفين المنشقين عن الأيديولوجيا الرسمية. كذلك في حالة البلدان التي تطور فيها نظام الحكم نحو نظام "سلطاني" أو "أبوي" (neopatrimonial)، فالدافع الحقيقي للتغيير الديمقراطي أتى من خارج النظام، من خلال التعبئة للمجتمع المدني. كما كان الحال في أفريقيا في التسعينيات، حيث أجبرت التعبئة الشعبية النخب الحاكمة على الانفتاح. وهنا يقترب مؤلفنا من مختصين أمثال ايفلين ستفانس، وجون ستفانس، وديتريخ ريسشايمر، الذين يركزون أيضاً على القوى الاجتماعية الداخلية التي

تتمثل بالمجتمع المدني، لكن مع الفرق أن اجتهادات لاري دياموند يسيطر عليها توجه أيديولوجي ليبرالي، بينما تأثر ايفلين وجون ستيفان وديتريش ريسشايمر بالأفكار الماركسية وأفكار بارينغتون مور في اجتهاداتهم حول المبنى الطبقي الداخلي، ومبنى الدولة، ومبنى القوى المتخطية للحدود القومية.[١٣] وإذا استعان لاري دياموند بالمفكر الفرنسي توكفيل، فإن ايفلين وجون ستيفانس وديتريتش رسشايمر يستعينون بانطونيو غرامشي الذي حذر من أن عدم وجود طبقة عاملة قد يجعل المجتمع المدني يعمل على تثبيت الهيمنة الأيديولوجية للطبقة الرأسمالية.

ب. المثقفون كطبقة مسيطرة في الدولة الاشتراكية:

تغذت أزمة الشرعية من أزمة الاقتصاد في أوروبا الشرقية. ولم تنجح الدولة الاشتراكية إلا في خلق صناعة من طراز القرن التاسع عشر مع بعض التحقيقات على المستوى التكنولوجي. وازدادت أزمة الاقتصاد الموجه مع النجاح الاقتصادي والتقني الغربي والدول الصناعية في آسيا. ولكي لا تتحمل المسؤولية الكاملة في هذه الأزمة، قررت النخب الحاكمة الانسحاب من بعض قطاعات الحياة الاجتماعية. ويعتقد جورج شوبفلن (George Schopflin) أن القيادة الشيوعية اعتبرت أن كل تنازل تقدمه ستسترجعه فيما بعد، لكن مع مرور الزمن، اكتسب هذا التنازل نوعاً من العادة أو العرف. وهكذا في نظره يمكن فهم ترسيخ التعددية في المجتمع.[١٤] لقد فسح هذا التراجع أو التنازل من قبل الدولة الاشتراكية المجال أمام ممارسات مثل السوق السوداء، والأدب (Samizdat) (الذي كان يتم نسخه أو تصويره ونقله من شخص لآخر دون نشره)، وزيارة أماكن مقدسة ... الخ.

وعلى الرغم من أن الفشل الاقتصادي كان سبباً رئيسياً في انهيار نظام الدولة الاشتراكية، يبقى غير كافٍ لفهم الدوافع التي قادت الناس للنزول إلى الشارع في براغ، وفي وارسو، وغيرهما من المدن الشرق أوروبية. فقد كانت هناك لحظات فقر مدقع في تاريخ هذه البلدان، ولم يؤدِّ ذلك إلى التظاهرات الكبرى التي شهدناها في أواخر الثمانينيات. وكانت الأيديولوجية ميزة رئيسية من نظام الدولة الاشتراكية التي كان عليها دائماً مواجهة مقاومة الواقع الداخلي والخارجي. والفجوة بين الأيديولوجية والواقع توفر تربة لانتقادات مناهضة للاشتراكية. ومن هنا، وصفت سنة ١٩٨٩ كسنة "الصدق" وصعود المجتمع المدني كثورة ضد "الكذبة الكبيرة" على يد الصحافي البريطاني تيموتي غارتون اش (Timothy Garton Ash).[١٥]

وقد أدى انهيار اقتصادي وأيديولوجي إلى سقوط النظام السوفييتي. لكن كيف يمكن تفسير سلمية الانتقال في أوروبا الشرقية؟

" مسيرة المثقفين إلى الحكم " هي أطروحة هنغارية نجد من أنصارها الكاتب جيورجي كونراد (Gyorgy Konrad). وفي حالة انعدام برجوازية حقيقية في أوروبا الوسطى، شكلت الدولة عامل التحديث الاقتصادي: اتحد المثقفون مع الدولة، وغلب طابع " الدولة " على الخطاب القومي أو الاشتراكي في هذه المنطقة. ولم تكن المرحلة الماركسية في هذا السياق إلا ناتج عملية طويلة من تداخل الطبقة المثقفة والدولة. هذا أيضاً موقف العالم الاجتماعي الهنغاري ايفان زيليني (Ivan Szeleyni)،[١٦] الذي يرى أن دخول عدد كبير من المثقفين إلى الحزب والبيروقراطية الشيوعية (Intellectualisation of Communist Elites) لعب دوراً مهماً في انهيار النظام الاشتراكي، وفي أن تكون الثورة ضد هذا النظام سلمية لا تتضمن سفك دماء، وأن تقبل النخب الشيوعية بحل ذاتها وحل الدولة–الحزب.

وبالفعل، لقد أظهرت البيروقراطية قليلاً من المقاومة للتغييرات، وهذا يعود إلى أن في العقود الأخيرة تم تجنيد عناصر جديدة للحزب وللبيروقراطية، معظمها من المثقفين. وما يميز فترة بريجينيف هو دخول المثقفين للبيروقراطية. ولم يرتبط هؤلاء بزعمائهم السياسيين، واعتقدوا أن بإمكانهم الحصول على عمل بفضل خبراتهم في حالة فقدوا منصبهم في أجهزة الدولة. ويرى عالم الاجتماع الهنغاري في وصول ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم إشارة لإحياء مشروع " طبقة مسيطرة جديدة " تتكون من المثقفين. وفي حالة انعدام برجوازية محلية يسمح للمثقفين أن يطالبوا بالحكم. فأعضاء الطبقة المسيطرة الجديدة هم مؤرخون، واقتصاديون، وصحافيون ... الخ. كذلك يرى جورج شوبفلن، عالم سياسي بريطاني من أصل هنغاري، أنه بعدما كانوا غير فعالين ومؤيدين للنظام، بدأ المثقفون أخذ بعد معين من النظام وانتقاده. ولقد اظهروا قدرة في السيطرة على الرأي العام، وزرع الشك في نفوس النخب المسيطرة.[١٧]

وشكك زيليني في قدرة المثقفين على المحافظة على موقعهم دون ترك مجال لعامل فعال آخر هو الرأسمال العالمي. وهذا ما يفسر دعوة جورج شوبفلن إلى المثقفين من أجل تشجيع صعود طبقة من أصحاب الأعمال، لأنه فقط مجتمع مع برجوازية يستطيع توفير فضاء اقتصادي وسياسي يستطيع المثقفون فيه ممارسة مهمتهم النقدية. وفي نظره، نجاح الإصلاح الاقتصادي هو الشرط الرئيسي لنجاح التحول الديمقراطي. وفي الغرب، الأفراد والمجموعات تعرّف ذاتها من منطلق مصالحها المادية التي تشكل أساس التنظيمات السياسية (هذا واضح في بريطانيا مثلاً مع حزب العمل وحزب المحافظين). والمصالح غير المادية مثل الانتماء الديني والقومي ليس لها إلا دور ثانوي ينحصر في التأثير على الشكل الذي فيه تفهم المصالح المادية. وفي أوروبا الشرقية، تتكون الأحزاب السياسية وهي " تجمعات سياسية " من تيارات متناقضة جمعتها اعتبارات غير مادية، وبالتحديد قومية.

ب. التحرر قومي، والتحول ديمقراطي

وفي نظر شارل تيلي، ما حصل في أوروبا الشرقية هو ثورة قومية. وحاول تعليل ذلك بشكل بنيوي، إذ اعتبر أن "قوة النظام هي سبب فقدانه"؛[١٨] أي محاولة الحزب الشيوعي صاحب الدور المركزي في الإمبراطورية السوفييتية إدخال إصلاحات من أجل الحفاظ عليها هو ما أدى إلى الوضع الثوري في أوروبا الشرقية أولاً، ثم في روسيا نفسها ثانياً. ونتج الوضع الثوري عندما أصبح عدم اللجوء للقوة على مسمع ومرأى الجميع، الشيء الذي شجع معارضو الدولة الاشتراكية للنزول إلى الشارع. وهو يعتبر أن ما نجح في الشرق هو **ثورات قومية لم تكتمل بثورات-تحالف طبقي**. لذا، فهو يركز على أحداث ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا السابقة والاتحاد السوفييتي.

وحسب شارل تيلي، ترتبط الثورة بانقسام عميق داخل الكيان السياسي، وبنضال عنيف من أجل الوصول للسلطة، بتحول راديكالي في الحكم وبتحول في الحياة الاجتماعية بشكل واسع ودائم، "تحدث ثورة عندما تتواجد سيادات عدة تقدم كل منها بنى للتعويض وللجزاء تختلف عن بنى النظام القائم".[١٩] ويؤكد شارل تيلي على توجه بنيوي في قوله أن "الثورات تأتي ولا تُصنع". ويرتكز المنهج البنيوي على أن الصراعات الثورية تقود دائماً إلى نتائج لم يتوقعها ولم يرغبها بشكل كامل أي من المجموعات المشاركة التي لم يتم إرضاء مصالحها تماماً.[٢٠] فنتائج الصراعات الثورية هي دائماً حصيلة غير إرادية للعمل الإنساني. وتطرأ الأحداث خارج نطاق القرار المعتمد، حيث أنها إنتاج ثانوي لعلاقات تبادلية عادية ولتأثيرات غير إرادية لأعمال أخرى. لذا، فهو يعتبر أن كل تعليل حقيقي وجب أن يرتكز على قدرة الباحث بأن يعلو فوق وجهات نظر خاصة للأفراد المشاركين في الحدث التاريخي. وبالنتيجة فهو يهمش نوايا وأفضليات ودوافع الأشخاص الأفراد. وبالنسبة له هذا ما علينا تعليله عندما نريد دراسة التحولات التاريخية مثل التصنع والتمدن. وهذا يتعارض مع المنهج الذي يتبعه (Francois Furet)، حيث يكرر في صفحات عدة من كتابه **وهم الماضي** من العبر، مثل "إذا أردنا فهماً عميقاً لردة الفعل المعاصرة لتلك الفترة المهمة، فعلينا قراءة اثنين من المفكرين الكبار لتلك الفترة". التحليل يجب أن يركز على العمل السياسي للأفراد وعلى الأسباب المادية–البنيوية.

هذا المفهوم المختلف للثورة يقود إلى تحليلات ومواقف مختلفة من ثورة ١٩٨٩ – ١٩٩١.

والآن، ما العلاقة بين القومية والديمقراطية؟ هل هي بالضرورة عدائية للديمقراطية؟

رأينا أنه بالنسبة لنقولا بيترو أن الديمقراطية لا تتعارض مع القومية المعتدلة (ميز الكاتب بين قومية متطرفة "nationalism" وقومية معتدلة "patriotism")، بينما اعتبر جورج شوبفلن أن نجاح الديمقراطية يتطلب تعريف المصالح انطلاقاً من اعتبارات مادية وليس إثنية أو قومية، ما يعني أن القومية هي تهديد لنجاح الديمقراطية.

١- تعريف إثني وتعريف مدني للأمة:

بناء الأمة يعني إلغاء خصخصة العنف، بينما بناء الديمقراطية يعني ليس إلغاء الصراع، إنما تنظيمه. وهذا ما يعبر عنه بعض علماء الاجتماع مثل الألماني كلوز أوف الذي يعتبر أن الديمقراطية غير قادرة على حل مسألة الهوية القومية التي تحل فقط بالقوة.

وقد تم التأكيد على التناقض بين القومية والديمقراطية أيضاً في نظرية روستو حول التسلسل الزمني: دولة قومية ثم ديمقراطية. واعتبر روستو أن الشرط الأولي للانتقال الديمقراطي (underground condition) هو وجود وحدة سياسية ذات هوية قومية غير مختلف عليها، أو نوع من الاستقرار حول تعريف من هو الشعب. وباعتقاده، وجب حل مشكلة الهوية القومية أو الجماعية قبل التفرغ لمشكلة الدمقرطة.

ويتعارض هذا التسلسل مع التمييز المهم بخصوص الهوية القومية: فهم إثني أو فهم مدني للأمة. وفي المفهوم المدني للأمة، تكون السيادة الشعبية مصدرها الشعب، ويملك الشعب الحق في تعريف هويته القومية. ومنطقياً، هذا يؤكد على رابط وثيق بين الديمقراطية والهوية القومية. بينما، في المفهوم الإثني للأمة، هناك تفضيل للإثنية، للمجموعة القومية، ولتاريخها ولثقافتها. وكل ذلك يحدد مسبقاً ويعرف الهوية القومية، وبالنتيجة ليس هناك مكان للديمقراطية في تعريف وتحديد الهوية القومية. وهناك فرق بين القومية السيادة الشعبية و "القومية كتسييس لثقافة معينة" على حد قول كلوز أوف.

ويطرح تعريف الديمقراطية كمشاركة سياسية مسألة من يملك حق المشاركة، حيث لا يوجد معيار معين، فالديمقراطية تفتح بابها لقادمين جدد، مثل حق انتخاب للنساء تقرر في حالات عدة باستفتاء شارك فيه الرجال فقط. وتعرف الديمقراطية أيضاً كإجراء، وكونها كذلك فهي تقدم وسيلة لحل مسألة الهوية القومية. ويعتبر روستو أن الديمقراطية ستصعد من الصراع القومي. وفي نظام سلطوي، وقمع الأقليات القومية، سيمنع بروز الصراعات الإثنية. وفي فترة الانتقال الديمقراطي، توفر المؤسسات الديمقراطية قنوات تستطيع النخب السياسية بواسطتها تعبئة قوى اجتماعية بالارتكاز على الانتماء الإثني، التي ستصارع من أجل السيطرة على الإقليم والمصادر، وذلك بتشجيع من المؤسسات الديمقراطية. والدمقرطة تساهم في صعود القومية الإثنية وتخدم مصالح الأقليات المضطهدة.

وأتت نظرية روستو في ظرف لم تكن الديمقراطية فيه أحد المصطلحات الرئيسية للخطاب الثقافي والسياسي العام، ولم يكن هناك تأييد وتعاطف مع الأقليات، ولم تكن هناك ثورة معلوماتية واتصالية تعمل بشكل يتخطى الحدود القومية في إثارة مسألة الأقليات القومية وزعزعة الدولة القومية. ومن أهم الحقائق اليوم هي أن هناك

إيماناً واسعاً بأن الديمقراطية قد تلائم ذاتها مع تعدد الهويات الثقافية، وتستطيع بالنتيجة المساهمة في حل مشاكل الهوية القومية. وشغلت العلاقة بين الدولة، والأمة، والديمقراطية مكاناً مهماً في اجتهادات ألفرد ستيبان وخوان لينز اللذين حاولا إدماج مسألة القومية في دراسات الدمقرطة. فالدولة الديمقراطية ترتكز على مشاركة الشعب، والقومية هي تعريف للشعب. وبناء الدولة وبناء الأمة أمران مختلفان تاريخياً: الدولة خرجت من صراع الممالك ضد الإمبراطورية المسيحية، والانتماء كان اتجاه العائلة المالكة، أما الأمة فهي تعود إلى الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩، والانتماء أصبح اتجاه الأمة. لكن فيما بعد عملت الدولة على بعث وبناء الدولة–الأمة مع الدمقرطة التي تعني عملية بناء الأمة.[٢١] وعندما نتكلم عن الدولة فإننا نتكلم عن تنظيم، وعندما نتكلم عن الأمة فإننا نتكلم عن قيم وعن التضامن النفسي للشعب.

ويشير خوان لينز والفرد ستيبان إلى أن المسألة القومية لم تطرح بإلحاح في حالات الانتقال الديمقراطي في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، كما كان الأمر في دول أوروبا الشرقية. وفي نظرهم، يظهر في هذه المنطقة، ولأسباب ليست تاريخية فقط، عدم اتفاق بخصوص من هو الشعب؟ وما هو الكيان السياسي؟ وبكلمات روبرت دال، ما هي الوحدات الخاصة لاتخاذ القرار ولسيادة الدولة.[٢٢] وبالنسبة لهم، هناك تناقض بين الدمقرطة ومبدأ أن كل دولة يجب أن تصبح دولة–أمة، وكل أمة يجب أن تصبح دولة. ويمكن تجاوز هذا التناقض من خلال قبول فكرة الدولة المتعددة القوميات. "كلما كانت نسبة الأشخاص الذين خلقوا في دولة معينة ولم يهاجروا إليها عالية، ويرون أنفسهم مواطنين أجانب، ورُفضت مواطنتهم، ما صعب إمكانية تحسن معيشتهم، زاد الاحتمال بأن هذه الدولة لن تنجح في تثبيت الديمقراطية".[٢٣]

هناك ميل لدى العديد من المفكرين لاعتبار المجتمع المتعدد القوميات على أنه يمثل نوعاً ما من التقدم نحو فكرة التنوير: وحدة الإنسانية. وفي مجتمع كهذا، ليس من الضروري أن ترتبط المواطنة الديمقراطية بالهوية القومية للشعب، فهي تقبل تعددية الأنماط الثقافية المختلفة، وتطلب اندماج كل مواطن في إطار الثقافة السياسية العامة.[٢٤]

المختص باوغانغ هي (Baogang He) يحذر من المبالغة بالنسبة لدور الدمقرطة في حل مسألة الهوية القومية. فهو يعتقد أن هناك إستراتيجيات مختلفة للدمقرطة، ولها آثار مختلفة بالنسبة للهوية القومية. إستراتيجية اندماج (inclusive democratization)، حيث تحاول مجموعة إثنية تشكل الأغلبية بدمج الأقليات من خلال تسويات مؤسساتية مثل حكومة تحالف أو الاعتراف بحقوق واستقلالية الأقليات، ما قد يساهم في احتواء مسألة الانفصال، ويحافظ على وحدة الدولة. هذا ما حصل في أسبانيا، حيث أعطى استفتاء العام ١٩٧٩ حول حكم لا مركزي شرعية للدولة الأسبانية. فقد مثل هذا الاستفتاء بمثابة عقد سياسي بين أقاليم مثل كاتالونيا ومنطقة الباسك مع الدولة

الاسبانية، واستقلالية إقليمية مقابل شرعية الدولة الأسبانية. إستراتيجية أخرى هي إستراتيجية تهميش (exclusive democratization)، حيث يتم رفض الاستقلالية للأقليات وإدارة الانتخابات، بحيث يتم تهميش الأقليات من عملية اتخاذ القرار. وهذه الإستراتيجية الأخيرة قد تساهم في تقوية حدة الصراعات الإثنية. وعندما تم إنكار حقوق التاميل في (Sri Lanka)، لجأ هؤلاء إلى العنف كوسيلة للدفاع عن لغتهم وثقافتهم. وفي يوغسلافيا السابقة، عندما تم رفض نظام حكم دوري (rotation system) وإلغاء مركز جمهورية كوسوفو على يد بلغراد العام ١٩٨٩، تكونت حركات انفصالية قوية لجأت إلى وسائل عنف وقوة.[٢٥]

يرفض باوغانغ هي اعتبار العامل القومي عاملاً بنيوياً وذا أثر سلبي على الدمقرطة. مثلاً، يرى التبيتان (Tibetans) في المنفى أن أفضل الطرق لتحقيق الاستقلال هو من خلال دمقرطة المجموعة التيبيتية في المنفى ودمقرطة الصين. ومن أجل حل المسألة القومية، يكون التسلسل المفضل هو ذلك الذي يبدأ مع حماية حقوق الأقليات والدمقرطة ونظام حكم لا مركزي. وإذا كانت الحالة التشيكية تمثل حالة تزامن وربط بين الانتقال إلى الديمقراطية وبناء الدولة–الأمة التشيكية، فإن إندونيسيا تمثل حالة تسلسل عكسي: حيث بدأت بعملية دمقرطة محدودة في العام ١٩٩٨، وذلك في السماح بتكون أحزاب وبحماية حرية الاجتماع والتعبير وعقد انتخابات برلمانية العام ١٩٩٩. بعد ذلك، عقد استفتاء بخصوص تيمور الشرقية في ٣١–٨–٩٩. وبالنتيجة، خلقت الانتخابات البرلمانية حكومة ائتلافية وبرلماناً جديداً ألغى قانون الضم لسنة ١٩٧٥. ويتعارض هذا التسلسل مع التسلسل الذي اقترحه روستو. ففي منطقة القفقاز (أرمينيا، وأذربيبدجان، وجورجيا) التي تتميز بديموغرافية إثنية مركبة جداً، ساهمت الدمقرطة في بروز النزعة القومية، ويعود ذلك إلى انعدام دولة قوية قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في إدارة النزاعات الإثنية للمجموعات التي تكونها. وفي هذه الحالة من الأفضل التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وبالأخص على البنى التي تسمح بحماية حقوق الأقليات ضد الأغلبية، وليس فقط على مبدأ حكم الأغلبية بدون أي تحديد.

٢– القومية، الديمقراطية، ومفهوم الشخصية الإنسانية

في نظر ليبراليو شرق أوروبا وروسيا لا تتعارض القومية والديمقراطية، ويمكن اعتبار الاجتهادات الفلسفية لجيا نوديا (Ghia Nodia) أفضل دعم لهذا الموقف. ويرى الفيلسوف الجيورجي أن سقوط النظام السوفييتي يعني انتصار الديمقراطية الليبرالية والقومية في الوقت نفسه: فكرة القومية غير قابلة أن يفكر بها بمعزل عن فكرة الديمقراطية، والديمقراطية لا تتواجد بدون القومية. فالديمقراطية ترتكز في الأساس على مبدأ "السيادة الشعبية"؛ أي أن الحكومة تستمد شرعيتها من موافقة المحكومين. وفي نظره، هذا المبدأ والإجراءات الديمقراطية مثل الانتخابات العامة لا

يتضمن معايير تسمح لنا بتعريف هوية الشعب والإقليم الذي يجب ضمه للنظام السياسي. وقبل الحديث عن حق الانتخاب، وجب تقرير من له حق الانتخاب، ومن هو الشعب. الفكرة الديمقراطية هي فكرة عالمية، أي أن مبدأ السيادة الشعبية يجب أن يتحقق في كيان عالمي. لكن التاريخ يظهر أن الديمقراطية انبثقت في مجموعات مميزة. ونحن لا نجد مثلاً أفراداً أحراراً عقلانيين دون أي علاقة قرابة، يجتمعون لتشكيل عقد اجتماعي ديمقراطي من لا شيء. ففي الواقع، تمثل القومية القوة التاريخية التي وفرت الوحدات السياسية لحكومة ديمقراطية.

لكن مساهمته الأساسية تكمن في ادعائه بأن الديمقراطية الليبرالية والقومية تتواجد في مركز الحداثة التي لا تعني تقدماً اقتصادياً وتقنياً، وإنما قطيعة كيفية مع التجربة المجتمعية السابقة للإنسانية، ومرتبطة مع إرث الثورة الفرنسية للسيادة الشعبية، وعقيدة كانت حول الطبيعة الإنسانية. وبلغة كانت، الشخصية الإنسانية لا تشكل – ولا بأي حال– وسيلة، وإنما هدف بحد ذاتها، تحمل قيمة فريدة وعليا. ومصطلح الأمة مرتبط بماهيته بفكرة الشخصية الإنسانية الذي يميزه عن الإثنية البدائية. ويرتبط جوهر الإثنية مع امتداد فكرة العائلة (على المستوى الاجتماعي العريض تتخيل الجماعة أنها عائلة كبيرة تنحدر من الجد نفسه)، بينما تعتبر الأمة المتخيلة شخصية فريدة ومميزة (الأمة هي جماعة منظمة حول مبدأ تقرير المصير). الامة الحديثة. مثل الفرد الحديث. تملك وعي ذاتي وقدرة على تقرير مصيرها بشكل حر.[٢٦] فكرة القومية هنا هي فكرة ليبرالية لانها تشبه الامة الحديثة وقدرتها في تقرير مصيرها الجماعي بالفرد الحديث وقدرته على تقرير مصيره الذاتي.

تداخل الدمقراطية اللبرالية والقومية يعبر عن ذاته ايضا بشكل اخر، حيث تعتبر النظم السياسية(الدمقراطية اللبرالية) والامم الحديثة(القومية) كيانات مصطنعة. لا يمكن قبول فكرة اولية الفرد وهي من مرتكزات اللبرالية الا اذا اعتبرنا فكرة اصطناعية النظم السياسية والامم الحديثة. هذا يشير الى قدرة الفرد على تخيل وتطوير معنى وهوية جماعية. في فرنسا، مثلا، تم انتاج الهوية الجماعية (الامة) والمواطنة (نظام الحكم) بنفس الوقت: شكل تحويل الفلاحين الى فرنسيين ومواطنين عملية واحدة(Eugene Weber). اصبح الفلاحين فرنسيون عندما اصبحوا مواطنين وبالعكس. في نظر الفيلسوف الجيورجي، يمكن فصل اللحظتين على الصعيد النظري ولكن ليس في الواقع.

هنا، تصبح القومية مسلكاً حقيقياً وشرعياً للحداثة وتتوافق مع الديمقراطية.[٢٧]

بعد ما تطرقت إلى الموقف الذي يدعم فكرة تحول من أسفل، نتيجة تعبئة اجتماعية، والجدل حول مسألة القومية في عملية الدمقرطة، سأوجه اهتمامي إلى الموقف الذي يدعم فكرة تحول من الخارج، تحت مبادرة وتأثير العامل الخارجي.

يظهر أنه من الصعب قياس مدى تأثير العامل الخارجي، وبخاصة في حالة أوروبا الشرقية إذا تكلمنا مع دي بالما عن جو عام سياسي وثقافي (Zeitgeist) يتمحور حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويختلف عن التأثير المباشر للعامل الخارجي، كما حصل في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك، من الصعب اعتبار العامل الخارجي كأساس لتصنيف نظريات التحول الديمقراطي، فقد رأينا مع ايفلين ستيفانس، وجون ستيفانس، وديتريش رسشايمر أنه من الأفضل الانطلاق من إطار مفاهيمي يتجاوز التقسيم الداخل/الخارج، ويشمل التقسيم الطبقي الداخلي للمجتمع، ومبنى الدولة، والعلاقات المتخطية للحدود القومية.

ثانياً: الإطار الدولي والتحول الديمقراطي

في نظر أودينيل وشميتر، "تلعب العوامل الداخلية دوراً رئيسياً في التحول"، و"ليس هناك أي تحول بدايته ليست نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لانقسامات مهمة داخل النظام السلطوي ذاته".[٢٨] هذا يعني أن التحول أمر داخلي للنظام (ex natura). لكن هذا الموقف بالنسبة للعامل الخارجي سيتغير، حيث سيدعم فيليب شميتر فكرة أن التدخل الخارجي له أثر أكبر في عملية استقرار الديمقراطية وليس في التحول الديمقراطي، وذلك لأن سرعة التغير الداخلي تفوق قدرة اللاعبين الخارجيين في اتخاذ قرار بخصوصه. وفي حالة الاستقرار الديمقراطي يقل عدد اللاعبين وتظهر مواقفهم أكثر وضوحاً مما يسهل تدخلاً انتقائياً ومتعمداً من قبل الأطراف الخارجية.

ويعتبر الإطار الدولي للتحول الديمقراطي هو الجانب المهمش والثانوي في أدبيات الدمقرطة منذ السبعينيات. وفي نظر جيفري بريدهام (Geoffrey Pridham)، لم يتم إدماج الإطار الدولي في أي عمل نظري حول التحول الديمقراطي، ولم يؤخذ بالاعتبار إلا كعامل مؤثر في المرحلة ما قبل التحول (Pre-transition)، كهزيمة عسكرية أو موت الزعيم. مثلاً، اعتبر روستو أن الشرط الأول (underground condition) الذي يسبق كل مراحل الدمقرطة هو الوحدة القومية التي لها صلة وثيقة بالجانب الدولي. أما وايتهود (Whitehead)، فقد أكد على غرار أودينيل وشميتر أن العوامل الداخلية تعمل باستقلالية والعوامل الخارجية هي ثانوية، لكنه لاحظ أنه في مرحلة التحول، التي تتميز بعدم التأكد وعدم القدرة على التنبؤ بنتائجها، تميل الأطراف إلى البحث عن دعم خارجي. وقد يهيأ الإطار الدولي الوضع الداخلي إلى التحول، لكن لا يمكنه توفير تحول ديمقراطي ناجح.[٢٩]

حسب برادهام، وجب أن يتجاوز الإطار التحليلي حدود الاختصاصات الأكاديمية، والعلاقات الدولية، وعلم السياسة المقارن، وذلك من خلال التركيز على دينامية العلاقات

التبادلية المعقدة بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية. الإطار الدولي، سواء أكان ذلك على مستوى الاقتصاد الدولي أم على مستوى التنظيم الدولي (العلاقات المتخطية للحدود القومية والاتحاد الأوروبي) أم على مستوى الأفكار، قد يكون بينه وبين التحول الديمقراطي عوامل وسيطة (intervening variables) مثل القرار السياسي أو الاختيارات الإستراتيجية للاعبين الرئيسيين. وفي نظره، يمكن الاستعانة بمصطلح (linkage politics) الذي طوره مختص العلاقات الدولية (James Rosenau)، حيث يميز بين علاقات ذات توجه خارجي (outer-directed)، وعلاقات ذات توجه داخلي (inner-directed). وبالنسبة للنوع الأول من العلاقات، يمكننا ذكر أفريقيا الجنوبية ومحاولتها لعب دور دولي بعد نهاية الأبارتهايد (مؤتمر دبلن)، للحصول على شرعية دولية تعزز من مكانة الحكومة الجديدة. أما النوع الثاني من العلاقات، فهي شبيهة بتأثير السياسة الخارجية السوفييتية على دول أوروبا الوسطى والشرقية.

ونقصد بالإطار الدولي في حالة أوروبا الشرقية: السياسة الخارجية في فترة غورباتشوف، والعلاقات المتخطية للحدود القومية، والنظام الاقتصادي الغربي.

أ- تأثير سياسة الاتحاد السوفييتي في فترة غورباتشوف:

التعديلات التي ادخلها غورباتشوف هي عامل مستقل مهم في تشجيع ودفع عجلة التغييرات السياسية في أوروبا الوسطى والشرقية. لكن الحديث عن تأثير عامل ما يختلف عن تحليل أثره الفعلي والحقيقي، وذلك يعود إلى صعوبة قياس هذا الأثر نظرياً وعملياً؛ أي عدم توفر الأدوات التحليلية وأيضاً مشكلة برهنته.

من جهة، هناك من يعتبر أنه كان لسياسة غورباتشوف أثر مباشر على دمقرطة أوروبا الشرقية، وذلك بتذكيرنا للمقولة الشهيرة: "كل الدول الشيوعية تزكم إذا عطس الكرملين". وشكل ترك السوفييت لنظرية بريجينيف، "السيادة المحدودة"، العامل الحاسم وغير المتوقع في أحداث أوروبا الوسطى والشرقية: عندما أصبح واضحاً أن الاتحاد السوفييتي لن يستخدم القوة من أجل الحفاظ على منطقة نفوذه، انهارت نظم الدولة الاشتراكية خلال عدة أسابيع. وحتى مشاركون فعالون من الدرجة الأولى في أحداث ١٩٨٩ -١٩٩١، مثل فاكلاف هافيل (Vaclav Havel)، لم يتوقعوا تغيراً جوهرياً إلى هذا الحد في نهاية سنوات الثمانينيات. وبمناسبة زيارة الزعيم السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٨٧، حيث استقبل بحفاوة على يد الجمهور، صرح هافيل أنه "يشعر بحزن لأن أمة مثل أمتنا لا تستوعب أبداً كم مرة وضعت كل آمالها في قوة خارجية، معتقدة أن هذه الأخيرة ستحل كل مشاكلها؟ وها نحن مرة أخرى نرتكب الخطأ نفسه. ويعتقدون أن غورباتشوف أتى ليحررهم من هوزاك".[٣٠] التغير

الذي طرأ في سياسة موسكو اتجاه الدول التابعة لها في أوروبا الوسطى والشرقية شكل نقطة الانطلاق للعملية التاريخية ١٩٨٩ –١٩٩١. وقرر غورباتشوف إنهاء استخدام الجيش الأحمر من أجل المحافظة على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة ومن أجل فرض الوضع القائم على أوروبا الشرقية.

من جهة أخرى، نجد من يخفف من أهمية هذه السياسة التي لم تكن إلا "تطوراً تدريجياً للوضع السياسي الداخلي والخارجي، تم تصميمها كل يوم بيومه على يد السكرتير العام" على حد قول فرانسوا فيشتو وإيفا زولسا ميتكوفسكي. واعتبر هؤلاء أن مما لا شك فيه هو أن غورباتشوف بالغ في تقدير إمكانياته الذاتية في الحفاظ على المبادرة، وقلل من قوة المجتمع المدني الهائلة التي انطلقت حرة بعد ارتخاء الضغوطات التي نتجت عن تلف النظام أكثر من حسابات تكتيكية. وتواجدت تحت الشيوعية دائماً أشكال من المقاومة مثل الشعور الديني، والتمسك بالانتماء القومي، وموقف معاد للإمبريالية. وبالنسبة لنظام مريض، فقد ذهب الزعيم السوفييتي بعيداً في تشجيعه نشوء مجموعات اجتماعية تصارع من أجل الحصول على متسع تمارس فيه حريتها. لذلك، في رأيهم "السبب المباشر لانقلاب نظم الدولة الاشتراكية سنة ١٩٨٩، يكمن في تنازل القيادة السوفييتية عن استخدام العنف من أجل القضاء على المعارضة، وفي الوقت نفسه إعادة احتكار الحزب الشيوعي للسلطة السياسية وإعادة الهيمنة السوفييتية". ويؤكد الكاتبان أنه قبل أن تتنازل عن احتكار السلطة، مالت الأحزاب الشيوعية، ما عدا في الاتحاد السوفييتي ورومانيا، إلى التراجع تدريجياً عن صلاحيات أوكلت لمؤسسات الدولة، حكومة وبرلمان. وفي الأصل هذا كان مجرد تكتيك يهدف إلى تقليل من مسؤولية الحزب الشيوعي في وضع أزمة".[٣١] وفي العقد الأخير، تميزت نظم الدولة الاشتراكية في أوروبا الوسطى والشرقية بوضع مهمل على صعيد البنى السياسية، والاقتصادية، والأيديولوجية. ولم يكن باستطاعتهم تقديم الحاجيات المادية الأساسية لمواطنيهم مثل مأوى، وتعليم، وأمانة العمل، وراتب أولي ... الخ. وشكلت هذه الحاجيات جزءاً من حقوق الإنسان في الدول السوفييتية. ولم يكن بمقدور نظم الدولة الاشتراكية ضمان "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية" التي تمس أساس شرعيتها.

إذا كانت سنة ١٩٨٩ تمثل لحظة حرية بالنسبة للمثقفين، فإنها تمثل ثورة مستوى معيشة بالنسبة للأوروبيين الشرقيين. لقد كانت ثورة بلا ثوار؛ لأن نظام الدولة الاشتراكية انهار وحده. وهذا ما يفسر الدهشة والمفاجأة إن كان ذلك لدى المراقبين أو المشاركين في الأحداث. وكان على ميخائيل غورباتشوف أن يحارب أشياء جامدة مثل الآلية الاقتصادية، حيث أصبحت مشاكلها من المستحيل حلها.

الأطروحة المثيرة هي تلك التي قدمها الصحافي البريطاني، تيموتي غارتون اش: ثورة مشابهة لهبوط الإمبراطورية العثمانية، بمعنى عملية انحطاط بطيئة، وعلى فترة

زمنية طويلة، وتتميز بالتحرر غير المنتظم المتفرق وغير المستمر، إن كان ذلك من قبل الدول في علاقتها مع مركز الإمبراطورية والمجتمع في كل من هذه الدول في علاقته مع الدولة. ومن هنا، يأتي مصطلح "العثمنة" (Ottomanisation) الذي يعني تحرراً في عملية انحطاط. ويتكلم الصحافي البريطاني عن عامل غير مباشر فيما يتعلق بسياسة غورباتشوف. وبالنسبة له، كان لهذا العامل أهمية كبرى لكن بشكل غير مباشر وبنتائج معقدة وغير واضحة. وكانت سياسة غورباتشوف عاملاً إضافياً في تطورات سياسية تملك ديناميكية داخلية مثل بولندا وهنغاريا.[٣٢] كان الأثر النفساني لسياسة غورباتشوف على الجمهور انعكس في تكاثر الأعمال المستقلة، غالباً بدون أي علاقة مع المثقفين المنشقين. ومن هذه الأعمال مبادرات في موضوع البيئة مثل التلويث الصناعي، أو توقيع عريضة من أجل حرية العقيدة وحرية التعبير. وكان هناك يقظة لأوروبا الشرقية من خلال أعمال مثل تظاهرة ١٥٠٠٠ شخص في شوارع بودابست في ١٥ آذار ١٩٨٨، الأمر الذي لم نره منذ الانتفاضة الهنغارية العام ١٩٥٦.

ب- الاتكال المتبادل ومبدأ الشرطية

التغييرات التاريخية في أوروبا الشرقية دفعت بمختص مثل فيليب شميتر إلى إعادة النظر في أهمية الإطار الدولي للتحول الديمقراطي. ويرى شميتر أن دراسة هذا الإطار ممكنة، وذلك من خلال نموذج (Whitehead) الذي ميز فيه بين تأثير خارجي أحادي الجانب، وتأثير خارجي متعدد الجوانب. الحالة الأولى قد تكون حالة فرض للتغير الديمقراطي (control)، أو نتيجة عدوى (contagion). وتتضمن الحالة الثانية سلسلة معقدة من العلاقات التبادلية بين التطورات الخارجية والمجموعات الداخلية، التي قد تدفع بتطور قيم معيارية من الأسفل لصالح الديمقراطية (consent). ويقترح شميتر إضافة الشرطية (conditionality) على هذا النموذج كتأثير خارجي متعدد الجوانب، للحصول على دعم خارجي تلتزم الدول الممنوحة ببعض التغييرات. فعلى سبيل المثال، للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، طولبت الدولة التي ترغب في ذلك أن تقوم بتعديلات دستورية معينة. وفي نظره أصبح من المهم الانتباه إلى عمل عناصر نشطة خارج الدولة مثل منظمات دولية، ومجموعات حقوق الإنسان، وصناديق خاصة، وجمعيات ضغط، ومنظمات إعلامية، وشركات متعددة الجنسيات، وشبكات منشقين أو حتى مواطنين أفراد. وقد يدعم عمل هذه العناصر أو قد يزعزع عمل الدول التي ينتمون إليها.

وفي نظر شميتر، التدخل الخارجي له تأثير أكبر في الاستقرار الديمقراطي من التحول الديمقراطي. وفي التحول يكون التغير سريعاً، لذا يصعب على اللاعبين الخارجيين اتخاذ قرار بخصوص أي من القوى الداخلية يجب دعمها. ويتغير الوضع مع الاستقرار؛ لأن عدد اللاعبين يقل وتصبح مصادرهم ومواقفهم معروفة، وهذا يسمح

بتدخل أجنبي بشكل انتقائي. هذا التدخل الأجنبي يملك سلاحاً جديداً ألا وهو الشرطية، والتي تمارس من خلال دبلوماسية متعددة الجوانب ومنظمات دولية.[٣٣] وللانضمام إلى هذه المنظمات طولب الاتحاد السوفييتي تقديم الشروط التالية: انتخابات حرة وحقيقية، وانتصار القوى المؤيدة للديمقراطية، وحكومة مستقرة نسبياً، وقيادة ذات توجه أوروبي، وإقامة دستور ديمقراطي ليبرالي.

ولتجاوز الاختصاصات الأكاديمية، يقترح شميتر على غرار جيفري براداهم الاستعانة بالنظريات العامة للتغيير الاجتماعي.[٣٤] وتأخذ هذه النظريات أربعة توجهات: الاهتمام بالتطورات (trends) الدولية، والتركيز على أحداث طارئة (events)، والعلاقة التبادلية بين نتائج قومية وموجات دولية من انتشار وتقليد، وأخيراً توجه جيناتي (genetic perspective) يشدد على عملية الدمقرطة على المستوى الداخلي وتأثره بالإطار الخارجي. أحد الأمثلة التي تميز التوجه الأول هي نظرية الاتكال التبادلي المعقد (complex interdependence) الذي يتضمن شبكة عريضة من اللاعبين والعلاقات التبادلية تقود إلى دمقرطة المؤسسات الداخلية– العلاقة بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية في فترة (Ostpolitik). وضعف الأسرة الأوروبية وليس قوتها هو الذي ربما ساهم في أن تلعب دوراً معيناً في دمقرطة أوروبا الجنوبية. وهذا يتعارض مع أطروحة هانتغتون بأن الدمقرطة هي تأثير لسياسة الدول العظمى الديمقراطية. ويرى شميتر أنه في حالة أوروبا الشرقية هناك أهمية لنظرية الاتكال التبادلي، والانتقال من الاقتصاد اللين إلى الاتصالات اللينة (from douce commerce to douce communication)، ومن الصعب أن تتحكم النظم غير الديمقراطية في تسرب المعلومات إلى داخل حدودها.[٣٥]

تحتل أهمية الإطار الدولي مكانة مهمة أيضاً لدى أنصار التحليل المقارن التاريخي أمثال ايفلين ستيفانس وجون ستيفانس وبيتريش رسشايمر. ولا تمثل الديمقراطية الرأسمالية والنظام السلطوي خيارات بديلة أمام كل مجتمع، وإنما خيارات ارتبطت مع مراحل تاريخية معينة. فمثلاً، الديمقراطية الرأسمالية أتت في مرحلة تاريخية معينة، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المرحلة. هذا يعني صعوبة إعادة إنتاج هذه التجربة في مراحل تاريخية لاحقة. وهذه الفرضية هي من أهم الفرضيات لدى منظري التبعية مثل (Immanuel Wallerstein) الذين يشككون في قدرة دول المحيط على التوصل إلى نظام ديمقراطي بحكم الضغوطات التي يمارسها المركز. وعلى عكس ذلك، يرى أتيلا أغا (Attila Agh)، الدول الديمقراطية هي دول المركز، وتاريخ ما بعد الحرب أثبت أن الديمقراطية أصبحت ممكنة في حالة توسع المركز، المنطقة المزدهرة اقتصادياً والقوية سياسياً. توسع جغرافي للديمقراطية في فترة ما بعد الحرب كما في غرب أوروبا ودول شرق آسيا. وتوقفت الدمقرطة المبكرة عند حدود أوروبا الجنوبية. ومع دمقرطة أوروبا الغربية والازدهار الاقتصادي والاندماج الأوروبي، برز تناقض بين

المنهجية الأمريكية والمنهجية الأوروبية. وحسب المنهجية الأمريكية، الديمقراطية هي إجرائية شكلية انتخابية. وهذه الفترة كانت ملائمة للسياسة الخارجية الأمريكية. والمنهجية الأوروبية هي جوهرية مع حقوق سياسية واجتماعية.[٣٦] بالنسبة له، انتقال أوروبا الشرقية والوسطى إلى الديمقراطية ليس أمراً داخلياً خضع لتأثير خارجي، وإنما مهمة من مهام النظام الدولي ذاته. وهو يرى أنه لم يكن التغيير في أوروبا الشرقية تحولاً ديمقراطياً آخر، لأنه ارتبط بتغير في النظام الدولي تضمن اختفاء الحرب الباردة، وبروز النظام العالمي متعدد الجوانب. لقد انتقلنا مع أحداث أوروبا الشرقية من ديمقراطية أمريكية شكلية إلى ديمقراطية أوروبية جوهرية.

هذا يقودني إلى الأطروحة التي ترى أن ما حدث في شرق أوروبا هو توسع للحداثة الغربية التي تعني اقتصاد سوق وديمقراطية ليبرالية.

ج- تأثير النظام الاقتصادي الغربي أو توسع الحداثة الغربية

هل يمكن نعت هذه الأحداث بإحداث "ثورية" إذا عرفنا أنه من جهة كان انهيار نظام الدولة السوفييتية يشبه تطوراً تدريجياً أكثر من انفجار عنيف أو ثورة في حالة تعريفها كحركة جماهيرية ترتكز على العنف والقوة من أجل تغيير شرعية نظام الحكم، ومن جهة أخرى، هذا التطور التدريجي تضمن في الوقت نفسه تدمير مؤسسات الدولة السوفييتية، وبناء مؤسسات الرأسمالية الليبرالية؟

وعلى الصعيد اللغوي، الثورة تعني "العودة إلى الذات"، أو التطور الذي يعود إلى ذاته (le retour sur soi أو E-volution qui re-vient). لكن على الصعيد التاريخي، فإنه عندما نتكلم عن ثورة فنحن نتكلم عن تغيير جذري لمجمل النظام الاجتماعي. وهذه الفكرة الثانية كانت لدى أفلاطون كما يعتقد الفيلسوف الفرنسي (François Châtelet). ففكرة (Metabolê) لدى أفلاطون تتضمن قطيعة راديكالية، ليس فقط تدمير سلطة الدولة القائمة، وإنما أيضاً التنظيم الاجتماعي والمبادئ الذي تتحكم به".[٣٧]

وفي نظر (Francois Furet)، فكرة قطيعة راديكالية (tabula rasa) هي فكرة غريبة عن الثورة الإنجليزية العام ١٦٨٨، لكنها تتواجد في الثورة الأمريكية ١٧٨٧، والثورة الفرنسية ١٧٨٩. الثورة الانجليزية هي ثورة بالمعنى الأول، عودة إلى نقطة الانطلاق؛ أي تغيير في نظام شرعية الحكم مع العودة إلى القوانين والقواعد القديمة (Common Law). ولم يكن هناك محاولة لتشييد سيادة حديثة، وإنما مجموعة من القوانين التي تتحكم منذ القدم بممارسة السلطات السيادية. بينما لم ترتكز الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية على أي إرث أو عادات غير القانون الطبيعي. في رأي المشاركين في هذه الثورات، شكلت هذه الثورات الأصل وبداية الزمن، بمعنى أنها اعتبرت قطيعة جذرية مع الماضي. وعلى

اعتبار أنها قطيعة مع الماضي ومع النظام السابق، ترفض الثورة الفرنسية كل العادات والتقاليد.

وبخلاف الثورة الأمريكية، لم تعرف الثورة الفرنسية محطة أو وقفة دستورية كما حصل مع تأسيس الجمهورية الأمريكية، وإنما أصبحت تعني حركة نفي مستمرة. "ساهمت الثورة الفرنسية في استمرار فكرة الثورة ليس كتحول من نظام حكم إلى نظام حكم آخر، أو كفاصل بين عالمين، وإنما كثقافة سياسية لا يمكن فصلها عن الديمقراطية، ومثلها لا يمكن استنفاذها، ولا تملك محطة قانونية أو دستورية: تتغذى من عاطفة المساواة التي بطبيعتها لا يمكن إرضاؤها".[٣٨] وأصبحت الثورة نموذجاً للتغيير التاريخي، ونموذجاً يُحتذى به منذ الثورة الفرنسية العام ١٧٨٩. وبخلاف الثورات الأخرى، تتميز الثورة الفرنسية بفكرة أننا قد ننال الخلاص من خلال العمل الثوري (messianique)، وبفكرة مجتمع "المساواة والحرية" الذي ينبثق من التقلبات التاريخية.[٣٩]

١- نهاية الثورة

انعدام أفكار جديدة، وحقيقة أن الثورة لم تفتح الباب أمام مستقبل أفضل، شكلا أساساً لتفسيرات "غير تاريخية" لا تأخذ بعين الاعتبار الفترات الزمنية الطويلة، وتحاول إعطاء تبرير أيديولوجي للوضع القائم.[٤٠] إن كان ذلك بقلم (Francois Furet) أو بقلم (Francis Fukuyama)[٤١] الذي اعتبر أن أحداث شرق أوروبا تعني انتصاراً نهائياً لليبرالية: انعدام نموذج لمجتمع مستقبلي يعني أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي الشكل الأخير للتنظيم الاجتماعي-السياسي الذي قد تتوصل إليه الإنسانية. وتشكل الليبرالية الديمقراطية إذن "نهاية التاريخ"، بمعنى ما هو قائم وما سيكون. وبالنسبة لفرانسوا فوري، بتصفيتهم للشيوعية، أنهى الروس، ومن قبلهم بسنتين البولنديون والتشيكيون، الإرث الثوري الأوروبي الذي يعود لسنة ١٧٨٩. بمعنى ما أراده هؤلاء هو تصفية الثورة الفرنسية لأنهم لا يرغبون في الانطلاق منها كنموذج أو إعادة تجربتها، ولكن الانطلاق من مبادئها، وهذا يختلف. وانتهت الثورة الفرنسية، بمعنى أن لا أحد اليوم إن كان في الشرق أو في الغرب، يعارض مبادئها ومؤسساتها السياسية مثل الانتخابات العامة أو حقوق الإنسان. حتى الشيوعيون السابقون الذين ما زالوا في الحكم في الشرق، يؤكدون على انضمامهم إلى حقوق الإنسان، واقتصاد السوق، والملكية الخاصة، والديمقراطية التمثيلية.[٤٢] والذي يسيطر اليوم هو التأكيد على مبادئ العام ١٧٨٩ وتهميش فكرة الثورة كمحاولة لاستكشاف المستقبل، أو كوعد بتحقيق الديمقراطية الحقة. ويهمش المؤرخ الفرنسي الثورة في أحداث ١٩٨٩ - ١٩٩١ التي يعتبرها غير ثورية (Counter-revolution)، لأن تعبئة الشرق أوروبيين لم تكن باسم مشروع مجتمع جديد، وإنما من أجل تبني النظام الرأسمالي والديمقراطية الليبرالية. "الحداثة، حداثتنا، أصبحت من جديد وأمام أعيننا ما رآه (Adam Smith)

و(Tocqueville) أي الرأسمالية والديمقراطية وليس ما تنبأه ماركس من تطورها". "حتى هذه اللحظة، لا أحد يقترح أي شيء بخصوص مجتمع يحل محل المجتمع الذي نعرفه منذ قرنين أو ثلاثة". "أما بالنسبة لنا، فإنه كتب لنا أن نعيش في العالم الذي نعيش فيه".[٤٣] وفي نظره، تشكل الرأسمالية والديمقراطية زوجاً متجانساً، وحسب كلمات (Jean-Paul Sartre) "أفقاً لا يمكن تجاوزه".

بالفعل، لم يطالب المشاركون في أحداث أوروبا الشرقية بمستقبل يدعو للغناء، وإنما بماض مشمس، ولم يطمح هؤلاء إلى تأسيس مجتمع جديد أكثر عدالة، وإنما إلى ماض وتقاليد قومية تم تشويهها على يد نظام الدولة الاشتراكية. هذا ما قاد عالم الاجتماع (Jurgen Habermas) إلى الحديث عن "ثورة لحاق": التعبئة في أوروبا الشرقية كانت باسم قيم تقليدية من الفترة التي سبقت الدولة الاشتراكية، وبتأثير من النموذج الغربي، رمز الازدهار المادي والحرية. كذلك عالم الاجتماع كلوز اوف الذي تكلم أولاً عن التزامن (simultaneity) بين التغيير السياسي والاقتصادي: تواجد ونجاح النظام الغربي الاقتصادي هو السبب الرئيسي في فشل وانهيار نظام الدولة الاشتراكية. ويعرف النظام الغربي بتقنيته العالية وبنظامه الديمقراطي الليبرالي. وثانياً عن التزامن بين بناء الديمقراطية وبناء الدولة: المسألة القومية والإثنية، وإن تواجدت في دول مثل أسبانيا أو بيرو، فإنها لم تأخذ الأهمية نفسها كما في الدول الشرقية. وما حصل في أوروبا الشرقية يقترب من ثورات تحرر وطني، إذا اعتبرنا إن أهم الأحداث في هذه المنطقة في فترة ١٩٨٩–١٩٩١ هي ما حصل في الاتحاد السوفييتي، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا. واقتصرت المطالب ضد هيمنة أجنبية تمثلت في الدولة–الحزب، ولم تتجاوزها إلى تغيير جذري في التركيبة الاجتماعية أو الطبقية.

٢– ثورة لحاق

بالارتكاز على اجتهادات هابرماس، قدم كلوز أوف انتقاداً أيديولوجياً ومنهجياً، أي انتقاداً لفكرة نهاية الثورة، وانتقاداً ضد نظريات التحول الديمقراطي لأنها لا تساعد في فهم ما حدث في أوروبا الشرقية، لأن الثورة التي اجتاحته تختلف بشكل جوهري عن التجارب السابقة.[٤٤] وفي نظره، أحداث ١٩٨٩– ١٩٩١ تمثل انتقالاً ثلاثياً وتزامنياً (تضمن جانباً قومياً، أخلاقياً واقتصادياً)، يفتقد إلى طابع "نظري"، حيث لم ترافقه أدبيات تحليل أو توصيات لمثقفين ثوريين. ولم يكن هناك نموذج نظري للانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية. وكان هناك نموذج نظري عكسي. وفي حالة انعدام نظرية كهذه، يلجأ عالم الاجتماع إلى محاولة فهم استعادية للأحداث. ولم يكن الانهيار داخلياً، وإنما (rotted away)، كما وصفه لينين. أحداث طارئة مرتبطة بسياسة خارجية جعلت من المستحيل أن يستمر النظام في العيش. ولم تكن هناك طليعة ثورية، وإنما مجموعات ذات اتجاهات أيديولوجية مختلفة غير قادرة على السيطرة على الحكم.

ما يقترحه كلوز اوف هو سببية تعددية (cross-border causality): على المستوى الاقتصادي والسياسي، لم يكن لبلدان أوروبا الشرقية خيار آخر إلا استنساخ الإطار المؤسساتي للديمقراطيات الرأسمالية. وفي نظره، الانتقال الديمقراطي لا يلائم الواقع الشرق أوروبي لأنه انتقال على ثلاثة أصعدة في الوقت نفسه: انتقال يمس بمستوى الهوية وبناء الأمة، يمس بالدستور (glasnost)، وأخيراً يمس بالسياسة الاعتيادية، وتوزيع القوة السياسية والمصادر الاقتصادية (perestroika). وفي الانتقال في أوروبا الشرقية، طرحت ثلاث قضايا: قضية الإقليم – تحديد الحدود الاجتماعية والثقافي، وقضية الديمقراطية – رفض الدور المسيطر للحزب الشيوعي في الدستور، وقضية الملكية والنظام الاقتصادي.

لقد تحدثنا سابقاً عن الجانب القومي، وفيما يتعلق بالجانب الأخلاقي للتحول فهو يرتكز على عدم السماح لمواطنيه بالتنقل وينكر حقوقهم السياسية، وحرية الرأي والنشر، وحرية الاجتماع، وحرية الأحزاب والاقتراع. وبخلاف بولندا وهنغاريا، تحرك الحركة الديمقراطية المدنية لم يكن إلا بعد أن اتضح ضعف آلية القمع الشرق ألمانية. والعامل الرئيسي لم يكن الاحتجاج الديمقراطي الذي أتى فقط في المرحلة الانتقالية العام ١٩٩٠ على يد مثقفين ومجموعات دينية طالبت بالحقوق السياسية والمدنية، وإنما الرغبة الشرعية في ازدهار اقتصادي وفي الهجرة إلى ألمانيا الغربية. ولم يشكل اندماج ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية مشكلة دستورية بحكم مادة ٢٣ من القانون الأساسي لألمانيا الغربية، حيث يسمح باندماج كل لاندر أو إقليم إلى الجمهورية الفيدرالية. ولم يخضع اختيار هذا الإجراء لموافقة من قبل مواطني الجمهورية الفيدرالية، وأخذ شكل معاهدة دولية بين حكومات الدولتين، حيث وافقت ألمانيا الشرقية على حل ذاتها.

الجانب الثالث للتحول هو اقتصادي ويعتبر الجانب الأساسي في نظر كلوز أوف، حيث فقدت النخب السياسية الثقة في الاقتصاد الاشتراكي، وفي إمكانية تطوره نحو ما هو أكثر فعالية ونجاعة. كما أن النخب المعارضة كان لها طموحات سياسية متواضعة. وفي ألمانيا الشرقية، تحركت الحركة المدنية الديمقراطية التي لم تكن راضية من مستوى المعيشة، ومن تخلف ألمانيا الشرقية بالنسبة لألمانيا الغربية، فقط في الأسابيع الأخيرة من العام ١٩٩٠ حين رفعت شعار "نحن الشعب". ويعود انعدام طموحات سياسية إلى ذاكرة تفتقد إلى تجربة ديمقراطية ليبرالية، وذلك بخلاف مع ألمانيا الغربية بعد الحرب، حيث تواجد هناك جيل عرف التجربة الديمقراطية قبل العام ١٩٣٣. ولم تعرف ألمانيا الشرقية زعماء مثل (Havel)، أو (Walesa)، ومجموعات سياسية مثل (Charter 77) أو (Solidarnosc).

وهو يوافق هابرماس حين يعتبر أن أحداث ١٩٨٩ – ١٩٩١ هي "دفعة جديدة للتحديث تشمل هذه المرة وسط أوروبا وأوروبا الشرقية". وفي هذه الأحداث "عبر أهل أوروبا

الشرقية عن رغبتهم في اللحاق على المستوى الدستوري بإرث الثورات البرجوازية وعلى المستوى الاجتماعي بأنماط الحياة والاتصال للرأسمالية المتطورة بالأخص الأسرة الأوروبية".[٤٥] ويجب أن لا ينسينا انهيار الدولة الاشتراكية نقاط ضعف النظام الغربي: مشاكل البطالة، التهميش الاجتماعي ... الخ. ففي نظره، باستطاعتنا أن نتعلم دائماً من الماركسية نقد الرأسمالية. وهذا النقد الذي أصبح ضرورياً اليوم أكثر من أي زمن آخر، وبخاصة بعد انهيار الدولة الاشتراكية، الشيء الذي لا بد أن يساهم في تعزيز الرأسمالية. وتتضمن أحداث ١٩٨٩ – ١٩٩١ انتصاراً للرأسمالية الغربية، لذا يجب تخيل شيء جديد من أجل نقد الرأسمالية ومشاكلها من بطالة وتهميش اجتماعي. ومع انهيار الدولة الاشتراكية انتقلنا من التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية إلى التناقضات في داخل المجتمع الرأسمالي.

ويقترح عالم الاجتماع الألماني تحقيق "الديمقراطية الراديكالية" التي تهدف إلى ترويض الرأسمالية بمساعدة الدولة الاجتماعية لدرجة لم نعرفها بعد. فهو يطالبنا بإدخال إصلاحات راديكالية لا تخص القدرة على صياغة مطالب ملموسة، وإنما تستهدف الإجراءات وتفضل تقسيماً جديداً للسلطات، حيث قوة الاندماج الاجتماعي للتضامن تستطيع من خلال الأطر العامة الديمقراطية، والمؤسسات أن تواجه قوى أخرى، قوة المال والسلطة الإدارية.[٤٦]

ثالثا: طبيعة نظام الدولة الاشتراكية والتحول الديمقراطي: أطروحة ما بعد الشيوعية

التشديد على الاختلاف بين حالات التحول في أوروبا الشرقية وفي أمريكا اللاتينية هو أيضاً موقف من يرى في طبيعة نظام الدولة الاشتراكية اختلافاً جوهرياً مع النظام السلطوي البيروقراطي، الذي يميز بلدان الجنوب، فهو يختلف في مبناه الاجتماعي، والأيديولوجي، والاقتصادي–السياسي، والعلاقات بين المدني والعسكري، وموقع هذه البلدان في التراتبية الدولية.

تستخدم فاليري بونس مصطلح "ما بعد الشيوعية" (postcommunism)، للإشارة إلى ثقل الماضي وتأثيره في عملية التحول والذي يجعل من غير الممكن فهم التجربة الشرق أوروبية انطلاقاً من الأدوات التحليلية لنظرية التحول. فهي ترى أن هناك تبجحاً من طرف دافيد ستارك وفيليب شميتر عندما يستخدمون تعبير مثل (designer capitalism) أو (designer democracy). وهذا يذكرنا حسب رأيها بالاشتراكية العلمية. وفي نظرها، العلوم الاجتماعية يجب أن ترتكز على معرفة إمبريقية لتقدم نصائح جدية، وهي غير قادرة على التنبؤ بالمستقبل، وأن تفترض ما سيحصل.

ويفتقد التحول إلى ما بعد الشيوعية إلى سابقة تاريخية لأن نظريات العلوم الاجتماعية ترتكز إلى حد كبير على سوابق تاريخية. وبالنسبة لبونس، أفضل الاجتهادات التي قدمت في العلوم السياسية وعلم الاجتماع هي اجتهادات جمعت منهجية مقارنة ودراسة خاصة، وهذا ما يميز الدراسات الأولى في التحول الديمقراطي، التي ارتكزت على معرفة عميقة لأقاليم مثل أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية. وعرف مختصو المجتمعات الشرقية المقارنة قبل انهيار حائط برلين، وذلك لأن هذه المجتمعات خضعت لنظام الدولة الاشتراكية.[٤٧]

وتثير انتقادات فاليري بونس أهمية العلاقة بين عملية التحول ومبنى السلطة في نظام الحكم السابق، كما تثير أهمية العلاقة بين السياسة المقارنة والدراسات الإقليمية (area studies).

وبالنسبة للنقطة الأولى، نرى أن المسألة الأكثر أهمية في أوروبا الشرقية كانت تخص دور النخبة الشيوعية (Nomenklatura) في نظام الحكم ما بعد الفترة السوفييتية، بينما في أمريكا اللاتينية كانت تتعلق بدور الجيش في نظام ما بعد السلطوي. وفي أمريكا اللاتينية، التزمت كل حكومة ديمقراطية في تبني اقتصاد سوق، ونظام حكم ليبرالي، ودعم المبادئ الغربية، وبقي الجيش السلطة الفعلية، حيث لا يستطيع البرلمان والحكومة ممارسة رقابة على الجيش، إن كان ذلك في ترقية الضباط أو في تمويل مهماته.[٤٨] وفي أوروبا الشرقية، بادرت الإدارة الشيوعية بإدخال تحول في العلاقات التي تتعلق بالملكية وذلك قبل العام ١٩٨٩ بشكل يسمح لها بإعادة إنتاج موقعها المسيطر في النظام الاقتصادي من خلال استخدام موقعها السياسي في النظام السابق. وتوقعت النخبة الحاكمة في النظام السوفييتي الثورة ضد الدولة–الحزب ولصالح الرأسمالية، لذا تحول أعضاؤها ليصبحون من أبطال الرأسمالية.[٤٩]

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فالسؤال الذي يطرح هو ما مدى الاستفادة التي يمكن أن نحصل عليها من الدراسات السوفييتية (Sovietology)، ومن الدراسات السسيولوجية المحلية. والانتقاد الذي توجهه فاليري بونس هو أيضاً انتقاد نظري، ويخص مبدأ تعليل عدد كبير من الأحداث بواسطة عدد صغير من المتغيرات، ما يُسمى (Parsimony). وهذا المبدأ قد يقود إلى تهميش متغيرات ومسائل مهمة. وفي أوروبا الشرقية، هناك عوامل تم تهميشها مثل العلاقة بين التغير السياسي والاقتصادي، ودور الجماهير في التغيير في أوروبا الشرقية (الأمر الذي يدعو إلى التشكك في النقطة المركزية للدمقرطة، ودور النخب) ومركزية الهوية القومية في عملية الدمقرطة، بالإضافة إلى مسألة حدود الدولة، قوتها، وموقعها على الساحة الدولية.

وبالنسبة للدراسات السسيولوجية المحلية، يمكننا الإشارة هنا إلى أن علماء الاجتماع في شرق أوروبا توقعوا التحول الذي ذكر أعلاه بخصوص النخبة الشيوعية قبل العام

١٩٨٩. لقد اعتبروا أنه من المهم للإدارة السوفييتية، إعادة إنتاج ذاتها كنخبة اقتصادية مسيطرة. وهذا ما يؤكد عليه جريجور اكييرت (Grzegorz Ekiert)،[٥٠] حيث يدعونا إلى الارتكاز على اجتهادات سسيولوجية لبعض مختصين ينتمون إلى المجتمعات الشرق أوروبية مثل (Hankiss) و(Szelenyi) من أجل فهم دينامية هذه المجتمعات. وفي نظره، التحول الذي شهدته أوروبا الشرقية عرف مرحلتين: المرحلة الأولى هي التي وصفها هانكيس في حديثه عن "إعادة بناء الحياة الاجتماعية من الأسفل للدولة ولمؤسسات الحزب"، وذلك من خلال التطبيع، أي اتفاق ضمني بين الدولة والمواطنين، وعدم تدخل الدولة الحزب في الحياة الداخلية والمجتمع الداخلي الذي يعنى بالسماح للمواطنين بمتابعة أهدافهم الذاتية مقابل انسحابهم من المجتمع السياسي والمجال العام. وهذا تمثل في ظهور اقتصاد موازٍ (Parallel Economy). والمرحلة الثانية هي "ثورة هادئة من الأسفل" كما رأى زيلّيني. ولادة من جديد للمجتمع السياسي، والتأكيد على معايير ثقافية وسياسية تشكل تحدياً للمؤسسات السياسية القائمة وتحاول ملء الفراغ الذي تركه انهيار الأيديولوجيا الرسمية. وتكون المجتمع السياسي انعكس أولاً في تحول من تدين خاص إلى تدين في المجال العام، وثانياً، في تطور نمط حياة ثقافية جديد، وبخاصة بين الشبيبة، وثالثاً، في انفجار حركات سياسية ومنظمات أو اتحادات عمالية ومهنية. وهناك خطاب سياسي جديد حول الهوية الجماعية، وأشكال جديدة من التضامن الاجتماعي. وميز اكييرت بين مجتمع داخلي، ومجتمع سياسي، ونظام الدولة–الحزب، وحيث يوجد مجتمع سياسي معتبر، يكون هناك تأثير أكبر من طرف العناصر البراغماتية داخل الحزب. أما ضعف المجتمع السياسي، وكذلك الفئة الإصلاحية في الحزب، قد يسهل هبة شعبية كما حصل في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا. وانعدام مجتمع سياسي وقوى براغماتية في الحزب، قد يقود إلى هبة ثورية عارمة كما حصل في رومانيا.

إن التحول في أوروبا الشرقية لا يعرف سابقة تاريخية، يعني أنه لا يمكن تطبيق تعميمات استنبطت من تجارب أخرى، ويصعب التنبؤ بمستقبله. وهذا الموقف يدعونا إلى التوقف عند طبيعة نظام الدولة الاشتراكية انطلاقاً من الدراسات السوفييتية، وتفحص إذا كان بالإمكان الاستفادة منها.

وتميزت الدراسات السوفييتية بهيمنة النظرية الشمولية التي بعد عرضها سأتناول القدرة التعليلية للعلوم الاجتماعية، وبالتحديد النظرية التاريخية الاجتماعية.

أ- النظرية الشمولية وتطبيقها على نظام الدولة الاشتراكية

بعد الحرب العالمية الثانية، لم يعد الاتحاد السوفييتي دولة بين الدول، وإنما دولة عظمى تستطيع مواجهة الولايات المتحدة. وتطورت هذه المواجهة إلى مواجهة بين حلفين عسكريين: حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفييتي، والحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم معظم الدول الصناعية. وكان لهذه المواجهة أثر على الصعيد الأكاديمي، حيث عرف تطور حقل جديد، الدراسات السوفيتية (Sovietology)، مثلته اجتهادات علماء سياسة أمثال سبغنيو برجيجنسكي(Zbigniew Brzezinski) ، وكارل فريديك (Carl J. Friedrich)، الذين ساهموا في تطوير "نموذج عملي" انطلاقاً من مصطلح الشمولية (Totalitarianism) عند انا ارندت (Hannah Arendt). وارتكز هذا النموذج على السمات الظاهرية للنظام السوفييتي: أيديولوجية رسمية، حزب شيوعي ذو دور مركزي في المجتمع، سياسة قمع، احتكار الحزب لوسائل الإعلام، سيطرة الحزب على الجيش والشرطة، واقتصاد موجه. ومن خلال الرجوع لهذه السمات، حاول علم السياسة الأمريكي في سنوات الخمسينيات والستينيات أن يفهم الواقع السوفييتي، وأهدافه، ووسائله الأيديولوجية والمؤسساتية.

وكان من المتوقع أن يتفاجأ أنصار النظرية الشمولية من وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في سنة ١٩٨٥، ومن التعديلات التي أدخلها، وذلك بسبب رؤيتهم للنظام السوفييتي على أنه نظام مستقر وثابت، وأيضاً بسبب تأكيدهم على أن الدافع الرئيسي للقيادة السوفييتية لم يكن إلا الرغبة في التوسع وفي زيادة قوة الدولة السوفييتية. هذا ما كتبه سبغنيو برجيجنسكي عن النظام السوفييتي في سنة ١٩٦٦، "النظام [السوفييتي] معادٍ للإبداع وللتجديد السياسي ... لا يُشجع على وجود روح خلاقة وعلى موهبة إبداعيّة داخل قيادته ... يظهر الاستقرار البيروقراطي أو بالأحرى النظام الدكتاتوري البيروقراطي على أنه الأساس الوحيد لحكومة ناجحة وفعالة في نظر القيادة السوفيتية".[٥١] وبالنسبة له، التعديلات التي أدخلها ميخائيل غورباتشوف لا يمكن إلا أن تتعارض مع طبيعة النظام الشمولي.

كانت هناك مبالغة "متعمدة" بالنسبة لقوة الاتحاد السوفييتي لدرجة اعتبار أن التعديلات التي أدخلها ميخائيل غورباتشوف لا يمكن أن تكون إلا تكتيكاً ومناورة من طرف القيادة السوفييتية من أجل الاستمرار بالسياسة نفسها وبالموقف نفسه.[٥٢] وينطلق هذا التحليل من ما يسميه المختص الفرنسي باسكال بروكنير (Pascal Bruckner) "قوة الغول الهائلة" (La Toute-Puissance du Monstre) التي تتطلب ضرورة وجود عدو. ففي نظره، "منذ أكثر من عقد، يُعطي معظم المحللين ومختصي الدراسات السوفييتية الصورة التالية للاتحاد السوفييتي: صورة عملاق عاجز، لكن متعطش للانتقام ومن المستحيل استئصاله. وكان هناك محاولة احتقار وطن الاشتراكية من الداخل،

وإظهاره منغمساً في هلاك البؤس، وفي انحطاط الأخلاق، والسكر، والفساد الجسدي والروحاني، وفي الوقت نفسه، تقديمه كخطر دائم. كان على وطن الاشتراكية أن يحتضن فشلاً وانتصارات: فشل اجتماعي، طبي، اقتصادي، وانتصارات عسكرية، فضائية، علمية تثبت أنه ما زال هناك روح في الجثة. باختصار، لا يستطيع أبداً الربح أو الخسارة، ولا بد من تدميره والحفاظ عليه في الوقت نفسه".[٥٣]

شكل صعود القيادة الجديدة المتمثلة بميخائيل غورباتشوف تحدياً للنظرية الشمولية التي واجهت صعوبات في شرح ما حصل في داخل وطن الاشتراكية، والغريب في الأمر هو أنه مع انهيار الدولة الاشتراكية أصبحت هذه النظرية مهيمنة وذات شعبية واسعة في الخطاب السياسي والأكاديمي. هل يمكن تفسير ذلك من خلال قدرتها التحليلية أم أن انهيار النظام الاشتراكي وفر تبريرا استعادياً (Retrospective Justification) لها،[٥٤] حيث أُعتبر أن سبب الفشل في التنبؤ بانهيار هذا النظام يعود في الأساس إلى تهميش الدراسات السوفييتية لمصطلح الشمولية، وتبنيها الخطاب التاريخي الاجتماعي؟

أصبح مصطلح الشمولية مهيمناً وشعبياً؛ بمعنى أنه لم يعد منحصراً في الدراسات السوفييتية، وإنما تعداها إلى نقاش المؤرخين. فهو لم يعد يستخدم فقط في تفسير انهيار نظام الدولة السوفييتية، وإنما أيضاً في محاولة تفسير وفهم التجربة التاريخية للقرن العشرين.[٥٥] وفي تحليلاته، يقترب المؤرخ الفرنسي، فرانسوا فوري، من المؤرخ الألماني، ارنست نولط، إذ يرى أن فترة ما بين الحربين كانت فترة حاسمة في تاريخ القرن العشرين، وأنه من الصعب فهم هذا القرن دون اللجوء لمصطلح الشمولية ولفكرة المقارنة بين الشيوعية، والفاشية، والنازية. وهذه المقارنة يجب أن تكون "من منطلق العواطف الثورية التي تحركها هذه الأنظمة، ومن كونها حالات مرضية عكسية للحضارة الديمقراطية".[٥٦] فكرة المقارنة يدعمها أيضاً مؤرخ بولندي مثل كريستوف بوميان (Krzystof Pomian)،[٥٧] الذي يعتبر أن التجارب الثلاث، البلشيفكية، والفاشية، والنازية، قابلة لأن تقارن كأيديولوجيات (فهي تشكل خليطاً من القومية الراديكالية والاشتراكية الثورية)، كحركات سياسية (فهي تمتلك تنظيماً يستبدل الديمقراطية الداخلية بالإجماع وبعبادة الزعيم) وتجدد في ممارسة الحكم بالنسبة لما يُعرف حتى الآن. وفي الأساس، تخدم هذه المقارنة للتشديد على "إجرامية" النظام السوفييتي. ففي نظر شنتال ديلسول (Chantal Delsol) "عندما يرتكب شخص "مثالي" جرائم لمدة ٨٠ عاماً، ويُرفض اعتباره مجرماً بسبب غايته الأصلية، نستطيع فقط أن نستنتج أنه يستوجب لوم غايته".[٥٨]

اعتقد أن فكرة المقارنة غير شرعية إلا في مجال ممارسة الحكم، لأن هناك "اختلافات جوهرية" تتعدى فترة حياة النظام السوفييتي، التي هي أطول من فترة النظام النازي. وهذه الاختلافات تعود في الأساس إلى الأيديولوجيا التي تحرك هذه الأنظمة، أو إلى

القوى الاجتماعية التي تدعمها. ويمكن التأكد من وجود مثل هذه الاختلافات الجوهرية إذا نظرنا إلى حقيقة تواجد نقد شيوعي للستالينية، وانعدام نقد للهتلرية. يرى ليشيك كولاكوفسكي (Leszek Kolakowski) ان "المقولة المشهورة لـ (Ignazio Silone) التي تعتبر ان الصراع الاخير سيكون بين الشيوعيين والمرتدين عن الشيوعية (Ex-communistes) كانت، بلا شك، مبالغ فيها، لكن لا يمكن تجاهل الدور المهم الذي لعبه هؤلاء المرتدين في الصراع الذي ادى الى افراغ النظام من الداخل وبالنتيجة الى انهياره في نهاية المطاف". "حقيقة أن الشيوعية أنتجت نقادها وأعداءها، وأن مرجعية هؤلاء ولو على الأقل لفترة زمنية كانت المواقف الأيديولوجية نفسها التي تتعارض بشدة مع الواقع، والتي من الصعب بالنسبة للنظام التخلص منها، تشير إلى أن هناك اختلافات في السلالة، وأن هذه الاختلافات تزن فعلياً. الشيوعية سليل غير شرعي لفترة التنوير، والنازية سليل غير شرعي للفترة الرومانطيقية".[٥٩]

أيضاً، فكرة المقارنة تنطلق لدى فرانسوا فوري من وجهة نظر تدافع عن الديمقراطية الليبرالية. وتحتوي وجهة النظر هذه على افتراض ضمني حول براءة الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. وهذا الافتراض يعتبر براءة الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية براءة الأشياء الطبيعية. "كونها انبثقت من طبيعة الأشياء وتتلاءم معها فإنها– وعلى الرغم منتقائصها– تبقى خارج نطاق سلطة القرار الأخلاقي".[٦٠] هذا يذكرنا بأقوال الليبرالي ألن مانك (Alain Minc) أن "كل ما هو طبيعي هو خالد. المجتمع البرجوازي تحكمه قواعد طبيعية، إذن، المجتمع البرجوازي خالد".[٦١]

وفي تفسير انهيار نظام الدولة الاشتراكية، يركز أنصار النظرية الشمولية على فكرة أن الطبيعة الشمولية لهذه الدولة لا تسمح بإدخال تعديلات أو إصلاحات. فمثلاً، يعتبر عالم السياسة، سبغنيو بريجنسكي[٦٢] والمؤرخ الأمريكي، ريتشارد بايبس (Richard Pipes)[٦٣] أن الفريق الجديد بقيادة ميخائيل غورباتشوف دمر النظام السوفييتي عن دون قصد؛ لأنه لم يفهم الطبيعة "اللاإصلاحية" (Irreformability) للنظام. وقرر هذا الفريق إصلاحات دون أن يكون بحوزته خطة مدروسة للنتائج المتوقعة وأثرها على بنى الاقتصاد السوفييتي. فقد كان من غير المقنع تبني "برنامج الخمسمائة يوم" في حالة اقتصاد من النموذج السوفييتي الذي يفتقد لبنوك قادرة على توفير الوسائل المالية والبنى الضرورية لاقتصاد السوق.

في نظر هذين المختصين، هذه الإصلاحات قُررت دون الأخذ بالحسبان طبيعة النظام والوضع الهزيل الداخلي، الأمر الذي أدى إلى انغماس نظام سياسي جداً مركزي في حالة من الفوضى والبلبلة. ويذكرنا بايبس بأقوال المثقف الروسي، بيتر ستروف (Peter Struve) الذي، في سنة ١٩٢١، اعتبر أن التعديلات التي ادخلها لينين (NEP السياسة الاقتصادية الجديدة) ستقود لا محالة إلى اختفاء النظام السوفييتي.

فهو يقول: "مع تطوره وبالتحديد مع تطور سياسته الاقتصادية، لن يخترع النظام البلشيفكي سوى الشروط التقنية الأولية لانهياره ولاختفائه من الوجود".[٦٤]

وترتكز فكرة الطبيعة "اللاإصلاحية" على الاعتقاد بإن النظام السوفييتي كان ومنذ البدء غير قابل أو لا يملك القدرة على الحياة. وتفترض هذه الفكرة أن المخرج الوحيد من النظام السوفييتي هو انفجار شعبي عنيف يقلب رأساً على عقب كل البنى الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. بينما رأينا أن ما يميز أحداث ١٩٨٩–١٩٩١ هو طابعها السلمي وانعدام العنف، باستثناء أحداث رومانيا.

وبالإضافة إلى ذلك، التأكيد على فكرة لاإصلاحية النظام السوفييتي هو مناقض للواقع وغير أخلاقي، كما يعتقد الفيلسوف البولندي (Leszek Kolakowski). ويقول هذا الأخير إن "النظام الشيوعي لا يملك الوسائل الداخلية التي تسمح له بأن يتحول إلى دولة ديمقراطية (Democratic Rechsstaat). لكن من غير المعقول الاستمرار في الادعاء بأن هذا النظام كان كل الوقت كياناً جامداً وغير قابل للتغير، ولا يمكن أن يتطور في داخله أي عمل اجتماعي مستقل عن إرادة المكتب السياسي للحزب. وخضع المجتمع لتغيرات عميقة، ووُجد الجهاز الاستبدادي مراراً تحت ضغوطات قوى مهمة".[٦٥]

ويمكن أن نذكر هنا الأدب "Samizdat" الذي أظهر توسع رقعة الفعاليات المستقلة عن الدولة و"الاقتصاد الموازي" (Parallel ecomony) الذي كان خارج نطاق سيطرة الدولة–الحزب. ونتج هذا عن محاولات المجتمع لأن يُنظم ذاته بذاته، وأن يتحرر من سيطرة الحزب الشيوعي وبناء المجتمع المدني. ويمكن التحقق من فكرة التطور التدريجي من محاولة موظفي الإدارة الشيوعية التحول إلى رجال أعمال في السنوات الأخيرة للدولة السوفييتية. والتغييرات في سنوات الثمانينيات لا تعني قطيعة تامة مع الدولة السوفييتية، وإنما انتقال تدريجي فيه اجتهدت النخب السياسية، في الوقت الذي تبنت فيه مبادئ المعارضة، تعريفاً من جديد للبنى السياسية وللمؤسسات الاقتصادية بشكل تستطيع الاستفادة منها في وضع أصبح تنافسياً ويخضع لسيطرة المال.

باختصار، لا توفر النظرية الشمولية تحليلاً يأخذ بالحسبان الانهيار الداخلي للأيديولوجية السوفييتية، والتأثير غير المتوقع لسياسة الانفتاح التي تبناها غورباتشوف، والدينامية الاجتماعية–الاقتصادية.

ب– النظرية المستحيلة: مشكلات (aporias) التاريخية–الاجتماعية

أعطت "ثورة غورباتشوف" مصداقية كبيرة "لبراديغم المجتمع الصناعي"؛ لأن القيادة الجديدة التي مثلها ميخائيل غورباتشوف اعتبرت كأنها القيادة السياسية التي تستطيع الرد على طموحات ومشاكل مجتمع سوفييتي أكثر فأكثر صناعة، تمدناً،

وعلماً. والتحديث الاقتصادي يقود إلى تمايز في بنى ووظائف المجتمع. وتغيرات مثل النمو الاقتصادي، وانتشار العلم والتقنيات، وتسارع وتوسع الاتصالات ... الخ تساهم بالتأكيد في التطور السياسي.

وتم تطوير نموذج المجتمع الصناعي في إطار الاحتجاج الداخلي الذي عم المجتمعات الغربية إثر حرب فيتنام، وفي وضع دولي تميز بالتقارب بين الدولتين العظميين (Detente). وفي نظر أنصار هذا النموذج، لم يكن المجتمع السوفييتي ظاهرة جديدة (per se phenomenon)، وإنما مثله مثل أي مجتمع آخر قابل لأن يُدرس بواسطة مناهج العلوم الاجتماعية. ورفضوا فكرة أن الدولة السوفييتية تعوم فوق التاريخ وفوق الطبقات الاجتماعية، وأن المجتمع السوفييتي متجانس خالٍ من الصراعات. وتوقعوا إصلاحات سياسية، مثل تلك التي أدخلها ميخائيل غورباتشوف في النظام السوفييتي لكي ترد على مجتمع أكثر فأكثر تطوراً وتعقيداً. وانتقد هؤلاء النظرية الشمولية على كونها غير علمية، وذات صبغة أيديولوجية، حيث أنها مرتبطة بشكل وثيق بالحرب الباردة، وفضلوا التعاون على المواجهة بين الدولتين العظميين.

ومن أنصار نموذج المجتمع الصناعي، نجد موشي لوين (Moshe Lewin) الذي يعتقد أن سنوات السبعينيات في الاتحاد السوفييتي كانت تتميز باستقرار سياسي في القمة وديناميكية اقتصادية واجتماعية في الأسفل. ووُصفت فترة حكم ليونيد بريجينيف ١٩٦٥-١٩٨٢ بفترة الجمود الاقتصادي، لكنها عرفت تغيرات اجتماعية عميقة ومهمة. فالاتحاد السوفيتي لم يكف عن التمدن، وعن التثقيف، وعن الاختلاف على الصعيد السياسي، والثقافي، والأيديولوجي. لقد كانت هذه تطورات بنيوية و"غير شخصية" وقفت وراء "التغير التاريخي الكبير".[٦٦] وهناك من اعتبر أن الانتقال السياسي في الاتحاد السوفييتي لمجتمع شبيه بالمجتمع الغربي -نظرية التقارب (Convergence Theory)- قد يأخذ وتيرة أسرع في حالة وصول جيل جديد من القيادة الروسية، كان قد نما في فترة ما بعد ستالين، إلى الحكم وفي حالة دخول مثقفين وتقنيين للحزب. وستأتي النزعة التعددية للحزب من هذه العناصر التي ستضخ في الحزب دماءً جديدة.[٦٧]

أما ستيفان كوهين (Stephen Cohen)، فحاول أن يفهم التعديلات التي أدخلها غورباتشوف من خلال المقارنة مع ما حدث في سنوات الثلاثينيات. "أهمية الصراع الذي يمثله غورباتشوف لا يمكن فهمه دون تاريخ النظام الستاليني الذي تشكل في سنوات الثلاثينيات، وليس في فترة ثورة أكتوبر ١٩١٧".[٦٨] وفي نظره، مثل ميخائيل غورباتشوف إمكانية فعلية لتغيير تاريخي في النظام السوفييتي بعودته لروح السياسة الاقتصادية الجديدة اللينينية (NEP). وهذا يعني تدخل الدولة بشكل محدود في أمور المجتمع، واقتصاد السوق فيه قطاع خاص يتنافس مع شركات تم

تأميمها، وحياة ثقافية وأكاديمية أقل عرضة للمراقبة، وحوار أكثر انفتاحاً داخل الحزب والمؤسسات السياسية الأخرى. وما حصل في سنوات العشرينيات يحث على الاعتقاد أن النظام السوفييتي كان قادراً على إدخال تعديلات دون أي مخاطرة بالنسبة للدولة السوفييتية. ووصول غورباتشوف للسلطة كان علامة على أن هناك قوى إصلاحية عملت دائماً في المجتمع السوفييتي. والبرنامج السياسي الذي اقترحه هذا الأخير لتعزيز النظام كان برنامجاً "ثورياً" بمعنى أنه طمح إلى إدخال تعديل جذري في المؤسسات والممارسة السوفييتية لكي تتلاءم مع الواقع الجديد للمجتمع السوفييتي. وبالطبع، انهيار النظام السوفييتي وضع نهاية للنقاش الدائر حول قدرة النظام لأن يتطور من الداخل نحو نظام تعددي واقتصاد سوق.

ومثلت "نظرية التقارب" محاولة لإخراج الاتحاد السوفييتي من "اللاطبيعية" باعتباره –مثل كل مجتمع صناعي آخر– قد تنطبق عليه مناهج العلوم الاجتماعية. واليوم نجد المؤرخ البريطاني، إيريك هوبسبوم (Eric Hobsbawm) الذي يؤمن أن نظريات العلوم الاجتماعية وبالأخص نظرية التقارب تسمح لنا بفهم أفضل لانهيار النظام السوفييتي.

يشارك هذا المؤرخ مؤيدو الشمولية بالنسبة لأهمية فترة ما بين الحربين وفكرة "حرب مدنية أيديولوجية"، لكنه يعتبر هذه الحرب بين ورثة التنوير وورثة الجهل، بين اللافاشية والفاشية. وفي تفسيره للقرن العشرين "كقرن قصير" شكك هوبسبوم في الاشتراكية السوفييتية كبديل حقيقي للرأسمالية. وفي نظره، "قوة التحدي العام الذي مثلته الاشتراكية للرأسمالية كان يرتكز على ضعف الرأسمالية". ولتوضيح ذلك، فهو ينطلق من أزمة الرأسمالية في سنوات ١٩٢٩–١٩٣٣، ومدى تأثيرها على الحياة السياسية في فترة ما بين الحربين العالميتين. هذه الأزمة لم تخلق النازية، لكن من الصعب تصور وصول هتلر للحكم بدون هذه الأزمة. وانتصار قوى اليمين المتطرف في اليابان (١٩٣١)، وفي ألمانيا (١٩٣٣)، شكل النتيجة السياسية الأكثر أهمية لأزمة الرأسمالية. وصعود هذه القوى جعل الحرب العالمية الثانية أكثر احتمالاً. فـ"الفاشية تعني الحرب".[٦٩] وقد تفهم السياسة الدولية بشكل أفضل ليس من خلال صراع بين دول–قومية، وإنما كحرب مدنية أيديولوجية، حيث الانقسام بين الفاشية ومعارضيها أصبح في مركز كل مجتمع. وكان هذا الانقسام بين، من جهة، ورثة التنوير والثورات الكبرى والثورة الروسية، ومن جهة أخرى، المعارضين لذلك، وبدقة أكثر، بين "التقدمية" و"الرجعية".

ويرى المؤرخ البريطاني أنه لربما كانت النتائج الداخلية للتجربة السوفييتية سلبية، لكن نتائجها الخارجية كانت ايجابية. فقد حث السوفييت النخب السياسية الغربية على تقديم تنازلات لحركات التحرر من الاستعمار وللطبقة العاملة الغربية. وليس

من الغريب أن هذه التنازلات للطبقة العاملة كانت بعيدة المدى في الدول الغربية المجاورة للمعسكر الشرقي مثل السويد، التي تتميز بنظامها الاجتماعي. والشيء المدهش في نظر هوبسبوم هو أن النتائج الأخيرة للثورة البلشيفيكية، التي هدفت إلى تصفية الرأسمالية، كانت وبالتحديد نجدة الرأسمالية، في وقت السلم، بحثها على إدخال إصلاحات في نظامها الاقتصادي، وفي وقت الحرب، بالتحالف معها.[٧٠] ولولا التحالف الشيوعي–الرأسمالي، والتضحيات البشرية الهائلة من قبل الشيوعية، قد يكون من الصعب الانتصار على ألمانيا النازية.[٧١] ويمكننا القول بدون مبالغة، إنه بدون هذه التضحيات لكانت أوروبا أو لربما العالم يتكلم اليوم اللغة الألمانية. وهذه أحد المكاسب الكبرى للثورة البلشيفيكية وللنظام الذي انبثق عنها، حيث قدم ثمناً باهظاً من المحتمل جداً أن روسيا القيصرية لم تكن لتقدمه.

وبعكس أولئك الذين يتبنون موقف القديس بطرس –Non Fui, Non Eram, Non Novi Hominem– لا ينكر هوبسبوم إرث الثورة البلشيفيكية التي تطرق إليها، ليس ككونها رداً على نضوج اقتصادي، وإنما كمحاولة لتحديث بلد متأخر (لذا، وجب مقارنة روسيا مع دول مثل تركيا واليابان، وليس مع الدول الغربية). وقد أصبحت البلشيفيكية أيديولوجية تحديث اقتصادي سريع للبلدان التي تفتقد للشروط الضرورية للتطور الرأسمالي. ويعتبر المؤرخ البريطاني أن الثورة البلشيفيكية كانت لها أبعاد وتأثير أكثر من الثورة الفرنسية، وأحدثت حركة ثورية لم يماثلها إلا فتوحات الإسلام.[٧٢]

وفي فترة ما بين الحربين، كان النظام السوفييتي خارج الاقتصاد الدولي، وأزمة هذا الاقتصاد جعلت النظام السوفييتي يظهر كبديل جدي للرأسمالية التي اعتقد الكثيرون حينها أنها ستنهار حتماً. وفي فترة السبعينيات، اندمج الاقتصاد السوفييتي أكثر فأكثر في الاقتصاد الدولي، وأصبح حساساً لتخبطاته وتقلباته. ولم يع السوفييت أنهم يحفرون قبورهم عندما أرادوا الاستفادة من المصادر المتوفرة في السوق الدولية دون محاولة إدخال إصلاحات في نظامهم. إذن، ضعف الرأسمالية الليبرالية في نهاية القرن التاسع عشر هو الذي سمح بنجاح البلشيفيكية في روسيا، وأزمة الاقتصاد الرأسمالي هي التي سمحت بصعود النازية في الثلاثينيات، وبروز النظام السوفييتي كبديل جدي للرأسمالية. ونجاح الاقتصاد الغربي في فترة بعد الحرب ساهم كثيراً في انهيار النظام السوفييتي. والرأسمالية نهاية القرن ليست الرأسمالية التي حاولت الثورة البلشيفيكية تجاوزها. فالاقتصاد الرأسمالي الذي خرج من الحرب العالمية الثانية ليس باقتصاد سوق "خالص"، وإنما اقتصاد خليط، اقتصاد سوق واقتصاد موجه. وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تمتع التخطيط أو التوجيه الاقتصادي بشعبية كبيرة في الدول الغربية، ما اعتبر جزءاً من الاقتصاد الاشتراكي تم تبنيه

على يد الاقتصاد غير الاشتراكي: اقتصاد موجه، وملكية عامة للصناعات وللخدمات. بينما لم تنجح الدول الاشتراكية في إدخال بعض من أجزاء الاقتصاد الرأسمالي مثل اقتصاد السوق، حيث يضمن معياراً عقلانياً تفتقد له الدول الاشتراكية، وإنتاج ما يفضله المستهلك. أي لم تنجح الدول الاشتراكية أن تحدث "تقارباً" بين النظامين كما حصل في الغرب، حيث اقتصاد الدول الغربية هو اقتصاد خليط من اقتصاد سوق واقتصاد موجه (Convergence Theory).

وفشل مناهج التاريخ الاجتماعي – حيث توقع أنصار هذه المناهج أن يدخل النظام السوفييتي إصلاحات، وأن يحافظ على استقراره – لا يعني أن النظرية الشمولية هي في موقع أفضل لتعليل ولتفسير ما حدث. وهذه النظرية تهمش دور المجتمع في ما حدث، وبذلك أيضاً فكرة "ثورة ثانية" أو "ثورة من الأسفل"، بالإضافة إلى "ثورة من الأعلى" من قبل القيادة. وترفض فكرة وجود "مجتمع مدني" في شروط نظام شمولي. فحسب انا اراندت، الشمولية تضعف العلاقات الشخصية، والعلاقات العائلية، والعلاقات المهنية، الأمر الذي يجعل الأفراد مرتبطين بشكل مخيف بإرادة الدولة التي تقوم بكبت كل تعبئة مناهضة للشيوعية.[٧٣]

لقد تكلمنا عن نظرية مستحيلة، بمعنى أنه كان يجب التركيز على نظريتين ذات توجهات متناقضة، نظرية الدمقرطة ونظرية الثورة. ومختصو التاريخ الاجتماعي في الدراسات السوفييتية استطاعوا التنبؤ بوصول غورباتشوف، لكن فشلوا فيما يخص الأحداث اللاحقة، لأنهم همشوا القوى الدافعة عن المركز (forces centrifuges)، والانهيار المعنوي والمادي للنظام السوفييتي.

هناك محاولة اليوم لتجاوز هذا التناقض من خلال العودة إلى "منطق توكفيل" (effet Tocqueville) الذي قد يشكل إطاراً مفاهيمياً بواسطته نستطيع فهم كيف أن عملية "الدمقرطة" قد تأخذ منحى "ثورياً". ووفقاً لهذا المنطق، اللحظة التي يقرر نظام حكم تبني التغيير والإصلاح، هي أكثر لحظة حرجة، لأنه مهدد بالانهيار نتيجة أزمة ثورية. وهذا المنطق نجده أيضاً لدى (Leszek Kolakowski)، حيث اعتبر أن موقف المفكر الانجليزي (Edmund Burke): "أي دولة لا تملك الوسائل لإدخال بعض التغييرات هي دولة لا تملك القدرة والوسائل للاستمرار في البقاء"، غير صحيح بالنسبة للأنظمة الاستبدادية. وفي تلك الأنظمة، تصبح المقاومة أكثر فعالية ليس في حالة أن النظام يمارس أعلى درجات العنف والقمع، وإنما بالعكس في فترات من الاسترخاء النسبي". وبعض مختصي الدمقرطة يتبنى اليوم هذا الموقف كما نرى لدى (Juan J. Linz) الذي يعتبر أن المعضلة (reforma-ruptura) "الإصلاح أو الثورة" هي وهمية؛ لأن الانتقال الديمقراطي قد يمر في مراحل عدة، وقد يبدأ بإصلاح وينتهي بثورة.[٧٤]

رابعاً: التجربة الشرق أوروبية والتحول الديمقراطي

يجد التوجه الرئيسي في التحول الديمقراطي دعماً من قبل اجتهادات مثل دي بالما وستارك وبروشت. وبالطبع، التحرر الاقتصادي (Economic Liberalisation) فتح الباب أمام التحرر السياسي عند الطبقات الوسطى المتألفة من تقنيين ومثقفين. لكن النمو الاقتصادي يساهم في تطور ديالكتيك آخر لم يتوقعه ماركس. وهنا نقصد النزعة نحو المركزية البيروقراطية، ونحو التشنج والتجمد؛ أي نحو ما يسميه ماكس وويبر "بالروتينية" (Routinisation). وفي هذا المجال، كان تأثير الاشتراكية الثورية للبلشيفيكين قفزة إلى الأمام نحو المركزية البيروقراطية في المجتمع وفي الاقتصاد في مرحلة ما قبل النضوج، وهذه القفزة كانت إلى ما وراء ما يمكن أن يخلقه التطور الطبيعي لروسيا. وتلفت نظرية الروتينية نظرنا إلى منطق داخلي يمكن إدراكه بمصطلح الشرعية. ففي نظر جيسبي دي بالما، الشرعية السوفييتية كانت شرعية أيديولوجية، وانهيار النظام السوفييتي كان مرتبطاً جداً بالصراع بين القيادة السياسية الملتزمة بقضية الثورة والأطر الإدارية المنشغلة في مهام إدارة الحياة اليومية (نظرية الروتينية تمكننا من فهم نقاط الضعف للحركات الثورية في مواجهة مشاكل الحياة العادية، حياة اليوم بيوم). ويرى دي بالما أن صعود وتعبئة المثقفين والمجتمع المدني في البلدان التي كانت سابقاً شيوعية قد تقارن مع صعود وتعبئة المثقفين الفرنسيين الذين انتقدوا المرجعية الإلهية للنظام الملكي المطلق، والميزات التي تتمتع بها النخبة الحاكمة، وذلك من نوادي الإشراف (Salons de Nobles). وهؤلاء ارتكزوا على عاملين في تحركهم ضد النظام المطلق: الانهيار المعنوي والمادي في الداخل، ونموذج المجتمعات المفتوحة والدينامية مثل إنجلترا والولايات المتحدة. والانهيار المعنوي والمادي قاد القادة السوفييت إلى عدم الإيمان بعد بحقهم في الحكم والإدارة (Nomenklatura) الذين أخفوا الحقائق لمدة طويلة حول الواقع المر ولم يعد لهم اختيار آخر سوى الاعتراف بما يجري فعلياً في البلد. ويعتقد دي بالما أننا نشهد اليوم لحظة من اللحظات التاريخية النادرة، حيث تعصف روح جديدة (Zeitgeist)؛ بمعنى أن شعوب وحكومات تتوصل للاقتناع بأن الأشياء قابلة لأن تتغير.

نظرية أخرى تساعدنا على فهم أفضل للأحداث هي نظرية "مسيرة المثقفين إلى الحكم" (Intellectualisation of communist elites) – وهي نظرية ذات طابع ماركسي، حيث ترجع التغيرات لصعود طبقة اجتماعية تعرف أكثر بعامل التعليم من العامل الاقتصادي – حيث تؤكد على أهمية المجتمع الداخلي في بناء مجتمع سياسي جديد (Ekiert) بالارتكاز على "إعادة بناء البنى الاجتماعية لمؤسسات الدولة والحزب من أسفل" (resocialisation from below of the state and party institutions) (Hankiss)، وعلى "ثورة هادئة من الأسفل" (silent revolution from below) (Szelenyi). وكان هناك ولادة لمجتمع سياسي جديد من خلال تبني لمعايير ثقافية

وسياسية اعتبرت أنها تحد للنخبة الحاكمة. وأتى هذا المجتمع ليملأ الفراغ الذي تركته الأيديولوجيا الرسمية، وتكون مجتمع سياسي جديد، ابتدأ مع عودة إلى الدين، مع تبني نمط حياة جديد، وحركات ثقافية نقدية، وبروز لاتحادات عمالية أو لأحزاب في مرحلة بدائية أو جمعيات مهنية. وكل ذلك انعكس في خطاب سياسي جديد وتعريف جديد للهوية الجماعية وأشكال جديدة من التضامن الاجتماعي. وهذا ما تم في بولندا، ضعف المجتمع السياسي والنخبة الإصلاحية في الحكم سهل الهبة الثورية في شرق ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا السابقة، وانعدام مجتمع سياسي ونخبة براغماتية في الحكم أدى إلى ثورة عنيفة في رومانيا.

لا بد من الاعتراف أن عدداً من دول أوروبا الشرقية التي دخلت ضمن الاتحاد الأوروبي قد دخلت أيضاً في حالة من الاستقرار الديمقراطي. وفي بعض هذه الدول، كان هناك تداول في السلطة مثل عودة الشيوعيين إلى السلطة في بولندا. وبالنسبة لروسيا، الوضع يختلف فالضغوطات الخارجية تبقى أخف إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة الشرطية والانضمام لمؤسسات الاتحاد الأوروبي (شرطية "conditionality": اجتماع كوبنهاغن العام ١٩٩٣ للمجلس الأوروبي الذي حدد بعض الشروط لانضمام دول جديدة: تثبيت الديمقراطية ومؤسساتها مثل حكم القانون، ونظام متعدد الأحزاب، واحترام حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، ... الخ، واقتصاد سوق قادر على التأقلم مع ضغوطات السوق المشتركة، والقدرة على تنفيذ حقوق وواجبات صادرة عن القانون الأوروبي، والالتزام بأهداف الوحدة المالية والاقتصادية).

كذلك، لا بد من الإشارة إلى صعود النزاعات الإثنية والقومية التي لم تحتل إلا اهتماماً ضعيفاً في أدبيات الدمقرطة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية التي سيطرت عليها المدرسة المؤسساتية في علم السياسة المقارن. وهذه الأدبيات لم تتطرق إلى مسألة الدولة والهوية. في حين اعتبر المراقبون الغربيون أن بناء الأمة وبناء الدولة يتناقضان مع الديمقراطية، وشدد المراقبون المحليون مثل نقولا بيترو في روسيا، وجيا نوديا في جورجيا على اعتبارهم كجزء مهم من الدمقرطة في أوروبا الشرقية.

يعيدنا الجدل حول العلاقة بين الديمقراطية والقومية إلى تناقض الديمقراطية: ديمقراطية ليبرالية، ديمقراطية سيادة شعبية. كذلك الحديث عن تحول من أسفل يشير إلى أن الديمقراطية هي أكثر من ديمقراطية انتخابية، وديمقراطية ليبرالية بمعنى أنها بالإضافة إلى أنها تتضمن ضمانات للحقوق الفردية، وجهازاً قضائياً مستقلاً، فهي تتطلب وجود مجتمع مدني وتعددية مؤسساتية.

ما أتى أعلاه يشير إلى أن الاجتهادات في موضوع الثورة يمكن أن يستفاد منها في دراسة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية. والتاريخية الاجتماعية (نظرية التقارب) التي مثلتها اجتهادات لوين استطاعت التنبؤ بوصول فئة الإصلاح إلى

السلطة، لكنها لا تستطيع تعليل عملية التحول التي تستوجب فهم دوافع وأفضليات اللاعبين. وبالإضافة إلى تطور في البنى الاجتماعية، حصل تراجع في البنى القمعية للنظام السوفييتي، ما فتح الباب للاحتجاج الثوري. وعندما يكون نمط التحول قريباً من الاحتجاج الثوري، فالنتيجة تكون بعيدة عن الديمقراطية الليبرالية على حد قول ميخائيل مكفول.

من جهة أخرى، موضوع التحول إلى الديمقراطية واعتبار النموذج الغربي النموذج الفعلي للديمقراطية، قد يعني التنازل عن الرغبة في استكشاف المستقبل والاهتمام أكثر في الحاضر. لقد رأينا أعلاه أن بعض المؤرخين رجعوا إلى مصطلح الشمولية بهدف التأكيد على أن الحداثة هي الرأسمالية والديمقراطية، وبهدف المس بمصداقية الثورة وبإمكانية هندسة مجتمع أفضل. وهذا ما أراده فرانسوا فوري حين عرف الثورة ليس كتغير غير اعتيادي، وإنما كحركة نفي مستمرة وكقطيعة راديكالية مع الماضي، وحين أكد أن الأحداث في أوروبا الشرقية تنهي الثورة الفرنسية التي كرست هذا المعنى للثورة.

هل تم بالفعل إنهاء الثورة الفرنسية أم أننا في فترة مشابهه لفترة ١٨١٥ كما يؤكد المؤرخ الكاتالوني (Josep Fontana)؟

"في سنة ١٨١٥، كان هناك أشخاص آمنوا أن الثورة الفرنسية أصبحت شيئاً منتهياً. وفي نظرهم، كانت هناك مشاكل الملك، والميثاق، ... الخ، لكن الهرمية أو التراتبية الاجتماعية تمت إعادة بنائها من جديد كما كانت من قبل".[٧٥]

هوامش الفصل الرابع

[1] Yves Lacoste. "L'Europe: de l'Atlantique au Pacifique?» in: *Les Nouvelles Frontières de l'Europe*: Fondation Robert Schuman, Economica, Paris, 1993 pp:13-19 pp.18/19.

[2] Agnes Heller cite par Jacques Rubnik. 'le totalitarisme a l'Est' L'Autre Europe N0.6 juin 1985 pp.15-21, pp.18.

[3] Jurgen Habermas. *Ecrits politiques*. Paris: Cerf 1990.

[4] Dominique Colas. *La pensée politique: les textes essentiels*. Paris: Larousse p.436.

[5] Nikolai Petro. *The rebirth of the Russian democracy: an interpretation of political culture*. Harvard College. (182p) 1995, p.49.

[6] ibid p.21.

[7] ibid p.25.

[8] ibid p.21.

[9]In the Baltic States, the Ukraine and Russia independent civic action and new political parties emerged only after the flame of patriotic fervor had been rekindled. A patriotic consensus thus seems to be a necessary precursor to political pluralism in communist regimes, and the greatest weakness of Russian democracy to date has been its failure to embrace patriotism, thereby driving many to the extremists
(Nikolai Petro. *ibid* p.158).

[10] Nikolai Petro. *ibid* p.173.

[11] "Socioeconomic development, as in Mexico and Indonesia, produces a profusion of authentic civil society groups that demand political freedom and autonomy, protected by law – especially when economic crisis hits. Social and economic decay, along with massive political corruption, weaken the hold of the authoritarian corporatist state, undermine the legitimacy of its sponsored associations, and may give rise to revolutionary movements, like the Islamic fundamentalist movements in Egypt and Alegria, that promise popular redemption through a new form of state hegemony"
(Larry Diamond. *Ibid,* pp.251).

[12] "Alternatively, to the extent that civil society is characterised instead by civic norms and sructures that induce trust and cooperation, this pattern will probably be reflected in parochial society as well. Putnam (like Toqueville) sensitizes us to the importance of the nature and intensity of associational life in general-of social capital-as a crucial cultural foundation of liberal democracy"
(Diamond. *Ibid*, pp.227).

[13] "The character and possibilities of civil society mobilization in nascent democracies and less developed countries have been transformed in the past few decades by three dramatic changes in the world system: the rapid growth of transnational linkages among civil society organizations from different countries, the emergence of truly international movements and organizations (such as Amnesty International, Transparency International, Survival International, the World Council of Churches, and the World Council of Indigenous Peoples), and the explosion of democracy assistance programs in the wealthier democracies"

Dietrich Rueschemeyer, Evelyne Huber Stephens and John D.Stephens. "*Capitalist development and democracy*" London, Polity Press, 1992, pp.252

[14] *International Affairs*; vol:67 N0:2 1992 pp.5.

[15] Timothy Garton Ash, "l'année de la vérité» *Débat* N0.60 mai-aout 1990 pp.13-27.

[16] Ivan Szeleyni, "The Intellectuals in power?" in Robin Blackburn, *After the fall: the failure of communism and the future of socialism*. London: Verso, 1991 (326p) pp.287-297.

[17] *International Affairs*, Vol.67 N0.2 1992 P.242.

[18] Charles Tilly. *Les révolutons européennnes 1492-1992*. Paris: Editions du Seuil 1993 p.355.

[19] *Ibid* p.24.

[20] Theda Skocpol. "*Etats et révolutions sociales: la révolution en France, en Russie et en Chine*». Paris Fayard 1985 (1ere Edition 1979), (473p), p. 39.

[21] Juan J.Linz and Alfred Stepan, 1996. *ibid*, pp.21.

[22] *ibid* pp.29.

[23] "The greater the percentage of people in a given state who were born there or who had not arrived perceiving themselves as foreign citizens, who are denied citizenship in the state and whose life chances are hurt by such denial, the more unlikely it is that this state will consolidate democracy".
"Some strict adherents to the tradition of political liberalism with its focus on the rights of individuals and universalism, are against any form of collective rights. But we believe that the contribution of collective rights of nationalities or minorities in a multinational, multicultural society and state, with the rights of individuals fully protected by the state, is probably the least conflictual way of articulating such a democratic non-nation-state policy"
ibid pp.33.

[24] "The co-existence of several nations under the same state is a test, as well as the best security of its freedom. It is also one of the chief instruments of civilization; and, as such, it is in the natural and providential order, and indicates a state of greater advancement than the national unity which is the ideal of modern liberalism"
Lord Acton, Essays on Freedom and Power. NY: Free Press, 1949 pp.185.

[25] Baogang He. "The national identity problem and democratization: Rustow's Theory of Sequence, Governement and Opposition". *the International Journal of Comparative Politics*, vol.36, N0.1 winter 2001, pp.101-119, pp.110.

[26] Ghia Nodia, "Nationalism and democracy" *Journal of Democracy* vol. 3 N0.4 october 1992 pp.3-22.

[27] "La nation et la démocratie ne sont pas exclusives. Le nationalisme apaisé et ouvert ne vaut que plus tard, pour la nation, la certitude de pouvoir s'epanouir a reçu la garantie du temps. L'oublier, imaginer que ces peuples qui renaissent à une vie propre pourraient se moderniser et donc accéder à la démocratie en dépassant la nation et le puissant sentiment national autour duquel elle se consolide, c'est raisonner une fois encore à la manière de Lénine et penser au'au nom d'un simple postulat, on peut faire l'economie de certaines étapes du développement social»
Hèléne Carrere D'Encausse. «la décomposition de l'empire soviétique» *Pouvoirs* n57 1991 pp:19-31.

[28] Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter. "Tentative conclusions about uncertain democracies" vol *4 Transitions from authoritarian rule*. Baltimore John Hopkins University Press, 1986, pp.10.

[29] "external events may be decisive though not necessarily conclusive"
Geoffrey Pridham, "*Democratic transition and the international environment: a research agenda*" Center For Mediterranean Studies, 1991, pp.1-40).

[30] "je me sens triste; cette nation des notres n'apprends jamais, combien de fois a-t-elle placé tout son espoir dans une force extérieure, qui, croit-elle, va résoudre ses problèmes ?,,, Et voilà nous sommes encore une fois, commettant exactement la même erreur. Ils semblent penser que Gorbatchev est venu les libérer de Husak' cité par Timur Kuron 'Now out of never : surprise in the East European Revolution of 1989».
World Politics october 1991 vol.44 N0.1 pp.7-48 pp.45.

[31] François Fejtö et Ewa Kulesza-Mietkowski. «*La fin des démocraties populaires*» Paris: Seuil 1992 520p pp.245.

[32] Timothy Garton Ash. "*La chaudiere, Europe centrale 1980-1990, Paris*» Gallimard (traduit par Jean-Pierre Carrasso, Andre Charpentier, Pierre-Emmanuel Dauzet, Dominique Peters et Rose Saint-James) 1991, 446p pp.263.

[33] "The evidence from Southern Europe provides encouraging evidence, but one can question its global relevance since the regional context provided an unusually rich and multi-layered set of non-governemental exchanges and a powerful incentives for accepting them(I, e,. not just full and formal entry into the European Community, but participation in a very vibrant and lucrative European civil society"
Philippe Schmitter. "the international context of contemporary democratization". Stanford: *Journal of International Affairs*, Fall/Winter 1993 pp.1-34).

[34] Philippe Schmitter 1993 *ibid* pp.3.

[35] "With one's neighbors and the world watching, the cost of repression has gone up and, most of all, the potential benefit of resistance has increased manifold. The images are quite clear: East Germans trying to climb the walls of the West German embassy in Prague or crossing the Hungarian-Austrian border in droves, those joyous people astride the Berlin Wall, that lonely man in front of the tanks in Tienamin Square, and Yelstin haranguing the crowd in front of the Russian Supreme Soviet!"
ph. Schmitter *ibid* pp.11

[36] "since I consider democratization as a function of the extension of the West European core first to northern then to southern and lately to central europe in the long and painful of 1990's"
Attilla Agh, "*the transition to democracy in central europe, a comparative view*".

[37] François Châtelet; «l'Idee de Révolution» *Encyclopédie Universalis*. pp.1006-1009.

[38] François Furet. *Le passé d'une illusion, essai sur l'idée communiste au xxe siècle*. Paris: Robert Laffont-Calmann Lévy. 1995, (580pp) p.25.

[39] "La logique de la Révolution se résume pour Furet dans une logique de la surenchère. Elle est toute entière dans la démesure et la poursuite effrénée de l'illimitée. Loin de se comprendre comme une tentative de faire reculer les limites du possible et de franchir les barrières de l'ordre social établi, elle se comprendrait comme la vaine et funeste tentative d'abolir toute barrière et toute limite. Les excès de la Révolution la définissait presque totalement, car l'excès est sa première et sa seconde nature»
Denis Berger et Henri Maler. *Une certaine idée de communisme, répliques à François Furet*. Paris: Editions du Félin, 1996 p.48.

[40] "A l'Ouest, nous vivons à bien des égards une ère de restauration semblable à celles qui ont suivi le reflux des grandes vagues révolutionnaires: 1816, 1845, 1875 …Qu'on le veuille ou non, la faillite du «communisme réel» atteint en effet l'ensemble du mouvement ouvrier et de la «gauche» en Europe et dans le monde: un mouvement dans lequel tant d'espoir avaient été placés, un mouvement qui a suscité tant de dévouvements, de sacrifices

et d'héroïsme ne peut pas sombrer sans que tous soient lésés, même ceux qui s'en sont désolidarisés, même ceux qui l'ont combattu: sociaux-démocrates, socialistes, membres de l'extrême gauche, nous avons tous été vaincus en cet automne 1989. Inutile de le cacher: les seuls vainqueurs appartiennent à la droite libérale ou conservatrice, et l'époque actuelle, comme les restaurations antérieures est pour eux le temps du trimphe : pourquoi retiendraient-ils leur satisfaction, alors qu'un homme comme Jorge Sumprun paraphrasant peut-être une formule fameuse de Sartre sur le marxisme écrit dans le Monde du 15 octobre 1991: «Nous sommes aujourd'hui face à cette réalité: la société dans laquelle nous vivons est un horizon indépassable»
Emmanuel Terray. *Le troisième jour du communisme*. Actes Sud 1992 (105p).

[41] Francis Fukuyama. *La fin de l'histoire et le dernier Homme*. Paris: Flammarion, 1992, (452p).

[42] François Furet. «Les Russes finissent la Révolution Française» *Liberation* 27 aout 1991

[43] Ibid.

[44] Claus Offe. "Vers le capitalisme par construction démocratique ? La théorie de la démocratie et la triple transition en Europe de l'Est « *Revue Française de Science Politique*. Vol.42 N0.6 décembre 1992, pp.923-942

[45] Jurgen Habermas. *Ibid,* p.142.

[٤٦] طور (Jurgen Habermas) مفهوماً غير كلي للمجتمع. هذا يعني أنها لم تعد كلاً أخلاقياً (Moral Totality) وإنما مجتمع تخالفي (Differentiated society)، نستطيع أن نميز فيه بين نظام إداري، ونظام اقتصادي، ومجالات حياتية ذات مبنى تشاوري واتصالي. "ذات" المجتمع لم تعد تتجسد في "شخصية" مثل الطبقات الاجتماعية أو الشعب، وإنما تنسحب إلى داخل العمليات الإجرائية لتكون الرأي العام والإرادة العامة. وفي المجتمع الحديث، يوجد من جهة الدولة والاقتصاد ومن الجهة الأخرى مجال "العيش الجماعي" الذي إطاره التشاور. هذا يعني أن المعرفة ترتكز على اتفاق أو إجماع أفراد قادرين على التكلم والفعل. لا يفهم العقل على أنه أصل مطلق، وإنما يتطور في نطاق النقاش المتبادل بين الأفراد. هذا النقاش يثير بالضرورة قواعد معيارية. هذه القواعد غير مطلقة، ويمكن وضعها موضع شك في أي لحظة. وفقاً لهذا المفهوم للمعرفة، العقلانية تعرف كقدرة المشاركين على التوجه حسب قواعد معيارية تقود إلى معرفة يتقاسمها الأفراد. والفعاليات التشاورية ترتكز وتتغذى من مجال "العيش الجماعي": المشاركون في النقاش هم نتاج تقاليد، ونتاج مجموعات ينتمون إليها، ونتاج عمليات تثقيفية (socialization) تمت تهيئتهم فيها. مجال "العيش الجماعي" (Le Monde Vecu) وظيفته نقل القيم الثقافية ودمج مجموعات اجتماعية والمساهمة في تهيئة الجيل الصاعد.

ديناميكية المجتمع الحديث تعطي استقلالية لقطاعات، ولمجموعات وحتى لأفراد. فهناك بعض القطاعات التي تفضل مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، مثلاً الحركة الانفصالية في شمال ايطاليا. انعدام معنى للعيش المشترك في المجتمع الحديث يمكن تجاوزه من خلال تطوير معايير مدنية يتم تقاسمها اجتماعياً. ولا يمكن فرض أو إدارة عمودية لهذا المجتمع، وإنما تنسيق أفقي بين جميع قطاعاته. ومن منطلق النظرية العقلانية الاتصالية لـ(Habermas)، فالمؤسسات المسؤولة لا تفرض وجهة نظرها على الأطراف المعنية، وإنما تساهم وتشجع في اتخاذ قرارات بالإجماع. الأفضليات ليست موجودة قبل التشاور، ولكنها تتضح من خلال التشاور، وقد تتعدل من خلال النقاش. حلم التشاور الديمقراطي هو اندماجي: تصادم المصالح الخاصة قد يتحول في التشاور إلى مسألة ما هي مصلحة المجموعة ككل. التشاور يختلف عن المفاوضات التي هي فعالية إستراتيجية فيها تبادل وعود وتهديدات، أما التشاور فهو فعالية اتصالية تهدف التوصل لاقتناع متبادل.

[47] Valerie Bunce, "Should transitologists be grounded?". *Slavic Review*, vol 54 N0.1 spring 1995 pp.111-127 pp.114.

[48] "with regard to the new power structure, the most important question was how much power the military was going to retain, regardless of any formal legal structures that had been negociated'. 'In most countries the army is, on paper, a subordinate institution, as

is normal in a country of a liberal stamp. In particular, it still exercises real power, either through use of the veto or the threat of its use, or through direct control of parts of the country where it is the only effective state authority" (Juan Rial,
"Transitions in Latin America on the threshold of the 1990's" *International Social Science Journal* 128/1991 pp.284-294.

[49] "certains sociologues …ont eu l'intuition que la nomenklatura avait entrepris une transformation précoce des rapports de propriété, avant 1989 et reproduit ainsi, au seuil du changement de régime, une position dominante dans le système économique grâce à l'utilisation de sa situation politique dans l'Ancien Régime»
Georges Mink et Jean Charles Szurek ; «L'ancienne élite communiste en Europe centrale ; stratégies, ressources et reconstructions identitaires» *Revue Française de Science Politique* vol :48 N0 :1 février 1998 pp.3-41

[50] "This article has focused on the political dimension of the transition, suggesting that in spite of the emergence of political society, which is the sine qua non condition of democratization, the rapid collapse of one-party regimes, the growing diversification and fragmentation of social and political forces, the deepening disorganization of the economy and the unequal distribution of the cost of reforms within the society may diminish the power of civil society and make a transition to democracy highly difficult".
"The issue of a potential democratic transition in East Central Europe contains two complemtary dimensions which correspond to the two traditional notions of democracy. The first dimension is the striving for the extension of citizenship and for the creation of truly democratic institutions"
"The second dimension is the striving for social equality and the just distribution of national health"
Grzegorz Ekiert. "Democratization processes in East Central Europe: A theoretical reconsideration". *British Journal of Political Science*, 21, 1996, pp.285-313 pp.312

[51] "The system is inimical to talent and hostile to political innovation…not conducive to attracting creative and innovating talent into its top leadership" "bureaucratic stability-indeed, bureaucratic dictatorship – must seem the only solid foundation for effective government" Zbigniew Brzezinski, "The Soviet political system-transformation or degeneration?" *Problems of Communism*. February 1966 pp.1-15).

[52] Alain Besançon. «la question nationale». Cahiers *du Monde Russe et Soviétique*, XXX(3-4) juillet-aout 1989 pp.225-230

[53] Pascal Bruckner. "Vivre sans ennemi". *Lettre Internationale*. N0.23 Hiver 1989-90 pp.6-10.

[54] Klaus Mueller, "East European Studies, Neototalitarianism, and Social Science Theory" in Achim Siegel, *The Totalitarian Paradigm after the End of Communism; towards a theoretical reassessmen.,* Amesterdam –Atlanta: Rodopi 1998, pp.55-90.

[٥٥] في تفسير التجربة التاريخية للقرن العشرين، نرى مثلاً استخدام مصطلح الشمولية في اجتهادات للمؤرخ الألماني ارنست نولت (Ernest Nolte) ولمؤرخ الثورة الفرنسية فرانسوا فوري (Francois Furet). وطور الأول رؤية تاريخية–جيناتية (historico-genetic version) لمصطلح الشمولية يظهر من خلالها القرن العشرين "كحرب مدنية أوروبية"، وبالنتيجة، دولية. أطروحة المؤرخ الألماني هي أنه لا يمكن فهم الفاشية (النازية هي شكل من أشكال الفاشية) فقط من خلال الصفات البنيوية للنظام الشمولي، وإنما أيضاً من خلال الاختلاف والتشابه بين الأشكال المختلفة للشمولية، حيث أُعتبر أن الشكل اللينيني للشمولية يمثل الشكل الأصلي. هنا، انتقلت التجربة السوفييتية من حالة تحتاج إلى تفسير وفهم (Explanandum) إلى عامل مفسر ومهم في فهم (Explanans) تاريخ القرن العشرين. ففحوى أطروحته هو التأكيد على أن (Auschwitz) (رمز الكارثة والمحرقة اليهودية) ليست إلا نسخة طبق الأصل عن غولاغ (Goulag) (كلمة تشير إلى النظام البوليسي في

الاتحاد السوفييتي السابق). وأصبح صعود النازية في ألمانيا يعتبر على أنه ردة فعل على الثورة البلشيفيكية التي أولدت أول نظام شمولي. وفي نظره، من غير الممكن فهم النازية دون الأخذ بالحسبان الخطر الذي مثلته البلشيفيكية بكونها "همجية آسيوية"؛ أي أن همجية النازية هي همجية مستوردة وغريبة عن ألمانيا. حتى أنه يحمل الشيوعية مسؤولية جرائم النازية، إذ يعتبر أن اللاسامية لم تكن سوى "نوع خاص من اللابلشيفيكية"، وفي دعم ذلك يرتكز على حقيقة أن اليهود كانوا متواجدين بكثرة داخل الحزب البلشيفيكي.

Ernest Nolte. "The three versions of the theory of totalitarianism and the significance of the historical-genetic version' in Achim Siegel, *The Totalitarian paradigm after the end of communism, towards a theoretical reassessement Amsterdam,* Atlanta: Rodopi 1998 pp.109-128.

[56] François Furet. «Sur l'illusion communiste» *Débat* N0. 89 mars-avril 1996 pp.162-176 p.170.

[57] Krzytof Pomian. "Totalitarisme". *Vingtième Siècle*. N0.47 juillet-septembre 1995 pp.4-23.

[58] Cité par Alain de Benoist, 'Nazism and Communism: Evil twins?' Telos N0.112 summer 1998 pp.178-192, p.183.

[59] «Le dictum d'Ignazio Silone selon lequel la lutte finale se jouerait entre les communistes et les ex-communistes était bien exagéré, sans doute, mais il est vrai, que les ex-communistes jouèrent un grand rôle dans le processus qui vidèrent ce système de l'intérieur et causèrent finalement son écroulement». Et d'ajouter que «le fait que le communisme … produisait ses propres critiques et ses propres ennemis et que ceux-ci au moins pendant une période se référaient aux mêmes stéréotypes idéologiques, grotesquement contraires à la réalité, dont ce régime ne pouvait pourtant pas se débarrasser; suggère que les différences dans la généologie pesaient d'un poids réel. Le communisme fut un descendant bâtard des Lumières, le nazisme un descendant bâtard du romantisme»(Leszek Kolakowski, «Note conjointe sur le communisme et le fascisme» Commentaire 1989 pp.367-370).

الفترة الرومانطيقية هي فترة في تاريخ الفكر الألماني ويمثلها Fichte و Herder.

[60] Emmanuel Terray. "Le passé d'une illusion et l'avenir d'une espérence» *Critique*. mai 1996 N0.588 pp.325-360 p.331.

[61] Michel Barrillon. "l'URSS, un capitalisme d'Etat réellement existant, d'un mensonge «déconcertant» à l'autre» *Agone*, 1999, 21, 13-33, pp.25-44 p.26.

[62] Zbigniew Brzezinski. *The grand failure: the birth and death of communism in the Twentieth Century*. New York: Charles Scriber's Sons, 1989, (258p).

[63] Richard Pipes. *Communism, the vanished specter*. Oxford University Press and Scandinavian University Press, 1994 (81p).

[64] ibid P.39.

[65] "Entretiens avec Leszek Kolakowski" *L'Autre Europe*, N0.5 1985 pp.97-109.

[66] Moshe Lewin. *La Grande Mutation Historique*. Paris: La Decouverte 1989 (196p) p.25.

[67] Jerry Hough. "Gorbatchev consolidating power", *Problems of Communism*, July-august 1987 pp.21-43.

[68] Stephen Cohen. "The most fateful political drama…" *New Stateman*, 27 march 1987 p.15.

[69] Eric Hobsbawm. *The age of extremes: A history of the World 1914-1917*. New York: Pantheon Books, 1994. (585p) p.145.

[70] Eric Hobsbawm, "Goodbye to all that" in Robin Blackburn, *After the fall: the failure of communism and the future of socialism*. London: Verso, 1991(326p) pp.115-125 p.119.

[71] "Only the temporary and bizarre alliance of liberal capitalism and communism in self-defense against this challenger saved democracy, for the victory over Hitler's Germany was essentially won, and could only have been won by the Red Army. In many ways this period of capitalist-communist alliance against fascism- essentially the 1930's and 1940's- forms the hinge of the twentieth century history and its decisive moment"
Eric Hobsbawm, 1994, p.7.

[72] ibid p.55.

[73] Hannah Arendt…décrit minutieusement le processus d'atomisation qui caractérise les sociétés totalitaires…: les mouvements totalitaires visent à organiser des masses (et non pas des classes) apathiques et dépolitisées ; paradoxalement, ce n'est pas un «intérêt commun» qui lie les individus ; mais c'est leur extrême «isolement» qui les pousse à se réunir en masse, de sorte que l'atomisation qui est au principe des masses telles qu'elles sont utilisées par le mouvement totalitaire en est l'effet recherché; avec le totalitarisme la «solitude» de l'homme de masse devient véritable «désolation». La désolation que décrit Hannah Arendt n'est pas seulement l'isolement provoqué par n'importe quelle tyrannie lorsqu'elle détruit les capacités politiques de l'individu: «la domination totalitaire est un nouveau type de régime en cela qu'elle ne se contente pas de cet isolement et détruit également la vie privée»
Luc Ferry et Evelyne Pisier-Kouchner. «le Totalitarisme» in M.Grawitz et J.Leca, *Traité de science politique, les régimes politiques contemporaines*. vol. 2 Paris PUF 1985 pp.115-157.

[74] "The two Spanish words that became part of the political language during the transition to democracy in Spain have been and are presented as two alternative paths to democracy. Both have their apologies and critics and much of the political debate turns around them in countries where the stabilization of an authoritarian regime has failed or such a regime nears a state of crisis".
"Paradoxally, the transition is sometimes made possible by the simultaneous formulation of both positions as postures, for bargaining purposes rather than as final stands. In fact, if both positions have comparable power resources, although of different natures, or both are relatively weak because of the apathy of large segments of the population, transition will be possible only through a complex process that involves both reform and rupture"

Juan J. Linz. "Transitions to democracy". *The Washington Quarterly*, 13, 1990, pp.143-164 pp.150, 151).

[75] Cité par Pierre Vilar. «La mémoire vive des historiens, entretiens avec Pierre Vilar». *Autrement* N0.150/151, janvier 1995, pp.264-293 p.284.

الفصل الخامس

استمرارية النظام الاستبدادي العربي؟

استمرارية النظام الاستبدادي العربي؟

دراسة العالم العربي لا بد وأن تثير مسألة الاختلاف الثقافي، وبالنتيجة مشاكل منهجية المقارنة بين الثقافات. فأوروبا الجنوبية، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية تعتبر كلها أقاليم تدخل ضمن إطار ثقافي متجانس نوعاً ما. وبالنسبة لمنهجية المقارنة، فإن التحفظ من فكرة المقارنة بين تجارب تاريخية لأقاليم مختلفة ثقافياً، يعود إلى هيردر (Herder) ١٧٤٤-١٨٠٣، أب التيار الفكري التاريخاني (Historicism)، وإلى فكرته حول تعدد و"لامقياسية" قيم وثقافات المجتمعات المختلفة. ولفهم تصرفات سياسية في مجتمع يختلف عن مجتمع الباحث، من الضروري فهم فرضيات، وتقاليد، وقيم هذا المجتمع. ويمكن الحصول على هذا الفهم من خلال دراسة عميقة لثقافة الدولة المعنية على انفراد، وللفرضيات التي تتعلق بالسلطة السياسية، وللعقيدة التي تخص المشاركة السياسية والحقوق الفردية.[١] والموقف الذي حسبه لا يمكن فهم ثقافة معينة إلا من خلال فرضياتها ومفاهيمها هو ما يميز المنهج التفسيري (hermeneutics or interpretive approach)، الذي يطمح إلى فهم الثقافات الأخرى من خلال التعامل معها كنص أو كنظام معانٍ (Clifford Geertz). ويجد هذا الموقف دعماً من قبل أنصار خطاب "ما بعد الحداثة" (postmodernism) الذين يشككون في إمكانية فهم الآخر من خلال نقد العلوم الغربية باعتبارها ليست إلا علماً ذا تمركز إثني (ethnoscience) أو نمط ثقافي خاص.

المقارنة أمر لا مفر منه حتى في مجال ثقافات مختلفة، وقد تتضمن عملية تقييم لهذه الثقافات من منطلق قدرتها على الاستمرار، توفير الرفاه المادي لأفرادها، ورضا هؤلاء عن أنفسهم وعن نمط حياتهم. هذا التقييم ليس مطلقاً، وإنما يخضع للإطار التاريخي. وهذا يعني محاولة فهم الممارسات الاجتماعية لبعض الثقافات مثل الدعارة

الدينية، والاستعباد، أو أكل لحوم البشر، في إطارها التاريخي. وهذا ما أراد الإشارة إليه روبرت ادغيرتون (Robert B. Edgerton)[٢] في حديثه عن "مجتمعات مريضة"، وعن مجتمعات تنجح أكثر في تلبية حاجيات الفرد. وفي نظره، المقارنة شرعية، وذلك استناداً إلى التناقض الذي عبر عنه اربرت اينشتاين، "الحقيقة التي من المستحيل فهمها بخصوص الكون هي أنه قابل للفهم".

المقارنة أمر لا مفر منه في العلوم الاجتماعية؛ لأن ذلك مرتبط بالرغبة في التنبؤ التي هي جزء من العلوم الاجتماعية، ولأن العلوم الاجتماعية تشارك الرغبة في معرفة المستقبل وإمكانية تحسين النتائج المتوقعة.[٣]

المقارنة والتركيز على الاختلافات الإقليمية شغلت مختصي علم السياسة، أمثال جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori)، الذي تطرق إلى "رحيل المفاهيم" من إقليم إلى آخر، والى مسألة ملائمة هذه المفاهيم وتطبيقها على حالات عدة، ما اسماه بالشد المفاهيمي (conceptual stretching). وعنى سارتوري بذلك أن ما نربحه في توسيع مجال تطبيق المصطلح قد نخسره في كثافة المصطلح؛ أي قد يؤدي ذلك إلى تفريغ المصطلح من سماته الجوهرية. مثلاً، إذا أردنا تطبيق مفهوم "دستور" على كل نظام حكم فهذا سيتعارض مع الفكرة العامة أن "الدساتير تتعارض مع الاستبداد"، أو إذا اعتبرنا أن كل المجتمعات تعددية، فقد تصبح فكرة أن "التعددية لا تتواجد إلا في نظام ديمقراطي" غير صحيحة.[٤] ومن أجل تجاوز مشكلة "الشد المفاهيمي" يقترح دافييد كولييه وجيمس ماهون تعريف المفهوم، إما من خلال نواة رئيسية، ويمكن ذلك بواسطة اللجوء إلى النموذج المثالي (ideal-type) لدى ماكس وويبر الذي يعتبر المفهوم بناءً تحليلياً ليس باستطاعته إعطاء وصف دقيق لكل حالة، وإنما فقط تقارب جزئي، وإما من خلال الاستعانة بما اسماه (Ludwig Wittgenstein) مفاهيم ذات تشابه عائلي (family resemblance categories)، بمعنى أن إحدى سمات المفهوم قد لا تظهر في كل الحالات، كما أن لدى أعضاء العائلة الواحدة متشابهين/مختلفين،[٥] وهذا يبرز من خلال استخدام كلمة إضافية مع الديمقراطية: ديمقراطية واجهة، ديمقراطية جديدة، ديمقراطية جزئية ... الخ.

كما رأينا سابقًا لدى بعض مختصي التحول الديمقراطي أمثال تيري لين كارل وفيليب شميتر، تنطبق أدبيات الدمقرطة على التطورات السياسية في أوروبا الشرقية دون خطر الشد المفاهيمي، وذلك لأن هذه التطورات تلبي "بعض المطالب التعريفية".[٦] وفي نظرهم، الأحداث التي حصلت في أوروبا الشرقية وأوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية تنتمي جميعها إلى الفضاء الزمني نفسه؛ أي إلى عملية الدمقرطة التي ابتدأت منذ العام ١٩٧٤، كما أن أوروبا الشرقية تقدم حالات جديدة تمثل إمكانية اختبار للمفاهيم وللأدوات التحليلية التي استنبطت من تجربة أقاليم متجانسة ثقافياً مثل أوروبا

الجنوبية، وأمريكا اللاتينية.[٧] وبالطبع، تتميز حالات الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية بأهمية العوامل الخارجية (السياسية الخارجية للاتحاد السوفييتي، وأثر عدوى بين الدول الاشتراكية، والشرطية التي فرضتها الدول الغربية)، وأيضاً بالأهمية التي احتلتها المسألة الإثنية والقومية. ويعترف شميتر وكارل أن هناك اختلافات مهمة بين الأقاليم التي يجب التركيز عليها دون التنازل عن المقارنة.

في هذا الفصل سأهتم بتطبيق علم التحول الديمقراطي على العالم العربي. وكيف يمكن تفسير استمرارية النظام الاستبدادي العربي؟ وهل يمكن أن يكون هناك مسار عربي للديمقراطية؟

يعود مصطلح الاستبداد إلى المفكرين الإغريق الذين استخدموه لوصف نظام حكم فاسد، وبحكم طبيعته الفاسدة يصعب تحقيق ما يهدف إليه كل تنظيم سياسي من مصلحة وسعادة. واستخدم بعض مفكري النهضة العربية مثل عبد الرحمن الكواكبي هذا المصطلح للإشارة إلى نظام حكم، وإلى ثقافة سياسية تكرس الطاعة للحاكم. وما زال عدد من المفكرين العرب يلجأ إلى هذا المصطلح بهدف رفض شرعية النظام السياسي الحالي في الوطن العربي. لكن من المثير للاهتمام هو عودة هذا المصطلح في الاجتهادات الغربية التي تهدف إلى تبرير السياسة الخارجية الأمريكية. ووفقاً لهذه الاجتهادات، انتقل الصراع في فترة ما بعد الحرب الباردة من صراع بين الديمقراطية والشمولية إلى صراع بين الديمقراطية والاستبدادية. وهذا ما يؤكده مارك ليلا حين يقول إن هناك أمماً غير ديمقراطية وغير شمولية، وإمكانية التحول الديمقراطي فيها يطمح إلى الصفر. "الغرب الديمقراطي لا يواجه "محور شر" إنما جغرافية جيل جديد من الاستبداد".[٨] وبالطبع، مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي من ضمن جغرافية هذا الجيل الجديد من الاستبداد.

ما يميز العالم العربي هو غياب الديمقراطية، الأمر الذي يقود بعض الخبراء إلى الحديث عن "استثنائيته" في خضم التحولات السياسية التي حصلت في العقود الثلاثة الأخيرة. ويُنظر إلى هذه الاستثنائية على أنها تعبير عن رفض المجتمعات العربية لفكرة الديمقراطية التي ترتبط تاريخياً وثقافياً مع العالم الغربي. ويعتبر تطور الديمقراطية غير ممكن في العالم العربي، وذلك بسبب سيطرة الدين الإسلامي على ثقافة المجتمعات العربية. مقابل هذا الموقف، هناك من يعتبر أن استثنائية العالم العربي هي **زمنية**؛ لأن الشروط الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لم تنضج بعد.

الموقف الأول نجده عند بعض "المستشرقين" أمثال دانيال ليرنر (Daniel Lerner)، ودانيال بايبس (Daniel Pipes) اللذين يعتبران أن الطريق الوحيدة لخروج العالم العربي إلى الحداثة تمر من خلال التحرر من الإسلام. أما مؤلف **تصادم الحضارات**، فهو يعتبر أن الصراع الدولي الحالي هو صراع حضاري بين الحضارة الغربية والحضارات

الأخرى (بالأخص الإسلامية) وليس صراعاً أيديولوجياً أو اقتصادياً. وهذا ما لا يفهمه المسلمون عندما ينتقدون السياسة الغربية وازدواجية المعايير.[٩] وفي نظر صموئيل هانتغتون، مشكلة الغرب هي ليس الإسلام الأصولي، وإنما الإسلام لأنه من الصعب أن يكون غير ذلك. موازاة لهذا الخطاب الغربي، نجد في العالم العربي ممثلي الحركات الإسلامية الذين يدعون إلى تبني نمط معين من الديمقراطية لا يقبل إلا التعددية الدينية، ويطالب بتلاؤم بين الشعب والدولة. ويعرف الشعب من خلال الثقافة والتراث، أي أنه "إسلامي"، ومن خلال العملية التمثيلية تطمح الحركات الإسلامية إلى تمثيل هذا الشعب. والديمقراطية الإسلامية هي ديمقراطية تركز على الوحدة والهوية. ولا وجود للحريات الفردية الليبرالية في هذه الديمقراطية . ويتفق هؤلاء مع صموئيل هانتغتون على رفض فكرة عالمية الثقافة الغربية، كما يدعي بعض مثقفين لا غربيين أمثال نايبول.[١٠]

هنا لا بد من الإشارة إلى توجه يهتم باختلاف المسارات إلى الديمقراطية انطلاقاً من الاختلاف الثقافي. فعلى عكس ما يدعمه نايبول من "عالمية" الثقافة الغربية، نجد بعض المراقبين المحليين يحاولون ترسيخ الديمقراطية محلياً انطلاقا من التأكيد على جذور تاريخية وثقافية محلية لها. ولقد رأينا ذلك مع نقولا بيترو في روسيا، وما أسماه بالميثولوجيا الروسية التي بقيت حية طيلة فترة الدولة الاشتراكية، كذلك نجد هذا التوجه في الدراسات الإفريقية التي تؤكد على جذور أفريقية للديمقراطية في فترة ما قبل الاستعمار. وهذا أيضاً موقف مختص حقوق الإنسان في العالم العربي عبد الله النعيم الذي يعطي شرعية إسلامية لحقوق الإنسان والديمقراطية من خلال دعم ما يتلاءم مع الديمقراطية، ورفض ما لا يتلاءم معها.

ويهتم الموقف الثاني بالجانب المؤسساتي وبقواعد اللعبة الديمقراطية. فالمجتمعات العربية ككل المجتمعات المعقدة، تواجه مسألة مهمة، ألا وهي مسألة حقوق الإنسان التي لا تخضع لثقافة محلية، وإنما تخص حماية الفرد من الدولة مهما كان طابعها الأيديولوجي والثقافي. ويأخذ هذا الموقف اتجاهاً علمانياً يعتبر أن الديمقراطية هي جدل بين أطراف علمانية، لأن السياسة "المتدينة" تفهم من قبل مؤيديها أنها تحمل طابعاً "مقدساً"، وبذلك فهي تدين بشكل تلقائي كل ما هو خارجها. وفي نظر أنصار هذا الاتجاه، "كل الديانات قمعية وغير اندماجية، وبالنتيجة غير ديمقراطية"، لذلك فهم يرفضون الانطلاق من مدى ملاءمة ديانة معينة مع الديمقراطية. واتجاه آخر لا يستثني المجموعات المتدينة، إذ يرى تناقضاً بين تيار راديكالي وتيار براغماتي داخل هذه المجموعات. الجدل بين الاتجاهين يبرز في موضوع "مجتمع مدني عربي" هل هو يشير فقط إلى قوى علمانية وليبرالية، أم يتضمن أيضاً قوى اجتماعية أخرى قد تكون إسلامية، إثنية أو عشائرية؟ هل المجتمع المدني والإسلام أمران متعارضان بحكم أن الإسلام يرفض خصخصة العقيدة الدينية على حد قول ارنست غيلنر، أي حصرها في الحيز الخاص للفرد؟

الجدل في موضوع "مجتمع مدني عربي" يقود إلى التساؤل حول المشاركة السياسية في نظام استبدادي. ففي نظر علماء اجتماع مثل شارل تيلي، التمييز بين مجال مدني ومجال دولتي وبين الحيز العام والحيز الخاص غير واضح في النظام الاستبدادي، بعكس النظام الديمقراطي. ووفقاً للنموذج الغربي، يشير المجتمع المدني إلى قنوات وساطة وتمثيل للمصالح، لكن هذه القنوات محدودة في العالم العربي. إذا كان النظام الديمقراطي عرضة لحركات اجتماعية كلاسيكية فالنظام الاستبدادي هو عرضة للفعل الثوري الذي يمثل حالة نادرة وفي ظروف انفتاح من قبل النظام.

الحديث عن مسألة التحول الديمقراطي في العالم العربي، هو حديث ليس عن تجربة تحول، بل عن احتمالات حدوثها. سأنطلق من التحليل الثقافي، وإذا كان العالم العربي يمثل بالفعل "استثنائية ثقافية"، لأتناول فيما بعد التحليل المؤسساتي الذي يستدعي الاستفادة من الأدبيات النظرية العامة في موضوع التحول الديمقراطي (الدينامية الداخلية للنظام السياسي العربي). وأخيراً سأتعرض لدروس التجربة الشرق أوروبية للتحول الديمقراطي، والتي تتمحور حول مصطلح "مجتمع مدني" و"فعل اجتماعي ثوري".

أولاً: التحليل الثقافي: هل يشكل العالم العربي استثنائية ثقافية؟

يعتبر أنصار التحليل الثقافي للسياسة في العالم العربي أن الثقافة العربية تشكل عائقاً أمام التحول الديمقراطي في العالم العربي، وذلك بسبب هيمنة الدين الإسلامي على هذه الثقافة، والذي بدوره يتعارض جوهريا مع الحداثة، والتقدم، والديمقراطية. وترجع جذور هذا الموقف إلى شخصيات بارزة في الفكر الأوروبي (مونتسكيو و"الاستبداد الشرقي"، وهيغل وفكرة الحرية "في الشرق واحد فقط حر، عند الإغريق قلة أحرار، وفي أوروبا الجميع أحرار"). يُنظر إلى الإسلام على أنه نهج شامل يلخص في ثلاثة دال: دين، دنيا، ودولة، ويفسر كل الإحباطات التي تخص مسألة المواطنة والفردية، عدم الفصل بين المجال العام والمجال الخاص، وصعوبة انبثاق مجتمع مدني.

أحد الاجتهادات الذي يرتكز على التحليل الثقافي هو اجتهاد عالم سياسة فرنسي مثل برتراند بادي الذي يميز بين "منطق الثقافة"؛ أي العلاقة بين الإسلام والديمقراطية و"منطق الفعل"؛ أي العلاقة بين الحركات الإسلامية والديمقراطية. وبالنسبة لمنطق الثقافة، يقارن برتراند بادي بين الإسلام والمسيحية في علاقتهم مع الديمقراطية، إذ يرى مصاهرة (affinity) بين المسيحية والديمقراطية، وذلك لخمسة أسباب: **أولاً**، تحث المسيحية المؤمن على العمل وعدم الانعزال عن هذا العالم، وهذا يتواجد أيضاً في الإسلام الذي لا يميز بين الالتزام الديني والالتزام السياسي، ما يعنى مطالبة المؤمن

بلعب دور فعال في الحياة المدنية. **ثانياً**، خلق مجال خاص ومستقل للعمل السياسي، وهذا يتم من خلال فصل الواجب الديني عن الواجب السياسي، والذي يعني أن الواجب السياسي يخضع لمعايير إنسانية وليس للقانون الديني. هذا الفصل هو الذي مهد الطريق أمام نظرية السيادة الشعبية التي تستند إليها الديمقراطية. وفي الإسلام، الحاكمية هي لله وحده، وهذا اعتبر أحد الأسباب لعدم تطور الديمقراطية. **ثالثاً**، النزعة الفردية للعلاقات الاجتماعية، حيث لا يمكن فصل التجربة الديمقراطية الغربية عن مصطلح الفرد كشخص مسؤول وحر. **رابعاً**، فكرة التفويض، فاللاهوت المسيحي هو لاهوت تفويض (أرسل الرب ابنه لخلاص البشرية، وفوض السيد المسيح الرسول بطرس بناء كنيسته). وفي نظر برتراند بادي، الدينامية الثقافية للديمقراطية التمثيلية هي تطور تدريجي لعوامل عدة: فكرة مجال خاص للسلطة السياسية، وإعطاء أهمية كبرى للتفويض، واعتماد الانتخابات لكي تكون عملية التفويض شرعية. **خامساً**، التعددية وتعود إلى فكرة رومانية (universitas) تعني الوحدة في الاختلاف، بينما في الإسلام، الأمة واحدة وغير قابلة للتجزئة. وسهلت الثقافة المسيحية تحقيق النموذج الديمقراطي الذي تم خلقه سابقاً من خلال منحه طابعاً علمانياً، تعددياً، وتمثيلياً.

وحسب برتراند بادي، الثقافة لا تنتج تحولاً ديمقراطياً، إنما تساعد فقط في توفير نظام معانٍ يلقي الضوء على أشكال وخصوصيات هذا التحول. وهو يعترف بذلك بأن التحليلَ الثقافي محدود، إذ لا يستطيع هذا التحليل تعليل آليات الإبداع السياسي. ولذلك وجب الانتقال إلى منطق الفعل الذي يعني التركيز على الإستراتيجيات التنظيمية للاعبين المتدينين، التي تدفع بهم للمشاركة في عملية التحول الديمقراطي. في نظام حكم يعاني من فقدان الشرعية، تستطيع الحركات الإسلامية تحسين قوتها التعبوية ومركزها من خلال إبراز أولوية شرعيتها على الشرعية القائمة، وهذا في مجتمع يكون فيه التمييز غير واضح بين الروحاني والزمني. وفي نقده للشرعية القائمة، يضطر اللاعب الديني إلى استخدام رموز احتجاج ديمقراطي. وهكذا مثلاً نجحت عدة حركات إسلامية في أن تصبح المعارضة الرئيسية للنظام السلطوي من خلال تبنيها بعض الرموز الديمقراطية. وأزمة النظام القائم تقوده إلى التخلي عن بعض مجالات الولاء السياسي، الأمر الذي يسمح للحركات الدينية احتلال هذه المجالات. وتملأ الحركات الإسلامية الحرم الجامعي، والضواحي المدينية، وشبكة الجمعيات. وهذا يدفع الحركات الدينية إلى تبني موقف شعبوي ناتج عن الوضع السياسي (أزمة النظام القائم)، وليس ناتجاً عن نزعة لاهوتية أو طابع ثقافي معين (لا توجد ثقافة أو ديانة تحمل في طياتها بذور الديمقراطية). وفي كل الثقافات قد تتواجد نظم سياسية مختلفة، بعضها متناقض لكن يُشترط لتحقيقها أن لا تتعارض مع العقائد الدينية.[١١]

إذا اعتبر برتراند بادي أن التحليل الثقافي محدود من ناحية القدرة التعليلية في موضوع التحول الديمقراطي، فإن العديد من المختصين يعتبرون أن التحليل الثقافي لا يملك أي قدرة تعليلية. وفي فترة ما بين الحربين، علل علماء الاجتماع صعود النازية بالثقافة الألمانية التي دعمت الطاعة العمياء للسلطة، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية النظام الديمقراطي في ألمانيا الغربية بالثقافة الألمانية نفسها التي تدعم هذه المرة قيما أخرى متعارضة مع الطاعة العمياء والسلطة الأبوية. كذلك ولفترة ليست بعيدة، تم تفسير السلطوية والنزعات السلطوية في دول أمريكا اللاتينية من خلال الكاثوليكية، ومن خلال إرث ثقافي خاص بجزيرة أيبريا (أسبانيا والبرتغال). لكن نجاح الديمقراطية في البرازيل، والأرجنتين حطم هذه الرؤية الثقافية. وبشكل مشابه، الكونفوشوسية عليها أن تعلل السلطوية في الصين والديمقراطية في اليابان. والتحليل الثقافي قد يعلل كل شيء، وبالنتيجة لا شيء. إذن، الإسلام مثل الديانات الأخرى هو قوة دينامية في تعامل وتفاعل مستمر مع البيئة الاجتماعية. وفي نظر مارك تيسلر وهووارد هاندلمان، من الخطأ التأكيد أن الإسلام يتمتع بوحدة متراصة معادية للغرب وللديمقراطية.[١٢]

مسألة استيعاب الديمقراطية على يد الثقافات الأخرى تتطلب تحديد مفهوم الديمقراطية. وفي مفهومها النسبي أو في كونها مجرد وسيلة حكم حيادية لا تثير الديمقراطية أي مشكلة بالنسبة للثقافات غير الغربية، لكنها كذلك في حالة اعتبارها مذهباً فلسفياً مرتبطاً بالثقافة الغربية، وفي تأكيدها على أولوية الفرد واستقلاليته وحقوقه. لقد شاهدنا ذلك مع مواقف زهرة أرات بخصوص تعميم العملية الانتخابية، وفريد زكريا في حديثه عن الديمقراطية اللاليبرالية. هذا ما يشير إليه أيضاً فهمي هويدي ومجدي حماد،[١٣] بالإضافة إلى اهتمامهم بما تمثله التجربة الاستعمارية في الذاكرة العربية والإسلامية، والتي ارتبطت بالغرب وبنظامه السياسي.

واعتبار الديمقراطية مذهب فلسفي أو قيمة ثقافية غربية يعني أنه لا يمكن تعميمها إلا من خلال تحول في الثقافات الأخرى. وأكثر من ذلك، الثقافات الأخرى هي عائق أمام عملية الدمقرطة، وإحياء التراث ما هو إلا عامل لا ديمقراطي. وفي مقالة له حول "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، أشار العالم الاجتماعي التونسي، الطاهر لبيب،[١٤] إلى أن "الحرية كمبادرة أو كتدخل مدني سياسي في الفعل الاجتماعي بقيت في حدود وملابسات النهي عن المنكر أولاً ثم الأمر بالمعروف ثانياً". ويضيف أن براديغم الطاعة يعني أن "كل سلطان ظالم مستبد كان دائماً يجد من يدعو له بالتوفيق. إن الأفكار التنويرية وحتى تلك التي كان أصحابها من الثائرين يوماً أمكن احتواؤها وتوظيفها لصالح السلطان، بعد أن تكون قد مرت ظروف ظهورها". ويعود الطاهر لبيب إلى أحد مفكري النهضة العربية عبد الرحمن الكواكبي الذي يقترب بفكره من عدد كبير من المفكرين الغربيين في مقارنته بين الشرق والغرب. "وفي المقارنة بين

الشرق والغرب، تبرز فكرة أساسية هي أن الغربي يقوم ضد الاستبداد، في حين قد يقوم الشرقي ضد المستبد، ولو كان لتعويضه بمستبد أدهى منه وأمر". بالنسبة للطاهر لبيب، لم يتوصل المجتمع العربي إلى صياغة الديمقراطية وفرضها كمطلب اجتماعي حتى وصلته كمطلب امبريالي. والتركيز على المطلب الديمقراطي منذ عقد واحد تناسب مع تراجع الراديكاليات التغييرية لصالح الأيديولوجيا الليبرالية. وجرت انتفاضات هنا وهناك، لكن في مستوى المطلب الديمقراطي لم تخرج الجماهير العربية عن "الله ينصر من أصبح". ويذكر الطاهر لبيب أن مصطلح الحرية في العالم العربي والإسلامي بقي في نطاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الفترة الحديثة عنى الاستقلال من السيطرة الأجنبية، لكن الحرية بمعنى الحرية الفردية ليس لها وجود في الممارسة والوعي العربي. الحرية الفردية هي جزء أساسي من الثقافة والحضارة الحديثة.

كما يضيف برهان غليون أن الحداثة تشير إلى حقيقة أن "الإنسان لم يعد جزءاً من جماعة، ولم تعد الجماعة هي الشيء الرئيسي ومحور تفكير المجتمعات، وإنما أصبح الفرد هو الأساس، وهو المسؤول، والفرد هو صاحب المبادرة، والفرد هو موضع الاستثمار الرئيسي الثقافي، والروحي، والأخلاقي، كل فرد يجب أن يكون ضميراً قائماً بذاته، ومصدراً للمعرفة، ومصدراً للإرادة، وأيضاً مصدراً للمسؤولية. إذاً، الحداثة هي انتقال إلى حقبة تاريخية تعكس تطوراً معيناً لقيم الإنسان. والمجتمعات بحسب القيم الجديدة التي ترتقي إليها تفهم الدين بشكل جديد، وتعيد فهمها للنص، وتعيد التفسير".[١٥] والعودة إلى التراث ما هي إلا تعبير عن فشل في الممارسة التاريخية الحديثة التي هي الحداثة والتحديث. والتركيز على الإسلام ما هو إلا هرب من المسؤولية، وهرب النخب الحديثة المسؤولة عن الأوضاع الراهنة من مسؤولياتها ورمي ذلك على التراث والأجداد، وتطور المجتمعات العربية مرتبط إلى حد كبير بتطور نقد حقيقي للممارسة للنخب وللإستراتيجيات.

الجدل حول المفهوم العلماني للديمقراطية يتجلى في ثلاثة أنماط تحليلية:

١. العلاقات الإستراتيجية بين النخبة الحاكمة والمعارضة: هل يمكن أن يكون التحول الديمقراطي ناتج اتفاق بين الإصلاحيين والمعارضة الإسلامية؟ جون ويتربيري يجيب بشكل ايجابي عن هذا السؤال، إذ يعتبر الديمقراطية أفضل ناتج ثانوي (second best solution)، بمعنى أن بناء الديمقراطية يتم على يد أشخاص غير ديمقراطيين أرادوا ربح كل شيء، لكن تعلموا من خلال التجربة أن إمكانية ربح شيء ما أفضل من إمكانية ربح لا شيء أو خسارة كل شيء بما في ذلك حياتهم. ويستعين جون وتربيري بفرضية آدم برزورسكي بالنسبة لتوقعات عقلانية عند اللاعبين، فهم يتوقعون زيادة قوتهم المادية والسياسية من خلال استخدام الوسائل الملائمة. المهم أن يكون الشخص عقلانياً وليس

ملتزماً ديمقراطياً. بينما يجيب الهراوي عادي (Lahouri Addi) بشكل سلبي، إذ لا يرى بناء الديمقراطية إلا على يد ديمقراطيين ملتزمين.

٢. صعود مجتمع مدني عربي، وإذا كان يتضمن قوى اجتماعية غير علمانية وليبرالية.

٣. الفصل بين ممارسات دينية وغير دينية مقابل مصطلح "حيز سياسي إسلامي" يتواجد في فضائه عدة لاعبين دولتيين وغير دولتيين، والمشترك بينهم التنافس من أجل تفسير الرموز والسيطرة على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تنتج هذه الرموز.

ثانياً: مرحلة لبرلة ثالثة أم مرحلة سياسية "رمادية" (الدينامية السياسية)؟

منذ الثمانينيات، يعيش العالم العربي في أزمة اقتصادية، فالطموحات التي كانت في السبعينيات تحولت إلى خيبة أمل. ويظهر أن أزمة النظام السياسي العربي هي أعمق من أن تكون أزمة اقتصادية فقط، حيث لم تعد الدولة العربية قادرة على توفير الأمان لمواطنيها، الأمر الذي يعتبر المهمة الرئيسية لكل دولة (هوبس). ويعتبر البعض أن هذه الأزمة هي امتداد لأزمة النموذج الناصري للتنمية ولنظام الحزب الواحد. ويعود النموذج الناصري إلى تجربة جمال عبد الناصر الذي أثار الكثير من الإعجاب والكراهية حول شخصه. وتمتع جمال عبد الناصر بقوة كاريزماتية لكنه أتى أيضاً بفترة تاريخية انتقالية يظهر فيها الناس حاجتهم إلى قيادة، ينتظرون ظهور رجل يقودهم نحو مستقبل أفضل (فترة التحرر القومي). هذا ما يسمى "بوضع كاريزماتي". القيادة الكاريزماتية تحتاج إلى عدد من الشروط الذاتية تتمثل بالشخصية المميزة للقائد، وشروط موضوعية تتمثل بوجود أزمة حادة. جمال عبد الناصر جسد القومية التي اعتبرها جون ايف كالفيس (Jean Yves Calvez) "أيديولوجية العالم الثالث". وتمثل الناصرية نظاماً بيروقراطياً شعبوياً يختلف عن النظام العربي الحالي الذي يمكن وصفه كنظام بيروقراطي بترومونيالي (الجزائر، ومصر بعد ناصر، يقتربان من نموذج أودينيل، نظام سلطوي–بيروقراطي، يتميز بمكانة الجيش الذي يتصرف كمؤسسة)، لأنها تجمع بين ممارسة التعبئة الشعبية ومشاركة مضبوطة بواسطة أجهزة قمع وأيديولوجية (الجيش، والبيروقراطية، والحزب). هذا التمييز الذي أقوم به هنا مرفوض عند بعض مختصي السياسية العربية الذين يرون في النظام العربي ما بعد الاستقلال نسخة من النموذج الناصري، الذي يتميز بسيطرة العسكر والتنمية الموجهة من قبل الدولة.

أ- مرحلة ثالثة من اللبرلة:

يرى غسان سلامة[١٦] أننا الآن في مرحلة ثالثة من اللبرلة، بعد الفترة العثمانية- المصرية التي بدأت مع محمد علي (١٨٠٤-١٨٤٨) وانتهت مع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، وبعد فترة ما بين الحربين، التي سيطر فيها -مثلاً في مصر- حزب الوفد ذو التوجه الليبرالي الذي تمتع بقاعدة شعبية، لكنه مثل في الأساس مصالح طبقة ملاكي الأراضي في الريف، وطبقة التجار في المدينة التي ارتبطت مع المصالح الغربية. المرحلة الليبرالية الثالثة ترتكز على أزمة النظم السياسية العربية التي شيدت ما بعد الاستقلال، وبالتحديد للنموذج الناصري، والنموذج السياسي السائد في العقود الأخيرة: مميزاته السلطوية العسكرية والاقتصاد الموجه. أحد المطالب لهذا النموذج هو أنه يضمن التحرر القومي والاستقلال، والجيش هو العامل الأفضل لضمان الوحدة القومية، والاهتمام بالتحديث والنمو الاقتصادي. وبالطبع، لم تمر كل الدول العربية بهذه المراحل الثلاث، فهناك خصوصية لكل دولة.

ولا يختلف محمد عابد الجابري كثيراً عن غسان سلامة في دراسة التاريخ العربي المعاصر من خلال تعاقب النخب السياسية المسيطرة (نخبة من الأرستقراطية المدينية التقليدية التي ارتبط مصيرها مع المؤسسات التي أقامها الاستعمار، نخبة قادت الحركة الوطنية التي خرجت من جوف النخبة الأولى، ونخبة جديدة اليوم تمثل النقيض للنخبة السابقة التي احتكرت الدولة وفشلت في تطبيق شعاراتها، وعليها مواجهة المطالب الشعبية التي تبرز مع الحركات الإسلامية في الأساس، وهذه النخبة كسابقتها انبثقت من الانتقال من البادية إلى المدينة ومن الهوامش إلى المراكز عبر انتشار التعليم وذيوع وعي الحاجة إلى الارتقاء على سلم المواقع والمنازل). ويعتبر الجابري أننا في مرحلة جديدة تتميز عن الفترة شبه الليبرالية (ما بين الحربين العالميتين) والفترة التي أتت بعد الاستقلال وتميزت "بدولة العسكر" (دولة الثورة على مستوى الشعارات والقرارات والمواقف) "التي تحتوي المجتمع وتهيمن عليه مستعملة في ذلك الأجهزة السلطوية الموجودة نفسها، التي منحها النظام العسكري مزيداً من النفوذ، ومزيداً من التغلغل في جسم المجتمع". وفي نظره، النموذج التي تم تبينه هو النموذج السوفييتي، قوامه المركزية الشديدة، والتخطيط الاقتصادي، والتوجيه الثقافي والأيديولوجي، نموذجاً يبتلع المجتمع المدني: أعني لا مكان فيه لمؤسسات تقع خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة/الأم: الدولة. والفرق الوحيد بين النموذج السوفيتي/الأصل، وبين نسخه الأخرى (خارج المعسكر الشيوعي) هو أن النموذج الأصل قوامه حزب (الحزب الشيوعي) له دولة وجيش، أما في نسخه- في مصر وغيرها من البلدان المستعمرة سابقاً- فالجيش هو الذي له دولة وحزب. وكما هو معروف فقد امتدت النسخة المصرية من هذا النموذج إلى أقطار عربية أخرى (سوريا، والعراق، والسودان، واليمن، وليبيا، والجزائر).[١٧]

ووفرت مصر نموذجاً يحتذى به ليس فقط في مجال الانقلابات العسكرية (ثورة الضباط الأحرار ١٩٥٢)، إنما أيضاً في مجال اللبرلة والانفتاح. وفي العام ١٩٧٦ بادر أنور السادات بلبرلة اقتصادية وسياسية تضمنت إعادة نظر في مفهوم التنمية، بحيث يرتكز على اقتصاد سوق واستثمار خارجي وتبني التعددية السياسية ورفض فكرة الحزب الواحد. وهذه اللبرلة لم تكن ناتج انفجار شعبي، إنما عبرت عن إرادة السادات في الانسحاب من الدور الذي حدده جمال عبد الناصر لمصر على الساحة الدولية، وذلك بعد تدهور الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي الذي لا يسمح في نظره الاستمرار بلعب هذا الدور. كما أراد السادات إنهاء احتلال أراض مصرية على يد إسرائيل، إذ اعتبر أن استمرار ذلك قد يمس بمصداقية النظام السياسي المصري. كان على السادات أن يواجه كوادر الحزب الاشتراكي العربي الذين تمسكوا بالمفهوم الاجتماعي للديمقراطية، ورفضوا الديمقراطية الشكلية في فترة حزب الوفد التي لم يكن لها أساس اجتماعي. وفي نظرهم، هدفت ثورة ناصر إلى بناء أساس شعبي للاقتصاد المصري (الذي ارتكز في الأساس على تصدير الإنتاج الزراعي) من خلال آلية التأميم، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، واقتصاد موجه ارتكز على فكرة امتلاك الشعب لكل المصادر والقوى من أجل تحقيق أهدافه.

هناك من يرى أن اللبرلة بدأت قبل ذلك، وأتت كمبادرة من النظام، وبالتحديد في إعلان ٣٠ آذار ١٩٦٨ للرئيس جمال عبد الناصر الذي ركز على دور العلم والتقنيات في التنمية، والسماح لقوى اجتماعية حقيقية مثل النقابات وغيرها، وشدد على الدفاع عن الدوافع الفردية وسيادة القانون. ومثل هذا الإعلان بداية قطيعة مع الخطاب السياسي والعقائدي الذي ساد ما قبل حرب العام ١٩٦٧.

وفي فترة السادات، أجريت عدة انتخابات تعددية مثل انتخابات ١٩٧٦، وانتخابات ١٩٧٩. ومنح السادات متسعاً معيناً للمعارضة السياسية التي اعتبرها مهمة للنظام الديمقراطي، إذ أطلق سراح إبراهيم شكري، وسمح له بتكوين حزب العمل. لكن السادات حاول تقييد حرية العمل السياسي من خلال قوانين مثل قانون "حماية السلم الاجتماعي". بعد اغتيال السادات في العام ١٩٨١، تولى الحكم نائبه حسني مبارك الذي ما زال في الحكم حتى يومنا هذا. وفي فترته، عرفت مصر عدة انتخابات مثل انتخابات ١٩٨٤، و١٩٨٧، و١٩٩٠، و١٩٩٥. وعكست هذه الانتخابات زيادة في عدد الأحزاب السياسية، وتطوراً في دور الجهاز القضائي في الحد من سلطة الدولة. لكن ما زال هناك تدخل في الانتخابات من خلال تعيين مباشر من قبل رئيس الجمهورية، ومضايقة القوى المعارضة، وسيطرة الحزب الحاكم.

لم تمر الأردن بالمراحل الثلاث التي مرت بها مصر، فهي تمثل حالة من نظام بيروقراطي –بترومونيالي. وبعد أزمة اقتصادية انعكست في أحداث معن ١٩٨٩، قام النظام

بتبني سياسة انفتاح أو لبرلة ليس بهدف إصلاح النظام الزبائني، بل بهدف تمديد بقائه. وفي العام ١٩٨٩، أتت الانتخابات كأداة لإدارة الأزمة السياسية التي ولدتها انتفاضة معن. كذلك تم وضع ميثاق وطني في العام ١٩٩١ أتى في فصله الأول أن "الخيار الديمقراطي هو أنجع السبل وأكثرها ملاءمة لتلبية طموحات الشعب الوطنية والقومية والإنسانية".[١٨] وأنهى هذا الميثاق الأحكام العرفية التي فرضت منذ العام ١٩٦٧، وتم تشريع قوانين بخصوص الأحزاب والتعددية الحزبية والجمعيات وحرية الصحافة. وتطلب التحول إلى الديمقراطية في الأردن إيجاد إجراءات وقواعد تحدد مسؤولية الحاكم أمام المحكوم، وإمكانية مساءلته على يد هذا الأخير. وعلى مستوى المجتمع تتطلب تحويل الرعايا إلى مواطنين. الدولة الديمقراطية عليها واجبات لأن أفرادها مواطنون، وليس لأن ملكها عادل ويخشى الله.

وتمثل الجزائر حالة براديغماتية، فهي التي طرحت الأجندة السياسية في العالم العربي (الإسلام والديمقراطية). وأحداث الجزائر كان لها صدى أكبر من الثورة الإيرانية، فهي حدثت في بلد إسلامي سني، وليس في بلد شيعي. وتبنت الجزائر بعد استقلالها العام ١٩٦٢ نموذج تنمية تمثل في وضع خطة مركزية لتحقيق قطيعة تامة مع الاستعمار، ونموذجاً أيديولوجياً معادياً للرأسمالية. وفي فترة بومدين، عرفت الجزائر ثورة ثقافية تمثلت في سياسة التعريب، وثورة اشتراكية تمثلت في توسيع الملكية العامة. وبعد وفاة هذا الأخير تولى مكانه الشاذلي بن جديد، حيث دخلت الجزائر في العام ١٩٧٨ أزمة اقتصادية بسبب تراجع عائداتها من الغاز الطبيعي والنفط. وتحولت هذه الأزمة الاقتصادية إلى أزمة سياسية؛ لأن شرعية النظام كانت اقتصادية، وكان هناك بمثابة اتفاق ضمني: النظام يوفر الرفاه الاقتصادي والاجتماعي (التنمية)، بينما المجتمع يتنازل عن المطالبة بحقوقه السياسية والمدنية (نظام الحزب الواحد). وقادت هذه الأزمة إلى أحداث أكتوبر ١٩٨٨ في العاصمة ومدن أخرى مثل قسطنطين. وكان رد الشاذلي بن جديد على الأزمة: إعادة النظر في دستور العام ١٩٧٦، وإقامة استفتاء شعبي تم من خلاله ترك نموذج التنمية والاحتكار السياسي الأيديولوجي للحزب. ومهد الاستفتاء الطريق إلى تكون أحزاب جديدة، وإلى تغير في مفهوم الديمقراطية التي لم تعد تطرح بمفهومها الاجتماعي، وإنما بمفهومها السياسي الليبرالي.

وفي نظر غسان سلامة، فشل المراحل الأولى التي أخذت شكلاً سطحياً قد يحث التفكير باتجاه مرحلة جديدة تخضع لمنطق الدمقرطة. ويعبر جون وتربيري عن موقف متفائل اتجاه حالة الجزائر، إذ يرى أن الأطراف التي تتوقع إمكانية ربح شيء ما في المستقبل قد تفضل ذلك على خسارة كل شيء وتختار التفاوض. واستثناء الأصوليين من السياسة الانتخابية هو وهم وضمهم دون شروط مسبقة هو دعوة لإبادة العملية الديمقراطية والدولة الإقليمية. إذن، التحول يجب أن يتم من خلال تفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق يعيد تعريف قواعد اللعبة بشكل يضمن تحقيق الأهداف الحيوية لكل

طرف. وفي مركز الاتفاق التزام الأطراف بعدم القيام بأي عمل قد يمس باستقلالية أو مصالح الآخرين. ويتضمن الاتفاق قيمة معيارية مهمة، وهي التعددية، بمعنى لا يوجد مجموعة معينة تملك أو تحتكر الحقيقة السياسية. والتعددية تشمل التسامح، وقبول حكم الأغلبية، وفكرة حكومة ذات صلاحيات محدودة، وحماية الحقوق الأساسية. وهذا يعني قبول مبدأ السيادة الشعبية الذي يختلف عن فكرة الحاكمية لله، وقبول فكرة تشريع دون العودة إلى القانون الإسلامي، والمساواة بين المؤمن وغير المؤمن على أساس مبدأ التسامح، والمساواة بين الرجل والمرأة، ومساواة بين حزب الله والأحزاب الأخرى، وقرارات الأغلبية هي القرارات الأخلاقية.

وفي الجزائر، توقع ثورة ضد النظام قاد إلى الإصلاح. الإصلاحيون هم فئة داخل النخبة الحاكمة رأت أن خيار الاتفاق مع المعارضة أفضل، لأنها رغبت في استمرارية الحفاظ على بعض المصالح للنخبة الحاكمة، بينما المتشددون هم القيادة العسكرية التي تبنت موقف البعث السوري، أي الموقف القمعي كما تجلى في مذبحة حماة ١٩٨٢. بالمقابل، تضمنت المعارضة الإسلامية معتدلين مثل عباس مدني، وراديكاليين مثل علي بلحاج، الذي اعتبر أن التعددية والأحزاب يعني الفتنة، وتمسك بشعار أمة واحدة قيادة واحدة. وعملية التحول الديمقراطي تصبح ممكنة مع توفر وضمان الفرص الاقتصادية للنخبة الحاكمة وللمجموعات السياسية والاقتصادية الصاعدة، ومع تعزيز فكرة المشاركة في القوة السياسية وفي السلطة السياسية (second-best solution).[١٩] وبخلاف من يعتقد أن الديمقراطية تحتاج إلى أطراف ملتزمة بالمبادئ الديمقراطية، ففي نظره، الديمقراطية هي موضوع تفاوض وتسوية بين أطراف ليست بالضرورة ديمقراطية، وقد تتوصل إلى الديمقراطية كحل عرض. هنا المهم هو أن يكون الشخص عقلانياً أكثر منه ديمقراطياً (Adam Przeworski). ويبحث اللاعبون عن زيادة قوتهم المادية والسياسية من خلال استخدام الوسائل الملائمة لتحقيق هذا الهدف. وتقود فكرة أن إمكانية ربح شيء ما في المستقبل أفضل من خسارة كل شيء في الحاضر إلى التفاوض. والعلاقة هي بين أربع فئات: النخبة الحاكمة، المتشددين والإصلاحيين، والمعارضة معتدلين وراديكاليين. وفي نظر جون وتربيري لا يمكن استثناء الحركات الإسلامية من العملية الانتخابية، لكن دمجها وجب أن يخضع لشروط مسبقة تحول دون تدمير القواعد الديمقراطية. ومن هنا ضرورة التفاوض الذي قد يقوم بهذا الغرض.

ب- مرحلة سياسية رمادية:

هناك من يتبنى موقفاً حذراً، إذ يعتبر أن بعض الدول العربية قد دخلت في مرحلة سياسية "رمادية" (gray zone)، إذ تبنت بعض سمات الديمقراطية من خلال إعطاء متسع محدود للأحزاب السياسية ولمؤسسات مجتمع مدني، كما أنها تجري انتخابات

منتظمة.[٢٠] وهذه الديمقراطية ما زالت تعاني من نقاط ضعف مهمة، سواء أكان ذلك في تمثيل ضعيف للمواطنين، وللمصالح، ومستوى متدن من المشاركة السياسية لا يتعدى المشاركة بالتصويت، وضعف سيادة حكم القانون من خلال إساءة وتدخل موظفي الحكومة في القرار القضائي، كذلك تفتقد مؤسسات الدولة إلى ثقة المواطنين. في نظر ألفرد ستيفان، لم تقُد حركة اللبرلة في الدول العربية إلى الخروج من النظام السلطوي، إنما إلى تنوع في صيغة هذا النظام، نظام سياسي تسود فيه القوة (dominant power politics). ولا يوجد هناك فصل بين الدولة والحزب الحاكم: الدولة كمصدر ثروة ووظائف وقوة بوليسية توضع تحت تصرف الحزب الحاكم. والنظام القضائي معرقل. والمشاركة السياسية محدودة، حيث تقوم النخبة الحاكمة بتنظيم انتخابات من أجل رضا الأسرة الدولية (ديمقراطية واجهة)، وفساد البيروقراطية التي تخضع لحكم الحزب الواحد الذي يتمثل في تطور رأسمالية الأصدقاء (crony capitalism).

ويفترض أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن إعادة صياغة لمؤسسات الدولة: إقامة مؤسسات انتخابية جديدة، وإصلاح الجهاز البرلماني والقضائي، لكن هذا ما زال غير متوفر في الدول العربية.

ولم تخرج مصر من نظام الحزب الحاكم، ولم تمس اللبرلة بالسلطة التنفيذية للرئيس. وبالنسبة للأردن، يذكر د. موسى شتيوي أن انتخابات البرلمان العام ١٩٩٧ لم تخرج عن الإطار الذي يدعم استمرارية تركيبة النخبة وبقاء البيروقراطية الرافد الأكبر والأساس للنخبة البرلمانية.[٢١] وهذه الانتخابات أظهرت ضعف مشاركة الطبقة الوسطى المدينية، وضعف مشاركة الأردنيين من أصل فلسطيني مقارنة مع المشاركة للتجمعات الريفية. وتشير تجربة الأردن إلى أن النظام أراد الخروج من الأزمة أولاً من خلال التأكيد على توجه غربي وشراكة مع الدولة العبرية، فالصلح مع إسرائيل في العام ١٩٩٤ وضع الأردن في أولوية المساعدات الأوروبية والغربية. واعتبرت الأردن حليفاً إستراتيجياً خارج إطار الحلف الأطلسي. وثانياً، من خلال تبني سياسة اقتصادية ليبرالية ونظام ديمقراطي في الداخل، لكن دون توزيع حقيقي للسلطة السياسية وإبقاء الملكية خارج التنافس السياسي.

في الجزائر، دفعت الأزمة إلى تبني سياسة لبرلة على يد النظام، لكن الانتخابات الحرة أظهرت أنها ستقود الحركات الإسلامية إلى السلطة، والتي ستستخدم الحريات الديمقراطية والرموز الديمقراطية من أجل هدم الديمقراطية ذاتها. هذا الأمر قاد بعض المراقبين إلى التشاؤم، إذ لا يمكن المراهنة على معارضة معتدلة وعلمانية، فهي في موقف ضعف مع المعارضة الإسلامية. هذه المعارضة العلمانية تتمثل في التجمع الدستوري الثقافي لحسين آية أحمد، وفي جبهة القوى الاشتراكية، حزب انشق من جبهة التحرير الجزائرية بعد الاستقلال وأصبح قانونياً في العام ١٩٨٩. هذان

الحزبان يقبلان الديمقراطية على أنها تعددية في جميع المستويات الثقافية اللغوية والدينية، بينما جبهة الإنقاذ لا تعتبر إلا التعددية الدينية. وقبلت جبهة الإنقاذ حقوق البربر كمواطنين مسلمين لكن لم تقبل مطالبهم الثقافية والاعتراف باللغة البربرية وإدراجها بالدستور أسوة باللغة العربية.

ج- القوى المعارضة في العالم العربي

حسب نظرية التحول، من المهم جداً تطور علاقات إستراتيجية بين الأطراف، بمعنى أن يأخذ الطرف بالاعتبار أهداف ومصالح الطرف الآخر. وفي العالم العربي هناك من يعتبر أن قوة النخبة الحاكمة واستمرارية نظامها السياسي يعود إلى ضعف قوى المعارضة. وفي نظر آدم برزورسكي، يمكن لنظام سلطوي أن يستمر بالوجود حتى وإن فقد شرعيته. فالشرعية غير كافية لاستمرارية النظام الذي يستطيع إعادة إنتاج ذاته، حتى وإن فقد شرعيته. بالنسبة لاستقرار النظام، الشرعية ليست شرعية لسيطرة خاصة معينة، وإنما لوجود أو انعدام اختيارات أفضل بديلة. والنظام لا ينهار ما لم يتواجد بديل في شكل منظم يطرح خياراً واقعياً وحقيقياً. ما تقترحه المعارضة الإسلامية هو سلطوية شعبوية ضد سلطوية بيروقراطية، وهذا ما يراه البعض حين يعتبر أن بروز الحركات الإسلامية هو مؤشر لأزمة شرعية النظام السياسي العربي.

ويعرف النظام الديمقراطي كعملية تنافسية بين مجموعات ترغب في الاستيلاء على السلطة. وهذا يعني أن النظام الديمقراطي يتطلب وجود معارضة، والتعامل مع المعارضة يحدد نجاح التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي. ووجود معارضة قوية خارج النظام ملتزمة بالإصلاح وباستخدام وسائل غير عنيفة لتجميع عدد كبير من أفراد المجتمع يعتبر عنصراً مهماً في تحول ديمقراطي ناجح. وضعف المعارضة، بالأخص الاشتراكية والقومية، يمثل عائقاً حقيقياً أمام نجاح التحول الديمقراطي في دول مثل مصر والأردن. وأحد المواقف المثيرة للاهتمام هي اعتبار طبيعة المعارضة في الأردن، فهذه المعارضة كانت في سنوات الخمسينيات قومية واشتراكية، ما يعني أنها أثارت جدلاً حقيقياً في دور الأردن الإقليمي، وفي موضوع توزيع المصادر الداخلية. وفي العام ١٩٨٩ المعارضة كانت إسلامية، ولم تطمح للحد من سيطرة الملكية وفقاً لأيديولوجية قومية جمهورية. وهذا يعني أن لبرلة العام ١٩٨٩ اعتبرت أنها لن تشكل تحدياً حقيقياً للملكية، لأن القوى السياسية المعارضة التي كانت في سنوات الخمسينيات قد ضعفت وتفككت، ما يضمن عدم وصول حكومة قومية واشتراكية إلى الحكم. والمعارضة الأردنية التي سمحت لها الدولة بالتواجد، هناك شك كبير في قدرتها على تحويل النظام إلى نظام ديمقراطي، فهي ليست ديمقراطية وليست بديلة للنظام القائم.

ومن وجهة نظر مؤسساتية، التحول إلى الديمقراطية يعني تبني انتخابات تنافسية وحرة، ووجود إمكانية صياغة أفضليات يكون لها أثر على تصرف الحكومة. ولإرضاء هذين الشرطين، وجب ضمان النقاط التي ذكرها روبرت دال، وهي: حرية التنظم، وحرية التعبير، وحرية الاقتراع والترشح للمناصب العليا، وتنافس النخب السياسية على الأصوات، ومصادر معلوماتية بديلة، وانتخابات حرة وعادلة، ومؤسسات تضمن اتخاذ الأفضليات في صياغة السياسة العامة بعين الاعتبار. وتتضمن الديمقراطية انتخابات حرة وعادلة وحكم الأغلبية، لكن أيضاً إطاراً دستورياً يضمن احترام الحقوق الأساسية وحقوق الأقليات.

وتمثل الانتخابات والأحزاب قنوات للمشاركة السياسية. وإلى أي مدى هناك احترام للنظام الانتخابي في العالم العربي، هذا إذا نظرنا إلى شروط الانتخاب والترشح، وحرية الدعاية الانتخابية، والإشراف على الانتخابات. ففي دول الخليج، ليس هناك نظام انتخابي. وفي السعودية تنعدم الانتخابات كوسيلة لتعيين الحكام حتى على المستوى المحلي. وفي الكويت مثلاً، لا يسمح للنساء، ولا يسمح لمن ليس له أصل كويتي من ترشيح ذاته. وفي سوريا، لا يحق المشاركة لكل من لا يعترف بالدور المركزي لحزب البعث في الحياة السياسية. وفي مجال الدعاية الانتخابية، تفتقد المعارضة لفرصة نشر برنامجها بسبب المضايقات التي تتعرض لها من قبل النظام. وفي مجال مراقبة سير الانتخابات، تطورت في مصر ومنذ العام ١٩٨٤ مراقبة على يد هيئة قضائية بعد أن كانت المراقبة تتم بواسطة وزارة الداخلية. وكذلك نرى تطور ممارسة مراقبين أجانب في انتخابات الجزائر العام ١٩٩٧، وانتخابات فلسطينية العام ٢٠٠٥. وأهمية الانتخابات كنمط للمشاركة السياسية يمكن أن ينعكس في المقاطعة، كما نرى ذلك في الانتخابات الأردنية في المدن. وهذا ربما يعود إلى إدراك المواطنين أن هذه الانتخابات لن تأتي بأي تغيير جوهري، وما هي إلا وسيلة لإظهار شرعية النظام القائم. وترتبط المشاركة السياسية بالبيئة القانونية والسياسية. والعديد من الدول العربية صادق على العهدين الدوليين العام ١٩٦٦، و١١ دولة عربية صادقت على معاهدة إلغاء كل أشكال العنصرية ضد المرأة العام ١٩٧٩. وفي دول تبنت اللبرلة مثل مصر، والأردن، والجزائر، تم الاعتراف بحق التنظم والاجتماع.

وبالنسبة للنظام الحزبي، فهذا يشير ليس فقط إلى وجود أحزاب، إنما أيضاً إلى حرية إقامة أحزاب جديدة، وحرية عمل هذه الأحزاب في الانتخابات والتنافس على أصوات الناخبين. وفي مصر، قانون الأحزاب يمنع الشيوعيين والإسلاميين من ممارسة العمل السياسي، كما أنه يمنع الأحزاب من إقامة علاقات مع أحزاب سياسية أجنبية.

وبسبب إخراج الأحزاب السياسية من العمل القانوني في العالم العربي، فقد مثلت المعارضة الجمعيات والمؤسسات التي يشار إليها من خلال المجتمع المدني.

ثالثاً: الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي

عرف المجتمع المدني اهتماماً من قبل المحللين والمفكرين بفضل ربيع المجتمعات ١٩٨٩، حيث أرادت المجتمعات الشرق أوروبية أن تصبح مجتمعات مدنية. وشكل المجتمع المدني أداة مفاهيمية لمصطلح حقوق الإنسان، ومن أجل تحطيم النزعة الشمولية التي سيطرت في نظام الدولة الاشتراكية. وفي نظر هؤلاء المحللين أشارت هذه النزعة إلى ابتلاع الدولة للمجتمع، وسيطرة السياسي على اللاسياسي في حياة الفرد، وتدمير كل ما هو عفوي ومستقل عن الدولة. وفي بولندا، اعتبرت قوى غير ليبرالية مثل الكنيسة الكاثوليكية جزءاً مهماً من المجتمع المدني البولندي. وكذلك نرى بعض مختصي العالم الإسلامي مثل (Howard Handelman and Marc Tessler) يعتبرون أن الحركات الإسلامية، إذا كانت قانونية، قد شاركت في بناء مجتمع مدني من خلال الجمعيات الطوعية والشعبية التي تدعم الفقير. وهذه الحركات برزت في فترة تراجع الأيديولوجيا الليبرالية والاشتراكية، وتعكس رغبة في التخلص من السلطوية والسيطرة الأجنبية، وخيبة أمل من استيراد أفكار دخلت في صراع مع العادات الإسلامية. وإذا تميزت بداية الحركات الإسلامية بالموقف المتطرف، ففي المرحلة الحالية ما يميزها هو اعترافها بالتعددية والاتكال المتبادل.

والمعادلة بأن المجتمع المدني = المجتمع الكلي، بمعنى أنه يشير إلى كل مبادرة أو فعل فردي أو جماعي مستقل عن إرادة الدولة نجدها عند مفكر مثل برهان غليون الذي يعتبر أن المجتمع المدني يمكن أن يكون مصدراً للقيم المحافظة مثلما يمكن أن يكون مصدراً لقيم الحرية. ويغطي المجتمع المدني كل التنظيمات الاقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو ساحة النشاط الحر. وهذا يسقط التمييز بين مجتمع مدني ومجتمع أهلي، الذي يشير إلى مجموعات تقليدية مثل العشيرة والإثنية. ويقترب برهان غليون في تحليله من اجتهادات شرق أوروبية، إذ يؤكد أنه ومنذ السبعينيات يقترح "العودة إلى إحياء وتشغيل البنى الاجتماعية المدنية ما تحت السياسية كوسيلة لبث دم جديد في المجتمع، وإعادة تكوين القوى الحية التي سوف تشارك في المستقبل". "وإذا كانت فكرة السياسة قد تمحورت في العقود الماضية حول عملية الاستيلاء على الدولة، كما لو كانت الحصن الذي يشكل التحكم به السيطرة على العملية الاجتماعية كلها وقلب جميع المعايير، وهذا أحد الأوهام الكبرى للفكر الثوري الماضي".[٢٢] "اعتقدت الفئة "القومية" أن من حق الدولة وواجبها التدخل في كل صغيرة وكبيرة من حياة المجتمع الفكرية والاجتماعية والاقتصادية". ويضيف أن "دولة التثوير الكامل تحولت إلى دولة الفتك الشامل".[٢٣]

ويعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني انطلاقاً من الجانب المؤسساتي والجانب المعياري. الأول يشير إلى منظمات غير حكومية، وأحزاب سياسية، ونقابات عمالية،

وجمعيات مهنية وجمعيات طوعية، بينما الثاني يعني الالتزام بالتسامح وبالحل السلمي للخلافات.[٢٤] وفي نظره، اعتبار المجتمع المدني يجب أن يكون دائماً من خلال العلاقة بينه وبين الدولة، لأنهما أمران مترابطان. ومن هنا أطروحته "مجتمعات ضعيفة ودول ضعيفة" بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم العربي. ويرى سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني في مصر، الذي تعود جذوره التاريخية إلى القرن التاسع عشر مع الطرق الصوفية وجمعيات دفاع عن أقليات يونانية وإيطالية وقبطية، شهد تطوراً ملحوظاً في فترة ما بين ١٩٦٧-١٩٧٣، حيث ازدادت المجموعات المهنية والثقافية. وهو يفسر ذلك بأن مؤسسات المجتمع المدني التي كانت ضعيفة في فترة النظام الشعبوي الناصري ستتحرك لإملاء الفراغ الذي ولده انسحاب الدولة من بعض القطاعات، وذلك بسبب أزمة النظام. كذلك في الجزائر في فترة الثمانينيات، وبسبب أزمة النظام، سيكون هناك تصاعد لجمعيات حقوقية مثل منظمة حقوق الإنسان الجزائرية التي أقيمت في العام ١٩٨٦، وجمعيات ثقافية تدافع عن الهوية اللغوية والثقافية للبربر.

وفي دراسة المجتمع المدني العربي، سنميز بين أطروحتين: "دولة ضعيفة، مجتمع ضعيف" و "دولة ضعيفة، ومجتمع قوي".

أ- "دولة ضعيفة، مجتمع ضعيف"

في دراسة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في العالم العربي، نجد توجهين: الأول ليبرالي يركز على القوى الاجتماعية التي تدعم أجندة حقوق فردية ليبرالية واقتصاد سوق، والثاني ينطلق من أطروحة بارنغتون مور "لا ديمقراطية بدون برجوازية".

وتبني التوجه الليبرالي واعتبار المجتمع المدني أنه يشير إلى القوى الاجتماعية التي تضع أجندة حقوق فردية ليبرالية واقتصاد سوق، يستثني القوى الأخرى ذات أجندة سياسية مختلفة. هنا، يتم التأكيد أنه بدون مصطلح مجتمع مدني لا تملك الديمقراطية وحقوق الإنسان أي معنى، فهو يشكل أداة مفاهيمية لحقوق الإنسان يعطى فيها الفرد أولوية في الدولة والمجتمع والمجموعة. وانعدام المجتمع المدني يعني في هذه الحالة انعداماً للقوى الاجتماعية التي تدعم أجندة ليبرالية اقتصادية. وهذا ما يطرحه دياموند حين يؤكد أن طبيعة المجتمع المدني هي تعددية واقتصاد سوق، ما يجعل كل التنظيمات الثورية، والإثنية، والدينية، خارج هذا المصطلح. ولكي تكون المنظمات مدنية عليها رفض العنف واحترام التعددية. ويعتبر أنصار التوجه الليبرالي أن العالم العربي شهد في سنوات ١٩٦٠-١٩٧٠ نمواً اقتصادياً ترجم في مستوى التعليم والتمدن، ما يعنى بروز طبقة وسطى تميل إلى تبني المبادئ الليبرالية والديمقراطية.

وينطلق التوجه الثاني من نظرية بارنغتون مور "لا ديمقراطية دون برجوازية". ففي نظر جون وتربيري، لا يختلف الشرق الأوسط عن أقاليم أخرى من الناحية الاقتصادية أو السياسية، لكن ما يميزه هو أن البرجوازية ضعيفة ترتكز على الدولة، وهي غير قادرة على أن تصبح قوة دفع لحركة مؤسساتية داخل المجتمع المدني. وهو يصف العلاقة بين البرجوازية والدولة وكأنها عبارة عن تسوية مع النظام القائم: "تحالف من أجل الربح"، حيث تتنازل عن أي دور سياسي مقابل أن تلتزم بتوصيات الدولة في المجال الاقتصادي، الأمر الذي يسمح لها بالحصول على أرباح مهمة. ويعتقد وتربيري على غرار ليزا أندرسون أن السبب الرئيسي في استمرارية النظام السلطوي هو في ضعف البرجوازية، فكلما ملكت البرجوازية مصادر خارج سيطرة الدولة، فإنها تستطيع تشكيل قوة مضادة، ما يسمح بتطور مجال سياسي حر.

هذا الموقف هو أيضاً موقف مفكر عربي مثل محمد عابد الجابري حين يؤكد أن "الحديث عن "الديمقراطية والمجتمع المدني" في الوطن العربي لن يكون له أي مدلول واقعي إذا لم يستحضر الخريطة الاجتماعية، وإذا هو لم يأخذ بعين الاعتبار قدرة وإمكانية هذه الخريطة على تحمل الديمقراطية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني. ذلك لأن ما يجمع الأجيال الثلاثة من النخب التي تحدثنا عنها جميعاً تخشى الديمقراطية، أو تتخوف من نتائجها، نظراً لكون علاقاتها بجسم المجتمع لا تمر عبر مؤسسات من نوع مؤسسات المجتمع المدني التي هي الشرايين والقنوات التي تضمن، أو على الأقل تجعل في الإمكان، احترام قواعد الممارسة الديمقراطية".[٢٥]

البرجوازية هي الضمان لمجتمع مدني ليبرالي، لكن هذه البرجوازية يجب أن تكون مستقلة عن الدولة. وفي سوريا، أقام النظام البعثي دولة شعبوية سلطوية ارتكزت على قوى اجتماعية من مثقفين وأقليات لم يستوعبها النظام الليبرالي السابق. وشجع النظام تكون برجوازية في العاصمة وفي المدن الساحلية مثل اللاذقية وحلب، وهذا على حساب طبقة من ملاكي الأراضي في حماة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد كبير من الحرفيين والتجار في المقاطعات الذين دعموا ثوار حماة في العام ١٩٨٢، والذين تبنوا أيديولوجية الإخوان المسلمين. وتمثل ثورة حماة ١٩٨٢ ثورة ضد السلطة في المقاطعات، وضد إدارة المصانع التابعة للدولة، وضد السياسة الاقتصادية للدولة. وتم قمع هذه الثورة بسهولة لأن دعم التجار والحرفيين المرتبطين بالقطاع العام بقي خاملاً ولم يترجم إلى فعل حقيقي ضد النظام. وبدر الدين الشلاح رئيس الغرفة التجارية الدمشقية حافظ على أن تبقى الطبقة البرجوازية التجارية خارج اللعبة، ما دفع بعض المراقبين إلى اعتبار أن سوريا يحكمها تحالف عسكري–تجاري (الجهاز الحزبي والبيروقراطية + طبقة برجوازية تجارية في الأساس). وبعد ثورة حماة، تطور النظام البعثي إلى نظام بترومونيالي، قمعي وشخصاني. لكن بعد انهيار المنظومة الاشتراكية

قرر النظام السوري إجراء انتخابات لمجلس الشعب في العام ١٩٩٠. وتميزت هذه الانتخابات بسيطرة حزب البعث الذي يحتكر ثلثي المقاعد، والثلث الآخر هو للمستقلين، وهم بالأساس إما شخصيات دينية تقليدية، وإما ذوي مهن حرة ومن الطبقة الوسطى العليا أو الطبقة البرجوازية الجديدة.

هناك جانب آخر من الواقع السوري والعربي، وهو نفوذ مجموعات إثنية معينة داخل مؤسسات الدولة، فهل يعود ذلك إلى الإرث الاستعماري ونشأة الدولة القطرية العربية، أم إلى عدم نجاح الدولة في اختراق مجتمعها؟ فتجربة البعث الفاشلة اقتصادياً (توزيع المصادر بشكل لا مساواتي، حيث ٥٪ من السكان يحصلون على أكثر من ٥٠٪ من الدخل القومي) ودولة الفتك الشامل كما يقول برهان غليون أدت إلى تدهور أيديولوجية البعث، ليس على المستوى العربي فحسب، بل على المستوى الداخلي، وحتى داخل الجيش الذي عرف تضخماً في حجمه، لكن تمزق في داخله بين طوائف علوية وشيعية وسنية.

ب- "دولة ضعيفة، مجتمع قوي"

إحدى الأطر النظرية للدولة العربية تركز على التداخل بين المجموعات الاجتماعية، وبالتحديد المجموعات الطائفية والإثنية مع مؤسسات الدولة.[٢٦] هذا الموقف ينطلق من اجتهادات ماكس ويبر. الدولة الحديثة في العالم العربي أثرت وتأثرت بالمؤسسات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية التي ورثتها من الاستعمار. وضعف الدولة العربية تعود أسبابه لنشأة هذه الدولة. وتعاني هذه الدولة من مشكلة الشرعية بحكم "تعسفية" الحدود السياسية، وبحكم سيطرة مجموعة إثنية معينة على الحكم ومؤسسات الجيش، وتسييس البيروقراطية، وتأثير الحداثة على المجتمع والدولة.

وفي العالم العربي، الدولة لا تتواجد على بعد متساوٍ من جميع الأفراد والمجموعات، إنما هي مؤسسات تعمل لصالح هيمنة مجموعة إثنية معينة من خلال أدوات الاستيعاب والقمع. وقد ارتبطت نشأة الدولة العربية بالسياسة الإثنية، وذلك للأسباب التالية: كان المجتمع العربي عصبوياً، الأمر الذي أثر فيما بعد على القدرة الإدارية والتوزيعية للدولة، ونظام الملل في الإمبراطورية العثمانية الذي ترك استقلالية للمجموعات الإثنية، افتقر الشرق الأوسط إلى مأسسة وإلى وجود قنوات وإجراءات تسمح بتنظيم الصراع الإثني. وسيطرة مجموعة إثنية معينة على السلطة شكل نقطة ضعف لشرعية الدولة، حيث الصراع الإثني يمكن أن يتحول إلى صراع ضد الدولة. وضعف الشرعية قد يقود إلى ضعف في قدرة الدولة على لعب دور الوساطة في الصراعات، وفي توزيع المصادر، وفي فرض سلطة القانون، وفي استخراج مصادر مادية داخلية، وفي احتكار شرعية استخدام العنف.

طورت القوى المستعمرة أطراً إدارية لم تنجح في اختراق المجتمع المحلي، إذ بقيت مناطق عدة تتمتع بنوع من الاستقلالية، وتسود فيها العلاقة الزبائنية والعشائرية. وفي دول مثل السودان، ولبنان، واليمن، والعراق أغلبية أو حتى في بعض الأحيان أقلية سيطرت على جهاز الدولة. ولبنان تمثل حالة من رسم حدود تعسفية، حيث تم ضم مناطق سنية إلى لبنان، ما سيؤثر على التركيبة الديموغرافية للسكان، ويتفجر الوضع في العام ١٩٧٥.

بعد الاستعمار اعتبرت الدولة العربية القطرية أمراً مرحلياً وثانوياً، والانتماء الأساسي هو للأمة العربية التي يجب أن تجد لها تعبيراً سياسياً. وهناك من يعتبر أننا في مرحلة تراجع للقومية العربية أمام انتماءات الدولة القطرية. وفقدان الشرعية يطرح مشاكل جدية أمام الدولة العربية مثل استخراج مصادر داخلية، ومأسسة، وتنفيذ السياسة العامة. وشرعية ضعيفة تؤدي إلى قدرة ضعيفة في اختراق المجتمع: التوسط في الخلافات، وتوزيع المصادر المادية، وفرض أطر قانونية، واستخراج مصادر مادية، وتعبئة قوى شرعية، وتبني سياسة إصلاح جدية.

هدف أعمال المجموعة الإثنية هو الدولة القطرية وليس الدولة القومية. وفي الحالة العربية النموذج هو النموذج العصبوي؛ لأن العلاقات الاجتماعية ما زالت رأسية، وتوزيع المصادر ما زال عملية ناتجة عن علاقة زبائنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعتبر الدولة العربية دولة ريعية في إشارة إلى ارتكاز اقتصادها على مصدر معين مثل النفط في العربية السعودية. فما يسمى بثورة النفط لم تأت بالديمقراطية للعالم العربي، بل ساعدت في استمرار النظام السلطوي العربي. ويرى لوشياني أن السيطرة على الميزانية العامة هي جوهر الشرعية السياسية. وفعلياً كل السياسيات يتم تنفيذها من خلال فرض ضرائب وتوزيع ميزانيات. وفرض ضرائب وتوزيع المبالغ هو جوهر عمل الحكومة. وفي الدول العربية هناك تأخر في مستوى النظام الضريبي. والحكومة الديمقراطية هي في موقع أفضل لفرض أو رفع نسبة الضرائب وفقا للمبدأ "لا ضرائب بلا تمثيل". والدولة الريعية هي الدولة التي تدعم القطاع العام والقطاع الخاص، ولا يوجد اقتصاد مستقل ويدعم الدولة بل العكس. وإمكانية حدوث أزمة ضريبية للدولة السلطوية يدعم إمكانية التنمية والديمقراطية.[٢٧]

بما أن الدول العربية تملك أقل ضرائب فهي تملك أيضاً أقل تمثيل للمصالح وللمواطنين. وطبيعة الدولة العربية كدولة ريعية يساهم في تفاقم حدة الصراع الإثني. وهذا بدوره يساهم في استمرارية النظام السلطوي. وتعرف الدولة الريعية على أن جزءاً مهماً من دخلها يأتي من مصدر خارجي. والدولة قد ترتكز على مساعدات خارجية مثل الأردن، أو على سلعة واحدة كالنفط لدى دول الخليج العربي. وتميل الدولة الريعية إلى

الاستقلالية من المجتمع، وبهذا فهي تتجنب المحاسبة والمسؤولية أمام مواطنيها. وبما أن معظم المصادر المادية هي من أصل خارجي وليس على أساس العمل الاقتصادي والضرائب، فإن الدولة تستطيع مقاومة الضغوطات التي تهدف إلى إدخال إصلاح، أو المحاسبة السياسية. والبعض يعتبر أن الأسباب التي تدعم استمرارية السلطوية في العالم العربي هي تصرف الدولة واستخدامها للمصادر المتوفرة. والدولة هي الموظِف الأساسي في العالم العربي، لهذا قد تصل حصة مصروفاتها إلى نسب عالية مقارَنة بالدول الأخرى. وسيطرة الدولة على الاقتصاد الرسمي وإبعاد قطاعات من المجتمع يشجع على توسع الاقتصاد غير الرسمي. وهذا الاقتصاد لا تسيطر عليه الدولة، ووفقاً للبنك الدولي فهو يمثل نصف حجم الاقتصاد الرسمي.

وتمثل الدولة الريعية النموذج السائد في العالم العربي، ولها أثر كبير على التطور الاقتصادي واللبرلة السياسية. ولا تشجع هذه الدولة صعود البرجوازية التي كانت من الممكن أن تلزم الدولة في اقتصاد أخذ وعطاء. والبرجوازية غير مستقلة، فهي تتكل على المشاريع التي تقدمها الدولة، إذن هي غير قادرة على أن تدفع الدولة إلى تحديد الحقوق، والمسؤوليات والواجبات.

والدولة الريعية تجد ذاتها وبشكل متزايد متحفظة من لبرلة نظامها السياسي. ووفقاً للوسياني تصبح الدولة الريعية النفطية عاملاً يعمل على استمرار الحكومة السلطوية. وهذه الدولة تتناقض مع "دولة الإنتاج"، حيث الدخل يأتي من الضرائب على الفعاليات الاقتصادية الداخلية. وفي نظر لوسياني، النظام الضريبي، وتوسيع الأساس الضريبي للدولة يشجعان على التحول الديمقراطي. والإصلاح واللبرلة السياسية ليس من السمات الرئيسية للدولة الريعية. فقط، عندما تجبر هذه الدولة على إعادة النظر في علاقاتها مع المجتمع يظهر الإصلاح كاختيار.

والتوجه الثاني الذي يتبنى أطروحة "دولة ضعيفة، مجتمع قوي" هو توجه ماركسي ينتقد التعريف الليبرالي للمجتمع المدني؛ لأنه يفترض وجود مساواة بين الأفراد وتهميش دور الاختلافات الإثنية والطبقية، ويفترض أن الصراع الرئيسي هو بين الدولة والمجتمع وتهميش الصراع داخل المجتمع وداخل الدولة.[٢٨] كذلك إذا اعتبرنا الجانب المعياري للمجتمع المدني وأنه يعادل الديمقراطية، فإننا سندخل في تعليل دائري. فالاستقطاب بين الدولة والمجتمع المدني يخفي حقيقة أن الدولة والمؤسسات هي ناتج صراعات اجتماعية بين مصالح مختلفة: العمل، ورأسمال، ورجال، ونساء. وهذا يعني أنه يجب النظر خارج العلاقة بين الدولة والمجتمع من أجل توضيح الصفات المكونة للمجتمع المدني. فالمجموعات التي تكون المجتمع المدني لا يمكن دراستها إلا من خلال علاقتها بالصراع وبالمصالح المتناقضة داخل المجتمع وليس بالدولة.

ويرتكز هذا التوجه على أدبيات لعلماء اجتماع وسياسة مثل كاردزو، وأودينيل اللذين انطلقا من اجتهادات المفكر الشيوعي انطونيو غرامشي. وتسمح هذه الأدبيات بدراسة مجتمعات تفتقد للفلسفة الفردية التي هي في مركز التوجه الليبرالي. ويركز هذا التوجه على العلاقة بين المجموعة والدولة. وتضم الدولة المجتمع السياسي والمجتمع المدني اللذين يشكلان مجالات صراع بين مجموعات داخل المجتمع من أجل السيطرة في المجتمع السياسي والهيمنة في المجال المدني. وتتأثر الدولة بالتحالفات الاقتصادية والاجتماعية (الكتلة التاريخية)، وقد تهيمن داخل المجتمع من خلال خلق رؤية عالم (Weltanschauung) تقترب من المعنى العام. وهذا التوجه يسمح بربط الجانب الاقتصادي السياسي والأيديولوجي.

وتختلف الأطروحة هنا عن الأطروحة الليبرالية وعن الأطروحة التي تهتم بالبرجوازية العربية، والتي هي ضعيفة لتحمل مشروع ليبرالي وتحرري، فهي تؤكد أن المجتمعات قوية، والدول ضعيفة. والدولة العربية هي دولة شرسة، لكن ضعيفة على حد قول نزيه الأيوبي، لأنها لا تستطيع اختراق المجتمع بسبب ضعف بنيوي يعود إلى ضعف النظام الضريبي، وأيضاً ضعف المجتمع المدني الذي هو جزء من الدولة وفقاً لرؤية غرامشي: الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني، وهذا يعني أنها تتكون من مؤسسات المجتمع السياسي التي تهدف إلى السيطرة ومؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى الهيمنة الأيديولوجية.

رابعاً: العالم العربي، نموذج للاحتجاج الثوري؟

في دراسة التحول السياسي في العالم العربي، يمكننا الاستفادة من الاجتهادات النظرية في موضوع الثورة؛ اجتهادات بنيوية لشارل تيلي وتيدا سكوبول، لكن أيضاً اجتهادات سسيولوجية نقدية مثل نظرية الحركات الاجتماعية لاربرتو ميلوتشي، وليوناردو افريتز، أو مونيا بناني–شراييبي، وأوليفييه فيليول.

أ– تحليل يجمع بين البنى والتجربة: نظرية الحركات الاجتماعية

لا يمكن فهم المشاركة السياسية في العالم العربي انطلاقاً من المجتمع المدني وقنوات التمثيل والوساطة التي يقوم بها في النظام الغربي. لذا، من الأفضل التركيز على الحركات الاجتماعية وديناميتها، وكيف تعمل هذه الحركات في مواجهة النخبة السياسية وخطابها الرسمي. وتنشط هذه الحركات أو حتى تتكون في لحظة انهيار شرعية الدولة. والتركيز على الحركات الاجتماعية في العالم العربي نجده مع اجتهادات لمجموعة من الباحثين الفرنسيين مثل مونيا بناني–شراييبي وأولفييه فيليول

(Mounia Bennani Chraibi et Olivier Fillieule).[٢٩] وتهتم هذه المجموعة بالإسلام السياسي على اعتبار أنه وليد مرحلة تاريخية جديدة، وأنه قام بخلق وبصياغة جديدة للموروث الإسلامي. وفي نظرهم، الحركات الإسلامية مرنة ومتنوعة تغطي مجموعة من المطالب التي قد تكون ديمقراطية أو قومية. كذلك ينطلق هؤلاء من فكرة "مجال سياسي إسلامي" تتنافس فيه الأطراف الدولتية وغير الدولتية على تفسير الرموز وعلى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تنتج هذه الرموز. وكيف يتم استيعاب الخطاب الرسمي، وما هي أشكال المقاومة: فردية/جماعية، دينية/غير دينية، في المجال الخاص/في المجال العام. وتستعين بثلاثية (Hirschman) التي تتضمن الخروج، والاحتجاج، والتكيف (exit, voice, and loyalty). وإستراتيجية اختيار المنفى هي إحدى الاستراتيجيات الواردة عند المواطن العربي الذي يخاطر بحياته من أجل الوصول إلى الأراضي الأوروبية. وقد يكون المنفى داخلياً، ويتمثل في الطموح إلى أن يكون الشخص مهبولاً؛ لأنه فقط في هذه الحالة يستطيع التعبير عن ذاته وعن أفكاره بحرية وبصوت عال. وفي عراق صدام حسين يذكر العراقيون أن فتح الفم كان فقط عند طبيب الأسنان. وبالنسبة للاحتجاج، فقد يكون ذلك مفتوحاً بطرق قانونية أم بطرق غير قانونية "التثوير يصبح التزوير". وقد يأخذ شكلاً مخفياً مثل التهجم على السلطة، وتطوير إستراتيجيات بديلة موازية: التظاهر بالعمل على اعتبار أن هناك تظاهراً بدفع الأجور "إضراب إيطالي"، مقاطعة الانتخابات، إضراب الناخبين، إخفاء مصادر اقتصادية اقتصاد موازٍ. وهذا يسمى التطاول الهادئ (quiet encroachment). وهناك أيضاً الإخلاص والتكيف مع السلطة القائمة.

ب. تحليل بنيوي سياسي: التاريخية الاجتماعية

ميز خوان لينز بين نظام سلطوي ونظام سلطاني. واعتبر أنه في النظام الأول تمارس السلطة على يد فرد أو مجموعة، ويملك النظام تعددية سياسية محدودة، بالإضافة إلى وجود مجتمع اقتصادي ومجتمع مدني متقدم يشير إلى ثقافة قانونية تدعم سيادة القانون. ويعتبر خوان لينز أن أسبانيا في فترة الجنرال فرانكو، ومنذ العام ١٩٧٠، تمثل نموذجاً لنظام سلطوي، وأن عملية التحول بدأت بالاستمرار باحترام الإطار القانوني للنظام السابق، حيث تم الاتفاق بين فئة الإصلاحيين في النخبة الحاكمة مع المعارضة المعتدلة التي مثلها الحزب الاشتراكي، وانتهى التحول بتحديد موعد الانتخابات، حيث تم التداول في السلطة، ما يعني حدوث قطيعة مع النظام السابق (Reforma-Pactada→Ruptura-Pactada). وفي النظام الثاني، النظام السلطاني تنعدم سيادة القانون، والحريات الأساسية، وهناك سيطرة لشخص واحد على كل الدولة. وفي هذا النظام تنعدم المجموعات الأربعة لكي يتم تطور مسار شبيه بالمسار الأسباني. ولا توجد إمكانية تحالف بين فئة من الإصلاحيين ومعارضة معتدلة تتبنى

النهج السلمي. وفي العالم العربي، أدت المواجهة بين النظام والمعارضة إلى سقوط مليوني ضحية، وعدد أكبر من النازحين في السودان (الحرب في الجنوب)، وإلى ١٠٠٠٠٠ ضحية في الجزائر (الصراع بين الحركات الإسلامية والنظام)، وإلى أكثر من ألف شخص ضحية في مصر (الصراع بين الدولة والمجموعات الإسلامية). والمهام هنا أصعب، إذ يترتب بناء مجتمع مدني وخلق دستور يدعم فكرة سيادة القانون ووضع معايير مهنية للبيروقراطية وبناء مؤسسات سياسية.

والتركيز على الإطار المؤسساتي السياسي نجده أيضاً عند مختصة بالثورات الاجتماعية مثل تيدا سكوبول، إذ تؤكد أن الحركات الثورية لا تتشكل في فراغ سياسي. وفي نظرها، من يصبح ثورياً؟ ومتى؟ هي مسألة سياسية: تصنع الثورات على يد ثوار لكن ليس حسب إرادتهم الحرة، وليس حسب بنى ثورية اختاروها هم أنفسهم، هم يعملون ضمن أطر سياسية قد تختلف من ثورة إلى أخرى. وبالنسبة للسؤال من من النظم السياسية تظهر حساسية أكبر لتكون تحالفات ثورية، ترى تيدا سكوبول أن النظم السلطوية هي أكثر عرضة لكي تواجه حركات ثورية، ولكن وجب التمييز بين النظام السلطوي المنفتح (inclusionary) والنظام السلطوي المغلق (exclusionary). والنظام الأخير على الرغم من أنه لا يعطي حقوقاً مدنية، إلا أنه يسمح بممارسة بعض أشكال المشاركة السياسية، ويشرف على تعبئة سياسية مثل نظام الدولة الاشتراكية أو نظام الحزب الواحد (corporatist)، فهو يملك حصانة ضد الثورات. وفي النظام السياسي المغلق إمكانية الثورة أفضل، وذلك بسبب معارضته من قبل تحالف قد يشمل الطبقات الوسطى والمعتدلة. ويكون هدف الثورة خلق فراغ إداري يسمح بطرح حكومة بديلة. ومن أنماط النظام السلطوي المغلق، نجد النظام العصبوي الجديد (Neopatrimonial regime)، وما يسميه خوان لينز النظام السلطاني. وما يميز النظام العصبوي الجديد هو أن العلاقات السياسية تفترض وجود الزعيم أو تنطلق من وجود الزعيم، لأن كل شيء سيتحدد مركزه من خلال العلاقة مع الزعيم. وفي النظام العصبوي تنعدم المؤسسات، فالعلاقات السياسية هي علاقات صداقة شخصية، والعلاقات السياسية تقترب من الإدارة الاقتصادية لتوزيع المصادر، والسياسي يسبق الاقتصادي، إذ أنه لكسب قوة اقتصادية، لا بد من البحث عن مصادر سياسية. وترى سكوبول أن النظام العصبوي السلطاني يختلف عن النظام البيروقراطي بأنه يثير تحالفاً ثورياً عريضاً يضم النخب، والطبقات الوسطى، وجيش عناصره فاسدة وليست ذات كفاءة.[٣٠]

ويهتم التحليل البنيوي السياسي أيضاً بالعلاقة بين الدولة والدول الأخرى. ونرى ذلك مع اجتهادات يان لوستيك (Ian Lustick)[٣١] التي اهتمت بتأثير العامل الخارجي في فشل محاولات تمت لإقامة دولة قومية عربية حديثة. وعرف العالم العربي ثلاث محاولات كهذه: أول محاولة كانت لمحمد علي باشا في مصر، إذ أراد بناء دولة حديثة

بواسطة آلية الحرب، وأرسل ابنه إبراهيم باشا لاحتلال فلسطين في العام ١٨٣١، ولاحتلال دمشق في العام ١٨٣٢. وطلب السلطان مساعدة الدول الأوروبية لكي يوقف تقدم جيش محمد علي، وقد نجح محمد علي من الحصول على تسوية مع الباب الأعلى في العام ١٨٣٩، تتضمن قبول هذا الأخير بسيادة مصر على سوريا، إلا أن الأوروبيين رفضوا هذه التسوية وضغطوا على محمد علي بالتنازل عن سوريا في معاهدة لندن، والقبول حتى بنظام الحصانة (capitulation system) للمواطنين الأوروبيين داخل إقليمه. ومحاولة ثانية تمثلت في تجربة جمال عبد الناصر الذي حول مصر إلى مركز عسكري، وثقافي، وسياسي للقومية العربية. أما المحاولة الثالثة فهي محاولة صدام حسين واحتلاله للكويت.

كذلك نرى أن أهمية العامل الخارجي تبرز مع اجتهادات محمد عابد الجابري لتهميشه من خلال التركيز على العامل الذاتي وبناء نظام ديمقراطي داخل الدولة القطرية قبل بناء الدولة القومية. وكما تشهد الأيام الأخيرة، فإن المطلب الديمقراطي حتى وإن أتى من الخارج وكمطلب إمبريالي، فإنه يترافق مع تطور داخلي مهم، حيث لم يعد المواطن العربي يقبل استمرارية خضوعه لدولة الفتك الشامل التي تتميز بالفساد والطفيلية. وكل الإشارات تدل على أن هناك تراجعاً في الخوف من النظام وأجهزته، سواء أكان ذلك مع حركة "كفاية" في مصر، أم مع التظاهرات التي عرفتها بيروت التي أدت إلى سقوط حكومة عمر كرامي، أم مع "منتديات المجتمع المدني" في سوريا.

هوامش الفصل الخامس

[1] بالنسبة لأنطونيو بيرش، التاريخوية تعني شيئين على المستوى المنهجي. أولاً– إن فهم تصرف سياسي في فترة زمنية سابقة يتطلب فهم "روح العصر"؛ أي مجمل فرضيات وتقاليد وقيم تلك الفترة التي تؤثر على هذا التصرف، أو أن فهم تصرف سياسي في مجتمع مختلف يتطلب فهماً لفرضيات وتقاليد وقيم هذا المجتمع. ثانياً، إن دراسة القرارات السياسية لا تخضع لعلاقة سبب–نتيجة، وذلك لأن تصرف اللاعب السياسي قد يكون له دوافع عدة أو منطلقات، وقد يختلف عن غيره في تقييم النتائج المتوقعة لهذا التصرف أو لمعناه. ويؤكد بيرش على عودة قوية لفن التفسير (hermeneutics) في دراسة التصرفات السياسية والاجتماعية. هذا المنهج العلمي يعود إلى المؤرخ الألماني (Wilhelm Dilthey) صاحب مصطلح (verstehen) الذي يعني فهماً عميقاً (sympathetic and insightful understanding).

Anthony H.Birch. *The Concepts and Theories of Modern Democracy*. London and NY: Routledge, 1993. pp.234-240

[2] Robert B. Edgerton *Sick Societies; Challenging the myth of primitive harmony*. NY: The Free Press, 1992. pp.22

[3] "Our interest in particular cases thus keeps pushing us in the direction of doing history. Our interest in figuring out what is going to happen to us makes even the crudest and most limited theorizing tremendously attractive. Neither motivation is likely to disappear from the social science scene, regardless of changes in intellectual fashion"

Peter Evans and others, "The role of Theory in comparative politics, A symposium". *World Po*litics 48 (October 1995) pp.1-49

[4] Giovanni Sartori "Compare Why and How: Comparing, miscomparing and the comparative method". in Mattei Dogan and Ali Kazancigil. *Comparing nations: concepts, strategies, substance*. London: Basil Blackwell, (1994). pp.14-34, pp.21.

[5] David Collier and James E. Mahon. "Conceptual "Stretching" Revisited: Adapting categories in comparative analysis". *American Political Science Review*, vol.87 N0.4 december 1993 pp.845-855.

[6] "certain definitional requirements" Philippe Schmitter and Terry Lynn Karl, "The conceptual travels of transitologists and consolidologists: how far to the East should they attempt to go", *Slavic Review*, vol. 53 N0.1 spring 1994 pp.173-185 pp.178.

[7] "For the first time, they [transitologists and consolidologists] could manipulate equations where the variables did not outnumber the cases and they could test their tentative conclusions in cultural and historical contexts quite different from those which generated them in the first place"
(Ph. Schmitter and Terry Lynn Karl, *ibid*. pp. 177).

[8] Mark Lilla, "*Le nouvel age de la tyrannie*» Esprit Janvier 2003 pp.110-119 pp.119.

[9] "Muslims contrasted Western actions against Iraq with the West's failure to protect Bosnians against Serbs and to impose sanctions on Israel for violating UN resolutions. The West, they alleged, was using a double standard. A world of clashing civilizations, however, is inevitably a world of double standards: people apply one satandard to their kin-countries and a different standard to others"
Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations". *Foreign Affairs*. summer 1993, pp.22-49 p.36.

[10] "V. S Naipaul has argued that Western civilization is the 'universal civilization' that 'fits all men'. At the superficial level much of Western culture has indeed permeated the rest of

the world'. … ' Weatern efforts to propagate such ideas produce instead a reaction against 'human rights imperialism' and a reaffirmation of indigenous values, as can be seen in the support for religious fundamentalism by the younger generation in non-Western cultures. The very notion that there could be a 'universal civilization is a Western idea, directly at odds with the particularism of most Asian societies and their emphasis on what distinguishes one people from another" (*idem* pp.40-41).

[11] Bertrand Badie, "Democracy and religion: logics of culture and logics of action" *International Social Science Journal*, 129/1991 pp.511-521.

[12] Howard Handelman and Mark Tessler(ed.) (2000). *Democracy and its limits: lessons from Asia, Latin America, and the Middle East*. Notre Dame Indiana, University of Notre Dame Press, , pp.65).

[١٣] انظر مجدي حماد وفهمي هويدي وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١.

[١٤] الطاهر لبيب. "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع العربي الديمقراطي"، **المستقبل العربي**، مجلد ١٤، العدد ١٥٨، ١٩٩٢، ص٨٠–١٠٤.

[١٥] برهان غليون. "إشكاليات الإسلام والسياسة"، **شؤون الأوسط**، العدد ٦٧ تشرين الثاني، ص ٤٧–٦١ ص٥١ – ٥٢، ١٩٩٧.

[16] Ghassan Salamé: «Sur la causalité d'un manque: Pourquoi lemonde Arabe n'est-il donc pas démocratique?» *Révue Française de Science Politique*. vol.41 n.3 1991; pp: 307-339.

[١٧] محمد عابد الجابري. "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، مجلد ١٥، العدد ١٦٧، ص٤–١٥، ص٦–٧، ١٩٩٣.

[١٨] انظر هاني الحوراني، حسين أبو رمان ، وأيمن ياسين. **الإطار الدستوري للبناء الديمقراطي في الأردن**، عمان: دار سندباد للنشر، ٢٠٠٠.

[19] "In Rustow's view, the building of democracy is carried out by non-democrats who had hoped to win everything, but learned through painful experience and stalemate that the possibility of winning something was better than the possibility of winning nothing at all or, indeed, losing everything, including one's life" John Waterbury, "democracy without democrats?" The potential for political liberalization in the Middle East. in Ghassan Salame (ed.). *Democracy without democrats? The renewal of politics in the Muslim World*. London: I. Tauris, 1994, pp.23-47 pp.35).

[20] Alfred Stepan. "Religion, Democracy, and the Twin Tolerations" *Journal of Democracy*. vol.11 N0.4 October 2000 pp.37-57.

[٢١] موسى شتيوي. "الانتخابات النيابية الأردنية للعام ١٩٩٧" في هاني الحوراني وآخرون: **دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧**، عمان: دار سندباد للنشر، ص١٣ – ص٤٨، ٢٠٠٢.

[٢٢] برهان غليون: "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، مجلد ١٤، العدد ١٥٨، ١٩٩٢، ص١٠٥–ص١٢٤، ص١١٩ وص١٢١.

[٢٣] المصدر ذاته، ص١١٤.

[25] Saad Eddin Ibrahim, "Civil society and prospects of democratization in the Arab World" in Augustus Richard Norton, *Civil Society in the Middle East*. E.J.Brill, 1995 vol I pp.27-54.

[٢٦] المصدر ذاته، ص ١١.

[27] Atul Kohli and Vivienne Shue, *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. New York: Cambridge University Press. 1994

[28] "I contend that whenever income or grants from foreign sources are an important source of government revenue a tendency towards authoritarian rule is created or reinforced"
"We may at least say that the likelihood of a fiscal crisis of the authoritarian state is an argument in favor of the possibility of development and democracy eventually occurring at the same time"
Giacomo Luciani, "Economic foundations of democracy and authoritarianism: the Arab World in comparative perspective" *Arab Studies Quarterly* 10. N0.4 pp.457-475 pp.464 and pp.470.

انظر أيضاً غسان سلامة وجياكومو لوشياني وآخرينز **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، الجزء الأول مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد الشؤون الدولية (إيطاليا). ١٩٨٩

[29] Goran Therborn, "Beyond Civil Society: Democratic experiences and their relevance to the Middle East" in Elisabeth Ozdaliga and Sune Persson (ed,) 1997. *Civil Society, Democracy, and the Muslim World*. Swedish Research Institute in Istanbul, pp.45-53.

Mounia Bennanni-Chraïbi et Olivier Fillieule (sous la dir.). *Résistances et protestations dans les sociétés musulmanes*. Paris: Presses De Sciences Politiques, 2003.

[30] "…the structures of states and armies, as well as the political relations between states and various sectors of society, provide the keys to explaining revolutions in the Third World…"
"Revolutionary movements will undoubtedly continue to emerge in the Third World, where many states are not only exclusionary but also fiscally, administratively, and militarily weak"
Jeff Goodwin and Theda Skocpol, "Explaining Revolutions in the contemporary Third World" *Politics and Society*, vol.17 n0.4 dec.1989 pp.489-510 pp.505).

[30] Ian S. Lustick, "The absence of Middle Eastern Great Powers: political "Backwardness in historical perspective"" *International Organization* 51, 4, Autumn 1997 pp.653-83.

استنتاجات

يتضح من استعراضنا للاجتهادات النظرية في موضوع الانتقال إلى الديمقراطية أن حركة هذه الاجتهادات قد أخذت نموذج "بندول الساعة". وفي الفصل الثاني، انتقلنا من الاهتمام بالشروط الاقتصادية والبنى الاجتماعية إلى الاهتمام بعملية التحول ذاتها، على اعتبار أن مرحلة التحول مستقلة تماماً عن مرحلة ما قبل التحول، ولا يمكن فهمها انطلاقاً من الشروط الاقتصادية والبنى الاجتماعية التي سادت في مرحلة ما قبل التحول. لكن فيما بعد رأينا أن هناك عودة للاهتمام بالتغير الاقتصادي وبالبنى الاجتماعية والدولتية.

ومرحلة التحول تملك استقلالية وديناميةً خاصة بها. فهي فترة تنهار بها المؤسسات والبنى الاجتماعية التي تحدد تصرفات اللاعبين، ما يجعلها تأخذ طابعاً مفتوحاً لا يسمح لنا بالتنبؤ بهذه التصرفات، وبالذات أن المؤسسات التي تشير إلى مبادئ أو معايير معينة لم تعد قائمة. وفترة الانتقال من نظام حكم إلى نظام حكم ديمقراطي هي فترة تتميز باللاأكيد واللامنتظر، ويحاول اللاعبون تحقيق مصالحهم، وقد يلجأون إلى الديمقراطية كأفضل وسيلة للقيام بذلك. وفي نظر المؤرخين، تمثل هذه الفترة لحظة مفصلية مهمة أو لحظة انفصام، أو كما يسميها المؤرخ الفرنسي بول فيين (Paul Veyne) "خدعة تاريخية" (une intrigue historique). وفي هذه اللحظة، تصبح مصطلحات مكيافيللي (fortuna) و(virtu) ذات أهمية كبرى؛ لأن عملية التحول لا تتطلب فقط ظروفاً مواتية، إنما فضيلة سياسية يعني بها مكيافيللي قوة الإرادة والثقة بالقدرة الذاتية عند القيادة السياسية على تغيير الأمور.

وبفضل دانكوارت روستو، تم لفت الانتباه إلى دينامية فترة التحول، وإلى أن الديمقراطية هي ناتج صراع بين المجموعات. وفترة التحول تبدأ دائماً بأزمة النظام

التي تكون قد نتجت من خسارة عسكرية أو من تدهور اقتصادي واجتماعي، التي تنعكس بانشقاق داخل النخبة الحاكمة، والصراع داخل النخبة الحاكمة سيؤدي إلى تهميش العناصر المتشددة في النخبة الحاكمة والعناصر الراديكالية في المعارضة. وتبرز نظرية التحول أهمية التغير في القناعات السياسية عند القيادة التي قد ترى بأن الديمقراطية هي أفضل إمكانية للتعاطي مع الأزمة. وعملية الانتقال إلى الديمقراطية التي تهدف إلى تنظيم الصراع داخل المجتمع، تمر بفترة تحول تتضمن لبرلة – توسيع المشاركة السياسية إلى أطراف كانت خارج اللعبة السياسية، ودمقرطة – إجراء انتخابات تنافسية وحرة ونزيهة لضمان عملية التداول في السلطة، وبفترة استقرار وهي التي تشير إلى ما سمَّاه روستو بالاعتياد على اللعبة الديمقراطية؛ بمعنى أنها أصبحت أمراً طبيعياً وعادياً بالنسبة لجميع القوى السياسية والاجتماعية.

وفي سنوات الثمانينيات، سيطرت نظرية التحول، حيث استفادت من تجربة التغيرات التي جرت في كل من أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، والتي بدأت مع الثورة المخملية في البرتغال في العام ١٩٧٤. وفي سنوات التسعينيات، قام أنصار نظرية التحول بتطبيقها على التغيرات التي حدثت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقاً. ومن أبرز الدراسات كانت اجتهادات دي بالما الذي انطلق من أزمة النظام كما تريد نظرية التحول، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة نظام الدولة الاشتراكية، ونظام ناتج عن ثورة، والعلاقة السياسية هي في الأساس بين القيادة السياسية والإدارة. وفي نظام كهذا، هناك دينامية معينة تتمثل بروتينية الثورة وانشقاق النخبة الحاكمة بين توجه أيديولوجي متشدد تمثله الفئة السياسية، وتوجه براغماتي تمثله الفئة الإدارية. واجتهادات أخرى مهمة كانت نظرية "تبعية المسار" التي اعتبرت أن سقوط نظام الدولة الاشتراكية لم يؤدِّ إلى فراغ مؤسساتي، ما يحتم على اللاعبين الانطلاق من نقطة الصفر، لأن في كل أزمة سياسية، هناك دائماً أشكال معينة من مقاومة الماضي واستمراريته، فالأزمات السياسية ليست عملية تكرار بسيطة للتاريخ. أحد هذه الأشكال هو "نظام المعاني" الذي خضع له وعمل من خلاله اللاعبون الذين لا بد من أن يستعينوا به في فترة عدم وضوح في البنى الاجتماعية والسياسية. كذلك، لا بد من الإشارة هنا إلى ما سمَّاه فرانشسكو ويفورت الديمقراطية الجديدة، التي هي عبارة عن نظام مختلط يجمع بين امتيازات لمجموعات ونخب من النظام السابق مع إجراءات ديمقراطية تمثيلية ما زالت غير قادرة على إعادة صياغة الدولة والمجتمع على أسس مساواتية. وتدعم نظرية "تبعية المسار" و"الديمقراطية الجديدة" ما أكده روستو في موضوع تعددية المسارات إلى الديمقراطية. كما تشيران إلى عدم الاكتفاء بعملية التحول من خلال اتفاق بين النخب حتى وإن كانت في ظروف سلمية (استقرار ناجح مرتبط بظروف التحول)، إذ من الضروري الأخذ بعين الاعتبار المستوى المجتمعي، وكيف يفسر اتفاق النخب وسياساتها على يد الحركات الاجتماعية.

وفي أحداث أوروبا الشرقية، شكل الماضي ثقلاً مهماً لكي نعيد النظر في تطبيق نظرية التحول، التي استخلصت فرضياتها الأساسية من تجارب تاريخية سابقة. كما أنها أثارت بعض الجوانب التي همشت في دراسة التجارب السابقة مثل تأثير العامل الخارجي، وأهمية المستوى المجتمعي (مجتمع مدني وحركات اجتماعية)، والتركيز على البنى الدولتية أو على طبيعة النظام السياسي.

لقد أثارت التجربة الشرق أوروبية مسألة التزامن بين التحرر القومي والانتقال إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من أن التحرر القومي يهدف إلى بناء الأمة من خلال منع خصخصة العنف، وأن الانتقال إلى الديمقراطية يهدف إلى تنظيم الصراع وليس إلى إلغائه، فإنه من الممكن فحص الديمقراطية كوسيلة لحل الصراع بين مجموعات قومية مختلفة. فمعظم المجتمعات هي مجتمعات متعددة الثقافات والقوميات، والديمقراطية هي النظام الأفضل؛ لأنه يتضمن اعترافاً بوجود مصالح مختلفة واعترافاً بحقها في تنظيم ذاتها.

مسألة أخرى همشت في الدراسات السابقة هي طبيعة النظام السياسي، أو ما يسميه البعض البنى الدولتية. والسؤال المهم في نظر البنيويين مثل تيدا سكوبول هو ما هو النظام القابل للتحول الديمقراطي؟ ففي النظام السلطاني أو النظام البترومونيالي قد تأتي عملية التحول من الخارج، أو قد تكون نتيجة ثورة. ونظرية التحول لم تهتم بطبيعة النظام، بل انطلقت من أزمة النظام وانشقاق في داخل النخب، لكن مع اجتهادات خوان لينز، وألفرد ستيبان، وجون ستيفانس ورفاقه، أصبحت الدراسات في موضوع الانتقال إلى الديمقراطية تهتم بالبنى الدولتية، وكذلك بتحرك القوى العاملة التي تعتبر أن الديمقراطية هي مسألة نضال للطبقات العمالية والمقهورة. ولا يكفي أن يتحرك الطلبة وبعض المثقفين، حيث من الضروري أن تكون هناك تعبئة جماهيرية لكي تنجح عملية التحول.

حركة "بندول الساعة" التي تكلم عنها في موضوع الاجتهادات النظرية في الانتقال إلى الديمقراطية لا تعني أننا ما زلنا نراوح في الموقع نفسه بالنسبة لمعرفتنا حول "الانتقال إلى الديمقراطية". فمن جهة، نجد شبه وفاق بين المراقبين بخصوص تبني تحليل يجمع بين اختصاصات عدة (interdisciplinary approach)؛ العلاقات الدولية، وعلم السياسة المقارن، أو موضوعات عدة؛ التحول الديمقراطي، والثورة. وهذا ما يؤكده كل من فيليب شميتر وجيفري برادهم، لكن أيضاً جون ستفانس ورفاقه في تحليلاتهم التي ترتكز على إطار مفاهيمي يجمع التغير الاقتصادي، والبنى الدولتية، والعلاقات المتخطية للحدود القومية. ومن جهة أخرى، نرى محاولة للاستفادة من الاجتهادات في موضوع الثورة، حيث يتم الاهتمام بالبنى الدولتية للتحول: الأزمة السياسية مصدرها علاقات الدولة بالدول الأخرى، وعلاقاتها بالبنى الاجتماعية،

وتراجع في البنى القمعية للدولة كنتيجة للأزمة السياسية، سيفتح المجال أمام الثورة. ولقد رأينا مع التجربة الشرق أوروبية أنه ربما نحن بحاجة إلى الاجتهادات التي تتناول موضوع الانتقال إلى الديمقراطية وموضوع الثورة التي قد تتلخص في ما يسميه البعض "منطق توكفيل": يبدأ النظام بالإصلاح والانفتاح، ثم ينتقل إلى وضع يتميز بهبة شعبية يصعب عليه السيطرة عليها.

وبالنسبة للعالم العربي، يمكن الاستفادة من التوجه الجديد الذي يتمثل بمحاولة ترسيخ الديمقراطية في الثقافة المحلية، كما فعل نقولا بيترو في روسيا، لكن هنا يميل الكاتب إلى تبني فكرة عالمية الثقافة الغربية، التي تتمثل بالأساس بالعلمانية، والتي تفهم كاستقلالية العقل وعالمية حقوق الإنسان. كما أنه يمكن الاهتمام بالمستوى الاجتماعي؛ سواء أكان ذلك من خلال مصطلح المجتمع المدني أم من خلال أدبيات الثورة التي تركز على القوى والحركات الاجتماعية دون تهميش البنى الدولتية، أو طبيعة النظام العربي. وفي الفترة الأخيرة، يبرز العامل الخارجي في السياسة العربية من خلال مساعدات خارجية للسلطة الفلسطينية وللأردن ولمصر، أو من خلال تهديد أو فرض عقوبات اقتصادية على سوريا، أو من خلال احتلال مباشر كما هو الحال في العراق. وهل يمكن أن تنجح الديمقراطية في العراق؟ لا بد هنا من النظر إلى التجربة الألمانية والتجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تظهر الدراسات الأخيرة أن نظرية نقطة الصفر غير كافية لتفسير تبني الديمقراطية في هذه البلدان، ويجب الاهتمام في البنى الاجتماعية (تبني النظام الديمقراطي في ألمانيا الغربية بعد الحرب العام ١٩٤٥ أتى نتيجة احتلال دولة ديمقراطية + وجود برجوازية صناعية في ألمانيا الغربية، بينما سيطرت الأرستقراطية العسكرية في ألمانيا الشرقية). وفي العراق، يظهر أننا نتجه ليس نحو نظام ديمقراطي، إنما نحو حرب أهلية بين طوائفه؛ أي نحو نوع من اللبننة.

قائمة المراجـــع

المراجع العربية:

كتب:

- حماد، مجدي. والهويدي، فهمي. وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.
- الحوراني، هاني. وأبو رمان، حسين. وياسين، أيمن. **الإطار الدستوري للبناء الديمقراطي في الأردن.** عمان: دار سندباد للنشر، ٢٠٠٠.
- سلامة، غسان. ولوشياني، جياكومو. وآخرون. **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي.** الجزء الأول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الدولية (ايطاليا)، ١٩٨٩.

مقالات:

- الجابري، محمد عابد. "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، مجلد ١٥ العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص٤-١٥.
- شتيوي، موسى. "الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٧"، في هاني الحوراني وآخرون، **دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧**، عمان: دار سندباد للنشر، ٢٠٠٢
- غليون، برهان. "إشكاليات الإسلام والسياسة"، **شؤون الأوسط**، العدد ٦٧، تشرين الثاني ١٩٩٧ ص٤٧-٦١.
- غليون، برهان. "بناء المجتمع العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، **المستقبل العربي**، مجلد ١٤ العدد ١٥٨، ١٩٩٢ ص ١٠٥-١٢٤.
- لبيب، الطاهر. "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، **المستقبل العربي**، مجلد ١٤، العدد ١٥٨، ١٩٩٢، ص٨٠-١٠٤.

المراجع الأجنبية:

كتب:

Acton, Lord. *Essays on Freedom and Power.* New York: Free Press, 1949.

Arat, Zehra. *Democracy and Human Rights in developing countries*. London: Lynne Rienner Publishers, 1991.

Ash, Timothy Garton. *La chaudiere, Europe centrale 1980-1990*. Paris : Gallimard, 1991.

Avritzer, Leonardo. *Democracy and the public space theory in Latin America*. Princeton: Princeton University Press, 2002.

Bennanni-Chraibi, Mounia. et Fillieule, Olivier (sous la direction). *Résistances et protestations dans les sociétés muslumanes*. Paris : Presses de Sciences Politiques, 2003.

Berger, Denis. et Maler, Henri. *Une certaine idée de communisme, répliques à François Furet*. Paris : Editions du Félin, 1996.

Birch, Anthony H. *The concepts and Theories of modern democracy*. London and New York: Routledge, 1993.

Bobbio, Norberto. *Democracy and Dictatorship: The nature and limits of State Power*. Cambridge: Polity Press (Translated by Peter Kennealy), 1996.

Brzezinski, Zbigniew. *The grand failure: the birth and death of communism in the Twentieth century*. New York: Charles Scriber's Sons, 1989.

Cnudde, Charles F. and Neubauer, Deane E. *Empirical democratic theory*. Chicago: Markham Publishing Company, 1969.

Colas, Dominique. *La pensee politique: les textes essentiels*. Paris : Larousse, 1980.

Collier, Ruth Berins. *Paths toward democracy, the working class and elites in Western Europe and South America*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Diamond, Larry. *Developing democracy, toward consolidation*. Baltimore and Lonon: The John Hopkins University Press, 1999.

Edgerton, Robert B. *Sick societies: challenging the myth of primitive harmony*. New York: The Free Press, 1992.

Ethier, Diane.(ed.). *Democratic transition and consolidation in Southern Europe, Latin America and Southest Asia*. London: Macmillan Press, 1990.

Fejto, Francois. et Kulesza-Mietkowski, Ewa. *La fin des democraties populaires*. Paris : Seuil, 1992.

Foucault, Michel. *Power/Knowledge, selected interviews and other writings, 1972-1977*. Brighton: Harvester 1980.

Fukuyama, Francis. *La fin de l'Histoire et le dernier Homme*. Paris : Flammarion, 1992.

Furet, Francois. *Le passé d'une illusion : essai sur l'idée communiste au xxe siècle*. Paris : Robert Laffont/Calman Lévy, 1995.

Giddons, Anthony. *Sociology*. (second edition). Cambridge: Polity Press, 1993.

Habermas, Jurgen. *Ecrits Politiques*. Paris : Cerf, 1990.

Handelman, Howard. and Tessler, Mark.(ed.). *Democracy and its limits: lessons from Asia, Latin America, and the Middle East*. Notre Dame Indiana: University of Notre Dame Press, 2000.

Held, David. *Models of democracy*. (second edition) London: Polity Press, 1996.

Hobsbawm, Eric. *The age of extremes: a history of the World since 1914-1917*. New York: Pantheon Books, 1994.

Kohli, Atul. and Vivienne Shue. *State Power and Social forces: Domination and Transformation in the Third World*. New York: Cambridge University Press, 1994.

Kolakowski, Leszek. *Modernity on endless trial*. Chicago and London: The University of Chicago Press, 1990.

Lewin, Moshe. *La grande mutation historique*. Paris : La Decouverte,1989.

Linz, Juan J. and Stepan, Alfred. *Problems of democratic transition and consolidation, Southern Europe, South America, and Post-communist Europe*. Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1998.

Lipset, Seymour Martin. *The Political Man*. London: Heinemann 1960.

Moore, Barington. *The social origins of dictatorship and democracy: Lord and peasant in the making of the modern World*. Boston: Beacon Press, 1966.

Mueller, John. *Reflections on the recent transformation of World politics*. NY: Harper Collins College Publishers, 1995.

O'Donnell, Guillermo. and Schmitter, Philippe. *Transitions from authoritarian rule*. Baltimore: John Hopkins University Press, 1986.

Petro, Nikolai. *The rebirth of the Russian democracy: an interpretation of political culture*. Harvard College, 1995.

Pipes, Richard. *Communism, the vanished specter*. Oxford: Oxford University Press and Scandinavian University Press, 1994.

Przeworski, Adam. Alvarez, Michael E. Cheibub, Jose Antonio. and Limongi, Frenando. *Democracy and Development: political institutions and well-being in the World, 1950-1990*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Skocpol, Theda. *Etats et Révolutions sociales : la révolution en France, en Russie et en Chine*. Paris : Fayard, 1985.

Stark, David. and Bruszt, Laszlo. *Postsocialist pathways, transforming politics and property in East Central Europe*. Cambridge: Cambridge University Press,1998.

Stephens, Evelyne Huber. Stephens, John D. and Rueschemeyer, Dietrich. *Capitalist development and democracy*. London: Polity Press, 1992.

Terray, Emmanuel. *Le troisième jour du communisme*. Lyon : Actes Sud, 1992.

Tilly, Charles. *Les Révolutions Européennes 1492-1992*. Paris : Editions du Seuil, 1993.

مقـالات:

Ackerman, Bruce. "The future of liberal revolution 1992" in Vicki Jackson and Mark Tushnet, *Comparative Constitutional Law*. N.Y: Foundation Press 1999. pp.266-275.

Agh, Attila. "The transition to democracy in Central Europe: A comparative view" *Journal of Public Policy* 11, 1991, pp.133-151.

Apter, David. "Institutionalism reconsidered", *International Social Science Journal*, 129\1991 pp.463-478.

Ash, Timothy Garton. "l'annee de la verite", *Le Debat*, N0.60 mai-aout 1990 pp.13-27.

Badie, Bertrand. "Democracy and religion: logics of culture and logics of action", *International Social Science Journal*, 129\1991 pp.511-521.

Barrillon, Michel. "l'URSS, un capitalisme d'Etat réellement existant, d'un mensonge 'déconcertant' à l'autre'", *Agone,* 21, 1999, pp.13-33.

Besançon, Alain. "La question nationale", *Cahiers du Monde Russe et Soviétique*, XXX (3-4) juillet-aout 1989 pp.225-230.

Bollen, Kenneth. "Issues in the comparative measurement of political democracy", *American Sociological Review*, vol.45 june 1980 pp.370-390.

Brzezinski, Zbigniew. "The soviet political system – transformation and degenration?", *Problems of Communism*, February 1966 pp.1-15.

Bunce, Valerie. "Should transitologists be grounded ?", *Slavic Review* vol.54 N0.1 spring 1995 pp.111-127.

Cardoso, Fernando Henrique. "On the charaterization of authoritarian regimes in Latin America" in David Collier, ibid, 1979pp.33-57.

Carey, John. "Presidentialism and representative institutions" in Jorge Dominguez and Michael Shifter, *Constructing democratic governance in Latin America*. (second Edition) Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 2003. pp.11-45.

Châtelet, François. "l'idée de Révolution" in *Encyclopédie Universalis* pp.1006-1009.

Cohen, Stephen. "The most fateful political drama…", *New Stateman*, 27 March 1987 pp.15.

Collier, David. and Mahon, James E. "Conceptual Stretching Revisited: Adapting categories in comparative analysis", *American Political Science Review*, vol.87 N0.4 1993 pp.845-855.

Cutright, Phillips. "National Political Development: measurement and analysis", *American Sociological Review*, vol.28 1963 pp.253-264.

D'Encausse, Helene Carrere. "La decomposition de l'empire sovietique" *Pouvoirs,* N0.57 1991 pp.19-31

De Benoist, Alain. "Nazism and Communism: Evil twins ?", *Telos*, N0.112 summer 1998 pp.178-192.

Delannoi, Gil. "Reflexions sur le nationalisme", *Esprit*, janvier 1994 pp.84-96

Di Palma, Giuseppe. "Legitimation from the top to civil society: politico-cultural change in Eastern Europe", *World Politics*, vol.44 N0.1 october 1991 pp.49-80.

Di Palma, Giuseppe. "Why democracy can work in Eastern Europe", *Journal of Democracy*, vol.2 N0.1 winter 1991 p.

Diamint, Rut. "The Military" in Jorge Dominguez and Michael Shifter, ibid 2003. pp.43-73.

Diamond, Larry. "Economic development and democracy Reconsidered" *American Behavioral Scientist*, vol.35, n.4-5, 1992, pp.450-499.

Ekiert, G. "Democratization processes in East Central Europe: A theoretical reconsideration", *British Journal of Political Science*, 21,1996 pp.285-313

Evans, Peter. and others. "The role of theory in comparative politics, A symposium", *World Politics*, vol.48 october 1995 pp.1-49.

Ferry, Luc. et Pisier-Kouchner, Evelyne. "Le Totalitarisme" in M. Grawitz et J.Leca, *Traité de Science Politique, Les régimes politiques contemporaines*. vol.2. Paris : PUF, 1985.

Furet, François. "Sur l'illusion communiste" *Le Débat* N0.89 mars-avril 1996 pp.162-176.

He, Baogang. "The national identity problem and democratization: Rustow's Theory of sequence", *Government and Opposition, International Journal of Comparative Politics*, vol.36 N0.1 winter 2001 pp.101-119.

Hobsbawm, Eric. "Goodbye to all that" in Robin Blackburn, *After the fall: the failure of communism and the future of socialism*. London: Verso, 1991. pp.115-125.

Hough, Jerry. "Gorbatchev consolidating power", *Problems of Communism*, 1987 july-august pp.21-43

Huber, Evelyne. Rueschemeyer, Dietrich. and Stephens, John. "The Paradoxes of contemporary democracy: formal, participatory and social dimensions" *Comparative Politics*, vol.29 n.3 April 1997 pp.323-342.

Huntington, Samuel. "Democracy's third wave", *Journal of Democracy* vol.2 N0.2 1991 pp.12-34.

Huntington, Samuel. "Will more countries become democratic?", *Political Science Quarterly*, vol.99 n.2 summer 1984 pp.192-218.

Ibrahim, Saad Eddin. "Civil Society and prospects of democratization in the Arab World" in Augustus Richard Norton, *Civil Society in the Middle East*. London: E.J Brill, 1995 vol.I pp.27-54.

Janos, Andrew. "Social science, communism and the dynamics of political change", *World Politics*, vol.44 N0.1 october 1991 pp.81-111

Kolakowski, Leszek. “Entretien avec Leszek Kolakowski” *L’Autre Europe* N0.5 1985 pp.97-109.

Kuron, Timur. “Now out of never: surprise in the East European Revolution of 1989”, *World Politics*, vol.44 N0.1 october 1991 pp.7-48.

Lacoste, Yves. “L’Europe: de l’Atlantique au Pacifique?” in Michel Albert, (eds.) *Les nouvelles frontières de l’Europe*. Paris : Fondation Robert Schuman et Economica, 1993.

Lijphart, Arend. “Majority rule in theory and practice : the tenacity of a flawed paradigm”, *International Social Science Journal* 129\1991 pp.483-492.

Lijphart, Arend. “The Southern European Examples of Democratization: six lessons for Latini America”, *Government and Opposition*, vol.25 n.1 1990 pp.77-78.

Linz, Juan J. “Transitions to democracy”, *The Washington Quarterly*, 13, 1990, pp.143-164.

Lipset, Seymour Martin. “Some social requisites of democracy: economic development and political legitimacy”, *American Political Science Review* LIII march 1959 pp.69-105.

Lipset, Seymour Martin. Seong, Kyoung-Ryung. and Torres, John Charles. “A comparative analysis of the social requisites of democracy”, *International Social Science Journal*, 136\1993 pp.155-171.

Lustick, Ian. “The absence of Middle Eastern Great Powers: political ‘backwardness’ in historical perspective”, *International Organization,* 51, 4, Autumn 1997 pp.653-683.

Marks, Gary. “Rational sources of chaos in democratic transition”, *American Behavioral Scientist*, vol.35 N0.4/5 march-june 1992 pp.397-421.

McFaul, Michael. “Lessons from Russia’s protracted transition from communist rule”, *Political Science Quarterly*, vol.114 n.1 1999 pp.103-130.

Miliband, Ralf. “Reflections on the crisis of communist regimes” in Robin Blackburn, *The Failure of communism and the furture of socialism*. London: Verso, 1991.

Mink, Georges. et Szurek, Jean Charles. “L’ancienne elite communiste en Europe centrale ; strategies, ressources et reconstructions identitaires”, *Révue Française de Science Politique*, vol.48 N0.1 fevrier 1998 pp.3-41

Morlino, Leonardo. “Architectures constitutionnelles et politiques democratiques en Europe de l’Est”, *Révue Française de Science Politique*, vol.50 n.4-5 aout-octobre 2000 pp.679-711.

Nodia, Ghia. “Nationalism and democracy”, *Journal of Democracy*, vol.3 N0.4 october 1992 pp.3-22

Nolte, Ernest. “The three versions of the theory of totalitarianism and the significance of the historical-genetic version” in Achim Siegel, *The Totalitarian Paradigm after the End of Communism, Towards a Theoretical Reassessment*, Amsterdam, Atlanta: Rodopi, 1998. pp.109-128.

O'Donnell, Guillermo. "Tensions in the Bureacratic-Authoritarian State and the question of democracy" in David Collier, *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton: Princeton University Press 1979 pp.285-318.

Offe, Claus. "Vers le capitalisme par construction democratique? La theorie de la démocratie et la triple transition en Europe de l'Est", *Révue Française de Science Politique*, vol.42, N0.6 décembre 1992 pp.923-942

Pomian, Krzytof. "Totalitarisme", *Vingtième Siècle*, N0.47 juillet-septembre 1995 pp.4-23.

Pridham, Geoffrey. "Democratic transition and the international environment : a research agenda", *Center For Mediterranean Studies*, 1991, pp.1-40.

Przeworski, Adam. "Some problems in the study of Transition to democracy" in G.O'Donnell, Ph. Schmitter and L. Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule*. 1991 pp.47-63.

Przeworski, Adam. and Limongi, Fernando. "Modernization: Theories and Facts", *World Politics*, 49 january 1997 pp.155-183.

Rial, Juan. "Transitions in Latin America in the threshold of 1990's" *International Social Science Journal*, 128/1991 pp.284-294.

Riggs, Fred. "Fragility of the Third World regimes", *International Social Science Journal*, 129\1991 pp.199-228

Rubnik, Jacques. "le totalitarisme à l'Est" *L'Autre Europe* N0.6 juin 1986 pp. 15-21.

Rustow, Dankwart. "Transitions to Democracy: Toward a dynamic model" *Comparative Politics*, April 1970, pp.337-363.

Salamé, Ghassan. "Sur la causalité d'un manque. Pourquoi le monde arabe n'est –il donc pas démocratique ?", *Révue Française de Science Politique,* vol.41 n. 3 1991 pp :307-339.

Santiso, Javier. "Theorie des choix rationels et temporalites des transitions democratiques", *Année Sociologique*, 1997 n.2 pp.125-148.

Sartori, Giovanni. "compare why and how: comparing, miscomparing and the comparative method" in Mattei Dogan and Ali Kazancigil, *Comparing nations: concepts, strategies, substance*. London: Basil Blackwell, 1994. pp.14-34

Schmitter, Philippe. and Karl, Terry Lynn. "Modes of transition in Latin America, Southern Europe and Eastern Europe", *International Social Science Journal*, 128/1991 pp.269-282.

Schmitter, Philippe. and Karl, Terry Lynn. "The conceptual travels of transtologists and consolidlogists: how far to the East should they attempt to go", *Slavic Review*, vol.53 N0.1 spring 1994 pp.173-185.

Schmitter, Philippe. et Guillot, Nicolas. "De la transition à la consolidation, une lecture rétrospective des democratization studies" *Révue Française de Science Politique* vol.50 N0.4-5 août-octobre 2000 pp.615-631.

Schmitter, Phillipe. "The consolidation of democracy and representation of social groups", *American Behavioral Scientist,* vol.35 n.4-5 March\June 1992 pp.422-449.

Schmitter, Phillipe. "The international context of contemporary democratization", *Stanford Journal of International Affairs*, Fall\Winter 1993 pp.1-34.

Schmitter, Phillipe. and Karl, Terry Lynn. "What Democracy is … and is not" *Journal of Democracy*, vol.2 n.3 summer 1991 pp.75-87.

Skinner, Quentin. "Un troisième concept de liberté", *Le Débat*, N0 :125 mai-août 2003 p:132-

Skocpol, Theda. "A critical review of Barrington Moore's social origins of dictatorship and democracy", *Politics and Society*, Fall 1973 pp.1-34

Skocpol, Theda. and Goodwin, Jeff. "Explaining Revolutions in the contemporary Third World", *Politics and Society,* vol.17 n.4 december 1989 pp.489-510.

Stepan, Alfred. "Religion, Democracy, and the Twin Tolerations", *Journal of Democracy*, vol.11 n.4 october 2000 pp.37-57

Stephens, John. "Democratic transition and breakdown in Western Europe, 1870-1939: Test of the Moore Thesis", *American Journal of Sociology,* vol.94 n.5 March 1989 pp.1029-1034.

Sutter, Daniel. "The transition from authoritarian rule: A game theoretic approach", *Journal of Theoretical Politics*, 12(1) 2000 pp.67-89.

Szeleyni, Ivan. "The Intellectuels in Power?" in Robin Blackburn, ibid, 1991. pp.287-297.

Taylor, Michael. "Structure, Culture and Action in the explanation of social change", *Politics and Society*, vol.17 n.2 june 1989 pp.115-162.

Terray, Emmanuel. "Le passé d'une illusion et l'avenir d'une espérence", *Critique*, N0. 588, mai 1996, pp.325-360.

Therborn, Goran. "Beyond civil society: democratic experiences and their relevance to the Middle East" in Elisabeth Ozdaliga and Sune Persson (ed.), *Civil society, Democracy and the Muslim World*. Istanbul: Swedish Research Institute, 1997. pp.45-53.

Touraine, Alain. "What does democracy mean today?", *International Social Science Journal,* 128\1991 pp.259-268.

Tusell, Javier. "La transition: une histoire politique a rénouveler", *Vingtième Siécle ; Révue d'Histoire,* 74, avril-juin 2002 pp.13-29.

Vilar, Pierre. "La mémoire vive des historiens, entretiens qvec Pierre Vilar" *Autrement* N0.150/151, janvier 1995 pp.264-293.

Vlasihin, Vasiley A. "Toward a Rule of Law and a bill of Rights for Russia" in Bruce Smith and Gennady Danilenko, *Law and democracy in the new Russia*. Washington D.C: The Brookings Institions, 1993. pp.43-51.

Waterbury, John. "Democracy without democrats? The potential for political democratization in the Middle East" in Ghassan Salame(ed.), *Democracy*

without Democrats? The renewal of politics in the Muslim World. London: I. Tauris, 1994. pp.23-47.

Weffort, Francisco. "What is a new democracy", *International Social Science Journal*, 136\1993 pp.245-256.

Welsh, Helga A. "Political transition processes in Central and Eastern Europe", *Comparative Politics*, april 1994 pp.397-392

Zakaria, Fareed. "De la democratie illiberale", *Le Debat*, mars-avril 1998 n.99 pp.19-26.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨– ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧–٢٠٠٠
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨–١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي
تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال
الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة
دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول
النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد
المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول
النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال
ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان
ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨
التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧
اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦
العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب
رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي
مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة
حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال
الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد
واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين
طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد
لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة
في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد
ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة
المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم
الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي
الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩
اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات
الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة
أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥
المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون
الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديريي واخرون
المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون
الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون
الدستور الذي نريد
وليم نصـار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير: سميح شبيب
دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب
الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥ –١٩٩٤
سميح شبيب
التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة
المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خول الشخشير
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي
التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض
النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر
البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان
ممدوح نوفل
يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة
أحلام بالحرية
عائشة عودة
الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني
أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري
البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير
الدولة والديمقراطية
جميل هلال
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي
سيادة القانون
اسامة حلبي
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون
الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات
دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض